سكان العالم العربي

الواقع والمستقبل

دراسة ديموغرافية

القسم الإفريقي
الجزء الثاني

المشرف العام ورئيس التحرير المسؤول
أ. د. محمد أحمد الرويثي (رحمه الله)

راجعه
أ. د. مصطفى محمد خوجلي

مكتبة العبيكان

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرويشي، محمد أحمد

سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل - محمد أحمد الرويشي

- ط١- الرياض، ١٤٢٣هـ.

٢مج، ١١٧٠ص، ١٦,٥×٢٤سم

ردمك: ١-٢٤٠-٤٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-٢٤٢-٤٠-٩٩٦٠ (ج٢)

١- العالم العربي - سكان أ- العنوان

ديوي ٣٠١,٣٢٩٥٦ ١٤٢٣ / ٥٣٩٣

ردمك: ١-٢٤٠-٤٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٥٣٩٣ / ١٤٢٣

٨-٢٤٢-٤٠-٩٩٦٠ (ج٢)

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

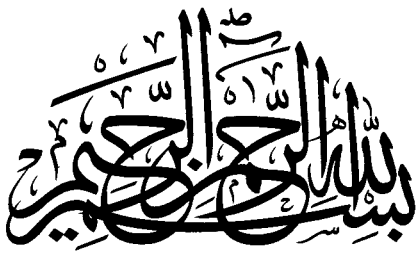
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المشاركون في الدراسة	٦٥٥
سكان الجمهورية التونسية	٦٥٧
سكان الجمهورية الجزائرية	٧١٥
سكان جمهورية جزر القمر	٧٣٩
سكان جمهورية جيبوتي	٧٩١
سكان الجمهورية السودانية	٨٠٩
سكان الجمهورية الصومالية	٨٦٣
سكان الجماهيرية الليبية	٩١٣
سكان جمهورية مصر العربية	٩٩٧
سكان المملكة المغربية	١٠٥٣
سكان الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٠٨١
إستراتيجية السكان في العالم العربي	١١٤٥

المشاركون في الدراسة:

أ - سكان العالم العربي - القسم الإفريقي:

م	الاسم (المقترح)	الموضوع : سكان دولة :
١	أ. د. محمد علي بهجب الفضلي	تونس
٢	أ. د. فايز إبراهيم العيسوي	الجزائر
٣	د. نعمان صيام	جزر القمر
٤	أ. د. مصطفى خوجلي	جيبوتي
٥	أ. د. مصطفى خوجلي	السودان
٦	د. محمد عبدالعزيز	الصومال
٧	أ. د. عباس فاضل السعدي	ليبيا
٨	أ. د. أحمد علي إسماعيل	مصر
٩	د. عيسى علي إبراهيم	المغرب
١٠	د. فوزان عبدالرحمن الفوزان	موريتانيا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. وبعد:

أشكر الله أولاً وآخراً على نعمته وفضله أن أعاننا على إتمام هذا الكتاب ونشره بعد وفاة راعيه والدي الغالي أ. د. محمد بن أحمد الرويشى الذي وافته منيته ومشروع الكتاب هذا في مراحله الأخيرة. فكان لزاماً علينا تتويج جهده بنشره والاستفادة منه كعلم ينتفع به، ونسأل الله العلي القدير الأجر لجميع من ساهم وشارك في إنجازه، وبخاصة الأساتذة الذين شاركوا بأعمالهم في هذا الكتاب فلهم الشكر والتقدير على صبرهم وثقتهم بنا لإتمام هذا العمل. والشكر موصول لكل من شارك في مراجعته وإخراجه، على الوجه المطلوب، وأخص بالشكر سعادة الدكتور عبدالله بن علي سير المباركي الذي لم يدخر من وقته وجهده في متابعة الكتاب ومراجعته وإخراجه فهو كان بمثابة الابن للمؤلف قبل أن يكون صهراً فجزاه الله عنا خير الجزاء. كما نود أن نشكر الدكتورة ماجدة شكري على جهدها الرائع في رسم خرائط الكتاب، وكل الشكر والتقدير لمكتبة العبيكان على تبنيها طباعة ونشر الكتاب.

وكلي امتنان وتقدير لأفراد عائلتي لدعمهم المادي والمعنوي وفي مقدمتهم أمي الغالية التي ما بخلت بدعائها ودعمها كي يتم إخراج هذا الكتاب. والشكر موصول لأختي أزهار الرويشي وزوجها الأستاذ يوسف الميمني عضو مجلس الشورى، اللذين بذلا ما في وسعهما في سبيل دعم هذا المشروع وإنجازه. ثم أشكر أختي أمل وإخواني الدكتور معتز بالله ومهند وأحمد لدعمهم المتواصل وحرصهم على إكمال مسيرة أبي العلمية.

إيمان بنت محمد الرويشي

الفصل الثالث عشر

سكان الجمهورية التونسية

إعداد

أ. د. محمد علي بهجت الفضلي

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا - عميد كلية آداب دمنهور

جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

مقدمة

١ - تعريف بجمهورية تونس:

تقع جمهورية تونس على الساحل الشمالي لقارة إفريقيا في أقصى الطرف الشرقي لجبال أطلس في منطقة ممتدة بين دائرتي عرض ١٤َ ٣٠ْ، ٢٠َ ٣٧ْ شمالاً وبين خطى طول ٧َ ٣٥ْ ، ٤٠َ ١١ْ شرقاً محققة في ذلك أقصى امتداد لقارة إفريقيا نحو الشمال.

وتشرف تونس بجبهتين بحريتين نحو البحر المتوسط من جهة الشمال والشرق بطول ساحلي يصل إلى ١٣٠٠ كم . ويحدها من الغرب الجزائر ومن الجنوب الشرقي ليبيا.

وتعد تونس أصغر الوحدات السياسية مساحة في شمال إفريقيا وإقليم المغرب العربي، حيث تصل مساحتها ١٥٤,٥٣٠ كم٢ وهي تعادل بذلك ٠,١ ٪ من مساحة العالم العربي و٠,٥ ٪ من مساحة قارة إفريقيا.

وكان لموقع تونس الجغرافي في أقصي الحوض الغربي للبحر المتوسط مع قربها الشديد من جنوب القارة الأوربية - حيث تبعد عن صقلية بحوالي ١٣٧كم وبحكم موقعها بين دول المغرب العربي غرباً ومصر شرقاً - الأثر البالغ على المحصلة الحضارية والبشرية لتونس. ولعبت تونس دور الجسر الثقافي والحضاري بين المشرق والمغرب العربيين، حيث استقبلت الأقطار المغربية الفتوحات الإسلامية والثقافة العربية عبر الجسر التونسي.

ورغم تتابع الموجات البشرية على تونس من فينيقيين ويونانيين ورومان وعرب وأتراك وأخيراً فرنسيين، فالواقع أن أبرز المؤثرات الحضارية التي استوعبتها تونس هي تلك المؤثرات العربية التي انعكس أثرها على حياة

السكان ديانة ولغة حتى أصبح سكانها يتميزون بتجانس سكاني كبير بدرجه تفوق بقية أقطار المغرب العربي الأخرى والتي تكون المجتمعات البربرية عنصراً رئيساً من عناصر التركيب السكاني بها[1]. ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت وفود الاستعمار الأوربي تتدفق نحو العالم العربي ووقعت تونس تحت نير الاحتلال الفرنسي ذي الطابع الاستيطاني مما كان له الأثر الكبير على الحياة التونسية فقد أولت الحماية الفرنسية اهتماماً كبيراً بإقليم الساحل التونسي مهملة الإقليم الداخلي مما أثر على توزيع السكان حجماً وتركيباً على رقعة الدولة.

وخلاصة القول إن الشخصية التونسية تدين في تكوينها إلى الحضارة العربية والإسلامية وحضارة حوض البحر المتوسط[2].

٢- تقويم مصادر البيانات السكانية:

تصنف تونس ضمن الدول العربية التي تتوافر بها تعدادات سكانية ترقى بجودتها إلى القدر اللازم لإجراء أي دراسة سكانية تفصيلية عنها.

ويعود تاريخ أول عملية تعداد للسكان في تونس إلى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي، وكانت الغاية منها متابعة سياسة الاستيطان الفرنسي في البلاد حتى إن الأولى منها (١٨٩١ - ١٨٩٦ - ١٩٠١) كانت لا تشمل سوى الفرنسيين فقط، ثم عممت سنة ١٩٠٦ ، ١٩١١ على الأوربيين المقيمين في تونس[3] ورغم أن التعداد كان يتم في هذه الفترة كل خمس سنوات إلا أنه لم يشمل السكان التونسيين إلا مع تعداد ١٩٢١ وأنجز بعدها تعداد ١٩٢٦، ١٩٣١ ثم ١٩٣٦ . الا أن هذه التعدادات لم تعتمد على الطرق العلمية الصحيحة، فقد اعتمدت في حصرها للسكان على كشوف الضرائب ، فلم تكن على مستوى الدقه المطلوبة وعقب تعداد ١٩٣٦ سلسلة من التعدادات (١٩٤٦- ١٩٥٦-

١٩٦٦-١٩٥٧-١٩٨٤-١٩٩٤) التي اتسمت بدقة أكبر مع اتباع للأسلوب الفني الصحيح في إجراء التعداد مما كان له نتائج إيجابيه خاصة في إبراز التغير الحجمي والتركيب السكاني لتونس دوّن في النصف الأخير من القرن العشرين.

أما الإحصاءات الحيوية فترجع إلى سنة ١٨٨٦ بالنسبة للأوربيين وإلى سنة ١٩٠٨ للتونسيين وإن كانت البيانات المتاحة عن التونسيين قليلة وغير وافية قبل سنة ١٩٥٧ وذلك باستثناء سكان مدينة تونس. وعلى العموم فإن تسجيل المواليد يعد أكثر اكتمالاً من تسجيل الوفيات، كما تحسنت إحصاءات الحالة الزوجية في السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً وإن كانت غير مفصلة بدرجة تجعل التحليل الديموغرافى صعباً[٤].

وتقسم تونس إلى ٢٣ ولاية، ٢٢١ معتمدية، ١٧٢٣ عمادة (شياخة) انظر الشكل رقم (١).

البحر
المتوسط
بنزرت
تونس
أريانة
بنعروس
جندوبة
باجة
زغوان
نابل
سليانة
الكاف
سوسة
المنستير
المهدية
القيروان
القصرين
سيدي بوزيد
الجزائر
صفاقس
قفصة
قابس
توزر
قبلي
مدنين
تطاوين
ليبيا
الحدود الادارية
للولايات التونسية
عام ١٩٩٨
٢٠٠ كم

شكل رقم (١)

أولاً: النمو السكاني:

١- اتجاهات النمو ومعدلاته:

يقدر سكان تونس في عام ١٨٨١ من مليون واحد إلى مليوني نسمة[٥]، وقد تضاعف عدد السكان مع تعداد ١٩٢١ إلى ٢ ,٠٩٣ ,٩٣٩ بمعدل نمو سنوي منخفض يبلغ ١ ,٤٪ حيث كان يعيش المجتمع التونسي المرحلة البدائية في دورة الانتقال الديموغرافي لسكانه، حيث ترتفع معدلات المواليد والوفيات وتنخفض الزيادة الطبيعية وبالتالي ينخفض معها معدل النمو السكاني.

ويمكن من خلال قراءة الجدول رقم (١)، والشكل رقم (٢)، التمييز بين نوعين من التعدادات، فتمثل التعدادات التي أجريت قبل الاستقلال (١٩٢١، ١٩٣١، ١٩٣٦، ١٩٤٦) مرحلة التزايد السكاني، حيث تضاعف عدد سكان تونس في الفترة من (٢١-١٩٥٦) في مدة زمنية قدرها خمسة وثلاثون عاماً بمعدل نمو سنوي قدره ١ ,٧٪ سنوياً، إلا أن معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة يتميز بالتذبذب الواضح من فترة لأخرى، وإن كان يميل بصفة عامة إلى الزيادة، فقد بلغت نسبة الزيادة في الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٦ حوالي ٠ ,٦ ٪ سنوياً، ثم ارتفع في الخمس سنوات التالية في تعداد ١٩٣١ إلى ٢ ,٢٣٪ سنوياً، ثم انخفض مع الخمس سنوات التالية في تعداد ١٩٣٦ إلى ١ ,٥٦٪ سنوياً، ثم عاد مرة أخرى للارتفاع مع تعداد ١٩٤٦ ليصل إلى ٢ ,٠٢٪ سنوياً. ويمكن تفسير هذا التذبذب الواضح في نسبة الزيادة السنوية خلال الفترات التعدادية بين عامي (٢١- ١٩٤٦) إلى عدم الدقة في حصر عدد السكان؛ لأنها اعتمدت على قوائم الضرائب[٦].

ومن خلال قراءة الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) يلاحظ على معدل النمو السكاني في التعدادات التي أجريت بعد الاستقلال (١٩٥٦-١٩٦٦-١٩٧٥-١٩٨٤-١٩٩٤) ، أن معدل النمو السكاني أخذ إيقاعاً تصاعدياً . وتضاعف سكان تونس للمرة الثانية في الفترة من تعداد ١٩٥٦ إلى تعداد

١٩٨٤، أي في فترة زمنية قدرها ٢٨ عاماً. ويعكس هذا التضاعف ارتفاع معدلات الخصوبة داخل المجتمع التونسي رغم ما انتهجته الدولة من سياسات حازمة في مجال تحديد النسل، وكذلك السيطرة على معدل الوفيات، نتيجة لما شهده المجتمع التونسي من تقدم على المستوى الاجتماعي والصحي خلال هذه الفترة، وبدأ معدل النمو في التناقص مع تعداد ١٩٩٤ بنسبه ضئيلة حيث بلغ حوالي ٢,٣٪، واستمر في الانخفاض إلى ١,٩٪ عام ٢٠٠٠، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن تونس بدأت تجني ثمار سياساتها الحازمة في مجال تحديد النسل. هذا وقد بلغ أقصى معدل نمو سكاني في الدورة الديموغرافية للمجتمع التونسي في الفترة من (١٩٧٥- ١٩٨٤) فقد وصل إلى ٢,٤٩٪ .

جدول رقم (١) تطور سكان تونس في الفترة من (١٩٢١- ٢٠٠٠)(❖)

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢١	٢,٠٩٣٩٣٩	
١٩٢٦	٢,١٥٩٧٠٨	٠,٦
١٩٣١	٢,٤١٠٦٩٢	٢,٢٣
١٩٣٦	٢,٦٠٨٣١٣	١,٥٦
١٩٤٦	٣,٢٣٠٩٥٢	٢,٠٢
١٩٥٦	٣,٧٨٣١٦٩	١,٧
١٩٦٦	٤,٥٣٣٣٥١	١,٧٦
١٩٧٥	٥,٥٨٨٢٠٩	٢,٣٢
١٩٨٤	٦,٩٧٥٤٥٠	٢,٤٩
١٩٩٤*	٨,٧٨٥٧٧١	٢,٣
٢٠٠٠**	٩,٨٥٦٠٠٠	١,٩

(❖) المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات من:

- منصور الرويسي والمنجي بشير، الوضع الديموغرافي وآفاقه المستقبلية - ضمن كتاب، جامعة تونس - والمعهد الأول للتربية والتكوين المستمر، العمران والتنمية في تونس، تونس (١٩٨٦). ص٤٨.

* U. N. Demographic Year Book 1997, New York 1999 P. 224.

** U. N. World Population Prospects 1 Valium, New York, 1999 P. 402.

شكل رقم (٢)

تطور سكان تونس في الفترة من ١٩٢١-٢٠٠٠

تطور سكان تونس في الفترة من ١٩٢١ – ٢٠٠٠

٢- عوامل النمو وخصائصها:

أ- الخصوبة:

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء[٧] والواقع أن الخصوبة هي العنصر الرئيس الهام والمؤثر في نمو السكان بتونس، حيث إنها تتفوق في معدلاتها على الوفيات وكذلك الهجرة، ويبين الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٣)، (٤) تطور معدل المواليد في تونس في النصف الأخير من القرن العشرين، ويمكن من خلال قراءة هذه المعدلات تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات غير متساوية في بعدها الزمني:

- الفترة من (١٩٥٠- ١٩٦٥) ويتبين منها أن معدل المواليد ظل مرتفعاً طوال السنوات الخمس عشر، بلغ أقصى ارتفاع له في هذه الفترة من (٥٥ - ١٩٦٠) حيث بلغ ٤٦,٧ من الألف.
- في الفترة من (١٩٦٥ - ١٩٩٠) وشهدت هذه الفترة -٢٥ عاماً - هبوطاً تدريجياً في معدلات المواليد، حيث هبط من ٤١,٨ في الألف في الفترة من (٦٥ - ١٩٧٠) إلى ٣٠,٩١ في الألف في الفترة من (٨٥ - ١٩٩٠) ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدلات المواليد في بداية الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، مما لفت انتباه الدولة إلى خطورة التزايد السكاني السريع ونتائجه السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فوضعت إستراتيجية وسنت قوانين كان هدفها النهائي هو الحد من التزايد المستمر في السكان من خلال السيطرة على معدلات المواليد.
- ويمكن تلخيص هذه السياسات ضمن محاورها المتعددة، فعلى محور المرأة

التونسية منحت حقوقاً مدنية تتعلق بالزواج والطلاق مع منع تعدد الزوجات وتحرير المر أة، وتشجيعها على دخول سوق العمل ، وعلى محور الزواج والإنجاب صدر قانون ١٩٦٤ والذي بمقتضاه تم رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى عشرين سنة للذكور ومن ١٥ إلى ١٧ سنة للإناث، وكذلك قانون ١٩٦١ والذي أباح بيع الوسائل الواقية من الحمل وقانون عام ١٩٦٥ والذي أعطى حق الإجهاض لدى المر أة التي لديها أكثر من خمسة أطفال، وفي خلال الثلاثة أشهر الأولى من الحمل ثم تعديله بقانون . ١٩٧٣ والذي أطلق حرية الإجهاض دون شرط أو قيد.

وكان من نتائج هذه السياسة التي انتهجتها الحكومة التونسية دوراً رئيساً في انتقال سكان تونس من مرحلة التزايد السكاني المبكر إلى مرحلة التزايد السكاني المتأخر في فترة خمس وعشرين عاماً فقط - الفترة من (٦٥ - ١٩٩٠) - وتبلغ أقصى نجاحاتها حيث يتوقع أن تدخل تونس القرن الحادي والعشرين وقد تسنمت قمة المرحلة الديموغرافية لها، وهو ما بدأت ملامحه تتحدد مع الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) حيث تدنى معدل المواليد من ٢٤,١ في الألف في الفترة من (٩٠ - ١٩٩٥) إلى ٢٠,٦ في الألف في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

وبذلك تكون تونس قد حققت أدنى معدل مواليد بين دول المغرب العربي، حيث بلغ متوسط معدل المواليد في الفترة من (١٩٩٥- ٢٠٠٠) في المغرب والجزائر وليبيا حوالي ٢٥,٦ ، ٢٩,٢ ، ٢٩,١ في الألف على الترتيب[٨].

جدول رقم (٢)

تطور متوسط معدل المواليد ومعدل الوفيات في تونس في الفترة من (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)(❖)

الفترة من	متوسط المعدلات (في الألف)		
	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية ٪
١٩٥٥-٥٠	٤٦,٤	٢٢,٦	٢٤
١٩٦٠-٥٥	٤٦,٧	٢٠,٣	٢٦
١٩٦٥-٦٠	٤٦,٥	١٧,٩	٢٨
١٩٧٠-٦٥	٤١,٨	١٥,٥	٢٦
١٩٧٥-٧٠	٣٧,١	١٢,٣	٢٥
١٩٨٠-٧٥	٣٦,٤	١٠,٠٠	٢٦
١٩٨٥-٨٠	٣٣,٧	٨,٥	٢٥
١٩٩٠-٨٥	٣٠,٩	٧,٣	٢٤
١٩٩٥-٩٠	٢٤,١	٦,٤	١٨
٢٠٠٠-٩٥	٢٠,٦	٦,٧	١٤

(❖) Ibid . p. 402

شكل رقم (٣)

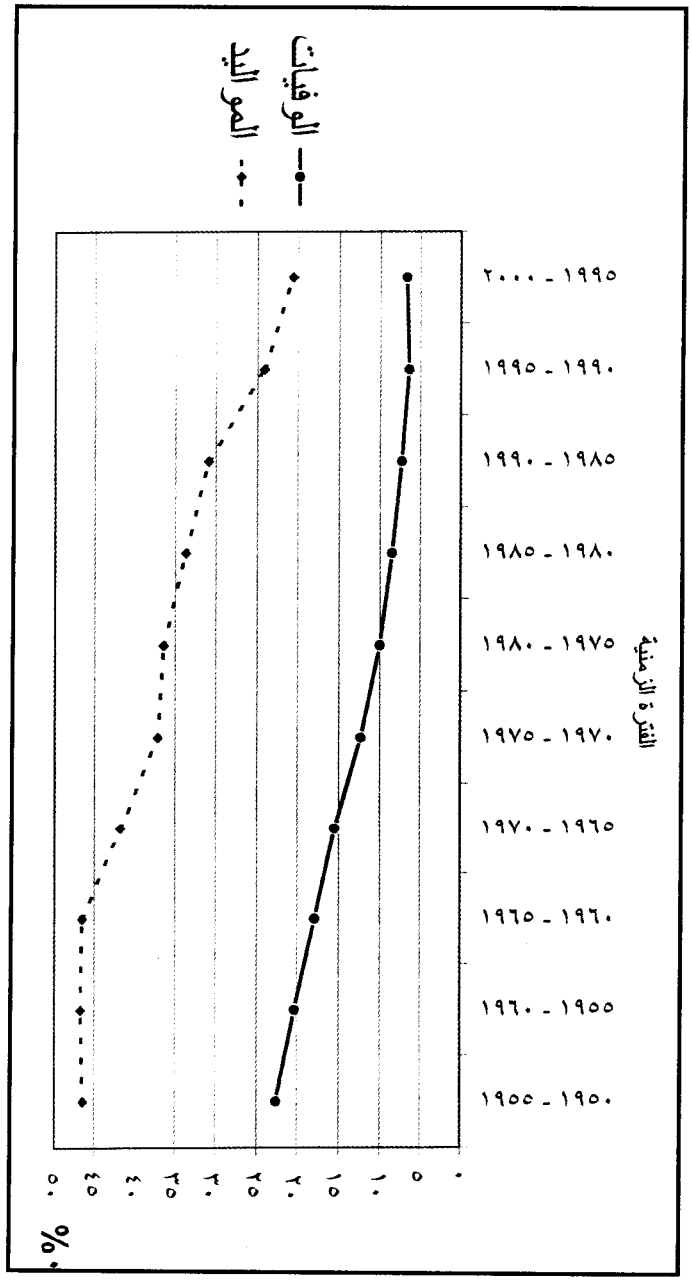

تطور معدلي المواليد والوفيات في تونس خلال النصف الثاني من القرن العشرين

شكل رقم (٤)

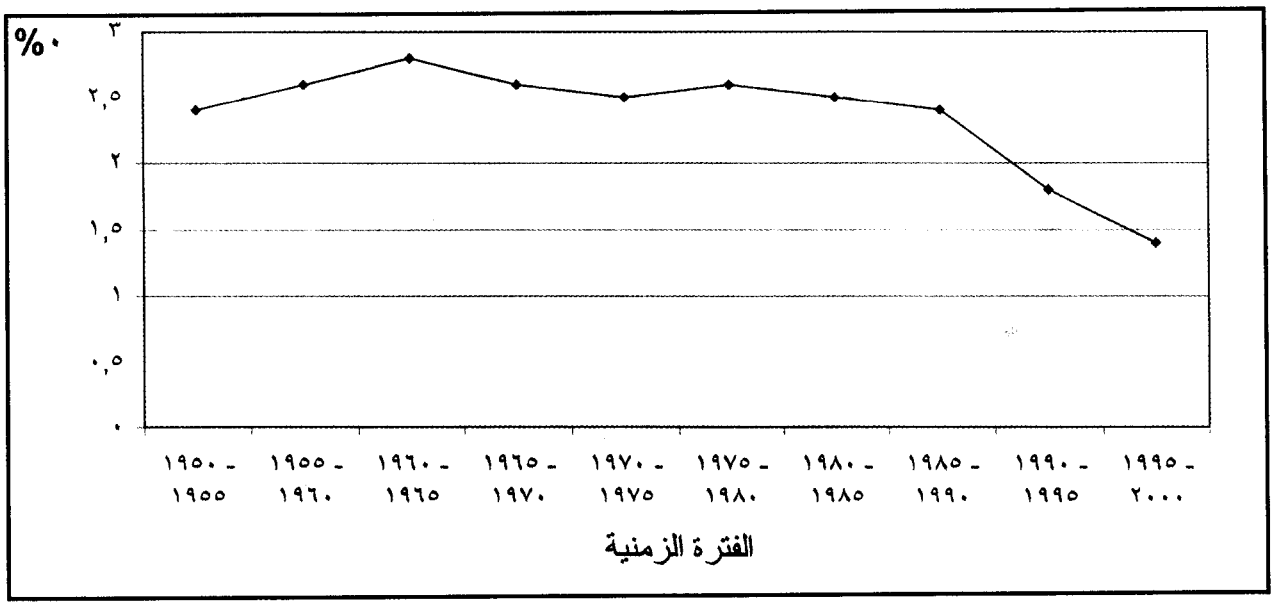

تطور معدل الزيادة الطبيعية في تونس خلال النصف الثاني من القرن العشرين

ويرتبط بمعدلات المواليد مقاييس أخرى تدل هي الأخرى على انخفاض معدل المواليد مثل: معدل الخصوبة الكلية ومعدل التكاثر الإجمالي، ويوضح الجدول رقم (٣) مدى ارتباطهما بظاهرة الهبوط في معدلات المواليد حيث:

- هبط معدل التكاثر الإجمالي في الفترة من (١٩٥٠- ٢٠٠٠) إلى الثلث تقريباً بنسبة ٦٣,٣٪ حيث بلغ معدل التكاثر الإجمالي - ٣,٣٥ في الفترة من (٥٠- ١٩٥٥) وهبط إلى ١,٢٣ في الفترة من (٩٥- ٢٠٠٠).
- كذلك هبط معدل الخصوبة الكلية بنسبه مشابهة لمعدل التكاثر الإجمالي حيث هبط بنسبة ٦٣,٢٪ خلال الفترة من (١٩٥٠- ٢٠٠٠).

جدول رقم (٣)

التغير في معدلات الخصوبة في تونس خلال الفترة من (١٩٥٠-٢٠٠٠) (❖)

الفترة	معدل التكاثر الإجمالي		معدل الخصوبة الكلية	
	المعدل	نسبة التغير ٪	المعدل	نسبة التغير ٪
١٩٥٥-٥٠	٣,٣٥	-	٦,٩٣	-
١٩٦٠-٥٥	٣,٤٠	١,٥+	٧,٠٤	١,٦+
١٩٦٥-٦٠	٣,٥	٠,٥+	٧,٢٥	٤,٦+
١٩٧٠-٦٥	٣,٣٣	٠,٦-	٦,٨٩	٠,٦-
١٩٧٥-٧٠	٣,٠٠	١٠,٤-	٦,٢١	١٠,٤-
١٩٨٠-٧٥	٢,٧٥	١٨-	٥,٦٩	١٧,٩-
١٩٨٥-٨٠	٢,٣٧	٩٢,٢-	٤,٩	٢٩,٣-
١٩٩٠-٨٥	١,٩٩	٤٠,٦-	٤,١٢	٤٠,٥-
١٩٩٥-٩٠	١,٥١	٥٥,٠٠-	٣,١٣	٥٤,٨-
٢٠٠٠-٩٥	١,٢٢	٦٣,٣-	٢,٥٥	٦٣,٢-

(❖) المصدر: الجدول ونسبة التغير من إعداد وحساب الباحث اعتماداً على بيانات من:

U . N (OP. Cit), 1999, P, 402

ب - الوفيات

تعد الوفيات العنصر الثاني الذي يؤثر في مكونات النمو السكاني، ولعل في الوفيات ما يفسر ملامح الدورة الديموغرافية للمجتمع التونسي، وكما يتضح من جدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) أن معدل الوفيات أخذ إيقاعاً تنازلياً في الفترة من (١٩٥٠-٢٠٠٠) بنسبة وصلت إلى ٧٠,٣٥٪ حيث بلغ معدل الوفيات في الفترة من (١٩٥٠-١٩٥٥) حوالي ٢٢,٦ في الألف هابطاً بمنحنى الوفيات، إلى ٦,٧ في الألف في الفترة من (٩٥-٢٠٠٠) محققاً بذلك معدلاً عالمياً للوفيات حيث بلغ متوسط معدل الوفيات في فرنسا والولايات المتحدة في الفترة من (٩٥-٢٠٠٠) إلى ٩,٣ ، ٨,٥ في الألف على الترتيب[٩].

وتحتل تونس المركز الثالث بين دول المغرب العربي من حيث انخفاض مؤشر الوفيات بها في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) حيث وصل إلى ٤,٦، ٥,٦، ٦,٧ في الألف في ليبيا والجزائر والمغرب على الترتيب.

ويجدر بالذكر أن وفيات الرضع - دون السنة - هي الأخرى واحدة من المؤشرات الهامة لبيان مستوى الوفيات إضافة لأهميتها في حساب التنمية الاجتماعية، وقد انخفض معدل وفيات الرضع في الفترة من (١٩٥٠- ٢٠٠٠) بنسبة ٨٢,٨٪ حيث وصل متوسط معدل وفيات الرضع في الفترة من (٥٠-١٩٥٥) ١٧٥ في الألف في حين هبط المتوسط في الفترة من (٩٥ - ٢٠٠٠) إلى ٣٠ في الألف ويرجع هذا لانخفاض في معدل الوفيات في تونس إلى تقدم الرعاية الصحية وانتشارها على رقعة الأرض التونسية وارتفاع مستوى المعيشة وكذلك المستوى الثقافي مما ارتبط معه زيادة الوعي الصحي لدى المجتمع التونسي.

وقد ارتبط بانخفاض معدلات الوفيات ارتفاع في أمد الحياة، فقد بلغ متوسط أمد الحياة في الفترة من (٥٠-١٩٥٥) ٤٢,٩ في حين ارتفع في الفترة (٩٠-١٩٩٥)، (١٩٩٥- ٢٠٠٠) إلى ٦٩,٠ و٧٠,٠ في الألف على الترتيب.

جدول رقم (٤)

تطور معدل الوفيات ووفيات الرضع في تونس خلال الفترة من (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)(❖)

الفترة	الوفيات			وفيات الرضع		
	المعدل	التغير	٪	المعدل	التغير	٪
١٩٥٥-٥٠	٢٢,٦	-٢,٣		١٧٥		
١٩٦٠-٥٥	٢٠,٣	-٤,٧	١١,٥	١٦٣	١٢,٠٠	٦,٨
١٩٦٥-٦٠	١٧,٩	-٧,١	٢٠,٨	١٥٥	٢٠,٠٠	١١,٤
١٩٧٠-٦٥	١٥,٥	-١٠,٣	٣١,٤١	١٣٨	٣٧,٠٠	٢١,١٤
١٩٧٥-٧٠	١٢,٣	-١٢,٦	٤٥,٦	١٢٠	٥٥,٠٠	٣١,١٤
١٩٨٠-٧٥	١٠,٠٠	-١٤,١	٥٥,٧٥	٨٨	٨٧,٠٠	٤٩,٧
١٩٨٥-٨٠	٨,٥	-١٥,٣	٦٢,٤	٧١	١٠٤,٠٠	٥٩,٤
١٩٩٠-٨٥	٧,٣	-١٦,٢	٦٧,٧	٤٩	١٢٦,٠٠	٧٢,٠٠
١٩٩٥-٩٠	٦,٤	-١٥,٩	٧١,٦٨	٣٥	١٤٠,٠٠	٨٠,٠٠
٢٠٠٠-٩٥	٦,٧	-	٧٠,٣٥	٣٠	١٤٥,٠٠	٨٢,٨

(❖) المصدر: الجدول ونسبة التغير من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها:

U . N (OP. Cit), 1999, P. 402

شكل رقم (٥)

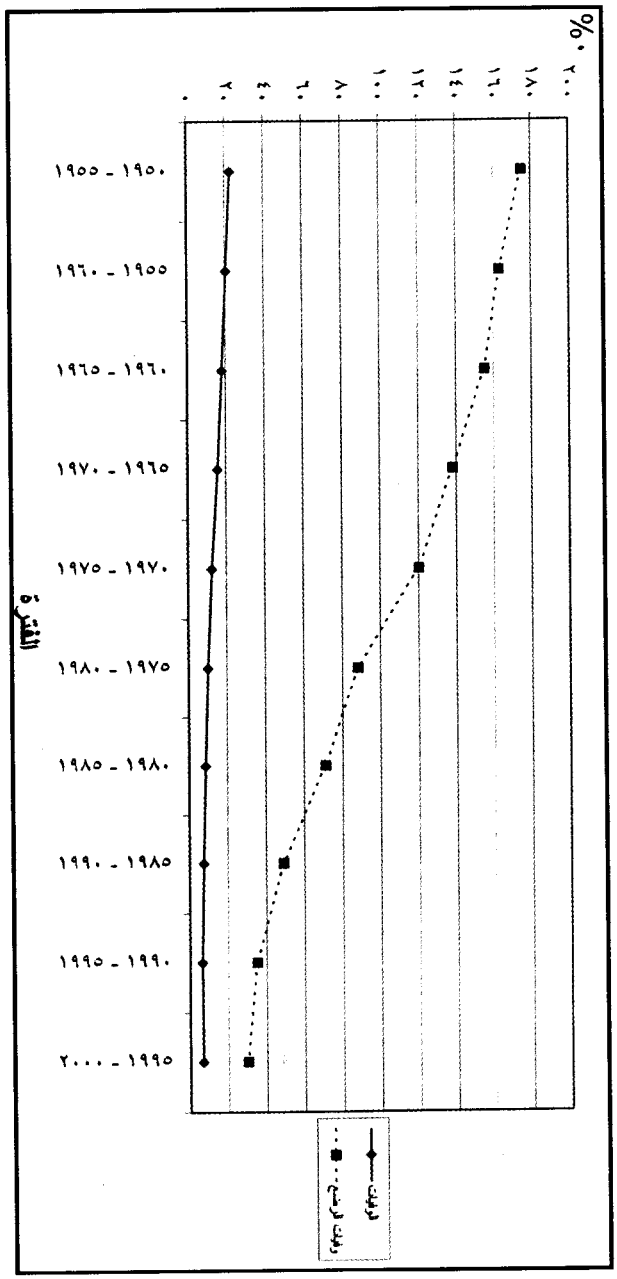

تطور معدل وفيات الرضع في تونس مقارنة بمعدل الوفيات
خلال النصف الثاني من القرن العشرين

جـ - الهجـرة الدولية:

عُرفت الهجرة الدولية نازحة من تونس ووافدة إليها منذ أمد بعيد. ويبدو من الدراسات المتخصصة أن الدوافع المؤدية إلى الهجرة لم تختلف إلا قليلاً من حيث نمطها العام من عصر إلى عصر. ولعل الدافع الاقتصادي كان في صدارة العوامل المؤثرة في الهجرة في جميع العصور وإن لم يكن ذا أهمية متساوية في حجم الهجرات[١٠]، ويمكن تقسيم الهجرة الدولية لتونس إلى قسمين:

(١) الهجرة الخارجية الوافدة:

لعبت الهجرة الخارجية الوافدة لتونس دوراً هاماً في الوضع الديموغرافي لتونس سواء في حجمها قبل الاستقلال ومن بعد، ومن قراءة الجدول رقم (٥) يتبين لنا أن حجم الهجرة الوافدة إلى تونس تذبذبت في حدود ضيقه في الفترة من ١٩٥٦/٢١- قبل الاستقلال - فقد بلغت ١٠,٥ ٪ ، ٩ ٪ من سكان تونس عامي ١٩٢١، ١٩٥٦ علي الترتيب، حيث جذبت تونس بمواردها الاقتصادية وسياسة التوطين التي انتهجتها الحماية الفرنسية على تونس أعداداً كبيرة من الأوربيين للعمل في أسواقها واستغلال مواردها وخاصة من فرنسا وإيطاليا التي نازعت فرنسا دهراً على احتلال تونس، حيث اشتدت الضغوط الإيطالية ولم تعد إيطاليا تخفي صيحة "تونس لنا Tunisia Nostra " وأصبحت نغمة علنية رسمياً وشعبياً[١١].

جدول رقم (٥)

تطور حجم السكان غير التونسيين خلال الفترة من (١٩٢١ - ١٩٨٤)(*)

سنوات التعداد	حجم السكان (غير التونسيين)	
	الحجم	٪ من حجم السكان
١٩٢١	٢,٩٦٨٣	١٠,٥
١٩٢٦	٢,٤١٧٧٨	١١,٢
١٩٣١	٢,٦٨٥٩٠	١١,١
١٩٣٦	٢,٨٣٣٤١	١٠,٨
١٩٤٦	٣٢٥٠٠٣	١٠,٠٠
١٩٥٦	٣٤١٤٧٣	٩,٠٠
١٩٦٦	٦٦٨٣٤	١,٥
١٩٧٥	٣٧٩١٠	٠,٧
١٩٨٤	٣٨٠٤٠	٠,٥

(*) المصدر: السيد الشاذلي، مرجع سابق، ١٩٨٨م، ص٨، نقلاً من أشرف محمد محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص١٤.

وقد انخفضت معدلات الهجرة الوافدة إلى تونس بصورة شديدة بعد الاستقلال حيث بلغت ١,٥٪ ، ٠,٧٪ ، ٠,٥٪ في تعدادات ١٩٦٦، ١٩٧٥، ١٩٨٤ على الترتيب، وبذلك يستعيد أصحاب الوطن وضعهم الطبيعي على خريطة العمالة واستغلال الموارد في تونس.

٢- الهجرة الخارجية المغادرة:

لعبت الهجرة الخارجية دوراً بارزاً في الوضع الديموغرافي لتونس في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد بدأت إرهاصات الهجرة المغادرة بعد الاستقلال مباشرة بأعداد قليلة في الفترة من (٥٦- ١٩٦٤) وتراوحت بين (٢٠٠٠ - ٩٠٠٠) مهاجراً سنوياً كان معظمهم من اليهود التونسيين وشهدت الفترة من (١٩٦٤ - ١٩٧٣) زيادة مضطرة، حيث زاد عدد المهاجرين زيادة

كبيرة وبمتوسط سنوى بلغ ١٨٥٠٠ مهاجرا، وكان معظمهم يتجه نحو غرب أوربا، وتميزت الهجرة الخارجية للتونسيين بعدم الانتظام في منتصف السبعينيات فقد تدنى صافي الهجرة المغادرة حيث تفوق عدد المهاجرين العائدين على عدد المهاجرين المغادرين نظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي شهدتها الأسواق الأوربية في هذه الآونة [١٢].

ومما هو جدير بالذكر أن السلطة التونسية كانت أحد العوامل التي ساعدت على تشجيع الهجرة لمواجهة مشكلة البطالة، فقد عقدت تونس أول اتفاقية لتنظيم الهجرة مع فرنسا عام ١٩٦٣ وأخذت تشجع الهجرة بشكل واضح ابتداء من عام ١٩٧٠ بسبب تفاقم البطالة، وأنشأت أجهزة؛ لذلك كما شرعت عدة اتفاقيات لتسهيل الهجرة التونسية وتنظيمها مع بلدان عربية مثل: الجماهيرية العربية الليبية، والكويت عام ١٩٧٥، وقطر والإمارات ١٩٨١ والسويد والأردن ١٩٨٣[١٣].

ومن تحليل الجدول رقم (٦) يتبين أن عدد المهاجرين بلغ عام ١٩٩٠، ٤٧٠,٠٠٠ نسمة تقريباً؛ هذا وقد استقر حوالي ٦٤,٥٪ من هذه النسبة في الدول الأوربية بينما استقبلت الدول العربية قرابة ٣٥,٥ ٪، وقد كان لفرنسا النصيب الأوفر من هذه الهجرة حيث استقبلت وحدها حوالي (٢٠٧٤٩٦) مهاجر عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤٤,٢٪ من حجم الهجرة، واستوعبت إيطاليا حوالي (٥٠,٠٠٠ نسمة) بما يعادل ١٠,٧٪ من جملة المهاجرين، وكذلك يعيش في ألمانيا قرابة (٣٠,٠٠٠ نسمه) بنسبة ٦,٤٪ من الهجرة ، كما استقبلت بعض الدول الأوربية مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد حوالي ١٥,٠٠٠ مهاجر، أي حوالي ٣,٢٪، هذا وقد تصدرت ليبيا الدول العربية في حجم استقبالها للمهاجر التونسي . حيث استقبلت وحدها حوالي (١٠٠,٠٠٠)

تونسي بما يعادل ٢١,٣٪ من حجم الهجرة أي أقل من نصف ما استوعبتة فرنسا من الهجرة التونسية، واستقبلت الجزائر ما يقرب من (٤٠,٠٠٠) تونسي بما يعادل ٨,٥٪ من حجم الهجرة، بينما استقر ٢٠,٠٠٠ تونسي أى ما يعادل ٤,٢٪ من حجم الهجرة في المملكة العربية السعودية و حوالي (٧٠٠٠) تونسي ١,٥٪ في بقية دول الخليج العربي.

وخلاصة القول إن الهجرة الوافدة والمغادرة مازالت مستمرة وإن انخفضت في نسبها مما أدى إلى انعدام صافي الهجره ليصل إلى الصفر في عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٠ ويطوي أثر الهجرة بنوعيها من مراحل الدورة الديموغرافية في تونس.

الجدول رقم (٦)

أعداد المهاجرين التونسيين في الدول الأوربية والعربية عام ١٩٩٠(*)

الدولة	إناث ٪	إجمالي ٪
فرنسا	٢٠٧٤٩٦	٤٤,٢
إيطاليا	٥٠,٠٠٠	١٠,٧
ألمانيا	٣٠,٠٠٠	٦,٤
دول أوروبية أخرى	١٥,٠٠٠	٣,٢
جملة الدول الأوروبية	٣٠٢٤٩٦	٦٤,٥
ليبيا	١٠٠,٠٠٠	٢١,٣
الجزائر	٤٠,٠٠٠	٨,٥
السعودية	٢٠,٠٠٠	٤,٢
دول الخليج العربي	٧٠٠٠	١,٥
جملة الدول العربية	١٦٧٠٠٠	٣٥,٥

(*) المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات من: جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ١٩٨٩م، ص١٢٩.

ثانيا : توزيع السكـــان

تعد الكثافة أحد المقاييس الديموغرافية التى تهيئ أسس دراسة العلاقة بين الإنسان كعدد والأرض كمساحة، وعند دراسة الكثافة السكانية في تونس تتأكد لنا علاقة التأثير الراسخة بين البيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة من موقع إلى موضع ومن مناخ إلى تضاريس وأثرها على نمط توزيع السكان في تونس، ويبين لنا الجدول رقم (٧) الاتجاه التصاعدي للكثافة السكانية في تونس حيث ارتفعت من ٢٢ نسمة / كم٢ عام ١٩٥٠ إلى ٥٥ نسمة / كم٢ عام ٢٠٠٠، أي تضاعفت مرة ونصف تقريباً في حوالي ٥٠ سنة، ومرد ذلك إلى أن تونس تعاني من زيادة عدد السكان إلى جانب صغر المساحة، فإن زيادة السكان المطردة عددياً تنعكس مساحياً إلى كثافة تتصاعد باستمرار[١٤].

جدول رقم (٧)

تطور الكثافة السكانية في تونس خلال الفترة من (١٩٥٠- ٢٠٠٠) (*)

السنة	الكثافة / كم٢	التغير ٪
١٩٥٠	٢٢	-
١٩٥٥	٢٤	٩,٠٠
١٩٦٠	٢٦	١٨,٢
١٩٦٥	٢٨	٢٧,٣
١٩٧٠	٣١	٤٠,١
١٩٧٥	٣٥	٥٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣٩	٧٧,٣
١٩٨٥	٤٥	١٠٤,٥
١٩٩٠	٥٠	١٢٧,٣
١٩٩٥	٥٥	١٥٠
٢٠٠٠	٥٥	١٥٠

(*) U.N (OP.Cit), 1999, P. 402

- ويتضح من الجدول أن الكثافة السكانية في تونس تضاعفت للمرة الأولى في النصف الأخير من القرن العشرين بحلول عام ١٩٨٥، حيث بلغت ٤٥ نسمة / كم٢ أي في فترة خمسة وثلاثين عاماً تقريباً، ويرجع ذلك للزيادة المطردة في أعداد السكان في هذه الفترة.

- كذلك يتبين انخفاض التغير في معدل الكثافة السكانية في عقد التسعينيات، حيث انخفضت من (٥) إلى (٥٥) نسمة / كم٢، وثبتت عند هذا الحد في أعوام ٩٠، ٩٥، ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو السكاني في هذا العقد، وكذلك إلى الجهود التنموية في تونس والتي تعمل على إعادة توزيع السكان على صفحة الدولة من خلال المشاريع الزراعية كاستصلاح الأراضي الصحراوية.

١- أنماط التوزيع والكثافة:

أ- توزيع السكان حسب الولايات:

- ومن خلال الجدول رقم (٨) يتضح أن حوالي ٥٨,٨ ٪ من سكان تونس يتركزون على مساحة ١٧,٨ ٪ من مساحة الدولة موزعة على ولايات الساحل الشمالي والشرقي[١٥] حيث يضم هذا الإقليم ولاية تونس -العاصمة- والموانى الهامة بمالها من مميزات اقتصادية وتجارية هامة كانت على مدار القرن العشرين بأكمله مسرحاً لاستقبال الهجرة من الريف إلى المدن الساحلية.

جدول رقم (٨)

توزيع السكان حسب الأقاليم الجغرافية في تونس عام ٢٠٠٠ (*)

الإقليم	نسبة السكان ٪	المساحة ٪
ولايات إقليم الساحل الشمالي والشرقي	٥٨,٨	١٧,٠٨
ولايات الإقليم الأوسط	٣٣,٩	٢٤,٣٩
إقليم ولايات الجنوب	٧,٣	٥٨,٥٣

(*) المصدر: الجدول من إعداد الباحث وقد لجأ إلى تقدير سكان الولايات التونسية لعدم توافر بيانات من أعدادهم لسنة ٢٠٠٠م، المساحة ونسبتها من أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٨٣.

- وتتوازن إلى حد ما العلاقة بين المساحة والسكان في الإقليم الأوسط، حيث يتركز ٣٣,٩ ٪ من السكان على مساحة (٢٤,٣٩٪) حيث تهبط في هذا الإقليم أهميته الموضوعية لكونه إقليماً داخلياً وكذلك تنخفض كمية الأمطار وتقل جودة التربة عن إقليم الساحل.

- يعود فقدان التوازن بين المساحة والسكان مرة أخرى في الإقليم الجنوبي -إقليم الصحراء-، حيث أهميته المتواضعة وموارده الفقيرة من مياه وتربة، حيث يقع جنوب خط مطر ١٥٠ ملم. وتكشف لنا قراءة الخريطة شكل رقم (١٠) أنه يمكن تقسيم تونس إلى ثلاثة أقاليم سكانية كبرى محددة لا تتخللها تلال كثافية تقطع خط النظر، وهي: إقليم الساحل، وبمتوسط كثافة تتجاوز ١٠٠ نسمة / كم٢، والإقليم الأوسط والذي يتمشى إلى حد كبير مع هضاب الاستبس ويهبط متوسط الكثافة فيه من: (٥٠ -١٠٠) نسمة / كم وإقليم الجنوب الذي يضم داخل حدوده إقليم الصحراء وتتدنى كثافة السكان به إلى ما دون (٥٠) نسمة / كم٢ .

ومن ناحية أخرى ورغم هذا التقسيم إلا أن الولايات التونسية تتباين في أحجامها الكثافية، ويتسنى لنا من قراءة جدول رقم (٩) والشكل رقم (٦) تقسيم الولايات التونسية إلى ثلاثة أقسام.

(١) ولايات كثافة سكانية مرتفعة (أكثر من ١٠٠ نسمة / كم٢)

- وتحتل ولاية تونس وبها العاصمة قمة هذه الفئة بكثافة سكانية بلغت (٢٦٣٨) نسمة / كم٢؛ وذلك لما تتضمنه هذه الولاية من مقومات طبيعية واقتصادية، وبها الميناء البحري الرئيس، وعملت كل هذه المقومات على جذب السكان بزيادة مطردة على رقعة أرضية محدودة في مساحتها حيث بلغت مساحتها ٠,٣٤٦ كم٢ بنسبة تصل إلى ٠,٢٢ ٪ من مساحة تونس.
- يلي ولاية تونس - في هذه الفئة - على الترتيب ولايات بن عروس (٨٧٧) وأريانه (٤٧٨) والمنستير (٤٢٩) ونابل (٢٥٨) وسوسه (١٥٩) وضروبة (١٦٠) والمهدية (١٣٦) وبنزرت (١٣٣) وصفاقس (١٠٩) نسمة / كم٢ وتمثل هذه الولايات الجبهة البحرية والحضرية الغنية بموضعها ومواردها الطبيعية، فيبلغ متوسط سقوط الأمطار من (٢٥٠ - ١٠٠٠) ملم في السنة، وكذلك تميزها الاقتصادي وتنوع نشاطها تجارياً وصناعياً وسياحياً الذي عمل على جذب السكان لتوافر فرص العمل بها.

(٢) ولايات كثافة متوسط (٥٠-١٠٠) نسمة / كم٢

- وتعلو ولاية القيروان القمة الكثافية لهذه الفئة، حيث بلغت (٩٨) نسمة / كم٢، ويلي القيروان على الترتيب ولايات باجه (٨٩)، وسيدي بوزيد (٧١)، ومدنيين (٦٤)، وسليانة (٦١)، وزغوان (٥٩)، وقابس (٥٧)، والكاف (٥١) نسمة / كم٢ .

وتمثل هذه الولايات الإقليم الأوسط التونسي والذي شهد في الآونة الأخيرة مشروعات تنموية على مختلف المحاور اقتصادية وإقليمية، حيث أنشئت بها بعض المعاهد والكليات مثل ولايتي صفاقس والقيروان [١٦].

(٣) ولايات منخفضة الكثافة أقل من ٥٠ نسمة / كم٢

وهي ولايات تهبط فيها الكثافة السكانية عن ٥٠ نسمة / كم٢ وهي على

الترتيب ولايات قفصة (٤٢)، وتورز (٢٢)، وتطاوين (٥)، وقبلي (٤,٥) نسمة/كم٢، وتتمشى حدود هذه الولايات مع الحدود الغربية مع الجزائر والحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا، ويبين هذا الموقع هامشية الموضع وبعده عن مركزية العاصمة، حيث الاهتمام التنموي الأقل، نضيف إلى ذلك الموارد الطبيعية المحدودة، حيث يقع هذا الأقليم على هامش الصحراء الكبرى.

جدول رقم (٩) توزيع السكان في الولايات التونسية عام ٢٠٠٠

(الكثافة نسمه كم٢) (*)

الولاية	السكان	٪ من جملة السكان	المساحة	٪	الكثافة	الترتيب الكثافي
تونس	٩٢٨٥٦٣	٨,٨	٠,٣٤٦	٠,٢٢	٢٦٨٣	١
بن عروس	٦٦٧٢٩٢	٦,٤	,٧٦١	٠,٤٩	٨٧٧	٢
أريانه	٧٤٥٣٥٦	٧,٠	١,٥٥٨	١,٠١	٤٧٨	٣
المنستير	٣٤٧٤٧٨	٤,٢	١,٠١٩	٠,٦٦	٤٢٩	٤
نابل	٧٢٠٨٣٣	٦,٨	٢,٧٨٨	١,٨	٢٥٨	٥
سوسة	٥١٢٠٨٧	٤,٨	٢,٦٢١	١,٧	١٩٥	٦
جندوبة	٤٩٦٠٥٧	٤,٦	٣,١٠٢	٢,٠١	١٦٠	٧
المهدية	٤٠٣١٠٩	٣,٨	٢,٩٦٦	١,٩٢	١٣٦	٨
بنزرت	٨٢٧٣٢٢	٤,٦	٣,٦٨٥	٢,٣٩	١٣٣	٩
صفاقس	٦٥٩٩٥١	٧,٨	٧,٥٤٥	٤,٨٨	١٠٩	١٠
القيروان	٦٥٩٩٥١	٦,٣	٦,٧١٢	٤,٣٤	٩٨	١١
باجة	٣١٥٤٥٢	٣,٠	٣,٥٥٨	٢,٣	٨٩	١٢
سيدي بوزيد	٤٩٤٧٤٥	٤,٧	٦,٩٩٤	٤,٥٣	٧١	١٣
مدنين	٥٤٤٣٠٨	٥,١	٨,٥٨٨	٥,٥٦	٦٤	١٤
سليانه	٢٨٢٧٢٧	٢,٧	٤,٦٣١	٣,٠	٦١	١٥
زغوان	١٦٣٠٥٢	١,٥	٢,٧٦٨	١,٧٩	٥٩	١٦
قابس	٤٠٦٧٥٠	٣,٨	٧,١٧٥	٤,٦٤	٥٧	١٧
الكاف	٢٥٦٣٦٢	٢,٥	٤,٩٦٥	٣,٢١	٥١	١٨
القصرين	٤٥٤٦٧٤	٤,٣	٨,٠٦٦	٥,٢٢	٥١	١٩
قفصة	٣٨٢٣٦٦	٣,٦	٨,٩٩	٥,٨٢	٤٢	٢٠
تورز	١٠٣٠٦٩	١,٠	٤,٧١٩	٣,٠٥	٢٢	٢١
تطاوين	٨٤٨٧٣	١,٧	٣٨,٨٨٩	٢٥,١٧	٥	٢٢
قلبي	١٠٠٨٨٤	١,٠	٢٢,٠٨٤	١٤,٢٩	٤,٥	٢٣

(*) المصدر: الجدول من إعداد الباحث وقد لجأ إلى تقدير سكان الولايات التونسية لدعم توافر بيانات عن أعدادهم لسنة ٢٠٠٠م، المساحة ونسبتها من أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٨٣.

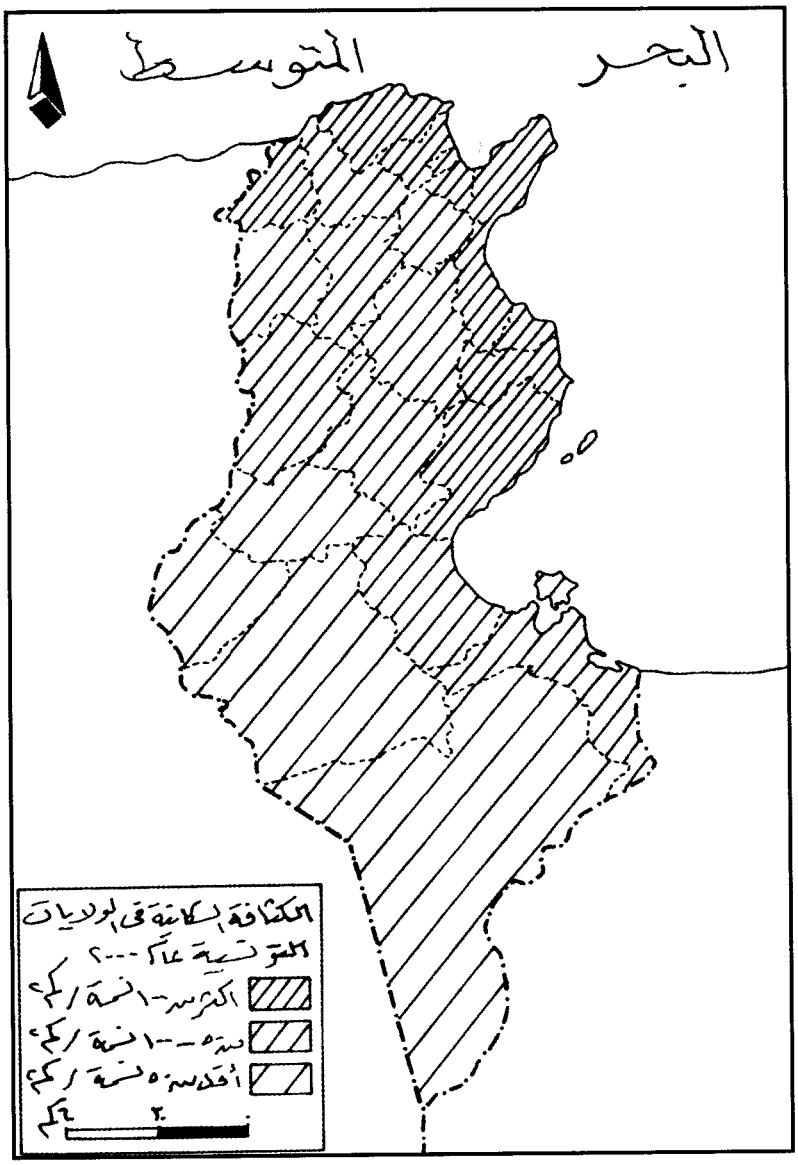
البحر المتوسط
الكثافة السكانية في الوديان
التونسية عام ---؟
أكثر من ١٠٠ نسمة / كم٢
من ٥٠ إلى ١٠٠ نسمة / كم٢
أقل من ٥٠ نسمة / كم٢
٢٠
٤٠ كم

شكل رقم (٦)

ومن دراسة الكثافة السكانية في تونس باستخدام منحنى لورنز ومن دراسة الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٧) والذي يبين العلاقة بين المساحة والسكان في الولايات التونسية في تعداد ١٩٨٤ وتقديري ٢٠٠٠ يبين عدة حقائق وهي:

- أن توزيع السكان غير متساو في تونس في الفترة من ١٩٨٤-٢٠٠٠ حيث تتسع منطقة عدم التوازن في توزيع السكان وهي الفرق بين منحنى الكثافة ومنحنى التوزيع المثالي والذي يتمشى مع المحور الأوسط.
- وفي عام ١٩٨١ كان ٤٦,١٪ من السكان تزيد كثافتهم عن ١٠٠ نسمة /كم٢ يتركزون في مساحة ١٠,٢٨ ٪ من مساحة تونس، بينما تغير الوضع في عام ٢٠٠٠ حيث تركز ٥٨,٨ ٪ من السكان على مساحة ١٤,٥ ٪ من مساحة تونس، ويرجع ذلك إلى جهود الدولة في إعادة توزيع سكان تونس على رقعة الدولة والتي بدأت تؤتي ثمارها.
- وفي الفئة التي تزيد كثافتهم عن ٥٠ نسمة / كم٢ وتقل عن ١٠٠ نسمة / كم٢ فكان ٢٢,١٦٪ من سكان تونس يتركزون على ١٣,٤٤٪ من مساحة تونس عام ١٩٨٤، بينما تركز ٣٣,٩٪ من جملة السكان على ٣٧,١٧٪ من مساحة تونس عام ٢٠٠٠ .
- وحدث الهبوط الكبير في الفئة (أقل من ٥٠ نسمه/كم٢) حيث كان يتركز ما يقرب من ثلث سكان تونس (٣١,٧٣٪) على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الدولة (٧٦,٢٨٪) عام ١٩٨٤، فأصبح يتركز ٧,٣٪ من سكان تونس على ٤٨,٣٣٪ من مساحة الدولة.

جدول رقم (١٠)
العلاقة بين السكان والمساحة في الولايات التونسية عام ١٩٨٤ ، ٢٠٠٠ (*)
باستخدام طريقة منحنى لورنز

الولاية حسب ترتيب السكان ٢٠٠٠		جملة السكان ٪	التكرار المتجمع الصاعد	جملة المساحة ٪	التكرار المتجمع الصاعد	الولاية حسب ترتيب كثافتها في سنة ٢٠٠٠		جملة السكان ٪	التكرار المتجمع الصاعد	جملة المساحة ٪	التكرار المتجمع الصاعد
الولاية	الكثافة					الولاية	الكثافة				
تونس	٢٢٤١,٦	١١,١٢	١١,١٢	,٢٢	,٢٢	تونس	٢٦٨٣	٨,٨	٨,٨	٠,٢٢	٠,٢٢
بن عروس	٣٢٢,٦	٣,٥٢	١٤,٦٤	,٤٩	,٧١	بن عروس	٨٧٧	٦,٤	١٥,٢	٠,٤٩	٠,٧١
المنستير	٢٧٦,٥	٤,٠٤	١٨,٦٨	,٦٦	١,٣٧	أريانه	٤٧٨	٧,٠	٢٢,٢	٠,٦٦	١,٣٧
أريانة	٢٣٧,٦	٥,٣١	٢٣,٩٩	١,٠١	٢,٣٨	المنستير	٤٢٩	٤,٢	٢٦,٤	١,٠١	٢,٣٨
نابل	١٦٦,٥	٦,٦٦	٣٠,٦٥	١,٨	٤,١٨	نابل	٢٥٨	٦,٨	٣٣,٢	١,٨	٤,١٨
سوسة	١٢٣,٣	٤,٦٣	٣٥,٢٨	١,٧	٥,٨٨	سوسة	١٩٥	٤,٨	٣٨	١,٧	٥,٨٨
جندوبة	١١٦,١	٥,١٦	٤٠,٤٤	٢,٠١	٧,٧٩	جندوبة	١٦٠	٤,٦	٤٢,٦	٢,٠١	٧,٧٩
بنزرت	١٠٧,١	٥,٦٧	٤٦,١١	٢,٣٩	١٠,٢٨	المهدية	١٣٦	٣,٨	٤٦,٤	٢,٣٩	١٠,٢٨
المهدية	٩١,١	٣,٨٧	٤٩,٩٨	١,٩٢	١٢,٢٠	بنزرت	١٣٣	٤,٦	٥١	١,٩٢	١٢,٢٠
باجه	٧٧,١	٣,٩٣	٥٣,٩١	٢,٣٠	١٤,٥٠	صفاقس	١٠٩	٧,٨	٥٨,٨	٢,٣٠	١٤,٥٠
صفاقس	٧٦,٥	٨,٢٧	٦٢,١٨	٤,٨٨	١٩,٣٨	القيروان	٩٨	٦,٣	٦٥,١	٤,٨٨	١٩,٣٨
القيروان	٦٣,٣	٦,٠٩	٦٨,٢٧	٤,٣٤	٢٣,٧٢	باجه	٨٩	٣,٠	٦٨,١	٤,٣٤	٢٣,٧٢
الكاف	٤٩,٦	٣,٥٣	٧١,٨٠	٣,٢١	٢٦,٩٣	سيدي بوزيد	٧١	٤,٧	٧٢,٨	٣,٢١	٢٦,٩٣
سليانة	٤٨,٠	٣,١٩	٧٤,٩٩	٣,٠	٢٩,٩٣	مدنين	٦٤	٥,١	٧٧,٩	٣,٠	٢٩,٩٣
زغوان	٤٢,٧	١,٧٠	٧٦,٦٩	١,٧٩	٣١,٧٢	سليانه	٦١	٢,٧	٨٠,٦	١,٧٩	٣١,٧٢
سيدي بوزيد	٤١,٢	٤,١٣	٨٠,٨٢	٤,٥٣	٣٦,٢٥	زغوان	٥٩	١,٥	٨٢,١	٤,٥٣	٣٦,٢٥
القصرين	٣٧	٤,٢٨	٨٥,١٠	٥,٢٢	٤١,٤٧	قابس	٥٧	٣,٨	٨٥,٩	٥,٢٢	٤١,٤٧
مدنين	٣٤,٨	٤,٢٨	٨٩,٣٨	٥,٥٦	٤٧,٠٣	الكاف	٥١	٢,٥	٨٨,٤	٥,٥٦	٤٧,٠٣
قابس	٣٣,٧	٣,٤٧	٩٢,٨٥	٤,٦٤	٥١,٦٧	القصرين	٥١	٤,٣	٩٢,٧	٤,٦٤	٥١,٦٧
قفصه	٢٦,٣	٣,٣٩	٩٦,٢٤	٥,٨٢	٥٧,٤٩	قفصه	٤٢	٣,٦	٩٦,٣	٥,٨٢	٥٧,٤٩
تورز	١٤,١	٠,٩٥	٩٧,١٩	٣,٠٥	٦٠,٥٤	تورز	٢٢	١,٠	٩٧,٣	٣,٠٥	٦٠,٥٤
قلبي	٤,٤	١,٣٨	٩٨,٥٧	١٤,٢٩	٧٤,٨٣	تطاوين	٥	١,٧	٩٩	١٤,٢٩	٧٤,٨٣
تطاوين	٢,٦	١,٤٣	١٠٠	٢٥,١٧	١٠٠,٠٠	قلبي	٤,٥	١,٠	١٠٠	٢٥,١٧	١٠٠,٠٠

(*) المصدر: راجع الجدول رقم (٩).

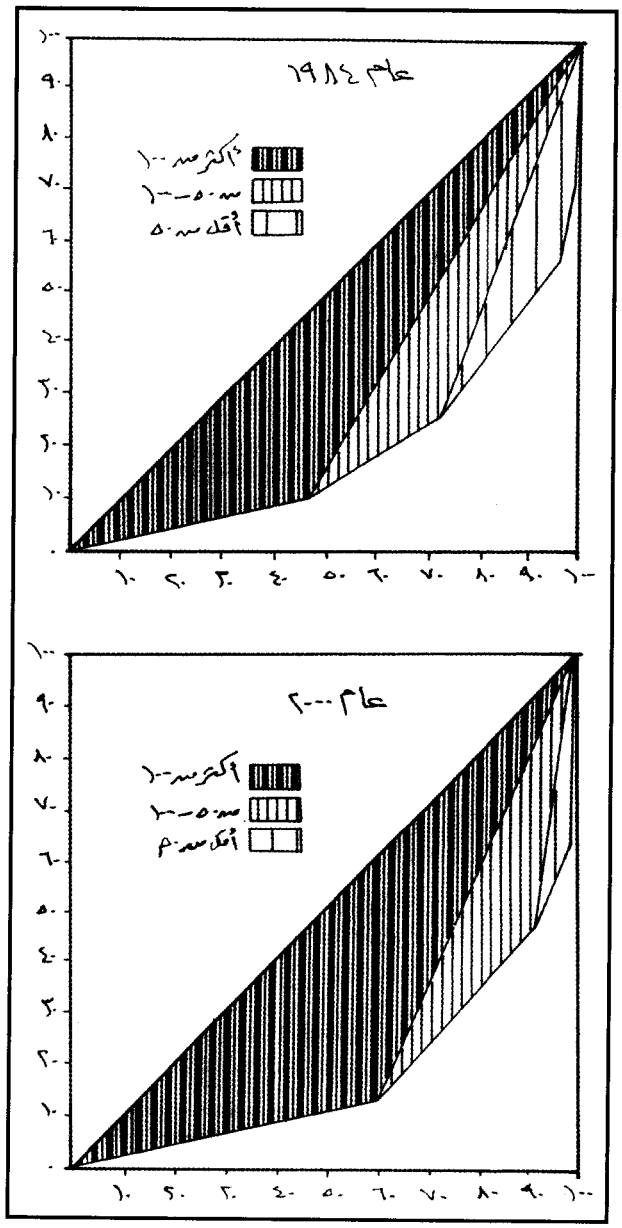

كثافة السكان باستخدام منحنى لورتز في عامي ١٩٨٤، ٢٠٠٠

توزيع السكان حسب نمط الحياة (ريف/ حضر)

يضرب التحضر بجذوره في التاريخ التونسي حيث تعود المراكز الحضارية بها إلى زمن بعيد عندما أسس الفينيقيون مدينة قرطاج سيدة مدن البحر المتوسط ورمز الحضارة الفينقية وقتها، وقد كان لموقع تونس وعبقرية موضعها على الخط الساحلي للبحر المتوسط أثره الكبير على قيام مراكز حضارية كانت مركزاً لجذب السكان إليها على مدار التاريخ التونسي وإلى الآن. ويبين جدول رقم (١١) تباين معدل النمو الحضري والريفي في تونس خلال الفترة من (٣٦ - ١٩٩٤) ويبين منه:

جدول رقم (١١)

تطور نسبة سكان الريف والحضر في تونس في الفترة من (١٩٣٦، ١٩٩٤)

السنة	الريف			الحضر		
	العدد	النسبة	معدل النمو	العدد	النسبة	معدل النمو
١٩٣٦	١٩٥٣٣٩٠	٧٤,٩	١,٤	٦٥٤٩٢٣	٢٥,١	٣,٥
١٩٤٦	٢٢٧٤٥٩٠	٧٠,٤	١,٢٥	٩٥٦٣٦٢	٢٩,٦	٢,٩
١٩٥٦	٢٥٣٤٦٠٠	٦٧	٠,٥	١٢٤٨٥٦٩	٣٣	٣,٨
١٩٦٦	٢٦٧٩٠٠٠	٥٩		١٨٥٤٣٥١	٤١	
١٩٧٥	٢٩١١٣٤٠	٥٢	٠,٩	٢٦٧٦٨٦٩	٤٨	٤,٧
١٩٨٤	٣٢٨٧٩٥٠	٤٧,١	١,٣٦	٣٦٨٧٥٠٠	٥٢,٩	٣,٦
١٩٩٤	٣٤٢٣٧٨٤	٣٩	٠,٤	٥٣٦١٩٢٧	٦١	٣,٧

- بلغ معدل النمو الحضري في الفترة من (٣٦ - ١٩٤٦) حوالي ٣,٥٪ وهو معدل مرتفع يعود إلى جهود الحماية الفرنسية على تونس حيث، قامت بإنشاء أربع موانٍ جديدة (بنزرت - تونس - صفاقس - سوسة) وكذلك إلى جهود التنمية الصناعية على الساحل الشمالي مما جعل من خط

الساحل مركزاً لجذب الأيدي العاملة إليه من الداخل كانت أو من الخارج.

- أخذ النمو الحضري اتجاهاً تصاعدياً - اتجاه عام - حيث بلغ في الفترة من (١٩٥٦ - ٦٦) و(٦٦- ٧٥) أقصى معدل له ٣,٨٪ و٤٪ على الترتيب، ويعود ذلك إلى حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الساحلية لسد احتياجات العمل بها بعد نزوح الأوربيين إلى بلادهم عقب الاستقلال مباشرة.

- أخذ معدل النمو الحضري في الفترة من (٧٥ - ١٩٩٤) إيقاعاً تنازلياً حيث هبط في الفترة من (٧٥- ١٩٨٤) ومن (٨٤- ١٩٩٤) ٣,٦ ٪ و ٣,٧٪ على الترتيب، ويرد ذلك إلى جهود الحكومة التونسية لتنمية الريف واستصلاح أراضي زراعية جديدة حدت من الهجرة النازحة منه إلى المدينة.

- تزايد نسبة سكان الحضر بشكل كبير في الفترة من (٣٦ - ١٩٩٤) حيث كانت نسبتهم في تعداد ١٩٣٦ ٢٥٪، وظلت تأخذ اتجاهاً تصاعدياً حتى تجاوزت نسبة سكان الريف للمرة الأولى مع تعداد ١٩٨٤ حيث بلغت نسبتهم ٥٢,٩٪، ٦١٪ مع تعداد ١٩٩٤ في حين كانت نسبة سكان الريف ٤٧,١٪، ٣٩٪ على الترتيب.

- أخذ معدل النمو الريفي في الفترة من (٣٦ - ١٩٥٧) اتجاهاً تنازلياً -اتجاهاً عاماً- حيث هبط من ١,٤٪ في الفترة من (٣٦ - ١٩٨٤) إلى ١,٣٦٪ ويرجع ذلك إلى المشروعات التي أقامتها الحكومة للحد من هجرة الريف النازحة إلى المدينة حيث أنشأت المدارس الابتدائية والثانوية بها وكذلك بناء المستوصفات الصحية والاهتمام بالرعاية الصحية لسكان الريف، كما قامت بتشجيع السكان للعمل في المجال الزراعي؛ وذلك باستصلاح الأراضي وتمليكها للسكان[١٧].

- انخفضت نسبة سكان الريف إلى النصف تقريباً في الفترة من (٣٦ - ١٩٣٩) حيث انخفضت نسبتهم من ٧٥٪ إلى ٣٩٪ في عامي ١٩٣٦، ١٩٩٤ على الترتيب.

٢- العوامل المؤثرة في توزيع السكان:

يعد نمط التوزيع السكاني في تونس استجابة للمؤثرات الطبيعية والاقتصادية في أقاليمها الجغرافية المختلفة [١٨]، حيث تتفاعل هذه المؤثرات بتنوعها لتشكل خريطة التوزيع السكاني على صفحة التراب التونسي، ويمكن دراستها على النحو التالي:

(١) التضاريس:

يمكن أن تقسم تونس إلى أربع أقسام تضاريسية هامة وهي إقليم التل، وهضاب الاستبس ثم الساحل فالصحراء[١٩]. شكل رقم (٨).

- إقليم التل: ويضم القسم الشمالي الغربي من تونس وهو إقليم جبلي يقع على الحدود الجزائرية التونسية ويخترق هذا الإقليم وادي مجردة الغني برواسبه الفيضية والتي تضم أجود الأراضي التونسية.
- هضاب الاستبس: وتقع إلى الجنوب من إقليم التل، وتنحصر بين إقليم التل وإقليم الساحل، وهي منطقة هضبية تتخللها مجموعة من الشطوط.
- إقليم الساحل: وهو يمتد على الساحل الشمالي والشرقي لتونس ويضيق على الساحل الشمالي لمتاخمة المنطقة الجبلية لخط الساحل، بينما يتسع على الساحل الشرقي وتنتشر عليه أهم المدن التونسية مثل: تونس ونابل وسوسة وصفاقس.

- إقليم الصحراء: وبالنسبة للصحراء التونسية فتمتد على شكل حاجز بين تونس من جهة والجزائر وليبيا من جهة أخرى، وهنا يوجد شط الجريد الذي ينخفض عن مستوى سطح البحر بحوالي ٥٠ قدماً والذي يحده الإقليم الصحراوي من الشمال في الوقت نفسه التي تحيط به سلسلة من الواحات[٢٠].

وعند تحليل خريطة التوزيع السكاني في ضوء خريطة التضاريس يتبين ما يلي:

- ترتفع الكثافة السكانية في إقليم التل لتضم معظم ولاية جندوبة في أقصى الشمال الغربي من تونس، حيث وفرة الأمطار ورواسب نهر مجردة الخصبة.

- تهبط الكثافة السكانية إلى درجة التوسط في إقليم هضاب الأستبس. ويمتاز مناخ الأستبس بعدم الانتظام في كمية الأمطار الساقطة وتتراوح الكمية بين ٦-١٢ بوصة.

- تنخفض الكثافة السكانية إلى أقصى مستوياتها على الجزء الجنوبي من إقليم الساحل جنوب دائرة عرض ٣٦° حيث تقل الأمطار وترتفع درجة الحرارة.

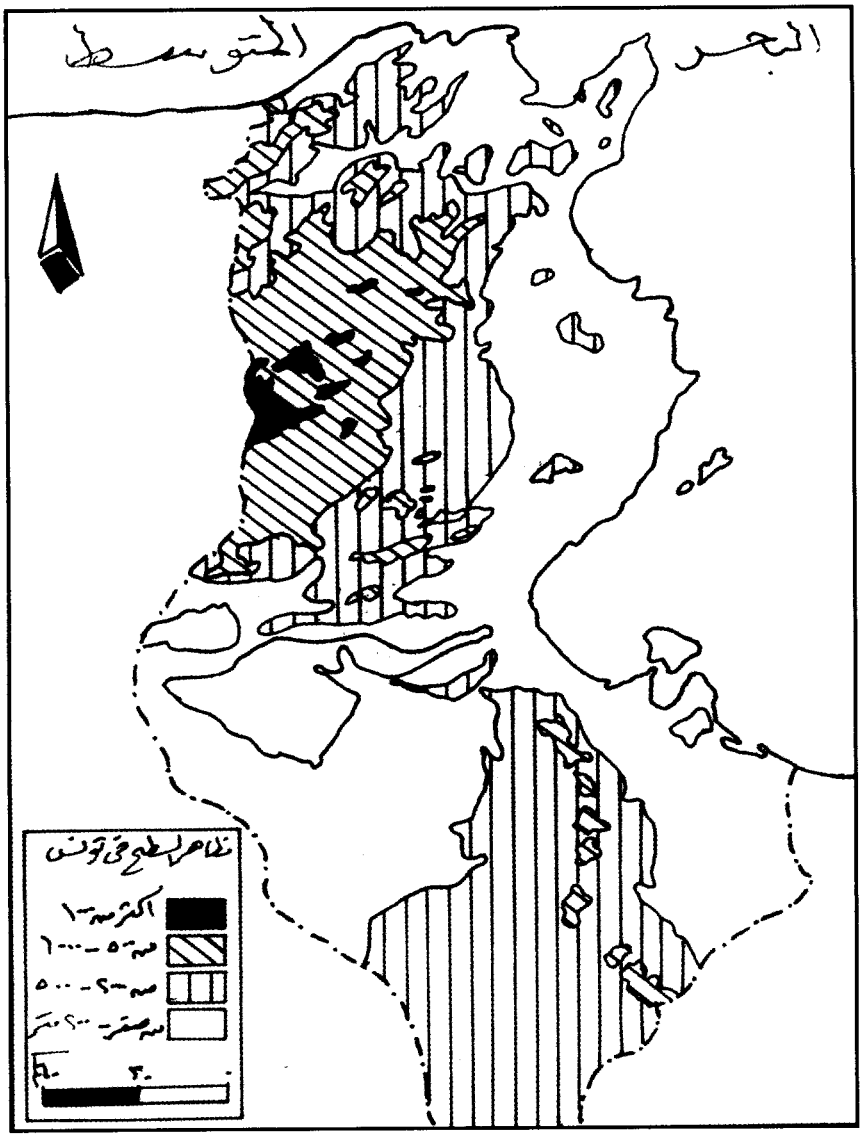

شكل رقم (٨)

المصدر : منحنى أبو عيانه، مرجع سابق ١٩٨٩ ص ٢٥

ب - المناخ:

على الرغم من صغر مساحة تونس فإن أبرز خصائصها المناخية تتمثل في ذلك التناقص الواضح بين الشمال حيث يسود مناخ البحر المتوسط، والجنوب حيث المناخ الصحراوي الحار[٢١].

ويتضمن المناخ عدة عناصر منها التساقط والحرارة والضغط الجوى والرياح، ويعتبر التساقط أهم تلك العناصر لما له من أهمية للحياة البشرية، لذلك يلعب المطر دوراً خطيراً في تشكيل نمط توزيع السكان في تونس[٢٢].

وعند دراسة خريطة التوزيع السكاني وتفسيرها في ضوء خريطة متوسط كمية الأمطار السنوية شكل رقم (٩) يتبين ما يلي:

- ترتفع الكثافة السكانية في المناطق التي تسقط عليها أمطار أكثر من ٥٠٠ ملم كما في ولايات الساحل الشمالي مثل: تونس وبن عروس وولاية جندوبة في إقليم التل.
- تهبط الكثافة السكانية إلى التوسط في المناطق التي تتراوح كمية أمطارها بين (٥٠ -١٥٠ ملم) مثل: ولايات القيروان وسليانة وزغوان.
- تنخفض الكثافة السكانية جنوب خط المطر ١٥٠ملم في جنوب تونس، وينتشر الرعاة الرحل ولا توجد التجمعات السكانية المستقرة إلا في المنخفضات الواحية [٢٣] مثل ولاية تطاوين.

جـ - العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في تشكيل نمط التوزيع السكاني على الخريطة السكانية لتونس.

وليست صورة الموارد الاقتصادية بالتعقيد، حيث إننا أمام قطر محدود

في موارده من حيث التنوع والكمية، وتبين لنا من دراسة العوامل الاقتصادية وأثرها على التوزيع السكاني ما يلي:

- ترتفع الكثافة السكانية حيث تسود حرفة الصناعة والسياحة حيث تستوعب الحرفتان نسبة لا بأس بها من القوة العاملة كما هو الحال في ولاية تونس حيث تتوطن بها.

صناعت الإسمنت والصناعات الكيماوية والغذائية، وكذلك ولاية سوسة حيث تتوطن بها الصناعات الغذائية وصناعات النسيج.

- تتوسط الكثافة السكانية في المناطق التي يوجد بها نبات طبيعي حيث تسود حرفة الرعي إلى جانب بعض الزراعات المعيشية كما هو الحال في ولايتي القيروان وقفصة [٢٤].

- تنخفض الكثافة السكانية بشدة في الولايات الجنوبية، حيث تنتشر حرفة الرعي البدائي كما هو الحال في ولايات قابس وتطاوين ومدنيين.

- ويجدر بنا المقام أن نشير إلى دور النقل والمواصلات وأثره على توزيع السكان، حيث يتركز السكان وتظهر التجمعات السكانية الكبيرة في شمال تونس وعلى السواحل التونسية بوجه عام، إذ يتجمع أكثر من ٥/٤ السكان شمال الخط الممتد بين قلعة حردا وميناء صفاقس تونس[٢٥].

د- العوامل التاريخية والسياسية:

ومن خلال الدراسة الديموغرافية لسكان تونس تبدو آثار العوامل التاريخية والسياسية على توزيع السكان، حيث لعبت الأحداث السياسية دوراً لا يمكن أن نغفله في هذا المجال حيث[٢٦]:

- سياسة الاستيطان الأوربي للساحل الشمالي والتي ترتبط بالاستعمار الفرنسي، وبمقتضى هذه السياسة استولى الفرنسيون على معظم الأراضي

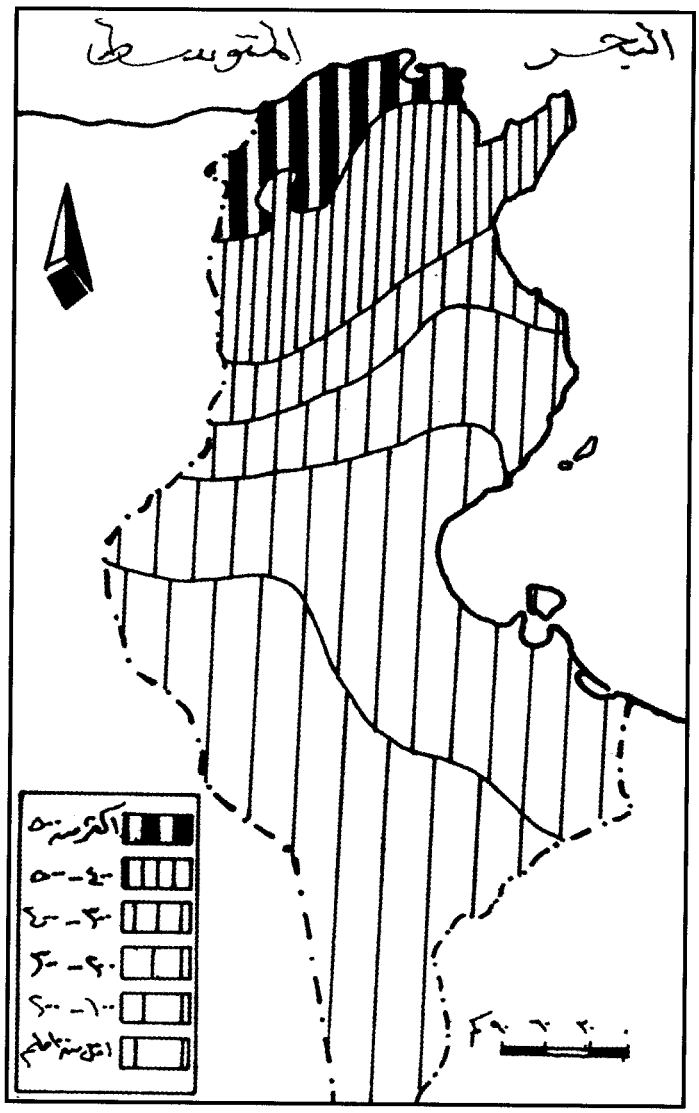

شكل (٩)

متوسط كمية الأمطار السنوية في الفترة من (١٩٠٠ - ١٩٧٠)

المصدر : kassab.Etsethorm 1980

الخصبة في الإقليم الساحلي وتم نزوح التونسيين إلى ولايات الداخل، إما بالطرد القسري أو بالاختيار تحت نير السياسة الاستعمارية، وأدى ذلك بدوره إلى خلخلة السكان في ولايات الساحل وارتفاع في كثافة السكان في ولايات الداخل.

- الهجره التونسية من ولايات الداخل إلى الولايات الساحلية بعد الاستقلال ١٩٥٦ لسد احتياجات المدن من القوة العاملة، وواكب هذا ارتفاع كثافة سكان الساحل وانخفاضها في الولايات الداخلية.

ثالثاً : التركيب السكاني:

تتنوع أنماط التركيب السكاني في تونس - مثل بقية أقطار العالم - من تركيب عمري - نوعي وتركيب اقتصادي، وتركيب تعليمي، وتركيب ديني، وفيما يلي دراسة لهذه الأنماط:

١- التركيب العمري - النوعي:

تتفاعل مكونات النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجره من خلال علاقات التأثير والتأثر بينها من جانب وبين البيئة وتطورها الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السياسي من جانب آخر، ويكون التركيب العمري - النوعي هو خلاصة التفاعل بين كل هذه العناصر مجتمعة، ويوضح الجدول رقم (١٢) والجدول رقم (١٣) والشكل رقم (١٠) عدة حقائق نجملها فيما يلي:

- يمكن القول بأن المجتمع التونسي على أعتاب الانتقال من مرحلة المجتمعات الشابة إلى مرحلة المجتمعات الناضجة سكانياً، ويدل على ذلك نسبة صغار السن (٠-١٤ سنة) والتي وصلت إلى ٣١,٨٪، بينما اقتربت نسبة كبار السن إلى ٥٪ تقريباً من جملة السكان عام ٢٠٠٠ .

- تأخذ الفئة العمرية (٠ - ١٤) سنة اتجاهاً تنازلياً يتميز بالانخفاض، حيث انخفضت هذه النسبة من ٣٧,٩٪ ، ٣٥,٤٪ إلى ٣١,٨٪ في الأعوام ٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ على الترتيب ويعود ذلك إلى السيطرة على معدلات المواليد والتي انخفضت من ٣١,٨ - ٢٥,٢ - ٢٠,٦ في الألف على الترتيب في الأعوام السابقة نفسها.

- رغم هذا الهبوط في نسبة صغار السن (٠-١٤) سنة إلا أنها تمثل نسبة كبيرة في بناء الهرم العمري في تونس، والتي وصلت إلى ٣٧,٩٪، ٣٥,٤٪، ٣١,٨ ٪ في الأعوام ٨٤، ٩٥، ٢٠٠٠ على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الرضع والتي انخفضت إلى ٣٠ في الألف في الفترة من عام (١٩٩٥ -٢٠٠٠).

- أدى الانخفاض المطرد في الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) إلى زيادة مطردة نسبية في فئة العمر الوسطى (١٥-٦٤) حيث ارتفعت من ٥٧,٨٪ إلى ٥٩,٩٪ إلى أن وصلت إلى ٦٣,٣٪ من جملة السكان في الأعوام ٨٤-١٩٩٥-٢٠٠٠ على الترتيب.

- وبدراسة التركيب النوعي يتضح من الجدول رقم (١٢) عدة حقائق أهمها:

- يتصف المجتمع التونسي بالاتزان النسبي بين نسبة الذكور والإناث مع زيادة طفيفة لنسبة الذكور عن الإناث في الفئة من (٠- ٤٤).

- ترتفع نسبة الإناث عن الذكور بشكل ملحوظ في الفئة العمرية (٤٥ - ٦٤) وبالعودة إلى صفحة التاريخ الديموغرافية لتونس يتبين لنا أن هذه الفئة

هي التي شهدت حركة هجرة خارجية بعد الاستقلال، ومن المعلوم أن الهجرة تتميز بظاهرة الانتقاء النوعي و العمر أيضاً.

- ترتفع نسبة الإناث عن الذكور في الفئة العمرية (٦٥ فأكثر)، حيث تصل نسبة النوع إلى ٩٤٪؛ وذلك لما تتصف به الإناث من إمكانية البقاء على قيد الحياه لفترة أطول منها عن الذكور.

- ويتضح من الجدول رقم (١٣) أن العمر الوسيط قد تزايد من ١٩,٧عام ١٩٨٥ إلى ٢٤,٤ عام ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في مستوى الخصوبة خلال هذه الفترة، والتي واكبها انخفاض أشد على منحنى الوفيات انعكس بدورة على تزايد أمد الحياة في تونس والذي وصل إلى ٧٠ سنة في الفترة من ١٩٩٥ -٢٠٠٠ .

- ومن جدول رقم (١٤) والشكل رقم (١١) يتبين أن العمر الوسيط يبلغ في المغرب والجزائر وليبيا حوالي ٢٣,٢ ، ٢١,١، ٢٠,٠ على الترتيب، وبلغ أمد الحياة في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ في هذه البلاد نفسها ٦٦,٦، ٦٨,٩، ٧٠ على الترتيب [٢٧].

جدول رقم (١٢) التوزيع النسبي لفئات العمر للذكور والإناث ونسبة النوع لسكان تونس سنة ٢٠٠٠ (*)

فئات السن	الذكور ٪	الإناث ٪	نسبة النوع ٪
٤-٠	١٠,٧	١٠,٤	١٠٣
٩-٥	١٠,٦	١٠,٤	١٠٢
١٤-١٠	١٠,٩	١٠,٧	١٠٢
الجملة	٣٢,٢	٣١,٥	١٠٢
١٩-١٥	١٠,٧	١٠,٤	١٠٣
٢٤-٢٠	٩,٨	٩,٦	١٠٢
٢٩-٢٥	٨,٨	٨,٧	١٠١
٣٤-٣٠	٨,٢	٨,١	١٠١
٣٩-٣٥	٧,٤	٧,٢	١٠٣
٤٤-٤٠	٦,٢	٦,١	١٠١
٤٩-٤٥	٤,٦	٤,٨	٩٥
٥٤-٥٠	٢,٨	٣,٣	٨٥
٥٩-٥٥	٢,٢	٢,٦	٨٤
٦٤-٦٠	٢,٤	٢,٧	٨٩
الجملة	٦٣,١	٦٣,٥	٩٩
٦٩-٦٥	١,٩	٢,٢	٨٦
٧٤-٧٠	١,٤	١,٥	٩٣
٧٩-٧٥	٠,٨	٠,٨	١٠٠
٨٠+	٠,٥	٠,٥	١٢٠
الجملة	٤,٧	٥	٩٤

(*) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات من:

U . N. The Six and Age Distribution of The World Population, New York, 1994, P. 280

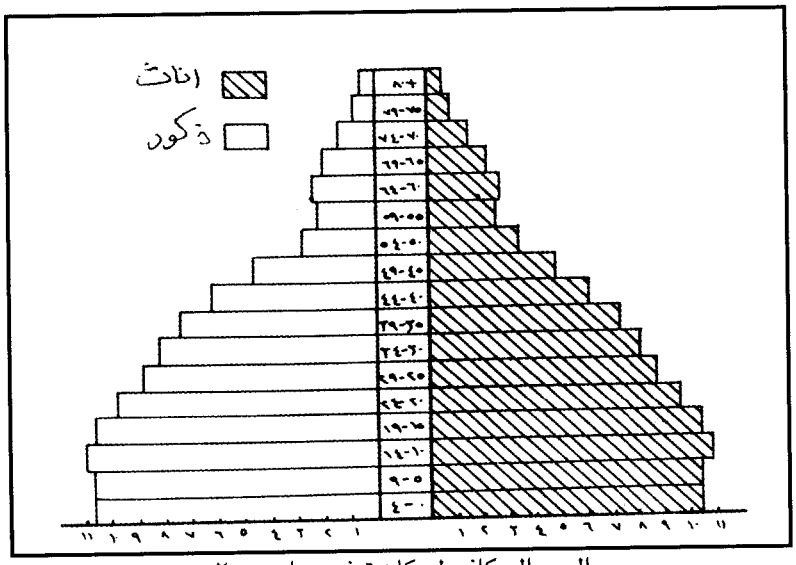

الهرم السكاني لسكان تونس عام ٢٠٠٠

جدول رقم (١٣) تطور فئات السن العريضة لسكان تونس في الفترة من (١٩٨٤ - ٢٠٠٠)(*)

الفئـــة	١٩٨٤	١٩٩٥	٢٠٠٠
١٤-٠	٪٣٧,٩	٪٣٥,٤	٪٣١,٨
٦٤-١٥	٪٥٧,٨	٪٥٩,٩	٪٦٣,٣
٦٥ فأكثر	٪٤,٣	٪٤,٧	٪٤,٨

جدول رقم (١٤) تطور العمر الوسيط في دول المغرب العربي في الفترة من (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)(**)

السنة - الدولة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
تونس	١٩,٧	٢١,٠	٢٢,٨	٢٤,٤
الجزائر	١٧,٧	١٨,٦	١٩,٧	٢١,١
المغرب	١٨,٩	١٩,٩	٢١,٦	٢٣,٢
ليبيا	١٦,٨	١٧,٣	١٨,٧	٢٠,٠

(*) Ibid . P . 280

(**) U . N. (OP. Cit) 1998. P. 76, 200, 296, 402

شكل رقم (١١)

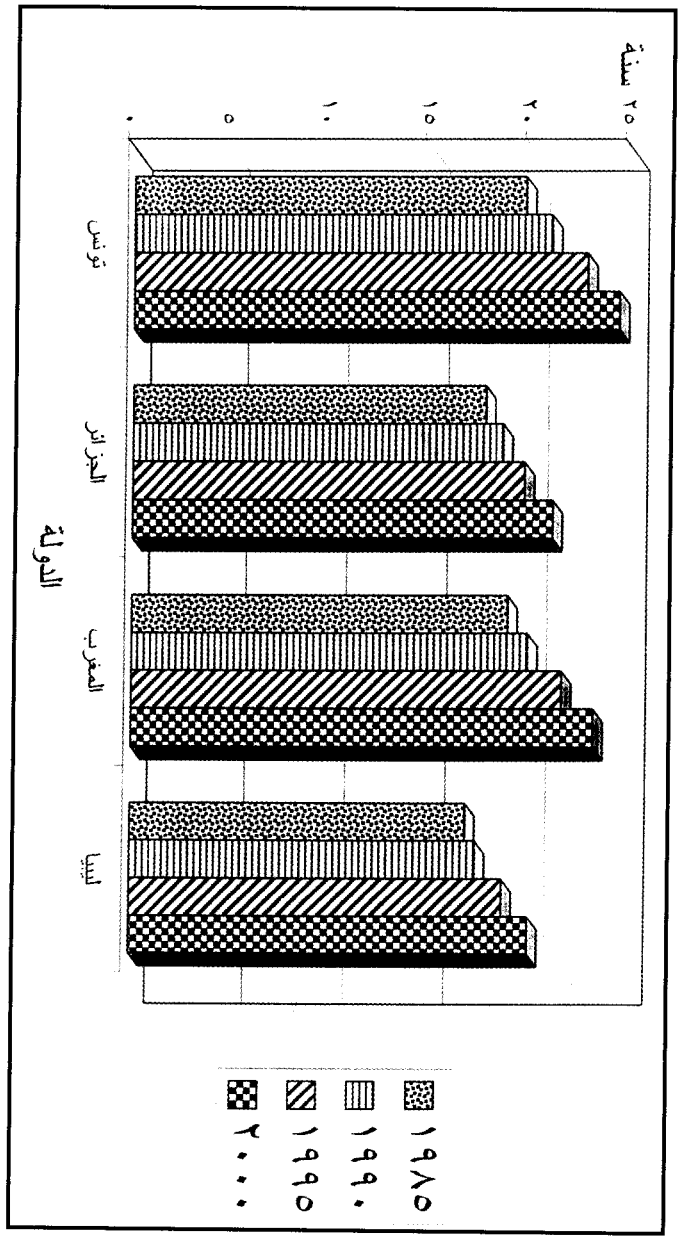

تطور العمر الوسيط في دول المغرب العربي في الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٠

٢- التركيب الاقتصادي:

يقصد بالسكان ذوي النشاط الاقتصادي "بأنهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات، ويتضمن ذلك القادرين على العمل والباحثين عنه"[٢٨] ونظراً لقصر البيانات وعدم توافرها فسوف تقتصر دراستنا على تصنيف السكان حسب النشاط الاقتصادي وفقاً لتقديري ١٩٨٩، ومن تحليل الجدول رقم (١٥) والذي يوضح التوزيع العددي والنسبي للعاملين من السكان حسب النشاط الاقتصادي يتبين ما يلي:

١- يتصدر قطاع الزراعة والغابات وصيد البر والبحر قمة التصنيف، إذ يعمل به ٤٢٢٠٠ نسمة من الذكور أي ما يعادل ٢٢,٦٪ من مجموع الذكور العاملين ، و ٥٠٩٧٠٠ من الإناث وهو ما يوازى ١٧,٥٪ من جملة العاملين ويمثل العاملين بالزراعة ما يقدر بحوالي ٢١,٦٪ من جملة العاملين بالنشاط الاقتصادي.

٢- يأتى قطاع خدمات المجتمع العامة وهو يمثل المصالح الإدارية في المركز الثاني، حيث يبلغ عدد العاملين به ٤٤٤٣٠٠ نسمة أى بنسبة ١٨,٨٪ من مجموع العاملين في تونس ، منهم ٣٤٧٢٠٠ نسمة من الذكور بنسبة ١٨,٧٪ من جملة العاملين في هذا القطاع، ويبلغ عدد الإناث العاملات بنفس القطاع ٩٧١٠٠ نسمة بنسبة ١٩,٤٪ من جملة العاملين بالنشاط الاقتصادي.

٣- يلي قطاع خدمات المجتمع العامة، قطاع الصناعات التحويلية، والذي بلغ جملة العاملين بة ٣٨٢٧٠٠ نسمة، وهو ما يعادل ١٦,٢٪ من جملة العاملين بالنشاط الاقتصادي، يعمل منهم ١١,٧٪ من الذكور و٣٣,٢٪ من الإناث العاملات في مجال النشاط الاقتصادي.

٤- يحتل قطاع التشييد والبناء المركز الرابع في البناء الهرمي للعاملين بالنشاط الاقتصادي، حيث وصل عددهم إلى ٢٤٧٦٠٠ نسمة، أي ما يوازي ١٠,٥٪ من مجموع العاملين بتونس، معظمهم من الذكور حيث طبيعة العمل، وقد بلغ عددهم ٢٤٤٨٠٠ نسمة بنسبة ١٣,٢٪ من جملة الذكور العاملين، وبلغ عدد الإناث اللاتي يعملن في هذا القطاع ٢٨٠٠ نسمة وهو عدد قليل جداً ويصل نسبته إلى ٠,٥ ٪ من جملة الإناث العاملات.

٥- يأتي قطاع تجارة التجزئة والمطاعم والفنادق في المرتبة الخامسة حيث بلغ عدد العاملين به ٢١٧٤٠٠ نسمة بنسبة ٩,٢٪ من مجموع العاملين في تونس، وبلغ عدد الذكور العاملين بهذا القطاع ٢٠٠٦٠٠ نسمة بنسبة ١٠,٨٪ من جملة العاملين في تونس، وبلغ عدد الإناث العاملات بقطاع تجارة التجزئة والمطاعم والفنادق ١٦٨٠٠ نسمة بنسبة ٣,٤٪ من مجموع الإناث العاملات.

٦- يأتي قطاع النقل والمواصلات في المركز السادس من حيث الأهمية النسبية العدد العاملين في تونس، حيث بلغ عدد العاملين به ٩٥٨٠٠ نسمة بنسبة ٤٪ من حجم العاملين بالنسبة والاقتصادي بتونس منهم من الذكور ٤,٩٪ من جملة الذكور العاملين بتونس وما يقرب من ١٪ من الإناث من مجموع الإناث العاملات .

٧- يحتل قطاع المناجم والمحاجر المركز السابع من حيث الأهمية النسبية في عدد العاملين، وقد بلغ عدد العاملين به ٣٥٢٠٠ نسمة، وهو ما يعادل ١,٥٪ من جملة العاملين بتونس، منهم ٣٣٥٠٠ نسمة من الذكور بنسبة ١,٨٪ من جملة العاملين بالنشاط الاقتصادي، وعدد الإناث العاملات بهذا القطاع ١٧٠٠ نسمة بنسبة ٥,٤ ٪ من جملة الإناث العاملات في تونس.

٨ - يشغل قطاع التمويل والتأمين والعقارات المركز الثامن، حيث يعمل به ١٥٤٠٠ نسمة، وهو ما يعادل ٠,٦ ٪ من مجموع السكان العاملين، منهم ٤٦٠٠ من الذكور بنسبة ٠,٢ ٪ من جملة الذكور العاملين بتونس و١٠٨٠٠ من الإناث بنسبة ٢,١٪ من جملة الإناث العاملات في تونس.

جدول رقم (١٥)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين من سكان تونس حسب النشاط الاقتصادي تقديري (١٩٨٩) (*)

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين			نسبة العاملين ٪		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الزراعة والغابات وصيد البر والبحر	٤٢٢٢٠٠	٨٧٥٠٠	٥٠٩٧٠٠	٢٢,٦	١٧,٥	٢١,٦
المناجم والمحاجر	٣٣٥٠٠	١٧٠٠	٣٥٢٠٠	١,٨	,٤	١,٥
الصناعات التحويلية	٢١٧٠٠٠	١٦٥٧٠٠	٣٨٢٧٠٠	١١,٧	٣٣,٢	١٦,٢
التشييد والبناء	٢٤٤٨٠٠	٢٨٠٠	٢٤٧٦٠٠	١٣,٢	,٥	١٠,٥
تجارة التجزئة والمطاعم والفنادق	٢٠٠٦٠٠	١٦٨٠٠	٢١٧٤٠٠	١٠,٨	٣,٤	٩,٢
النقل والمواصلات	٩٠٥٠٠	٥٣٠٠	٩٥٨٠٠	٤,٩	١,٠	٤
التمويل والتأمين والعقارات	٤٦٠٠	١٠٨٠٠	١٥٤٠٠	٠,٢	٢,١	٠,٦
خدمات المجتمع العامة	٣٤٧٢٠٠	٩٧١٠٠	٤٤٤٣٠٠	١٨,٧	١٩,٤	١٨,٨
أنشطة غير واضحة	٢٦٢٠٠	٤٥٠٠	٣٠٧٠٠	١,٤	٠,٩	١,٣
منفصل	٢٧٣٥٠٠	١٠٨٣٠٠	٣٨١٨٠٠	١٤,٧	٢١,٦	١٦,٣
المجموع	١٨٦٠١٠٠	٥٠٠٥٠٠	٢٣٦٠٦٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات من: جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد الثامن، ١٩٩٨م، ص٣٣.

٣- التركيب التعليمي

تعد الحالة التعليمية من الخصائص السكانية الهامة التي تعطي مؤشراً هاماً للعديد من الخصائص الديموغرافية لأي مجتمع سكاني وخاصة المواليد والوفيات .

ومن قراءة الجدول رقم (١٦) يتبين ما يلي:

- بضم العنصرين (أمي ويقرأ ويكتب) إلى بعضهما وهما فئتان تتشابه خصائصهما الديموغرافية كثيراً تبين أنهما يمثلان ٣١,٦٪ من جملة سكان تونس (دون ١٠سنوات) إلا أن هذه النسبه تتباين في داخلها بين مجتمع الحضر والريف حيث بلغت ٤٦٪ في الريف و٢٢,٧٪ في الحضر.
- تمثل فئة التعليم الابتدائي فئة الاتزان، حيث لا تختلف نسبتها في مجتمع الريف عن مجتمع الحضر كثيراً، فبلغت ٣٩,٥٪ في الريف، و٤٠,٥٪ من جملة الحضر في حين بلغت جملة النسبة ٤٠٪ من جملة سكان تونس فوق (١٠ سنوات) وهذه الفئة هي التي تمسك بقصب السبق في نسبتها بين الحالات التعليمية في تونس.
- احتلت فئة التعليم المتوسط الثلث من حيث الأهمية النسبية في عدد الحالات التعليمية حيث بلغت نسبتها ٢٤,٢٪ من جملة السكان (فوق ١٠سنوات) غير أن هذه النسبة تتباين في داخلها حيث مثلت ٣٠,٩٪ من جملة الحضر، و١٣,٢٪ من جملة الريف.
- تشغل فئة التعليم الجامعي وهي صفوة الحالات التعليمية ذيل القائمة من حيث الأهمية النسبية في عدد السكان حسب الحالات التعليمية، حيث بلغت ٣,٨٪ من جملة السكان، وتتفاوت هذه النسبة بين مجتمع الحضر والريف حيث ترتفع في الحضر وتصل إلى ٥,٥ ٪، بينما تزيد في الريف وتصل إلى ١٪ .

جدول رقم ١٦ الحالة التعليمية لسكان تونس حسب الحضر والريف عام ١٩٩٤

السكان (١٠ سنوات فأكثر) (*)

الحالة التعليمية	الريف		حضر		الجملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي ويقرأ ويكتب	١١٧٩٥٧٥	٤٦	٩٥٦١٨٢	٢٢,٧	٢١٣٥٧٥٧	٣١,٦
ابتدائي	١٠١١٣٤٠	٣٩,٥	١٦٩٨١٦٣	٤٠,٥	٢٧٠٩٥٠٣	٤٠,٠
متوسط*	٣٣٧٩٨٥	١٣,٢	١٢٩٩٤٦٤	٣٠,٩	١٦٣٧٤٤٩	٢٤,٢
جامعي**	٢٣٨٧٢	١,٠	٢٣٢٥١٠	٥,٥	٢٥٦٣٨٢	٣,٨
غير مبين	٧٨٠٦	٠,٣	١٥١٤٠	٠,٤	٢٢٩٤٦	٠,٤
الجملة	٢٥٦٠٥٧٨	٪١٠٠	٤٢٠١٥٤٩	٪١٠٠	٦٧٦٢٠٢٧	٪١٠٠

(*) المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات من: جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ١٩٩٨م، ص١٩.

● يشمل: أقل من متوسط ومتوسط وفوق المتوسط.

●● يشمل: جامعي وفوق الجامعي.

الخلاصة

أولاً- نتائج الدراسة:

أظهرت دراسة سكان تونس اتجاهات النمو السكانى ومعدلاته في تونس خلال الفترة من (١٩٢١ - ٢٠٠٠) حيث ارتفع عدد السكان من ٢,٠٩٣٩٣٩ نسمة عام ١٩٢١ إلى ٩,٨٥٦٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠، ويرتبط هذا الارتفاع فى أعداد السكان بعوامل النمو الطبيعية (المواليد و الوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة) وتبين من خلال دراسة عوامل النمو ما يلي:

أ - الخصوبة:

انخفض معدل المواليد بصورة واضحة، فقد بلغ متوسط معدل المواليد ٤٦,٤ في الألف فى الفترة من (٥٠ - ١٩٥٥) وأنخفض إلى ٢٠,٦ في الألف فى الفترة من (١٩٩٥ -٢٠٠٠) ويرجع هذا إلى جهود الحكومة التونسية من

خلال سياستها السكانية الحازمة والتي ترجمتها إلى قوانين انتهت بها إلى الحد من التزايد السكاني في تونس.

ب - الوفيات:

حققت تونس انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الوفيات بها، فبلغ متوسط معدل الوفيات ٢٢,٦ في الألف في الفترة من (٥٠ - ١٩٩٠) وانخفض إلى ٦,٧ في الألف في الفترة من (١٩٩٥- ٢٠٠٠)، ويعتبر معدل وفيات الرضع مؤشراً أقوى دلالة لما حققته تونس من تقدم على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي حيث انخفض من ١٧٥ في الألف في الفترة من (٥٠ - ١٩٥٥) إلى٣٠ في الألف في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

ونتيجة طبيعية لانخفاض معدلي المواليد والوفيات انخفض معدل الزيادة الطبيعية هو الآخر من ٢,٤٪ في الفترة من (٥٠ - ١٩٥٥) إلى ١,٤ ٪ في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

ج - الهجرة الدولية:

رغم استمرار الهجرة - نازحة ووافدة - في تونس إلا أنها لم تعد تلعب دورها القديم في دورة النمو السكاني في تونس؛ وذلك لتدني صافي الهجرة إلى الصفر في عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٠ على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الظروف السيئة التي تمر بها الأسواق الأوربية والتي تعد المهجر الأول لسكان تونس.

ونتيجة للتزايد السكاني في تونس ارتفعت الكثافة السكانية في الولايات التونسية وبخاصة في ولايات الإقليم الساحلي وتنخفض الكثافة كلما ابتعدنا عن خط الساحل كنتيجة طبيعية لانخفاض أهمية الموضع والبعد عن مركزية العاصمة.

- ومن دراسة التركيب السكاني لتونس تبين ما يلي:

أ - يمكن القول بأن المجتمع التونسي على أعتاب الانتقال من مرحلة المجتمعات الشابة إلى مرحلة المجتمعات الناضجة سكانياً، ويدل ذلك على نسبة صغار السن (٠ - ١٤ سنة) والتي بلغت ٣١,١٪، بينما اقتربت نسبة كبار السن إلى ٥٪ تقريباً من جملة السكان عام ٢٠٠٠ .

ب - أوضحت دراسة التركيب الاقتصادى للسكان ارتفاع نسبة العاملين بقطاع الزراعة، حيث استحوذ على ٢١,٦ ٪ من جملة العاملين بتونس، يليه قطاع العاملين بالخدمات والذي هيمن على ١٨,٨٪ من جملة العاملين بتونس.

ج - كشفت دراسة التركيب التعليمي للسكان عن انخفاض نسبة السكان الأميين انخفاضاً كبيراً من ٤٦,٤٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣١,٦٪ عام ١٩٩٤ .

ثانياً: تقدير حجم السكان حتى عام ٢٠٢٥

وعند محاولتنا لتقدير سكان تونس في المستقبل في ضوء الدراسة السابقة يجب وضع عدة اعتبارات هامة هي:

ا - ثبات معدل الوفيات في المستقبل، حيث انخفض بصورة بالغة في الآونة الأخيرة.

ب - ثبات المحصلة النهائية للانخفاض المستمر لوفيات الرضع مع الارتفاع المتزايد لأمد الحياة والذي وصل إلى ٦٩,٥ في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

ج - تراجع دور الهجرة الخارجية وافدة ومغادرة، ولا يمكن أن يتوقع لها دورًا بارزًا في عملية النمو السكاني على الأقل في الفترة القادمة.

د - لم يبق على مسرح النمو السكاني عاملاً يمكن أن يكون له رأياً آخر في معدل النمو السكاني خلال الفترة القادمة سوى الخصوبة حيث إنها لا تزال في انخفاض مستمر وإن انخفضت نسبة التغير.

واعتماداً على ما سبق يمكن أن نفترض ثبات معدل النمو السكاني خلال الفترة القادمة على ما هو عليه في الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، والذي بلغ ١,٩٪ وعلى ذلك يمكن تقدير حجم سكان تونس حتى سنة ٢٠٢٥ على النحو التالي:

جدول رقم (١٧)

توقع حجم السكان في تونس في الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥) "مليون نسمة"

السنة - الدولة	١٩٨٥
٢٠٠٠	٩,٥٨٦
٢٠٠٥	١٠,٥٤١
٢٠١٠	١١,٥٩١
٢٠١٥	١٢,٧٤٧
٢٠٢٠	١٤,٠١٧
٢٠٢٥	١٥,٤١٤

الهوامش:

(١) فتحي أبو عيانة، جغرافية تونس - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص٧٨.

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

Zartman. I . W . G Government Polices in Northern Africa. London, 1964. pp. 66-84.

(٣) السيد الشاذلي: طريقة التعداد العام للسكان والسكن من كتاب السكان والمجال، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، صندوق الأمم للنشاطات السكانية، جامعة تونس، ١٩٨٨م، ص٧.

(٤) فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ١٩٨٩م، ص٨٠.

(٥) Clark, j and ficher, WB, Population of the Middle East and North Africa, London, 1972, P. 350.

(٦) أشرف محمد محمد عبدالمعطي، سكان تونس، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، ١٩٩٤م، ص: ٢.

(٧) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٣٧.

(٨) U . N . (OP. Cit 1990), New York, P. 76, 266, 296

(٩) U . N (OP. Cit), 1999, P.P. 190 - 480

(١٠) وارين تومبسون، دافيدات لويس - مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٧٣٩.

(١١) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٤٥.

(١٢) فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ١٩٨٩م، ص١٠٧.

(١٣) جامعة الدول العربية، ندوة الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي، عمان، ١٩٨٩م، ص١٢٩.

(١٤) أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٧٦.

(١٥) استثنى ولاية جندوبة من إقليم الساحل لأن معظم أراضيها داخلية ولا تطل على الساحل إلا بواجهة ضيقة كما أن كثافتها (متوسطة فضمت إلى ولايات الإقليم الأوسط).

(١٦) لمزيد من التفصيل راجع عدنان حيدر تهيئة المجال والنظام الجغرافي في تونس، ١٩٨٨م، ص٢٦٨.

(١٧) راجع أشرف عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٦٩، ٧٠.

(١٨) فتحي أبو عيانة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص٤٠٨.

(١٩) يسري الجوهري، الوطن العربي، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص٤٨٨.

(٢٠) المرجع السابق، ص٤٤٩.

(٢١) فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢٢) أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٨٦.

(٢٣) محمود طه أبو العلا، جغرافية العالم العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٣٣٦.

(٢٤) أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٩٣.

(٢٥) محمود طه أبو العلا، مرجع سابق، ١٩٨٥م، ص٣٤٤.

(٢٦) لمزيد من التفصيل راجع:

أ- أشرف محمد عبدالمعطي، مرجع سابق، ١٩٩٤م، ص٩٥.

ب- محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبدالحكيم، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتب الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣٩٥: ٤٠٠.

(٢٧) U . N. (OP . Cit) 1998 P 76, 266.296

(٢٨) الأمم المتحدة، العوامل الديموغرافية والقوى البشرية، التقرير الأول، الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي، ترجمة الديموغرافية بالقاهرة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٦٠.

المراجع والمصادر العربية:

١- الأمم المتحدة : العوامل الديموغرافية والقوى البشرية، التقرير الأول، الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي، ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة، القاهرة ١٩٦٧ .

٢- أشرف محمد عبدالمعطي: سكان تونس، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشوره القاهرة ١٩٩٤ .

٣- السيد الشاذلي: طريقة التعداد العام للسكان والسكنى من كتاب السكان والمجال، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، جامعة تونس ١٩٨٨ .

٤- جامعة الدول العربية: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد الثامن ١٩٩٨ .

٥- ندوة الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجره الدولية في الوطن العربي، عمان ١٩٨٩ .

٦- جمال حمدان: الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافيا السياسية القاهرة ١٩٧٣ .

٧- عدنان حيدر: تهيئة المجال والنظام الحضري في تونس، في كتاب السكان والمجال، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، جامعة تونس ١٩٨٨ .

٨- فتحي أبوعيانه: جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٩ .

٩- جغرافية تونس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩ .

١٠- جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٣ .

١١- محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبدالحكيم: السكان ديموغرافياً وجغرافياً مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨ .

١٢- محمود طه أبوالعلا: جغرافية العالم العربي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٨٥ .

١٣- منصر الرويسي والمنجي بشير: الوضع الديموغرافي وآفاقه المستقبلية، من كتاب جامعة تونس، المعهد الأعلي للتربية والتكوين المستمر، العمران والتنمية في تونس ١٩٨٦ .

١٤- وارين تومبسون، دافيدت لويس: مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨ .

١٥- يسري الجوهري: الوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ١٩٧٩ .

المراجع والمصادر الأجنبية

1 - Clark , J. F , " Population of the Middle East and North Africa " London , 1972.

2 - Kassab Et Sethom, H, Geographic De la Tunisie Les pays et les Hommes " Publications De la université de Tunis, Tunis, 1980 .

3 - U.N. " The Sex and Age Distribution of The World Population", New York, 1994.

4 - U.N. Demographic Year Book 1997 , New York, 1999

5 - U.N." World Population Prospects "New York, 1999 .

6- Zartman , I.W., " Government Polices in Northern , Africa", London' 1964

الفصل الرابع عشر

سكان الجمهورية الجزائرية

إعداد

أ. د. فايز العيسوي

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

سكان الجزائر - دراسة ديموغرافية

المقدمة:

يسكن أرض الجزائر حوالي ٣١,٥ مليون نسمة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، هذا العدد يمثل ما يقرب من ١١ ٪ من جملة سكان الوطن العربى. وحجم سكان الجزائر يجعلها تأتي في المرتبة الثانية بين أكبر بلدان العالم العربى سكاناً بعد مصر (٦٧مليون نسمة). وإذا ما نظرنا إلى خريطة توزيع السكان في الجزائر نجدها تشبه إلى حد كبير دول الجيران في المغرب العربى الكبير حيث يتركز السكان فى النطاق الساحلي ويندر السكان كلما اتجهنا جنوباً حيث يتركز ما يقرب من ٩٠ ٪ منهم فى منطقة السهول الساحلية الشمالية.

نمو السكان:

قدر عدد سكان الجزائر فى عام ١٨٣٠ بحوالي ٣ مليون نسمة[١]، وبعد مضي ٤٠ عاماً من هذا التاريخ ظل العدد يتناقص حتى بلغ ٢,١٢٥,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٧٢، وتفسر بعض المراجع الفرنسية هذا الانكماش إلى انتشار وباء الكوليرا سنة ١٨٦٧ وإلى تلك المجاعة المروعة التي تبعته. بالإضافة إلى الخسائر البشرية الجسيمة التي خسرتها الجزائر في الثورة التي واجهت المستعمر الفرنسي في عام ١٨٧١ .

وما إن استتب الأمن وأحكم الفرنسيون أيديهم على البلاد ارتفع المستوى الصحي وخفت حدة المجاعات وأخذ السكان في النمو التدريجي، وتضاعف عدد السكان في الفترة ما بين ١٨٧٢ - ١٩١١ ولكن سرعان ما انخفض العدد مرة أخرى وتناقص معدل نمو السكان نتيجة لما فقدته الجزائر من رجال في

الحرب العالمية الأولى. بالإضافة إلى القحط الذي عم البلاد فى عام ١٩٢٠. ومن ثم فإن عدد سكان الجزائر اقترب من ٥ مليون نسمة فى عام ١٩٢١[٢].

وفى واقع الأمر فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الجزائر بصفة خاصة كان لها أثر كبير في سرعة نمو السكان بهذه المعدلات المرتفعة، كما أثرت على خصائصهم بصورة لم يسبق لها مثيل طوال القرون الماضية.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين بداية النمو الحقيقى المتزايد لسكان الجزائر، فعلى الرغم من هجرة الجزائريين للعمل فى فرنسا، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي عانت منها الجزائر في الحرب العالمية الثانية إلا أن عدد السكان قد بلغ حوالي ٨,٥ مليون نسمة في عام ١٩٥٦.

واستمرت الزيادة السكانية وارتفع معدل النمو السنوي للسكان في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين ليصل إلى ٣,٥٪ مما كان له الأثر في تعويض الخسائر البشرية الضخمة التي واجهتها الجزائر في حرب التحرير حيث قدرت خسائرها في الحرب بما يقارب المليون شهيد.

جدول رقم (١)

تطور حجم السكان ومعدل نموهم في الجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين

السنة	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٠
العدد بالمليون	٨,٤٩	١٢,١٤	١٦,٩٥	٢٢,٧١	٢٩,٨٠	٣١,٠٠
معدل النمو السنوي	٣,٥٧	٣,٠	٢,٩	٢,٧	١,٣	

المصدر : Office National Des Statistiques (Algere)

وقد استمرت الزيادة فى حجم سكان الجزائر كما يتضح من دراسة الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) لتتخطى حاجز العشرة مليون نسمة في الستينيات. ثم تجاوز العدد رقم ٢٠ مليون نسمة في النصف الثاني من العقد الثامن. أما نهاية القرن العشرين فقد أكدت على مدى الزيادة الكبيرة التي لحقت بسكان الجزائر حيث تجاوز العدد رقم ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ميلادية. وهذا يعني ببساطة أن عدد سكان الجزائر قد أوشك على التضاعف مرتين فى أقل من خمسين عاماً.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد السكان. إلا أن المؤشرات تؤكد انخفاض معدلات النمو السنوي لسكان الجزائر وبصورة ملحوظة وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان ذروته في الفترة ١٩٧٦/٦٦ حيث بلغ ٣٪، ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في الفترة من ١٩٩٧/٢٠٠٠ ليصل إلى ١,٣٪ فقط. هذا الانخفاض جاء نتيجة للانخفاض الكبير في كل من معدلات المواليد والوفيات.

ومعدل النمو السنوي لسكان الجزائر على الرغم من انخفاضه الواضح والسريع، إلا أنه يجب أن يشير إلى أن معدل نمو السكان في الجزائر ما زال مرتفعاً إذا ما قورن بدول شمال إفريقيا العربية في كل من مصر وتونس والمغرب (أقل من ٢٪)، والسودان ٢,٢، ويتساوى المعدل بنظيره الليبي. ويبدو مدى كبر معدل النمو السنوي لسكان الجزائر أيضاً إذا ما قورن بمتوسط المعدل العالمى الذي بلغ ١,٤٪ فقط.

شكل رقم (١)

نمو السكان في الجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين

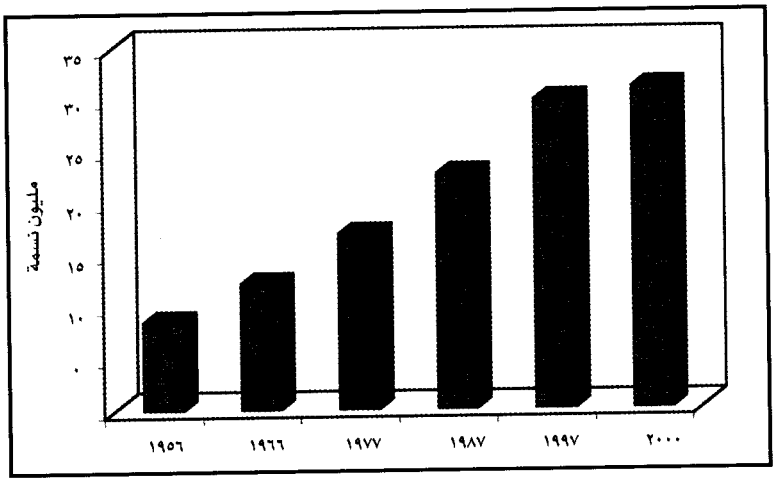

ولكن ما العوامل الرئيسة المسؤولة عن هذه الزيادة ؟

تتضح الإجابة على ذلك إذا ما نظرنا إلى دراسة مكونات النمو السكاني في الجزائر، ومنه يتضح أن الزيادة الطبيعية تعد العنصر الرئيس المسؤول عن نمو السكان. ولكي نصل إلى مفاتيح فهم شخصية نمو سكان الجزائر يجب أن نلقي بعض الضوء على مكونات الزيادة الطبيعية وهي المواليد والوفيات.

أولاً: معدلات المواليد:

تعد دراسة المواليد أحد الجوانب المهمة في دراسة السكان؛ لأنها المحدد الرئيس لنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم. والمواليد خاضعة للتحكم البشري وتتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية[١]. ويلاحظ على معدلات المواليد بالجزائر طوال القرن العشرين ما يلي:

١ - تذبذب معدلات المواليد بالجزائر طوال القرن العشرين بصورة واضحة، ففي الربع الأول من القرن العشرين (١٩٠١ - ١٩٢٥) تراوح المعدل ما بين ٣٥ - ٣٧ في الألف. ويمكن القول بأن هذه الفترة تعد فترة استقرار نسبي في معدلات المواليد.

٢ - اتسم الربع الثاني من القرن العشرين ١٩٢٥ - ١٩٥٠ بزيادة ملحوظة في المعدلات حيث تجاوزت ٤٠ في الألف مع ثبات المعدل ٤٢ ، ٤٣ في الألف.

٣ - شهد الربع الثالث من ١٩٥٠ - ١٩٧٥ أعلى مراحل الزيادة الطبيعية فى سكان الجزائر، وهذه الفترة تمثل مرحلة الانفجار السكاني حيث تجاوز معدل المواليد حاجز الـ ٥٠ في الألف في عام ١٩٧٠.

٤ - أما الربع الأخير من القرن العشرين فقد أخذ معدل المواليد في الانخفاض المستمر مع تحسن أحوال السكان وانتشار التعليم بين الإناث وخاصة في المناطق الريفية، ولم ينخفض معدل المواليد في الجزائر عن ٤٠ في الألف إلا في عام ١٩٨٥. وقد انخفض في غضون ست سنوات فقط إلى أقل من ٣٠ في الألف في عام ١٩٩١ وهذا يؤكد سرعة إيقاع خطوات التنمية الجزائرية، وتغير خصائص السكان إلى الأفضل. وقد سجل معدل المواليد أدنى انخفاض له في تقدير الأمم المتحدة لسكان العالم في بيانات عام ٢٠٠٠، حيث قدر معدل المواليد بالجزائر بحوالي ٢٤ في الألف (أنظر جدول رقم ٢).

ثانياً: معدل الوفيات:

تعد الوفيات من أهم الظواهر الديموجرافية التي أثرت في نمو سكان الجزائر، وفي توزيعهم. وهي تأتى ثانية في الأهمية بعد المواليد في تأثيرها

على تغير حجم السكان. ومن دراسة الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) يمكن أن نستنتج عدة حقائق منها:

١ - ظلت معدلات الوفيات في الجزائر مرتفعة إلى أكثر من ٣٠ في الألف حتى عام ١٩١٠ مما كان لها أثرها السيئ في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية. ويمكن القول بأن فترة قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ - ١٩٤٥ قد سجلت أعلى معدلات للوفيات بين سكان الجزائر في العصر الحديث، حيث بلغ المعدل ٤٣ في الألف مما أدى إلى تناقص سكاني Depopulation حيث بلغت معدلات المواليد في الفترة نفسها ٤٢,٩ في الألف فقط.

٢ - تعكس المؤشرات الخاصة بالوفيات في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مدى التقدم الصحي والوقائي في الجزائر والذي انعكست آثاره على انخفاض معدلات الوفيات إلى أقل من ١٥ في الألف. مع استمرار التناقص حتى بلغ ٦ في الألف فقط في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

٣ - يمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات حين نستعرض مدى التناقص الذي انتاب معدلات وفيات الأطفال الرضع، حيث تقلص المعدل من ١٥٠ في الألف في العقد الأول من القرن العشرين الى ٤٤ في الألف فقط في عام ٢٠٠٠.

جدول (٢)

تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بالجزائر طوال القرن العشرين

الفترة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٠١ - ١٩٠٥	٣٧,٨	٣٢,٨	٥,٠
١٩٠٦ - ١٩١٠	٣٥,٥	٣٠,٥	٥,٠
١٩١١ - ١٩١٥	٣٥,٣	٢٧,٤	٧,٩
١٩١٦ - ١٩٢٠	٣٤,٩	٣١,٤	٣,٧
١٩٢١ - ١٩٢٥	٣٧,٢	٢٩,٤	٧,٨
١٩٢٦ - ١٩٣٠	٤٢,٣	٢٦,٦	١٥,٧
١٩٣١ - ١٩٣٥	٤٣,٤	٢٥,٣	١٨,٧
١٩٣٦ - ١٩٤٠	٤٢,١	٢٥,١	١٧,٠
١٩٤١ - ١٩٤٥	٤٢,٩	٤٣,١	-٠,٢
١٩٤٦ - ١٩٥٠	٤٢,٣	٣٢,٢	١٠,١
١٩٥١ - ١٩٥٥	٤٧,٤	٢٠,٦	٢٦,٨
١٩٥٦ - ١٩٦٠	٤٥,٦	١٨,١	٢٧,٥
١٩٦١ - ١٩٦٥	٤٨,٨	١٤,٦	٣٣,٩
١٩٦٦ - ١٩٧٠	٥٠,١	١٦,٧	٣٣,٤
١٩٧١ - ١٩٧٥	٤٧,٣	١٥,٩	٣١,٤
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٤٤,٤	١٢,٩	٣١,٥
١٩٨١ - ١٩٨٥	٤٠,٣	٨,٨	٣١,٥
١٩٨٦ - ١٩٩٠	٣٣,٢	٦,٦	٢٦,٦
١٩٩١ - ١٩٩٥	٣٠,٨	٦,٢	٢٤,٦
١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٣٠,١	٦,٠	٢٤,١

المصدر : Office National Des Statistiques (Algere)

من هنا يمكن ترجمة الأرقام السابقة لتساعدنا على فهم الزيادة الطبيعية للسكان، والمتتبع لدراسة تطور الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر يلاحظ ما يلي:

١ - ظلت معدلات الزيادة الطبيعية منخفضة الى أقل من ١٠ في الألف طوال الربع الأول من القرن العشرين، ثم شهدت تحسناً وارتفاعاً في الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٣٥ حيث انخفضت معدلات الوفيات مما أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية إلى أكثر من ١٥ في الألف.

٢ - يلاحظ مدى تأثير الحربين العالميتين سلباً على سكان الجزائر حيث ارتفعت معدلات الوفيات أثنائهما بصورة أثرت سلباً على تقلص معدلات الزيادة الطبيعية ووصولها الى أدنى مستوياتها، بل وأدت الى التناقص السكاني كما سبق وأشرنا.

٣ - شهد الربع الثالث من القرن العشرين وحتى عام ١٩٨٥ انخفاضاً مستمراً في معدلات الوفيات في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد على ارتفاعها، مما أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بصورة لم يسبق لها نظير في تاريخ الجزائر الديموجرافي.

شكل رقم (٢)

معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر طوال القرن العشرين

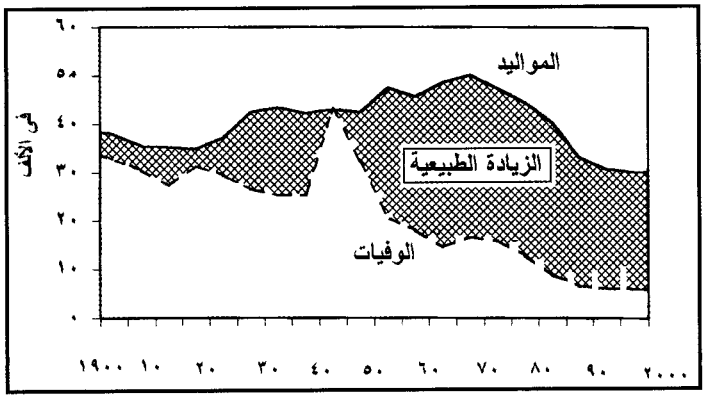

٤ - يعكس الشكل البيانى رقم (٢) أن سكان الجزائر قد مروا بثلاث مراحل في دورتهم الديموجرافية أو ما يطلق عليها بمراحل الانتقال السكاني والتي تعكس تحول المجتمع ذي الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات الشاردة إلى مجتمعات تتحكم فى معدلاتها الحيوية. فسكان الجزائر قد مروا بالمرحلة الأولى " البدائية " والتي لا تزيد فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٥ في الألف، بل وقد يتناقص عدد السكان أحياناً (انظر الشكل). ومروا بمرحلة التزايد السكاني المبكر حيث ارتفعت معدلات المواليد إلى أكثر من ٤٠ في الألف في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الوفيات إلى أقل من ١٥ في الألف. وهذه الفترة بدأت من الخمسينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين. أما العقد التاسع من القرن العشرين فيمكن القول بأن الجزائر تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل نموها السكاني. وهي مرحلة التزايد المتأخر، حيث هبطت معدلات المواليد الى ٣٠ في الألف. وما زالت المعدلات مستمرة في انخفاضها في الوقت الذي انخفضت معدلات الوفيات إلى ٦ في الألف. وسوف تشهد السنوات القليلة القادمة ثبات معدلات الوفيات مع التناقص المستمر والواضح لمعدلات المواليد.

وعلى ضوء معدلات النمو السكاني إلى (٢,٤٪) فإنه يمكن القول بأن سكان الجزائر سوف يتضاعف عددهم بعد ٢٩ عاماً فقط. أي أنه لن يأتى عام ٢٠٣٠ إلا ويكون سكان الجزائر قد بلغ عددهم ٦٢ مليون نسمة. وهذه زيادة كبيرة مما لا شك في ذلك ويعكس مدى الحاجة إلى ضبط معدلات الزيادة الطبيعية بصورة أسرع حتى نكبت جماح هذا التزايد وخاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد حالياً.

وتشير الأدلة إلى مدى استجابة السكان لتقليل معدلات نموهم المرتفعة. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي إلى ٤,١ ابناً للمرأة الواحدة في عمر الإنجاب عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٥,٨ طفلا في عام ١٩٨٠. ويرجع هذا الانخفاض في معدل الخصوبة الكلي إلى تأخر سن الزواج بسبب انتشار التعليم، وزيادة إقبال الإناث عليه.

وقد شجعت الجزائر سياسة المباعدة بين الولادات منذ بداية الثمانينيات، ونتج عن ذلك انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الخصوبة. وقد حددت الحكومة السن عند الزواج بـ ١٨ سنة للذكور، ١٦ سنة للإناث. وتشير الأدلة الديموجرافية أن متوسط السن عند الزواج الأول قد ارتفع في الجزائر من ٢٣,٣ سنة للذكور، ١٨,٣ سنة للإناث في عام ١٩٦٦ إلى ٣١,٢ سنة للذكور، ٢٧,٦ سنة للإناث في عام ١٩٩٨. ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وزيادة نسبة التحاق الإناث به بالإضافة إلى انتشار البطالة وقلة فرص العمل التي أدت إلى تأخر سن الزواج بين الجنسين.

الهجرة الخارجية:

الجزائر من أقدم دول الإرسال السكاني العربية. وتلعب الهجرة بها دوراً هاماً في تخفيف الضغط السكاني على الموارد المحدودة بها. وقد شهدت تيارات الهجرة الجزائرية إلى الخارج عدة تغيرات:

أولها: أن الهجرة الجزائرية كانت من النوع الإجبارى وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، فلقد خلقت التعبئة العامة للحرب احتياجاً ملحاً للأيدي العاملة في فرنسا استوجب من الإدارة الاستعمارية الفرنسية تنظيم هجرة مكثفة من دول المغرب العربي شملت ١٩٢ ألف عامل غالبيتهم من الجزائر[1].

وبدأت الهجرة الاختيارية من أجل العمل من الجزائر في اتجاه أوروبا عامة وفرنسا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وفي فترة ترميم مخلفات الحرب وإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية. وتكاثفت الهجرة في العقد السادس من القرن العشرين حين استوعبت الأنشطة الاقتصادية الأوروبية قوة العمل الوطنية، ومن ثم تركت للوافدين الأنشطة التي لا تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل البناء والأشغال العامة والصناعات وباقي الأعمال العضلية.

وقد تضاعف عدد المهاجرين من الجزائر في فرنسا خلال الفترة من ٤٦ - ١٩٥٤ إلى أكثر من خمس مرات. ولكن تباطأ نموهم أثناء حرب التحرير الجزائرية. ولم يؤد الاستقلال إلى تقليص الهجرة، بل شهدت تطوراً هائلاً، وقد بلغ عدد المهاجرين من الجزائر في عام ١٩٦٣ حوالي ٥٠,٥ ألف نازح، أما في عام ١٩٦٤ فقد انخفض العدد قليلاً حيث بلغ ٤٤ ألف مهاجر.

جدول رقم (٣)

جملة المهاجرين من الجزائر إلى فرنسا ٤٦ - ١٩٧٥

العام	ذكور	إناث	جملة	نسبة النشطين اقتصادياً
١٩٤٦	٢١٦٠٥	٥٠٦	٢٢١١٤	٩٠,٦
١٩٥٤	١٩٨٠٢	١٣٦٥٥	٢١١٦٧٥	٨١,٠
١٩٦٢	٢٩٢٧٧٧	٥٧٧٠٧	٣٥٠٤٨٤	٦٣,٨
١٩٦٨	٣٤٧٤٠٤	١٢٦٤٠٨	٤٧٣٨١٢	٥٤,١
١٩٧٥	٤٨٣٠٩٠	٢٢٧٦٠٠	٧١٠٦٩٠	٤٦,٦

المصدر:

Singer - Kerrel,"Les Actifs Maghrebins Dans les Recensements Frcais"Annuaire,1891, P.84.

وجدير بالذكر أن الجزائر قد ورثت عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية وضعاً اقتصادياً متردياً وخاصة بعد خروج المهارات الفرنسية من الجزائر في عام ١٩٦٢. كما واجهت الزراعة مشكلات كبيرة في التسويق الخارجي الذي كان موجهاً لفرنسا. هذه الظروف الصعبة دفعت بآلاف الجزائريين إلى البحث عن فرصة عمل خارجية. وقد شجعت الحكومة الهجرة لتخفف من حدة البطالة ولتكون موردا للعملة الأجنبية لتمويل الاستثمارات وهذا ما تؤكده بيانات تحويلات العمال الجزائريين بفرنسا في الفترة من ١٩٦٨- ١٩٧٦ والذي يرد في بيانات الجدول التالي:

جدول (٤)

تحويلات العمال الجزائريين بفرنسا بالمليون فرنك فرنسي

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
٩٠٣	١٠٩٩	١٠٢٢	١٠٨٧	١٢٢٧	١١٥٨	١٤٩١	١٦٧٢	١٨١٨

L'argent des Immigrs, PUF, Paris, 1981, P. 138.

وقد لعبت تحويلات المهاجرين دوراً هاماً في اقتصاديات الجزائر، حيث كانت تأتي حينئذ في المرتبة الثانية بعد صادرات البترول.

وقد بادرت الحكومات الأوربية بتوقيف الهجرة الوافدة إليها ابتداء من عام ١٩٧٣. وجاءت قراراتها غير متوائمة مع مصالح الجزائر، فكانت تواجه أزمة اقتصادية كبيرة. وقد قامت الحكومة الجزائرية أيضاً بمنع الهجرة إلى فرنسا ابتداء من ١٩ ديسمبر ١٩٧٣ إثر عمليات الاغتيال المتتالية التي استهدفت الجاليات الجزائرية والمغربية وخاصة في فرنسا. وقد واكب ذلك

تشجيع الحكومة الجزائرية مواطنيها في فرنسا على العودة إلى وطنهم وإن كانت الاستجابة متواضعة نظراً للصعوبات الكبيرة التي واجهها العائدون سواء في إيجاد عمل مناسب أو مسكن أو حتى في الاندماج في المجتمع الجزائري أو المشاكل الخاصة بأبنائهم وخاصة مشكلة اللغة. ومن الظاهرات الهامة في توزيع سكان الحضر في الجزائر- كسائر الدول العربية الأخرى - تركز السكان في مدينتين كبيرتين حيث يقطن كل من الجزائر العاصمة ووهران ما يقرب من ثلث سكان الدولة ككل. وهذا يوضح مدى الهيمنة الحضرية Urban Primacy وسيطرة هاتين المدينتين على ظهيرهما البشري. ومن ثم تنمو هذه المراكز الحضرية بمعدلات نمو سنوي مرتفع يزيد عن ٥ ٪ .

ثانيها: اشتد تيار الهجرة إلى دول المشرق العربي البترولية وخاصة في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين. فقد قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى دول الخليج العربى وإلى ليبيا بحوالى ٦٥٠ ألف مهاجر في عام ١٩٨٣. هذا العدد أخذ في التناقص مع تحسن ظروف المعيشة والتطور الاقتصادي الذي شهدته الجزائر مع بداية التسعينيات. ويدل على ذلك التحسن الذي طرأ على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. فقد زاد من ١٢٦٠ دولاراً في عام ١٩٨١ إلى ١٥٥٠ دولاراً فى عام ٢٠٠٠ .

توزيع السكان وكثافتهم

بالنظر إلى خريطة توزيع السكان في الجزائر شكل رقم (٣) يتضح مدى التركز الكبير في نمط توزيع السكان البالغ عددهم ٣١,٥ مليون نسمة فوق مساحة محدودة لا تتعد ٢,٧ ٪ من جملة مساحة الدولة البالغة ٢,٣٨٢ مليون كم٢، فمساحة الأرض الزراعية التي لا تزيد عن ١٠٠ ألف كم٢ وتنحصر في سهل ساحلي ضيق بين سلسلة جبال أطلس وساحل البحر المتوسط. وفوق هذا

السهل الممتد من الشمال إلى الجنوب بعرض لا يزيد عن ٦٥ كيلو متراً إلا نادراً تزاحمت مراكز العمران وتركز السكان في العديد من المحلات العمرانية الحضرية بصفة خاصة مثل: مدن الجزائر العاصمة ووهران، وقسطنطينة، وعنابة، وموستاجاينم، وتلمسان، وسيدي بلعباس، وسطيف، وبليدة.

وقد تزايدت نسبة سكان الحضر في الجزائر بصورة سريعة، حيث تضاعفت في النصف الثاني من القرن العشرين. فبعد أن كانت نسبتهم حوالي ٢٥ ٪ من جملة السكان، ارتفعت النسبة لتصل إلى ٥٠ ٪ من جملة السكان وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ .

وتوزيع السكان في الجزائر مرتبط ارتباطاً جيداً بتوزيع الأمطار، أو بعبارة أدق بتوزيع المياه . فأعلى كثافة للسكان توجد حيثما تنجح الزراعة الجافة أو زراعة الري. ومن ثم فالكثافة مرتفعة في إقليم التل وترتفع إلى أكثر من ٦٠ نسمة / كم٢. وأكثر أقاليم الجزائر اكتظاظاً بالسكان هو إقليم السهل الساحلي الذي تتركز به مراكز العمران الحضرية السابق ذكرها.

وتقل الكثافة كلما اتجهنا جنوباً من خط الساحل، ويندر السكان إلى أقل

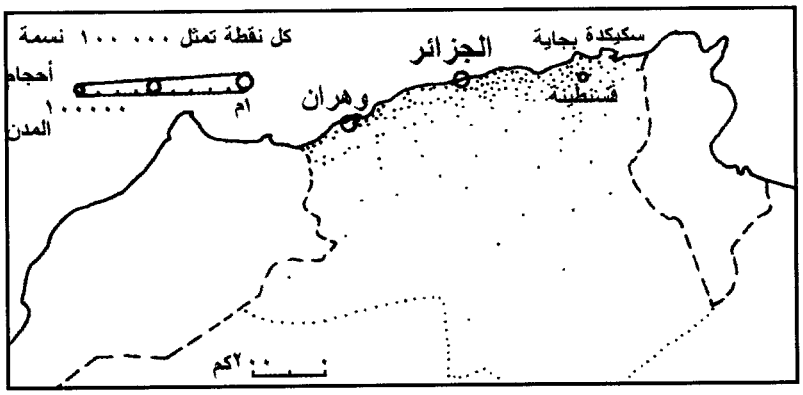

شكل (٣) توزيع السكان في الجزائر عام ٢٠٠٠

من نسمة/كم٢ في المناطق الصحراوية الجنوبية وإن كانت الواحات تمثل نقط تركز الجماعات القليلة من الزراع المستقرين.

والجزائر من الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة بين بلدان الوطن العربي حيث لا تزيد كثافتها العامة عن ١٣ نسمة لكل كيلومتر مربع. وهي من أدنى الكثافات السكانية على مستوى دول إفريقيا العربية حيث لا تقل عنها سوى موريتانيا والصومال وليبيا (أقل من ٥ نسمة / كم٢) والسعودية والأردن فى الجانب الآسيوي (أقل من ١٠ نسمة/كم٢). وهذا يترجم لنا عدم التجانس بين حجم السكان والمساحة الكبيرة للدولة.

خصائص السكان

تهتم دراسة خصائص السكان أو ما يعنى بتركيب السكان بأمور عدة في مقدمتها خصائص العمر والنوع، والخصائص الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية. وتعد دراسة التركيب السكاني للجزائر على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها توضح بجلاء مدى تأثير العمليات الديموجرافية من مواليد ووفيات وهجرة على كيان المجتمع البشرى، كما تجسد خصائص هذا المجتمع النوعية ذات التأثير المباشر على كل عمليات الإنتاج والتقدم.

التركيب العمرى:

يعد المجتمع الجزائري مجتمعاً فتياً على ضوء دراسة تركيبه العمري. حيث إن ٤٠ ٪ من جملة سكانه يقل عمرهم عن ١٥ سنة. وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببلدان العالم النامي الأخرى أو على مستوى بلدان العالم ككل كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) السابق. ونسبة صغار السن تتراوح ما بين الثلث إلى نصف جملة السكان في بلدان العالم الفقير، أما في بلدان العالم

المتقدم فنسبتهم تبلغ حوالى خمس جملة السكان فقط[1]. وهذا يعكس مدى ارتفاع معدلات المواليد في الجزائر وسائر بلدان العالم النامي وارتفاع نسبة صغار السن يعني تكليف خزائن الدولة ميزانية ضخمة من أجل الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم. ومن ثم فإن تزايد نسبهم يعني زيادة العبء على كاهل أرباب الأسر والدولة.

جدول (٥) النسب المئوية لفئات العمر العريضة في الجزائر والعالم في عام ٢٠٠٠م

الإقليم	أقل من ١٥ سنة	١٥ - ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
الجزائر	٤٠	٥٦	٤
بلدان العالم النامي	٣٢	٦٣	٥
جملة العالم	٣١	٦٢	٧

المصدر: World Population Data Sheet

أما نسبة كبار السن فإنها منخفضة في الجزائر ولا تزيد عن ٤ ٪ فقط من جملة السكان، وقد تصل النسبة إلى ١٧ ٪ في بعض بلدان العالم المتقدم. فنسبهم تتزايد مع تزايد وتحسن مستويات المعيشة والدخل.

وقد انعكس انخفاض كل من معدلات المواليد و الوفيات في الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على نسب صغار السن حيث انخفضت نسبتهم من ٤٧ ٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ ٪ فقط في عام ٢٠٠٠ ، وعلى النقيض زادت نسبة كبار السن من ٣٪ إلى ٤٪ في فترة المقارنة نفسها.

وعلى ضوء دراسة التركيب العمري لسكان الجزائر يمكن القول بأن نسبة الإعالة مرتفعة. فكل مائة من السكان في سن العمل (١٥-٦٤) يسهمون في إعالة ٧٢ من الصغار، ٧ من الكبار وهذه النسب مرتفعة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي والتي بلغت ٥٠ (للصغار).

أما نسبة إعالة الكبار فهي أقل في الجزائر مقارنة بالمستوى العالمي والذي بلغ (١١). هذه الأرقام النظرية الخاصة بالجزائر تبدو أقل من الواقع إذا ما قورنت بالإعالة الحقيقية والتي تحسب بعد استبعاد الفئات غير المنتجة من الإناث الطلاب، حيث تقدر نسبة الإعالة الحقيقية بأكثر من ثلاثة أمثال نسبة الإعالة النظرية السابقة.

والهرم السكاني للجزائر لا يختلف عن باقي أهرام السكان للدول العربية الأخرى باستثناء دول الخليج العربى وليبيا. حيث ينتمي إلى النوع الفتي، ويظهر ذلك من خلال اتساع قاعدة الهرم السكاني حيث تمثل فئة صغار السن أقل من ٥ سنوات حوالي ١٦ ٪ من جملة السكان وهي نسبة كبيرة، وتعكس ارتفاع مستويات الخصوبة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع.

التركيب الاقتصادي:

ظلت الزراعة الحرفة الأساسية لسكان الجزائر حتى عام ١٩٧٠، فقد كانت حرفة ثلثي السكان، ونظراً لجهود الحكومة في إيجاد فرص عمل غير زراعية وخاصة مع اكتشاف الغاز والنفط وتوجيه الاستثمار صوب الصناعة، انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة انخفاضاً حاداً حيث بلغت ٢٥ ٪ فقط في عام ١٩٨٠، ثم ١٨ ٪ فقط في عام ٢٠٠٠ . وعلى الجانب المقابل تضاعفت نسبة المشتغلين بالصناعة والخدمات في فترة زمنية قصيرة. حيث ارتفعت نسبة المشتغلين بالصناعة من ١٢ ٪ إلى ٣٣٪ في الفترة نفسها (١٩٦٠-٢٠٠٠). أما الخدمات فقد ارتفعت نسبة المشتغلين بها أيضاً من ٢١ ٪ إلى ٤٩ ٪ فيما بين عامى ١٩٦٠،٢٠٠٠ . ومن الواضح أن أنشطة الخدمات قد تميزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالتطور في الجزائر وفي كثير من

الدول العربية، ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه الأقطار قد أخذت بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وساعدتها مواردها على تنفيذ هذه الخطط. وقد شمل ذلك التحسن في الخدمات الأساسية للنقل والتجارة وأعمال البنوك، واستجابة للتطور الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة[1].

الحالة التعليمية:

يعد التعليم أحد المتغيرات الهامة المؤثرة في خصائص سكان الجزائر. وتغير نسبة التعليم تعد مؤشراً لمدى التقدم الذي تحققه الدولة. ويقصد بالتعليم هنا "مدى إلمام الشخص بالقراءة والكتابة "وتختلف الدول العربية فيما بينها من حيث نسبة التعليم. هذا الاختلاف ليس وليد السنوات الأخيرة بل يمد جذوره إلى عهد الاستعمار الأوروبي والذي لم يوفر التعليم سوى لفئات محدودة من السكان، وظلت الأمية هي السمة المميزة للسواد الأعظم من السكان وخاصة الإناث. وقد تغيرت الصورة حالياً وارتفعت معدلات التعليم في الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. فقد كانت نسبة التعليم ٤٢٪ من جملة السكان في تعداد ١٩٧٧، وارتفعت إلى ٥٢ ٪ في عام ٢٠٠٠ . وهذه النسبة متوسطة إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة التي تصل نسبة التعليم بها إلى حوالي ٩٩ ٪ مثل اليابان وكوريا"[1].

وتتباين معدلات التعليم بين ريف وحضر الجزائر. فأرقام التعليم في الريف أقل بكثير من نظيرها في المدينة. فقد بلغت نسبة الأمية بين سكان حضر الجزائر إلى ٣٦ ٪ بينما هي أعلى بكثير في الريف، حيث اقتربت النسبة من ٦٠ ٪ من جملة السكان وفقاً لبيانات تعداد السكان عام ١٩٩٧.

وجدير بالذكر أن أحد أسباب ارتفاع معدلات الأمية في الجزائر وكثير من الدول العربية يرجع إلى ارتفاع معدلها بين الإناث بصورة واضحة. فما تزال ٥٧ ٪ من الإناث الجزائريات أميات.

الحالة الزواجية:

تعد دراسة الحالة الزواجية لسكان الجزائر من أهم الخصائص الديموجرافية التي تتداخل وترتبط بعناصر اجتماعية واقتصادية وشرعية وبيولوجية فى المجتمع. والحالة الزواجية من أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية السكان، حيث تؤثر بشدة على مستويات الخصوبة وعلى باقي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية. ومن دراسة نسبة سكان الجزائر حسب النوع والحالة الزواجية في تعدادي ٧٧ ، ١٩٨٧ يمكن أن تتضح عدة أمور منها أن نسبة المتزوجين قد انخفضت من ٦١,٥ ٪ في عام ١٩٧٧ إلى ٥٤,٨ ٪ في عام ١٩٨٧.

جدول رقم (٦)

نسبة سكان الجزائر حسب الحالة الزواجية والنوع

الحالة الزواجية	ذكور		إناث		جملة	
	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٧٧	١٩٨٧
أعزب	٣٧,١	٤٥,٢	٢١,٨	٣١,٥	٢٩,٣	٣٨,٤
متزوج	٦٠,٧	٥٣,٥	٦٢,٣	٥٦,٢	٦١,٥	٥٤,٨
أرمل	١,٤	٠,٨	١٣,٠	٩,٨	٧,٥	٥,٤
مطلق	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٢,٥	١,٧	١,٤
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : O.N. S. Op. Cit.,

وفي المقابل ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج من ٢٩,٣ ٪ إلى ٣٨,٤٪ في فترة المقارنة نفسها وتتضح الفروق ما بين الذكور والإناث. فقد انخفضت نسبة الذكور المتزوجين من حوالي ٦١٪ إلى ٥٣٪ في المقابل انخفضت النسبة للإناث من ٦٢ إلى ٥٦٪ (كما يوضحها بيانات الجدول) وقد انعكس ذلك على ارتفاع متوسط السن عند الزواج لدى كل من الذكور والإناث على حد سواء كما توضحها بيانات تعدادات السكان الجزائرية فيما يلي:

التعداد	ذكور	إناث
١٩٦٦	٢٣,٣	١٨,٣
١٩٧٧	٢٥,٣	٢٠,٩
١٩٨٧	٢٧,٦	٢٣,٧
١٩٩٧	٣١,٣	٢٧,٦

ومن هذه المؤشرات نستنتج أن متوسط السن عند الزواج قد ارتفع لدى الذكور بصورة أكبر، حيث ارتفع إلى ٣١,٣ سنة في عام ١٩٩٧ في المقابل ارتفع عند الإناث إلى ٢٧,٦ سنة، وهذا ناتج عن إقبال الإناث على التعليم ومشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري حالياً حيث قدرت الأمم المتحدة في تقريرها عن التنمية في العالم عام ١٩٩٩ معدلات البطالة بين الذكور بحوالي ٢٦,٤٪ وبين الإناث بحوالي٢٠٪ من جملة القوى العاملة. والجزائر بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مقدونيا كأعلى معدلات على مستوى العالم.

بايجاز:

يتسم سكان دولة الجزائر بمجموعة من الخصائص يمكن وضعها فى الإطار الديموجرافى التالي وفقاً لبيانات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠:

عدد السكان	٣١,٥ مليون نسمة
معدل المواليد	٢٩ في الألف
معدل الوفيات	٦ في الألف
معدل الزيادة الطبيعية	٢٣ في الألف
معدل الخصوبة الكلية	٣,٨ طفل
نسبة سكان الحضر	٤٩ ٪
توقع حياة الذكور	٦٨ سنة
توقع حياة الإناث	٧٠ سنة
توقع السكان عام ٢٠١٥	٤١,٩ مليون نسمة
توقع السكان عام ٢٠٣٠	٥١,٠ مليون نسمة
توقع السكان عام ٢٠٥٠	٥٧,٧ مليون نسمة

الفصل الخامس عشر

سكان جمهورية جزر القمر

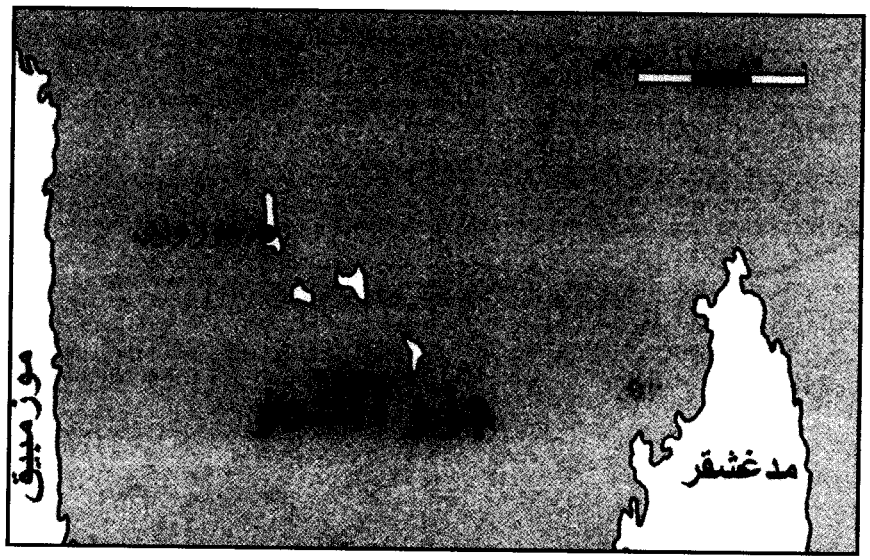

إعداد

د. نعمان محمد صيام

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية

سكان جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية

تعتبر جزر القمر من الدول العربية الإسلامية الصغيرة المساحة والقليلة السكان، وتتألف من أرخبيل من الجزر المختلفة الأحجام يتجاوز عددها ٢٨جزيرة منها أربع جزر مأهولة بالسكان (الشكل -١) وهي أكبرها مساحة وتضم جزيرة القمر الكبرى (نجازيديجا ١١١٤٨كلم٢) وجزيرة أنجوان (ندزواني٤٢٤٠كلم٢) وجزيرة مايوت (مأوور ٣٧٤كلم٢) وجزيرة موهيلي (موالي ٢٩٠كلم٢) وقد خضعت جزر القمر للاستعمار الفرنسي لمدة تجاوزت المائة عام بدأت بالاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت عام ١٨٤١م بحجة مطاردة القراصنة ومكافحة تجارة الرقيق وانتهت بحصولها على استقلالها عام ١٩٧٥ مع بقاء جزيرة مايوت في ظل الحماية الفرنسية، ولا تزال دولة جزر القمر تؤكد على وحدتها السياسية وعلى أن جزيرة مايوت جزءاً منها وتطالب باستقلالها وعودتها إليها.

ويقع أرخبيل جزر القمر في جنوب غرب المحيط الهندي في القسم الشمالي من قناة موزمبيق قرب الساحل الشرقي لقارة إفريقيا، ويتوسط المسافة بين هذا الساحل وجزيرة مدغشقر. وتنتشر جزره بين درجتي عرض٢٠َ ١١ً و ٤٠َ ١٣ً جنوباً وبين درجتي طول ١١َ ٤٣ً و ١٩َ ٤٥ً شرقاً على مساحة من المحيط الهندي تقدر بنحو ٢٦٠٠٠كلم٢، وتتباعد هذه الجزر فيما بينها بمسافات مختلفة تتراوح بين ٥٠و٢٣٠كلم وتفصل بينهما أعماق سحيقة تتجاوز أحياناً ٣٠٠٠م.

وتعد مساحة جزر القمر مجتمعة (٢٢٣٦كلم٢) ضئيلة للغاية وتشغل حيزاً ضئيلاً من سطح الأرض لا يتجاوز ١/٧٠٠٠ أو ما يعادل نحو ١/١٠٠٠من مساحة المملكة العربية السعودية تقريباً و هذا ما جعل جزر القمر

هامة موقعاً وفقيرة موضعاً[1]، فجزر القمر دولة منحها موقعها أهمية إستراتيجية ومزايا ثقافية عديدة، فقد كانت بمثابة جسر يربط جزيرة مدغشقر بالسواحل الإفريقية الشرقية وموقع متقدم للثقافة الإسلامية والتجار العرب على طول الساحل الشرقي الإفريقي، ومحطة للسفن التجارية التي كانت تبحر بين هذا الساحل وسواحل جزيرة العرب[2].

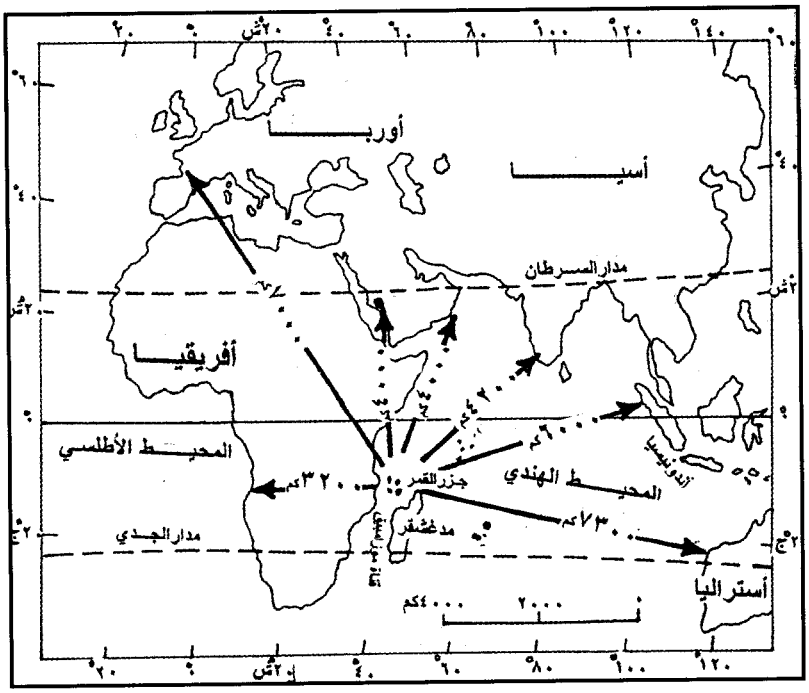

شكل (١) أرخبيل جزر القمر -الموقع-

منذ أن اكتشفها العرب في القرن الهجري الثاني وأطلقوا عليها اسمها (جزر القمر)[3] ونشروا الإسلام بين سكانها، وتعزز الإسلام فيها في القرن الهجري الرابع بوفود العرب إليها بأعداد كبيرة واختلاطهم بسكانها الأفارقة.

غير أن موضعها الضئيل المساحة والمتقطع الأوصال بين جزره العديدة إلى جانب ضعف إمكانياته وفقر موارده قلل من أهمية موقعها وأوجد صعوبات إدارية وأمنية وسياسية أخلت في شخصيتها الإقليمية وفي أسباب قوتها وأفقدها جانبا من أهميتها الإستراتيجية وانعكست على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها ورسمت ملامح خريطتها السكانية [1].

أ-الخصائص الديموغرافية للسكان

أولاً: حجم سكان جزر القمر وتطوره:

تعتبر جزر القمر من الدول العربية والإسلامية القليلة السكان، ويتميز سكانها مثل سكان الدول الإسلامية والعربية الأخرى بأنهم مجتمع فتي شاب معدل نموه السنوي (٣,١٪) من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، ويتضاعف عدد سكانه خلال مدة زمانية تقل عن الثلاثين عاماً، وقد تزايد عدد سكان جزر القمر باطراد، كما يتضح من (الشكل ٢) والجدول التالي، من ٦٤٠٠٠ نسمة تقريباً حسب تقدير عام ١٨٧٠[٤] إلى ١٢٣٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٣، وإلى ١٩٠٠٠٠ نسمة عام١٩٥٠، وبلغ ٢٤٥٠٠٠ نسمة تقريباً حسب تعداد عام ١٩٦٦م، ونحو ٤٠٨٠٠٠ نسمة حسب تعداد عام ١٩٨٠، و٥٣٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠، و٦١٢٠٠٠ عام ١٩٩٥ و٧١٢٠٠٠ عام ١٩٩٩، ومن المتوقع أن يتجاوز ٧٣٥٠٠٠ عام ٢٠٠٠، ويصل إلى ٩٨٠٠٠٠ عام ٢٠١٠ ويتجاوز ١,٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ حسب الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة.

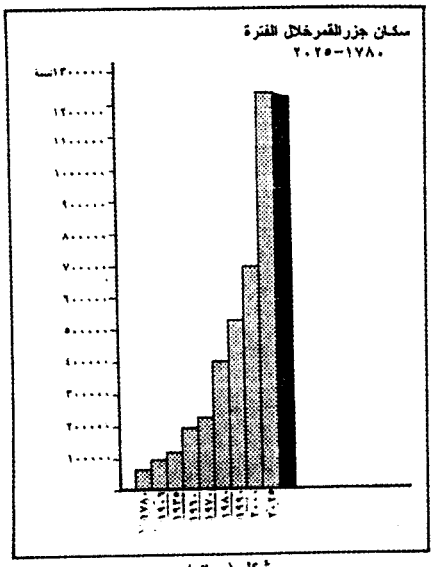
سكان جزر القمر خلال الفترة
١٧٨٠-٢٠٢٥
١٤٠٠٠٠٠نسمة
١٢٠٠٠٠٠
١١٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠
٩٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠

شكل (٢)

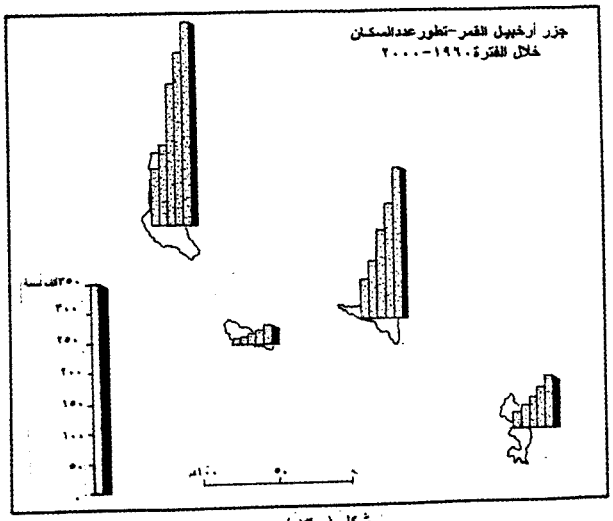
جزر أرخبيل القمر-تطور عدد السكان
خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠
٣٥٠الف نسمة
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠

شكل (٣)

جدول (رقم-١) تطور عدد السكان في جزر أرخبيل القمر

خلال الفترة ١٨٧٠ - ٢٠٠٠ م

العام	جزر القمر الكبرى	جزيرة موهيا	جزيرة أنجون	جزيرة مايوت	إجمالي البلاد
١٧٨٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١١٧٣٠	٦٤٧٣٠
١٩٠٦	٥٧٦٨٥	٤٤١٤	٢٣٩٧٨	٩٨٥٠	٩٥٩٢٧
١٩٣٥	٦٥١١٨	٥٩٦٨	٣٧٠٥٤	١٥٨٠١	١٢٣٩٤١
١٩٦٠	٩٦٩٢٢	٧٦٧٩	٦٦٥٢٦	٢٥٣١٣	١٩٦٤٤٠
١٩٦٦	١١٨٩٢٤	٩٥٤٥	٨٣٨٢٩	٣٢٣٦٤	٢٤٤٦٦٢
١٩٧٠	١٣٤٦٦١	١١٣٩٥	٩٥٥٦٩	٣٧٢٣٢	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠	١٨٩١٢٨	١٨٩٨٠	١٤٨٠٣٤	٥٢٠٣٥	٤٠٨١٧٧
١٩٨٥	٢١٦٠٠٠	٢١٧٠٠	١٦٩٨٠٠	٥٩٥٠٠	٤٦٧٠٠٠
١٩٩٠	٢٤٧٧٥٨	٢٤٨٦٤	١٩٣٩٢٥	٦٨١٦٦	٥٣٤٧١٣
٢٠٠٠	٣٠٨٢٧٧	٣٠٩٣٨	٢٥٤٠٤٢	١٥٤١١٤	٧٣٤٦٢٤

ويتضح من الجدول السابق أّن عدد سكان جزر القمر قد تضاعف خلال عشرين عاما في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠م ومن المحتمل تضاعفه مرة أخرى حتى عام ٢٠٠٥ إذا ما استمر نموه بالمعدل الحالي، وقد بلغت نسبت الزيادة في سكان جزر القمر ٤٢٪ بين عامي١٩٦٠ و١٩٧٠ وارتفعت إلى ٤٦,٣٪ بين عامي ١٩٧٠و١٩٨٠م وانخفضت إلى٣١٪ بين عامي١٩٨٠ و١٩٩٠م وعادت للارتفاع إلى ٣٧,٤٪ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ وهذا يعني أن نسبة هذه الزيادة بلغت ٨٠,٢٪ تقريباً بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ أي ما يعادل نحو ٣٢٧٠٠٠ نسمة، ومن المتوقع أن تبلغ هذه الزيادة ٣٣,٣٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، ويتزايد عدد السكان في جزر أرخبيل القمر الأربعة بمعدلات مرتفعة ومتباينة، ويتضح ذلك

من الجدول السابق و (الشكل رقم-٣) فيلاحظ أن عدد سكان هذه الجزر تزايد باستمرار خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠ بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، وتجاوزت هذه النسبه ٤٪ خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ في جزيرتي أنجوان وموهيلي وانخفضت النسبة إلى ٣,١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ واستمرت هذه الزيادة بالنسبة نفسها حتى عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع انخفاضها إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وقد تضاعفت أعداد سكان هذه الجزر خلال فترة تقل عن الثلاثين عاماً، ويوضح الجدول التالي (رقم-٢) ارتفاع نسب الزيادة السكانية ومعدلات تغير حجم السكان في الجزر الأربعة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ وخاصة في جزيرتي أنجوان وموهيلي.

جدول (رقم- ٢) معدل تغير حجم السكان ونسبة زيادتهم في جزر أرخبيل القمر خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠

الجزيرة	الزيادة السكانية ٪	معدل التغير ٪
القمر الكبرى	١٥٥,٦	٢٥٥,٦
أنجوان	١٩١,٥	٢٩٥,٥
مايوت	١٦٩,٣	٢٦٩,٣
موهيلي	٢٢٣,٧	٣٢٣,٧
إجمالي البلد	٢٧٢,٢	٣٧٢

ومن المتوقع أن تصل نسبة الزيادة السكانية حتى نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٨٪ في جزيرة القمر الكبرى و٣٠٣٪ في جزيرة موهيلي و٢٦٣٪ في جزيرة أنجوان و٥٠٨٪في جزيرة مايوت و٢٧٤ ٪ في إجمالي البلاد، وتعتبر هذه النسب والمعدلات على مستوى الدولة أو في كل جزيرة على حدة شديدة الارتفاع وتفوق معدلات النمو الاقتصادي في البلاد بفارق كبير يثير القلق على

مستوى المعيشة ودخل الفرد السنوي المتدني (٤٠٠-٥٠٠ دولار سنوياً) وعلى كفاية الموارد الضئيلة للبلاد لاحتياجات السكان وتأمين سبل المعيشة للأعداد المتزايدة، خاصة أن هذا التزايد السكاني الهائل والمتسارع تنتج عنه أعداد ضخمة من الأطفال وأخطار متجددة من تزايد معدل البطالة في البلاد والذي بلغ ٥٠٪ من قوة العمل الفعلية[٥] وكذلك تنتج عنه مشكلات تأمين الغذاء والإجهاد الذي قد يصيب الموارد الطبيعية على قلتها وعدم كفايتها بسبب الإسراع في استنزافها[٦].

ومع أن جزر القمر غير مهدده بالتضخم السكاني في الوقت الحاضر ، لكن ليس هناك ثمة شك أن التزايد المتسارع للسكان سيجعلها تواجه مشكلات كثيرة وحرجة كما حدث في بعض الأعوام بسبب العجز عن إنتاج ما يكفي حاجات السكان من الغذاء وتأمين فرص العمل ، وهذا يفرض بإلحاح على الدولة ضرورة التخطيط الجاد لمواجهة الاحتياجات المستقبلية المحتملة [١].

ثانياً: نمو السكان:

يعد نمو السكان من أهم الظاهرات الديموغرافية وينتج عن الزيادة الطبيعية للسكان وهي الفرق بين المواليد والوفيات وعن صافي الهجرة من البلاد وإليها والتي تعتبر، عدا الزيادة الطبيعية، السبب في تغير عدد السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية.

أ-الزيادة الطبيعية للسكان: وتمثل العنصر الأساس في نمو سكان جزر القمر وتزايدهم؛ لأن الهجرة لا تسهم كثيراً في نمو السكان وتغير خصائصهم، وقد بلغ المعدل السنوي لنمو سكان جزر القمر ١,٢٪ خلال الفترة ١٩٠٦-١٩٢٣، وارتفع بشكل مطرد إلى ٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، وإلى ٢,٩٥

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ ووصل ٣,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وارتفع إلى٣,٢ ٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ وهذا يعني أن هذا المعدل تجاوز ٣,٣ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ و٣,١ ٪ خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ ومن المحتمل تراجعه إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٠ وإلى ١,٢ ٪ عام ٢٠٢٥ حسب الإسقاطات السكانية للأمم المتحدة [٨].

ويستدل من المؤشرات الواقعية أو الفعلية أن هذا الانخفاض بعيد الاحتمال ومن المستبعد حدوثه بسبب الخصوبة المرتفعة لسكان جزر القمر، وإذا ما حدث مثل هذا الانخفاض فهذا يعني دخول سكان جزر القمر مرحلة النضج التي تتميز بانخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان . و يمكن القول بصورة عامة أن معدل نمو السكان في جزر القمر يعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وينتج عنه تضاعف عدد السكان -كما ذكر سابقاً- خلال فترة تقل عن الثلاثين عاماً وتحقيق زيادة في عدد السكان تقدر بنحو ٣٢٥٠٠٠ نسمه خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٧٠٠٠٠ نسمة تقريباً عام ٢٠١٠م ليرتفع عدد سكان جزر القمر إلى ٩٨٠٠٠٠ نسمة تقريباً. و يعود ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لسكان جزر القمر إلى عدة أسباب أهمها تطور الرعاية الصحية والاجتماعيه للسكان، ومكافحة الأمراض المستوطنة على نطاق واسع في جميع جزر الأرخبيل وخاصة مرض الملاريا والأوبئة وغيرها من الأمراض الخطيرة التي كانت تفتك بالسكان وخاصة صغار السن والأطفال الرضع، هذا بالإضافة إلى تقدم الوعي الثقافي والاجتماعي للسكان بدرجة ملحوظة، وقد انعكس هذا التطور في انخفاض ملحوظ في المعدل الخام لوفيات السكان وفي وفيات الأطفال الرضع في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد الخام في مستواه المرتفع الذي تجاوز

٤٦,٤ بالألف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٥، وبلغ حده الأقصى ٤٧,٣ بالألف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ وانخفض قليلاً إلى ٤٥,٦ بالألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، وانخفض عام ١٩٩٨ إلى ٤١ بالألف في جزر الأرخبيل عدا جزيرة مايوت الخاضعة للحماية الفرنسية التي تجاوز معدل المواليد فيها خلال هذا العام ٤٦ بالألف وبلغ هذا المعدل في جزر القمر ٤٠,٣ بالألف عام ١٩٩٩ .

ويفسر ارتفاع معدل المواليد الخام لسكان جزر القمر بارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة القمورية، وهو متوسط ما تنجبه المرأة الواحدة من المواليد خلال فترة قدرتها على الإنجاب، الذي تجاوز ٧ لكل امرأة عام ١٩٧٥[٩] ولم يطرأ عليه أي تغيير لفترة طويلة وحافظ على مستواه المرتفع حتى مطلع التسعينيات وانخفض إلى ٦,١ مولود لكل امرأة عام ١٩٩٥ ثم انخفض إلى ٥,٥ عام ١٩٩٨ ومن المتوقع انخفاضه إلى ٤,٨ عام ٢٠١٠، وكذلك يمكن تفسيره بمعدل التوالد أو التكاثر الإجمالي المرتفع لسكان جزر القمر، وهو معدل ما تنجبه المرأة الواحدة من المواليد الإناث، ويفيد في تقدير عدد الأمهات في المستقبل، وقد بلغ هذا المعدل ٣,١ لكل امرأة، وكذلك ارتفاع معدل الخصوبة النوعية والذي بلغ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ لكل ألف امرأة ٤٢,١ طفلاً للنساء في فئة السن ١٥-١٩ و٣٠٦,٧ لفئة السن ٢٠-٢٤ و٣٠٤,٨ لفئة السن ٢٥-٢٩ و٢١٦ لفئة السن ٣٠-٣٤ و١٥٢,٨ لفئة السن ٤٠-٤٤ [١٠] و١٤,٢ لفئة السن ٤٥-٤٩ . وهبط في الوقت نفسه معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال باستمرار ، وانخفض معدل الوفيات من ٢٤,٢ لكل ألف من السكان خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى ١٧,٢ بالألف خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ وإلى ١٤,٥٥ بالألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م ووصل إلى ١٠ بالألف خلال عام ١٩٩٨[١١] وبلغ ٩,٢ بالألف عام ١٩٩٩ ومن المحتمل استمرار

انخفاضه ليصل إلى ٧بالألف عام ٢٠١٠م ، وكذلك سجل معدل وفيات الأطفال هبوطا ملحوظا ، فقد انخفض من ١٤٠ألف مولود خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى ٩٩بالألف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م ووصل إلى ٩١بالألف عام ١٩٩٥ والى ٨٥ بالألف عام١٩٩٨ والى ٨١,٦ بالألف عام ٢٠١٠[١٢] ومن المتوقع استمرار هبوطه ليصل إلى ٥٤ بالألف عام ٢٠١٠م ومن المرجح أن المعدلات الأخيرة لوفيات الأطفال لا تعبر عن الواقع أو عن المعدل الحقيقي[٢].

ويمكن استنتاج بعض الحقائق عن معدلات النمو والوفيات والخصوبة في جزر أرخبيل القمر من البيانات والتقديرات الإحصائيه المتوافرة رغم عدم واقعيتها والأخطاء التي تحفل بها، فعلى سبيل المثال كان معدل وفيات الأطفال ٤٧ بالألف حسب تعداد عام ١٩٦٦، وهذا المعدل أقل من المعدل الحقيقي والذي كان يقدر بنحو ٢٥٠ بالألف، هذا بالإضافة إلى أن نصف الأطفال يتوفون قبل وصولهم إلى السنة الرابعة أو[١٣] الخامسة من العمر ومن هذه الحقائق:

- ارتفاع معدل المواليد الخام في جزر أرخبيل القمر الأربعة ويتراوح بين ٤٠ بالألف في جزيرة القمر الكبرى و٤٩ بالألف في جزيرة مايوت.
- انخفاض معدل الخصوبة، وهو نسبة المواليد الأحياء إلى عدد الإناث في سن الحمل ١٥-٤٩ عام، في الجزر الأربعة فيتراوح بين ١٣٠ و١٧٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي وما بين ١٩٠ و٢٢٠ لكل ألف امرأة في جزيرتي مايوت وأنجوان. ولم يتجاوز هذا المعدل ١٩٧ بالألف في الجزر الأربعة حتى عام ١٩٩٥ [١٤] [١٥].

- ارتفاع معدل الخصوبة الكلية للمرأة في جزر القمر والذي تجاوز ٧ أطفال لكل امرأة عام خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥) وانخفض إلى ٦ أطفال لكل امرأة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وانخفض إلى ٥,٥ أطفال لكل امرأة عام ١٩٩٨ وإلى ٤,٥ عام ١٩٩٩، ومن المتوقع استمرار انخفاضه ليصل إلى أقل من ٥ أطفال لكل امرأة عام ٢٠١٠م، وكذلك ارتفاع معدل التوالد أو التكاثر الإجمالي وتجاوزه ٣ مواليد إناث للمرأة الواحدة [١٠].

وتؤثر في معدلات المواليد والخصوبة في جزر القمر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية يمكن حصرها في الآتي:

- العامل الديني الذي يأتي في مقدمة جميع العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد والخصوبة، فجميع سكان جزر القمر عدا فئة ضئيلة للغاية في جزيرة مايوت مسلمون يعتقدون أن الدين الإسلامي الحنيف يحثهم على التكاثر وإكثار النسل.
- العوامل الاجتماعية التي تتمثل في التفاخر بكثرة أعداد أفراد الأسرة والرغبة بالمواليد الذكور وتفضيلهم عن الإناث دون الوصول إلى هذه الرغبة مبكراً، وكذلك الزواج المبكر، والحالة الثقافية للسكان ونمط توزيعهم بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية.
- العامل الاقتصادي الذي يتمثل بنظرة السكان إلى الأبناء، فهم في المناطق الريفية يد عاملة رخيصة أو مجانية تساعد في أعمال الحقل وجمع الغلال وغيرها من الأعمال الزراعية، وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة من الحرفيين والمهنيين وصغار الكسبة وأسرهم في المراكز الحضرية وغيرها؛ ولذلك يحرص السكان في جميع جزر أرخبيل القمر على الإكثار من النسل.

أما الأسباب المؤدية للوفاة فيمكن حصرها في مجموعة من الأسباب البيولوجية والفيزلوجية مثل: الأسباب الخلقية والتغير السريع في التركيب الوظيفي للجسم وأمراض الجهاز الدموي والأورام الخبيثة بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية -البيئة التي تعتبر أهم أسباب الوفيات وارتفاع معدلاتها بين الأطفال في جزر القمر، وتشمل المناخ وموارد الغذاء الفقيرة ومستوى المعيشة المتدني والأمراض والأوبئة الناجمة عنها، والمشكلات التي تواجه إنتاج الغذاء والنقص في عناصر التغذية الأساسية، وقد أدى فقر موارد الغذاء وتدني مستوى المعيشة ونقص عناصر التغذية إلى انتشار أمراض سوء التغذية بين السكان والتي تشكل عاملاً خطيراً في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وقد أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى معاناة الأمهات وأطفالهن من سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأطفال، وأن حوالي نصف الأطفال يموتون قبل الوصول إلى سن الرابعة أو الخامسة [١٣].

ب - هجرة السكان

تعد الهجرة العنصر الوحيد الذي يؤثر في تغير حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية بعد الزيادة الطبيعية التي تمثل العنصر الأساسي لنمو السكان في جزر القمر. ودراسة الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية في جزر القمر ليست ميسرة لعدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة ، و تقتصر البيانات المتوافرة على بعض التقديرات المتناقضة وغير الدقيقة وخاصة بالنسبة للهجرة الخارجية.

ويستدل من المؤشرات الإحصائية المتوافرة على وجود هجرة داخلية بين جزر أرخبيل القمر، فقد أظهر تعداد عام ١٩٦٦م أن ٧١٪ فقط من سكان

جزيرة موهيلي ولدوا فيها، و٢٩٪ منهم وفدوا إليها من الجزر الأخرى وخاصة من جزيرة القمر الكبرى، وكذلك استقرار عدد كبير من سكان جزيرة أنجوان في جزيرة مايوت، هذا بالإضافة إلى تيارات الهجرة الريفية من الريف إلى المراكز الحضرية داخل كل جزيرة.

أما بالنسبة للهجرة الخارجية فيقدر عدد القموريين الذين كانوا يعيشون خارج بلادهم بنحو٨٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ نسمة حتى مطلع الثمانينيات، وهذا يعني أن ٢٠-٢٥٪ من أهالي البلاد كانوا يقيمون خارج بلادهم، ويقيم معظمهم في فرنسا فقد قدر عددهم في فرنسا بنحو ٦٠ ألفاً ويتوزع الباقون في تنزانيا ومدغشقر ومناطق مختلفة من شرق إفريقيا، ومعظم المهاجرين من الذكور وقد تناقص عدد القموريين المهاجرين في مدغشقر بسبب عودتهم إلى بلادهم عقب الاضطرابات التي حدثت فيها عام ١٩٧٦م، ويقدر عدد الذي عادوا بنحو ١٧ ألف شخص، وقد ارتفع معدل تزايد السكان بسبب عودة هؤلاء المهاجرين إلى ٣,٦٪ عام ١٩٧٧م ، وساهم في هذا التزايد أيضاً عودة بعض المهاجرين من زنجبار . وقد قدر عدد المهاجرين القموريين خارج بلادهم بنحو ٤٠ ألفاً عام ١٩٩٠ أي نحو ٧,٢ من إجمالي السكان، وقدر عدد المهاجرين من جزيرة مايوت الخاضعة للحماية الفرنسية بنحو ٢٠٠٠ مهاجر عام ١٩٩٩ أي ما يعادل ١,٣٪ من إجمالي سكان هذه الجزيرة. وتوجد في جزر القمر أعداد صغيرة من الهنود والمالاجاشيين والأوربيين ويشكلون أقليات لها دور هام في الحياة الاقتصادية للبلاد[١٦][٢].

وتحرك تيارات الهجرة داخل جزر القمر ونحو خارجها أسباب كثيرة ومختلفة يمكن حصرها في الأسباب الطاردة للسكان في المناطق المهاجر منها والعوامل الجاذبة للمهاجرين في المناطق التي يقصدونها، وتشمل الأسباب

الطاردة للسكان النواحي الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، وأكثرها أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه العوامل الطبيعة البركانية لجزر القمر والتقلبات المناخية الإعصارية الخطيرة، والوضع البائس للسكان خاصة في المناطق الريفية لعدم كفاية الأرض الزراعية وتزايد الضغط السكاني عليها، إلى جانب خطر الانجراف المحدق بها، وانعدام التوازن بين نمو السكان والموارد الاقتصادية، وتدني مستوى معيشة السكان بشكل عام، وارتفاع معدل البطالة بكافة أشكالها والذي يقدر بنحو ٥٠٪ من السكان [١].

ويمكن القول إن النمو السكاني في جزر القمر مهما كانت مصادره أو العوامل المؤثرة فيه يظل مرتفعاً ويؤدي إلى آثار سلبية على تطور البلاد وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان وخاصة انخفاض مستوى الدخل وتدني الأوضاع المعيشية بسبب ضيق مساحة البلاد وفقر مواردها الطبيعية من ناحية وتزايد الضغط السكاني من ناحية ثانية، ولذلك اعتمدت السلطات في جزر القمر خططاً وبرامج لتنظيم الأسرة والحد من النمو السكاني بضبط معدل المواليد المرتفع عن طريق تحسين الظروف الصحية والغذائية للسكان، ومكافحة الأمراض والتقليل من معدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال، وانتهاج سياسة للتنمية الريفية تهدف إلى حل المشكلات البيئية المعوقة للإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي في جزر الأرخبيل، ومثل هذه السياسة يمكن أن تشجع انتقال الريفيين وإعادة توزيعهم بين جزر القمر بشكل مناسب، وكذلك توجيه اهتمام السياسة السكانية نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في المشاريع الإنتاجية وزيادة فرص تعليمها، ويرى المسؤولون في جزر القمر بأن هذه البرامج والخطط ستؤدي إلى كبح جماح معدل المواليد وانخفاضه بشكل ملحوظ (١).

ج - توزيع السكان

أولاً: توزيع السكان وكثافتهم:

يعد توزيع السكان في أرخبيل جزر القمر صورة واضحة لمحصلة التفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والسكان والتفاعل المستمر بينهما، ويتباين توزيع السكان بين جزر الأرخبيل الأربعة من ناحية وفي داخل كل جزيرة على حدة من ناحية ثانية، ويوضح الجدول التالي والشكل (رقم-٤) أن جزيرة القمر الكبرى التي تشكل أكثر من نصف مساحة البلاد تحظى بنحو (٤٦,٤٪) من سكانها، وتليها جزيرة أنجوان التي تحظى بنحو خمس مساحة البلاد (١٩٪) ويتوزع فيها أكثر من ثلث سكان البلاد، ثم جزيرة مايوت التي يعيش فيها أكثر من عشر السكان، وتشكل نحو سدس (١٦,٧٪) مساحة البلاد، وأخيراً جزيرة موهيلي أصغر جزر الأرخبيل الأربعة وأقلها سكاناً، فيشكل سكانها أقل من ٥٪ من سكان البلاد وتشغل مساحتها نحو ١٣٪ من مساحة البلاد.

جدول رقم (٣) توزيع سكان جزر القمر عام ١٩٩٠

الجزيرة	عدد السكان ١٩٩٠	٪ من إجمالي السكان	المساحة كلم٢	٪ للمساحة	معامل التركز التزاحم
القمر الكبرى	٢٤٧٧٥٨	٤٦,٤	١١٤٨	٥١,٣	٠,٩
أنجوان	١٩٣٩٩٢٥	٣٦,٣	٤٢٤	١٩	١,٩
مايوت	٦٨١٦٦	١٢,٨	٣٧٤	١٦,٧	٠,٨
موهيلي	٢٤٨٦٤	٤,٥	٢٩٠	١٣	٠,٤
المجموع	٥٣٤٧١١	٪١٠٠	٢٢٣٦	٪١٠٠	١

ويتضح من هذا الجدول تركز أكثر من أربعة أخماس السكان (٨٢,٦٪) في جزيرتي القمر الكبرى وأنجوان اللتين تشكلان نحو ٧٠٪ من مساحة البلاد، ومن المتوقع بقاء توزيع السكان على حالته حتى الوقت الحاضر.

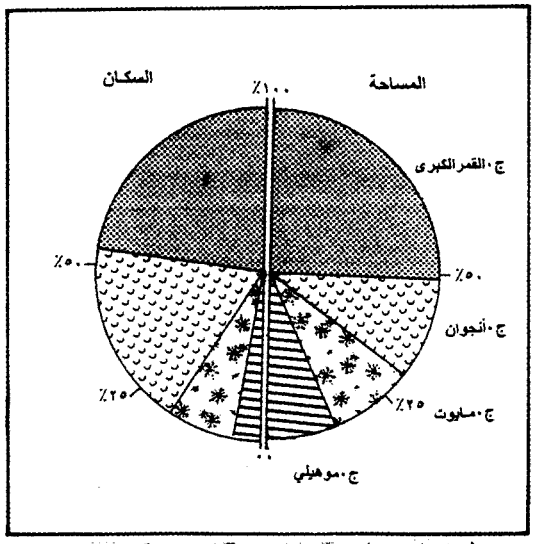

شكل (٤) جزر أرخبيل القمر - المساحة والسكان -

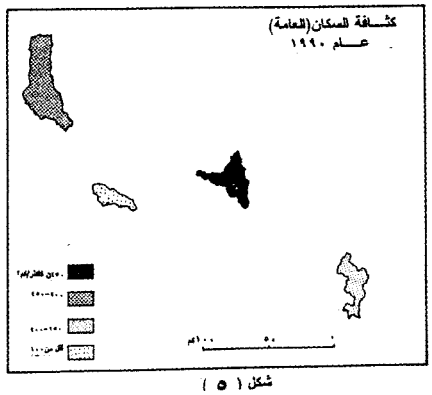

شكل (٥)

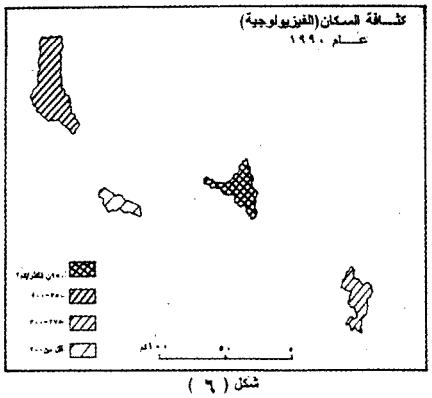

شكل (٦)

وترتفع الكثافة في جزر أرخبيل القمر بسبب ضآلة مساحتها من جهة وتزايد السكان بمعدلات عالية من جهة ثانية، فقد بلغت الكثافة العامة للسكان في جزر القمر ٢٣٩,١ ن/كلم٢ عام ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٣٢٨,٥ ن/كلم٢ عام١٩٩٩ ومن المحتمل تجاوزها ٤٣٨ن/كلم٢ ٢٠١٠م. وتتباين كثافة السكان بين جزر الأرخبيل الأربعة (الشكل-٥) مع ارتفاع معدلاتها بشكل عام، وتوجد أعلى الكثافات في جزيرة أنجوان التي بلغت ٤٥٧ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٠ وتجاوزت ٥٧٠ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٩، و بلغ معامل التركز السكاني فيها ١,٩، وتليها جزيرة القمر الكبرى بكثافة ٢١٦ ن/ كلم٢ عام ١٩٩٠ و ارتفعت إلى ٢٦٨ ن/كلم٢ بمعامل تركز ٠,٩ ، ثم جزيرة مايوت بكثافة ١٨٢ ن/كلم٢ عام ١٩٩٠ وارتفعت إلى ٤١٢ ن/كلم٢ عام ١٩٩٩ لتحتل المرتبة الثانية بعد جزيرة أنجوان بمعامل تركز ٠,٨ ، و تأتي أخيراً جزيرة موهيلي بمعامل تركز ٠,٤ و بكثافة ٨٦ ن/كم٢ عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ١١٠ن/كم٢ تقريباً عام ١٩٩٩، ويلاحظ أن كثافة السكان في جزيرة أنجوان تتجاوز ضعف الكثافة في جزيرة القمر الكبرى و خمسة أضعاف الكثافة في جزيرة موهيلي .

ويتباين توزيع السكان داخل هذه الجزر بسبب تباين تضاريسها واختلاف ظروفها البيئية المحلية، ويتركز غالبية السكان في مساحات محدودة على السواحل وفي المناطق الزراعية، وتتجاوز الكثافة في كثير من هذه المناطق ٤٥٠ن/كلم٢ كما في جزيرتي موهيلي والقمر الكبرى مقابل تدنيها إلى أقل من ٨٥ ن/كم٢ في المناطق غير المستثمرة مثل السفوح المرتفعة لجبل كارتالا والأراضي الجرداء التي تغطيها الحمم البركانية الحديثة والمناطق الواقعة في ظل الرياح المطيرة. وكذلك ترتفع معدلات الكثافة الفيزيلوجية، وهي مقياس ضغط السكان على الأرض الزراعية، في جزر القمر حتى تصل إلى درجة

الاكتظاظ السكاني، فقد بلغ المعدل العام للكثافة الفيزيلوجية في جميع جزر الأرخبيل مجتمعة ٤٤٤ ن/كلم٢، وارتفعت إلى ٦١٠ ن/كلم٢ عام ١٩٩٩ . و تعد معدلات الكثافة الفيزيلوجية في جزر القمر بين أعلى معدلات الكثافة في العالم، وتتزايد باستمرار (الشكل-٦)، فقد تضاعف معدلها في جميع الجزر نحو أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٩، فقد ارتفعت من ١٦٣ن/كلم٢ عام ١٩٦٠ إلى ٦١٠ن/كم٢ عام ١٩٩٩.

وقد تباين ارتفاع هذا المعدل بين جزيرة و أخرى خلال الفترة المذكورة، و يوضح الجدول التالي هذا الارتفاع والتباين[1].

جدول رقم (٤)

تطور الكثافة الفيزيلوجية في جزر القمر خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٩

الجزيرة	الأراضي الزراعية/كم٢	١٩٦٠ ن/كم٢	١٩٩٠ ن/كم٢	١٩٩٩ ن/كم٢
القمر الكبرى	٦٣٧	١٥٢	٣٨٩	٤٨٤
أنجوان	١٩٩	٣٣٤	٩٧٥	١٢١٢
مايوت	٢٤٠	١٠٦	٢٨٤	٦٢٤
موهيلي	١٢٩	٦٠	١٩٣	٢٤٠
إجمالي البلاد	١٢٠٥	١٦٣	٣٣٩	٦١٠

ويتضح مما سبق أن سكان جزر القمر يتركزون في مناطق تزيد مساحتها (٥٥,٥ ٪) قليلاً عن نصف مساحة البلاد، وتشغل نحو ٤٩,٩ ٪ من جزيرة القمر الكبرى و٦,٩ ٪ من جزيرة أنجوان، و٦٤,٢ ٪ من جزيرة مايوت، و٤٤,٥ ٪ من جزيرة موهيلي، و تتوزع غالبية هذه المناطق بين سواحل الجزر و خط الارتفاع المتساوي ٤٠٠م، و هي مناطق زراعة المحاصيل التجارية

مثل جوز الهند والفانيلا و غيرها، ويلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد بشكل عام من الأراضي الزراعية والذي بلغ ٠,٣ هكتار /للفرد عام ١٩٨٠ في إجمالي البلاد و انخفض إلى ٠,١٦ هكتار عام ١٩٩٩، و يتراوح هذا المتوسط في الجزر الأربعة بين ٠,١ هكتار في جزيرة أنجوان و٠,٥ هكتار في جزيرة موهيلي[٢]، ومن المتوقع انخفاض هذا المتوسط باستمرار خلال السنوات المقبلة بسبب زيادة السكان بمعدلات مرتفعة وتزايد ضغط السكان على الأرض الزراعية المحدودة المساحة والتي تشكل المورد الرئيس للبلاد من ناحية، وخطر تقلص مساحة هذه الأرض نتيجة لانجراف التربة بسبب العوامل الطبيعية وخاصة في جزيرة أنجوان وفي منطقة نيوماكيلي في جزيرة القمر الكبرى من ناحية ثانية، وهذا يؤدي إلى تزايد صعوبات الحياة في المناطق الريفية و تحولها إلى مناطق طاردة للسكان تدفع سكانها للهجرة إلى خارج البلاد أو إلى المراكز الحضرية في داخلها كما هو في مدينتي موروني وموتسامودو.

ثانياً: توزيع السكان حسب نمط المعيشة (ريف و حضر):

يتوزع سكان أرخبيل جزر القمر في ٣٦٨ مركزاً عمرانياً (الشكل-٧) مختلفة الأحجام تتوزع على الجزر الأربعة، منها عشرون مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ٣٠٠٠ الآف نسمة، ويتوزع فيها نحو ثلث السكان، أي نحو ١٦٥ ألف نسمة عام ١٩٩٢ ونحو ٢٤٥ ألف عام ٢٠٠٠، ويتوزع ٧١٪من السكان في القرى التي يبلغ عددها ٣٤٨ قرية تنتشر في المناطق الريفية،أي نحو ٤٠٤ الآف نسمة عام ١٩٩٢، ونحو ٤٩٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٠، وبصورة عامة فقد شهدت المراكز الحضارية تزايداً في نسبة سكانها على حساب المناطق الريفية (الشكل- ٨)، فقد ارتفعت نسبة السكان الحضر من ٣,٦٪ عام ١٩٥٠

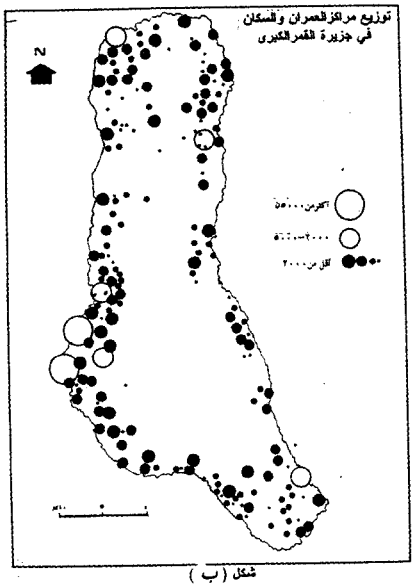

شكل (ب)

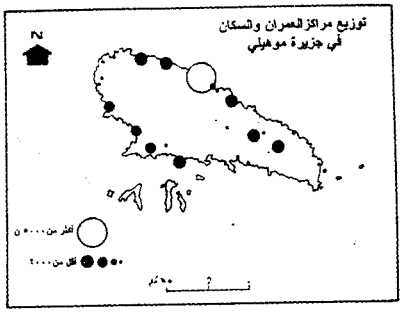

شكل (أ)

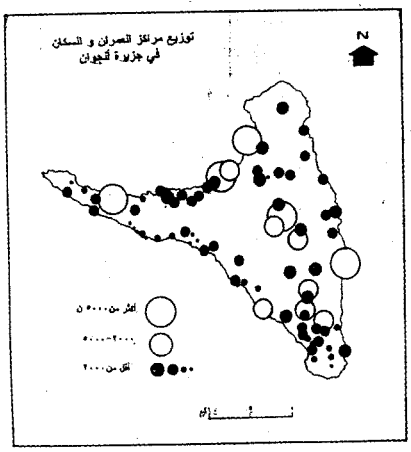

شكل (د)

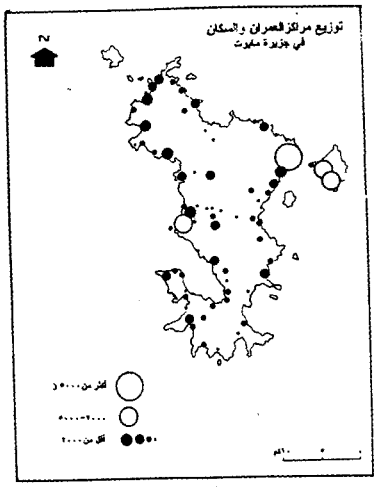

شكل (ج)

شكل (٧-أ، ب، ج، د) توزيع السكان ومراكز العمران في أرخبيل - جزر القمر

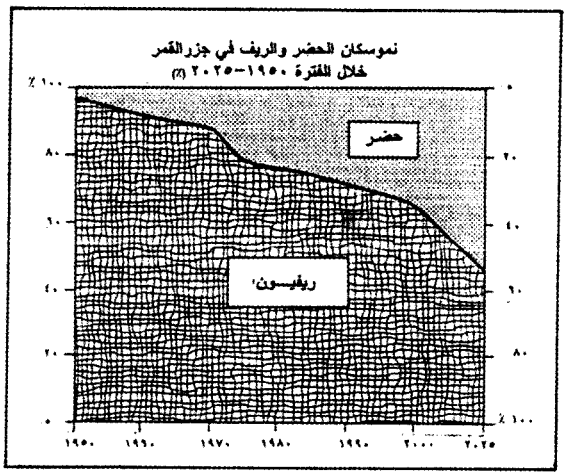
نموسكان الحضر والريف في جزرالقمر
خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٢٥ (٪)
حضر
ريفيون
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧٠
١٩٨٠
١٩٩٠
٢٠٠٠
٢٠٢٥

شكل (٨)

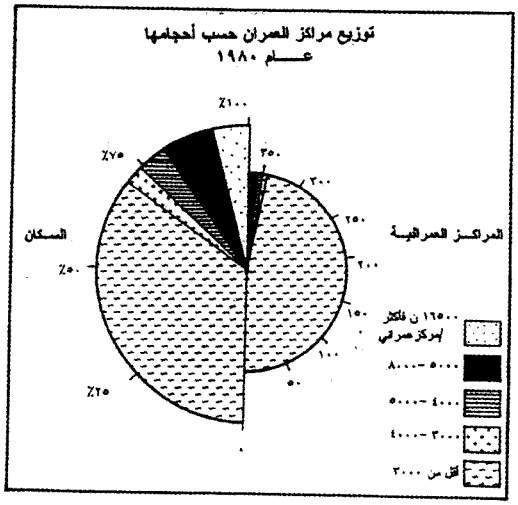
توزيع مراكز العمران حسب أحجامها
عـــام ١٩٨٠
المراكـز العمرانيـة
السـكان
١٦٥٠٠ ن فاكثر
لمركز عمراني
٨٠٠٠ - ٥٠٠٠
٥٠٠٠ - ٤٠٠٠
٤٠٠٠ - ٣٠٠٠
أقل من ٣٠٠٠

شكل (٩)

باستمرار فوصلت إلى ٢٣,٢٪ عام ١٩٨٠، أي تضاعفت أكثر من ستة أضعاف خلال ثلاثين عاماً، وشملت ثلث السكان عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يتركز في المراكز الحضرية أكثر من نصف السكان عام ٢٠٢٥م حسب تقديرات الأمم المتحدة، هذا مقابل التراجع المستمر في نسبة سكان الريف التي انخفضت من ٩٦,٤٪ عام ١٩٥٠ باستمرار حتى وصلت نحو ٦٦٪ عام ٢٠٠٠، ومن المحتمل انخفاضها لتشمل أقل من نصف السكان عام ٢٠٢٥م، ويوضح الجدول التالي (رقم - ٥) تطور أعداد سكان المراكز الحضرية والمناطق الريفية خلال الفترة ١٩٥٠ -٢٠٢٥ [١٧].

جدول رقم (٥) تطور أعداد سكان المراكز الحضرية و المناطق الريفية خلال الفترة ١٩٥٠-٢٠٢٥ م

العام	السكان الحضر	٪	سكان الريف	٪	الإجمالي
١٩٥٠	٤٨٤٧	٣,٦	١٢٩٧٩٤	٩٦,٤	١٣٤٦٤١
١٩٧٠	٣١٥١١	١١,٣	٢٤٧٣٤٦	٨٨,٧	٢٧٨٨٥٧
١٩٨٠	٩٥١٠٥	٢٣,٣	٣١٣٠٧٢	٧٦,٨	٤٠٨١٧٧
١٩٩٠	١٤٨٦٥٠	٢٧,٨	٣٨٦٠٦١	٧٢,٢	٥٣٤٧١١
٢٠٠٠	٢٣٦٧٦١	٣٣,٨	٤٦٣٧١٤	٦٦,٢	٧٠٠٤٧٥

(مصدر الأرقام، ١٨)

ويوضح هذا الجدول تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من ثلاثين مرة خلال الفترة ١٩٥٠ -١٩٩٠ ونحو خمسين ضعفاً خلال الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ وهذا يدل على الميل الشديد لسكان جزر القمر للهجرة إلى المدن التي شهدت طفرة سريعة في تزايد عدد سكانها خاصة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠، ويوضح

التغير المستمر في خريطة توزيع السكان في جزر القمر لصالح المراكز الحضرية.

ويتوزع سكان أرخبيل جزر القمر بين الجزر الأربعة في المراكز العمرانية التي تعرف محلياً باسم الميدجي (الشكل-٩) بصورة شديدة التباين، فتحظى جزيرة القمر الكبرى بالنصيب الأكبر ويتوزع سكانها في خمس مدن و١٩٠ قرية، تشكل مجتمعة أكثر من نصف عدد المراكز العمرانية في البلاد، وبلغ عدد سكانها ١٨٩١٢٨ نسمة حسب تعداد ١٩٨٠ منهم ٣٧٢٠٠ في المدن الخمسة، وأكثر هذه المدن الخمسة أهمية موروني (٣٥٠٠٠ ن/ ١٩٩٥) عاصمة البلاد ومدينة ايكوني (٩٠٠٠ ن/١٩٩٥) [٢][١٦].

ويتوزع السكان في جزيرة أنجوان في ٨٠ مركزاً عمرانياً، منها عشر مدن بلغ عدد سكانها ٦١٢٠٠ن أي نحو ثلثا سكان الجزيرة عام ١٩٨٠، أهمها مدينة موتسامودو- ميرونشي (٢٦٠٠٠ ن/١٩٩٥) التي تحتل المرتبة الثانية بين مدن أرخبيل جزر القمر و مدينة دومـوني (١١٠٠٠ ن/١٩٩٥) و مدينة واني (١٠٠٠٠ن/١٩٩٥) ومدينة تسيمبهو و مدينة إداداويني (الشكل-٧) [٢].

ويتوزع سكان جزيرة مايوت في أربع مدن و٦٦ قرية، وتحظى المدن الأربعة بأكثر من ثلث سكان الجزيرة، وأهمها مدينة مـوموجو أو مـاموتزو (١٢٠٠٠ ن/١٩٩٥). أما سكان جزيرة موهيلي فيتركزون في ٢٢ قرية ومدينة واحدة فقط هي مدينة فومبوني (٨٠٠٠ ن/١٩٩٥) الواقعة على الساحل الشمالي للجزيرة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في توزيع السكان:

تؤثر في توزيع السكان في جزر القمر مجموعة من العوامل المتداخلة

والمتغيرة بعضها طبيعي وبعضها الأخر بشري، وأنماط توزيع السكان في هذه الجزر نتيجة للتفاعل بين هذه العوامل. وتشمل العوامل الطبيعية المناخ والتضاريس والتربة وغيرها، أما العوامل البشرية فضم مجموعتين من العوامل: تشمل المجموعة الأولى النواحي الاقتصادية ونشاط السكان وطرق المواصلات، أما المجموعة الثانية فتضم النواحي التاريخية والاجتماعية مثل: الخصائص الديموغرافية والأصول العرقية للسكان والمعتقدات الدينية وأعمار المستوطنات البشرية والنواحي الصحية وتوافر الخدمات المختلفة.

أ - العوامل الطبيعية:

توضح المقارنة بين خرائط توزيع السكان والمراكز العمرانية في الأشكال السابقة الآثار الهامة للعوامل الطبيعية على توزيع السكان، ولا تتوقف أهمية هذه العوامل على آثارها المباشرة بل تمتد إلى آثارها غير المباشرة التي لا تقل أهمية عنها وتنجم عن تفاعلات مركبة ذات تأثير عميق، فعلى سبيل المثال تؤثر طبيعة المناخ وعناصره والتضاريس في توزيع السكان عن طريق تأثيرها في توزيع المياه والتربة والطرق وغيرها من المظاهر التي تؤثر بدورها في توزيع السكان. فطبيعة الأرض وطبوغرافيتها في جزر أرخبيل القمر تحدث تغيرات وآثار واضحة في توزيع السكان وتجمعاتهم بحيث يعكس هذا التوزيع خريطة التضاريس، فمناطق الجبال والتلال المرتفعة في أواسط الجزر تخلو تقريباً من السكان ومراكز العمران، و تنتشر في المناطق الساحلية التي لا يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر فوق سطح البحر، وتتضح هذه الصورة في جزيرة القمر الكبرى حيث تخلو سفوح جبل كارتالا وقمته من المدن والقرى تماماً، وكذلك في جزيرة موهيلي حيث تلتصق الغالبية العظمى من المدن و القرى بالمناطق الساحلية، أما في جزيرتي أنجوان ومايوت فتتوزع القرى والمدن في المناطق

الساحلية و في المناطق الداخلية المنخفضة و على ضفاف الأودية النهرية التي شكلتها عوامل النحت والتعرية عند أقدام منحدرات جبل نترينجي و ترينديني في جزيرة أنجوان وعلى سفوح التلال المنخفضة التي لا يتجاوز ارتفاعها ٦٠٠ متر في جزيرة مايوت. ويمكن القول بصورة عامة إن كثافة السكان ترتفع في المناطق الساحلية في جزر الأرخبيل الأربعة وتتناقص بالاتجاه نحو المناطق الداخلية المرتفعة، التي تشغل معظم أواسط الجزر الأربعة، بسبب وعورة الأرض والمنحدرات وظهور الصخور البركانية العارية من التربة والعوائق التي تعرقل إنتاج الغذاء وصعوبة المواصلات والانتقال، هذا إلى جانب الطبيعة الجزرية للبلاد التي تجذب السكان إلى المناطق الساحلية وترتبط هذه الناحية بالعوامل المناخية والمؤثرات الحضارية، وتختلف سواحل جزر القمر في إمكاناتها لجذب السكان وهذا ما أدى إلى اختلاف توزيعهم و تركزهم بصورة واضحة في مواضع مناسبة وحول الموانى والخلجان على السواحل الشمالية والغربية المواجهة للرياح المطيرة مقارنة بالسواحل الواقعة في ظل الرياح.

أما مناخ جزر القمر المداري الرطب فلا تتضح آثاره المباشرة في اختلاف توزيع السكان بسبب ضآلة مساحات هذه الجزر و انعدام الفوارق المناخية فيما بينها تقريباً من ناحية، وبين مكان وآخر داخل كل جزيرة من ناحية ثانية، فجميعها تتلقى أمطاراً سنوية تزيد عن ١٠٠٠ ملم سنوياً، ولا تختلف المتوسطات اليومية والشهرية و السنوية لدرجات الحرارة كثيراً فيما بينها، ولكن يمكن القول بصورة عامة إن غالبية السكان يتوزعون في المناطق التي تقل أمطارها السنوية عن ٢٠٠٠ ملم، أما المناطق التي تتجاوز أمطارها السنوية هذا المعدل فيقل فيها عدد السكان.

وليس من السهل تتبع أثر التربة في توزيع السكان؛ لأن الاختلافات في توزيع التربة وأنواعها ترجع إلى العوامل الطبيعية الأخرى مثل: المناخ والنبات والتضاريس، ولكن يمكن القول بشكل عام إن المناطق الصخرية العارية من الغطاء البيدلوجي تخلو من السكان، ولهذا تعتبر عملية انجراف التربة من العوامل التي تحدث تغييراً في خريطة توزيع السكان في جزر القمر خاصة في جزيرة أنجوان حيث التربة مهددة بخطر الانجراف بفعل الأمطار الغزيرة وشدة الانحدارات.

ب - العوامل البشرية:

بالرغم من سيادة تأثير العوامل الطبيعية في توزيع السكان في جزر القمر إلا أنها ليست العوامل الوحيدة، فهناك العوامل البشرية التي لها آثار واضحة في خريطة توزيع السكان، وتتمثل في العوامل التاريخية والاجتماعية و العوامل الاقتصادية.

١ - العوامل التاريخية و الاجتماعية:

تعرضت جزر القمر خلال القرون السابقة لهجرات وفدت إليها من شعوب و أمم مختلفة تنتمي لأصول عرقية وحضارية مختلفة، كان لها أثر على توزيع السكان ومراكز العمران من مدن وقرى بين جزر أرخبيل القمر الأربعة من ناحية وعلى كل جزيرة من ناحية ثانية، فعلى سبيل المثال تركز المهاجرين الوافدين من شعوب الملايو في مناطق معينة في جزيرة أنجوان. وكذلك كان للحروب والصراعات المستمرة بين حكام جزر القمر من السلاطين والتي سادت جزر القمر في الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والرابع عشر الهجريين ولم تتوقف حتى الاحتلال الفرنسي للجزر عام ١٨٨٦م، وخضوعها

للسيطرة الفرنسية لمدة قاربت المائة عام، بالإضافة إلى غزوات القراصنة خلال فترة تجاوزت أربعين عاماً أثاراً بارزة في خريطة توزيع السكان واختفاء بعض المراكز العمرانية وظهور بعض المراكز الجديدة. وكذلك كان لعمر الاستيطان البشري الذي يتجاوز اثنا عشر قرناً في جزر القمر أثراً واضحاً في توزيع السكان ومدنهم وقراهم؛ فالمدن الأقدم[٢] عمراً مثل موروني وميتسامهولي وإيكوني وفمبوني في جزيرة القمر الكبرى وموتسامودو وفومبوني وتسمبهو في جزيرة أنجوان و غيرها أكبر أهمية وأكثر سكاناً من المدن الأخرى. هذا بالإضافة إلى أثر العوامل الصحية والديموغرافية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة وما ينجم عنها من اختلاف في معدلات نمو السكان وتغير توزيعهم بين مختلف المناطق في جزر القمر.

٢- العوامل الاقتصادية:

يؤثر نوع النشاط الاقتصادي وحجمه و أهميته بصورة واضحة في خريطة توزيع السكان في جزر القمر، فجزر القمر بلد زراعي يعمل في الزراعة نحو ٨٥ ٪ من سكانه، وتشكل المحاصيل الزراعية القسم الأكبر من صادراته وتساهم بالنصيب الأكبر من دخله الوطني، و هذا يعني إن سكان جزر القمر يعتمدون في حياتهم على الزراعة بشكل أساسي حتى إن الصناعات البسيطة التي توجد فيها يعتمد معظمها على خامات زراعية؛ ولذلك تتركز الغالبية العظمى من السكان بالقرب من مصادر الغذاء والنشاط، وهي سواحل الجزر المطلة على المحيط لصيد الأسماك، والأراضي الزراعية التي تنتشر في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠م، واستطاع الإنسان استبدال الغابة الطبيعية التي كانت تغطيها بغابة من أشجار جوز الهند والمحاصيل النقدية و المعاشية. وكان يتوزع في هذه المناطق نحو ٩٠ ٪

من السكان حتى عام ١٩٧٢ م ونحو ٧١ ٪ منهم عام ١٩٩٢م ، ويتركز فيها أكثر من ٩٥ ٪ من مراكز العمران الحضرية والريفية.

وكذلك ساهمت طرق المواصلات ووسائلها، وخاصة شبكة الطرق البرية التي تتطور تدريجياً وأصبح طولها يقارب ٩٠٠ كم، في تشكيل خريطة توزيع السكان بما تقدمه من تسهيلات لانتقال المهاجرين بين المناطق الداخلية في كل جزيرة وانتقالهم من جزيرة إلى أخرى[١٢].

د - الخصائص الاجتماعية للسكان

يتألف مجتمع سكان أرخبيل جزر القمر من جماعات من السكان تنتمي إلى أصول عرقية مختلفة والى مناطق و حضارات متنوعة اختلطت مع بعضها البعض؛ ولذلك يتصف التكوين السلالي للسكان في جزر القمر بالتنوع العرقي وعدم انتمائهم إلى مجموعة عرقية معينة، بل هم مزيج من أجناس مختلفة وعناصر متنوعة من العرب والبانتو الأفارقة والإندونيسيين والملاويويين والهنود والصينيين، ويظهر ذلك واضحاً في ملامح السكان[٥]، وقد نشأ عن اختلاط هذه الأجناس و خاصة العرب مع البانتو والملاجاشيين، الذين تعود أصولهم إلى شعوب الملايو سلالة تعرف بالعرق القموري، ونتج عن هذا الاختلاط في جزيرة مايوت (ماهور) العرق الماهوري[١٨]. ويمكن تمييز المجموعات الجنسية الرئيسة التالية بين سكان جزر القمر:

١ ـ العرب: يشكل السكان من أصول عربية أكثر من ثلث[٥] السكان تقريباً ويشكلون أهم الأجناس في جزر القمر، ويعتبرون طبقة متميزة تمسك بمقاليد الأمور والحكم ويتمتعون باحترام الأجناس الأخرى، وتعود صلتهم بجزر القمر إلى أكثر من خمسة عشر قرناً، وقد جاؤوا من عمان

وحضرموت واليمن[١٩]، واستوطنوا جزر القمر لما وجدوا فيها من مظاهر طبيعية متميزة، وموارد مشجعة على الاستيطان إلى جانب موقعها البحري في الركن الجنوبي الغربي من المحيط الهندي، ونشروا الإسلام (٢٠) فيها خلال القرن الثاني الهجري، ويؤيد ذلك الآثار الإسلامية، التي تعود لهذا القرن، واكتشفت في منطقة مرو - وا - دوا في جزيرة موهيلي، وفي منطقة سيما في جزيرة أنجوان، وتتألف من مباني و أكواب و جرار مصنوعة من الفخار[٢].

٢ - الأفارقة: ويشكلون نحو ٥٥ ٪[٥] من إجمالي السكان ويتألفون من فئتين، تضم الفئة الأولى أحفاد السكان القدامى من البانتو الذين وفدوا من الساحل الإفريقي واستوطنوا الجزر قبل وفود الشيرازيين إليها، ويعرفون أيضاً بالسواحليين، ويعتبرون أقلية صغيرة بالمقارنة بالأجناس الأخرى، وتضم الفئة الثانية السكان الذين ينحدرون من أصول إفريقية استعان العرب والجاويون بأجدادهم في الأعمال المنزلية والزراعية، ويمثلون فئة كبيرة من السكان، ويعرفون باسم "الماكوا "MAKOA [٢١].

٣-الشيرازيون : ووفدوا إلى جزر القمر من إيران خلال فترات زمنية متقطعة في القرن الخامس عشر بسبب النزاعات المذهبية الإيرانية، واختلطوا بالعرب والأفارقة ويشكلون نحو ٣,٥٪ من إجمالي السكان [٥][٢٢][١٦].

٤- جماعات من الشعوب الملاويوية - الإندونيسية ولا تزال آثارها العرقية والعمرانية مميزة بين السكان، وتضم ثلاث مجموعات هي الديماتسها والانتالوت والسكلاف، وقد هاجروا إلى جزر القمر من الملايو وإندونيسيا ويتوزعون في مرتفعات جزيرة أنجوان، ويتميزون ببشرتهم السمراء والشعر الأملس أو المجعد، والجبهة المتراجعة والأنف المقوس. ولا تزال

بعض المناطق والأحياء السكنية التي نزلت فيها هذه الجماعات، تحمل أسماء تدل على أصولهم كما في بلدة مطمهولي حيث يطلق اسم جاوة على المكان الذي نزل فيه القادمون من جزيرة جاوة، وتشكل هذه الجماعات نحو ٦٪من إجمالي السكان [٥][١٦].

٥- هذا بالإضافة إلى فئة صغيرة من السكان تحدرت من تزاوج المستوطنين الفرنسيين مع السكان المحليين ويعرفون باسم الكرويول ولم يتجاوز عددهم ١٠٠ نسمة حتى عام ١٩٧٥؛ ولهذه الفئة نفوذ سياسي هام في جزيرة مايوت التي لا تزال خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفئة ضئيلة أخرى ينحدرون من أصول برتغالية، وهم أحفاد البحارة البرتغاليين الذين نزلوا في جزر القمر في مطلع القرن السادس عشر، [١٦] ويعيشون في مدينة تسانجاروجو في شرق جزيرة القمر[٢] الكبرى، وتشكل الفئتان معاً أقل من ٠,٥٪ من إجمالي السكان، والإسلام هو الدين الغالب في جزر القمر، فجميع سكانها مسلمون عدا فئة ضئيلة من الكرويول في جزيرة مايوت اعتنقت النصرانية (المذهب الروماني الكاثوليكي) بتأثير من المبشرين الفرنسيين وتشجيع الدولة المستعمرة فرنسا، وظل التأثير العربي الإسلامي مسيطراً في مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية وكانت اللغة الرسمية حتى الاحتلال الفرنسي للجزر خلال القرن الخامس عشر الميلادي ولا تزال اللغة العربية، حتى الوقت الحاضر لغة الإدارة والتعليم الإسلامي، ويستطيع جميع السكان قراءة اللغة العربية وكتابتها، كما نص دستور البلاد عام ١٩٧٨م على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، أما اللغة الشائعة بين السكان فهي السواحلية باللهجة القمورية، وهي مزيج من العربية والسواحلية وتكتب بالحروف

الهجائية العربية، وتستعمل في المعاملات التجارية وتنتشر أيضاً في شرق إفريقيا، وتعتبر الفرنسية اللغة الأجنبية الرئيسه الوحيدة في البلاد[٢].

ثانيا : التركيب العمري والنوعي للسكان:

تحفل البيانات الإحصائية للتعدادات السكانية التي أجريت في جزر القمر في الأعوام ١٩٥٨م ،١٩٦٦م، ١٩٨٠م، بالأخطاء في تسجيل الأعمار وفي توزيع السكان حسب فئات السن، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها ميل السكان إلى عدم ذكر الأطفال خلال الإحصاء السكاني، وقد انعكس ذلك في نقص ملحوظ لعدد الأطفال دون سن الخامسة في الأهرامات السكانية لجزر القمر، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل الوفاة بينهم، وهذه البيانات تمثل المصدر الأساس لمعرفة التركيب النوعي والعمري للسكان أو توزيعهم حسب النوع وفئات السن الذي يعد من أهم بيانات التعداد لأنه؛ يفي بعدة أغراض أهمها التحليل الديموغرافي لتوضيح الملامح الديموغرافية للسكان إناثاً وذكوراً، وبيان القوة البشرية للدولة وتحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراد المجتمع، وكذلك إبراز قدرة السكان على النمو وتحديد اتجاهات هذا النمو و عناصره و أسبابه، وله أهميته الخاصة في وضع السياسات السكانية و الخطط الاجتماعية و الاقتصادية التي ترتبط بقوة الدولة بجميع أشكالها و أنواعها[٦].

و توضح الأهرامات السكانية في (الأشكال - ١٠،١١،١٢) التي تبين توزيع سكان جزر القمر حسب النوع و فئات السن أن صغار السن دون ١٥ عاماً شكلوا أكثر من خمسي السكان (٤٣,٢ ٪) عام ١٩٥٨، منهم ٢٢,٥ ٪ ذكوراً و٢٠,٧ ٪ إناثاً، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٤,٢ ٪ عام ١٩٦٦م (٢٢,٨ ٪

ذكـوراً، ٢١,٤ ٪ إناثاً) وارتفـعت حـسب بيـانات تعـداد ١٩٨٠ إلى ٤٧,٢ ٪ (٢٤,٣٪ ذكور اً، ٢٢,٩ ٪ إناثاً)، وحافظت هذه النسبة على مستواها حتى عام ١٩٩٥ (٤٧ ٪) ، ثم انخفضت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى ٤٣,٥ ٪ عام ١٩٩٩ (٥٠,١ ٪ ذكوراً، ٤٩,٩ ٪ إناثاً) ومن المتوقع هبوط هذه النسبة إلى ٤٢٪ تقـريبـاً عـام ٢٠١٠م إذا نفـذت السيـاسـات السكانية المعتـمـدة لضبط حـجم السكان، وتشكل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وهي فئة غير منتجة وتتأثر بعاملي المواليد والوفيات بسبب ارتفاع معدلاتهما وخاصة ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال دون الخـامسة، وشكلت فئة متوسطي السن وهي الفئة المنتجة نظرياً (١٥-٥٩عـامـاً) وتعـرف بقـوة العـمل النظرية، أقل من نصف السكان (٤٨,٩٪) عام ١٩٥٨م (٢٠,٦٪ذكوراً، ٢٨,٣٪ إناثاً) وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٨,١٪عـام ١٩٦٦م، وإلى ٤٥,٧٪ عـام ١٩٨٠ بأثيـر هجـرة السكان إلى خـارج البلاد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة ودول الخليج العربي وبتأثير التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني (فئة صغار السن) بما يضاف إليها من مـواليـد وأطفـال تقلل من نسبـة فئة مـتـوسطي السن، وقد ارتفعت نسبـة هذه الفئة حتى بلغت نحو ٤٩٪ عام ١٩٩٥م حسب تقديرات الأمم المتحدة ونحو ٥٢٪ عـام ١٩٩٩م، ويفـسـر سبب هذا الارتفـاع بعودة كثيـر من المهاجـرين من خـارج البـلاد، وخـاصـة من الدول المجاورة مـثل: مـدغشـقـر بسبب الاضطـرابات التي شـهدتهـا والتناقص المستـمـر في نسبـة صـغار السن خلال السنـوات الأخيـرة مع الأخذ بعين الاعتبـار الأخطاء الشائعـة في التقديرات السكانية. ويلاحظ تفوق نسبـة الإناث على الذكور في هذه الفئة؛ لأن الذكور أكثر اشـتـراكاً في الهـجـرة إلى خارج البلاد وأكثر تعرضاً للأخطار، فقد بلغت نسبـة الإناث أكثر من نصف هذه الفئة (٥١٪) عام ١٩٩٩م.

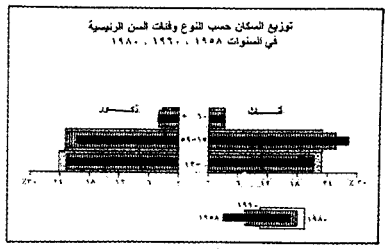

شكل (١٠)

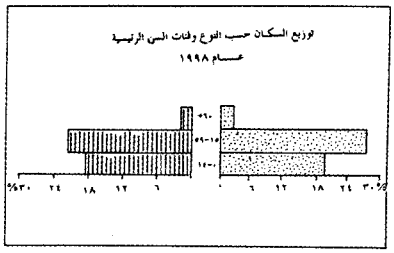

شكل (١١)

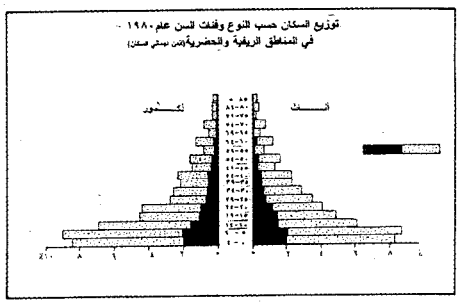

شكل (١٢)

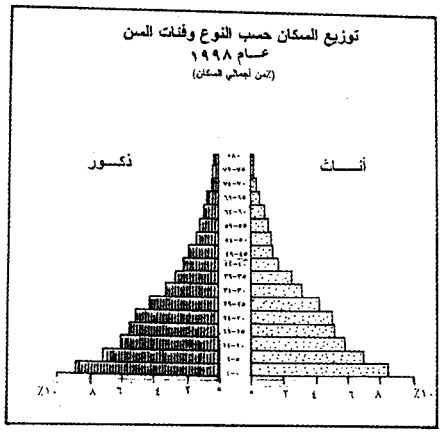

شكل (١٣)

أما فئة كبار السن (٦٠ عاماً فأكثر) فقد بلغت ٧,٥ ٪ من إجمالي السكان عام ١٩٥٨، وانخفضت إلى ٧,١٪ عام ١٩٦٦ والى ٦,٨٪عام ١٩٨٠، وبلغت ٤٪ عام خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م ، وهي الفئة الأخرى التي لا تشارك في الإنتاج وتشمل أعداداً كبيرة من الإناث والأرامل ، وانخفضت نسبة هذه الفئة إلى نحو ٣٪ عام ١٩٩٩ باعتبار كبار السن الأفراد الذين بلغوا سن ٦٥عاماً فأكثر، وهي نسبة منخفضة وتدل على قصر أمد الحياة المتوقعة عند الميلاد والذي قدر بنحو ٤١عاما للذكور و٤٢عاماً للإناث عام ١٩٥٨م، ونحو ٤٤,٤ عاماً للذكور و٤٧,٦ عاماً للإناث خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠م، وقدر بنحو ٥٦ عاماً للنوعين عام ١٩٩٥م، و بنحو ٦٠ عاماً عام ١٩٩٩ م (ذكور ٥٨,٤ ، إناث ٦٣,٤) نتيجة لتحسن الظروف الصحية في البلاد إلى حد ما و انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع باستمرار حتى بلغ ٩١ بالألف عام ١٩٩٥ وهبط إلى ٨١,٦ بالألف عام ١٩٩٩م[٩].

وتظهر مقارنة نسب فئات السن السابقة ارتفاع نسبة صغار السن و تزايدها باستمرار حتى عام ١٩٨٠م، وحافظت على ارتفاعها حتى عام ١٩٩٥ وبدأت بالانخفاض قليلاً حتى بلغت ٤٣,٥ ٪ عام ١٩٩٩م ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً شأنها في ذلك شأن الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية ومعظم الدول الآسيوية، ويتأكد ذلك من خلال مقارنتها بنسب صغار السن في بعض الدول النامية والمتقدمة، فقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٥ أقل من ٢٠ ٪ في معظم الدول الأوربية، وبلغت نحو ٣١ ٪ في تركيا و٣٥ ٪ في المكسيك و٤٥ ٪ في السنغال و٤١ ٪ في السودان و٣٨ ٪ في الجابون ومصر و٤٢٪ في السعودية[١٠][١١]، وهذه الفئة فئة مستهلكة غير منتجة يقع عبء إعالتها على فئة متوسطي السن، وقد تراجعت بالمقابل نسبة فئة متوسطي السن بسبب الهجرة إلى خارج البلاد ثم عادت للارتفاع بسبب عودة أعداد

كبيرة من أبناء البلاد المهاجرين و تناقص نسبة صغار السن خلال الفترة الأخيرة.

ويعتبر سكان جزر القمر من المجتمعات الناضجة تتراوح فيه نسبة كبار السن بين ٤ ٪ و٥ ٪، وبلغت نسبة تعمرهم Ageing Index ١٢٪ عام ١٩٥٨ ونحو ١٠,٤ ٪ عام ١٩٨٠ و ٤٪ عام ١٩٩٥، و هذا يعني بلوغ أربعة أشخاص حد التعمر مقابل كل مائة شخص من صغار السن، ويرتبط بذلك تدني العمر الوسيط Median Age لسكان جزر القمر من ١٨,٨ عاماً عام ١٩٥٨ م إلى ١٦,٤ عاماً عام ١٩٨٠م، وإلى أقل من ذلك عام ١٩٨٨م، وهذا يعني أن نصف سكان جزر القمر كانت تقل أعمارهم عن ١٨,٨ عاماً عام ١٩٥٨ وعن ١٦,٤ عاماً ١٩٩٨م.

وتوضح الأهرامات السكانية في الشكلين (١٤،١٣) أن سكان جزر القمر مجتمع شاب فتي بسبب قاعدته العريضة التي تمثل صغار السن التي نتجت عن النمو السريع للسكان والذين تجاوزت نسبتهم ٤٧٪ من إجمالي سكان البلاد حتى عام ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى نحو ٤٣٪ عام ١٩٩٩م، ولهذا النوع من التركيب السكاني آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة تظهر بوضوح في الضغط والعبء الثقيل الذي يتحمله اقتصاد جزر القمر الضعيف، بسبب قلة موارد البلاد، لتلبية احتياجات ما يقارب من نصف السكان المستهلكين غير المنتجين من السلع والخدمات الصحية والتعليمية والمواد الغذائية وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تستنفذ القسم الأكبر من دخل البلاد ومواردها، وكذلك تتضح هذه الآثار في ارتفاع معدلات الإعالة الفعلية التي بلغت نحو ٢٧٧٪ عام ١٩٩٠م، ونحو٣٥٥ ٪ عام ١٩٩٦م، وهذا يعني أن كل فرد من قوة العمل الفعلية المشاركين في العمل والإنتاج يقع على عاتقه عبء إعالة أكثر

ثلاثة أشخاص تقريباً بالإضافة إلى إعالة نفسه، وهو معدل مرتفع ويعد من أعلى معدلات الإعالة على مستوى العالم، وتتباين معدلات الإعالة بين المناطق الريفية و المدن فترتفع في المدن عن مثيلاتها في الريف بسبب تكدس السكان في المدن بسبب الهجرة الداخلية إليها من ناحية و نتيجة لارتفاع معدلات المواليد و ارتفاع نسبة صغار السن من ناحية ثانية وكذلك يختلف معدل إعالة الصغار الذي تجاوز ١٦٥٪ عام ١٩٩٦م عن معدل إعالة الكبار الذي بلغ نحو ١٢٪ في العام نفسه، و هذا يعني ارتفاع معدل نسبة المعولين الصغار مقابل نسبة المعولين الكبار بسبب ارتفاع معدل المواليد و تدني معدل التعمر بين سكان جزر القمر[١].

و يظهر التركيب السكاني لجزر القمر تفوق عدد الإناث على عدد الذكور، فقد بلغت نسبة الإناث ٥٢,٥٪ من إجمالي السكان مقابل ٤٧,٥٪ للذكور عام ١٩٥٨م، وبهذا بلغت نسبة النوع ٩٦٪ وفي عام ١٩٨٠ كانت نسبة النوع ٩٩,٤ ٪ فقد بلغت نسبة الإناث ٥٠,١٪ مقابل ٤٩,٩٪ للذكور وفي عام ١٩٩٠ تقدمت نسبة الذكور (٤٩,٩ ٪) وأصبحت نسبة النوع ١٠٠,٤٪ وعادت نسبة الإناث (٥٠,٤ ٪) للتفوق على نسبة الذكور (٤٩,٦ ٪) عام ١٩٩٨ وبلغت نسبة النوع ٩٨,٤ ٪ وانخفضت إلى ٩٨٪ عام ١٩٩٩، ويرجع سبب تفوق نسبة الإناث في غالبية السنوات إلى هجرة الذكور إلى خارج البلاد للبحث عن فرص العمل، بالإضافة إلى أن الذكور أكثر تعرضاً للوفاة من الإناث بسبب مخاطر العمل والمهنة.

ويوضح الهرم السكاني المركب (الشكل رقم ١٤) تباين نسب سكان جزر القمر في فئات السن المختلفة في تعدادي عام ١٩٦٦ وعام ١٩٨٠ بسبب العوامل الديموغرافية والاجتماعية كالمواليد والوفيات والهجرة إلى خارج

البلاد، وكذلك يوضح هذا الهرم السكاني تفوق نسبة الذكور على نسبة الإناث في فئة صغار السن أقل من ١٥ عاماً، وتتفوق نسبة الإناث على الذكور في فئة متوسطي السن عام ١٩٦٦ حيث بلغت نسبة النوع ٨٧,٢ ٪ بسبب ارتفاع معدل هجرة الذكور إلى الخارج، وبلغت هذه النسبة ١٠٠,٤ عام ١٩٨٠ بسبب تقارب أعداد الذكور و الإناث نتيجة لعودة المهاجرين من الرجال من الخارج خاصة من مدغشقر و الدول الإفريقية المجاورة. وقد بلغت نسبة النوع في عام ١٩٩٩ م ١٠٣ ٪ عند الولادة و ١٠٠ ٪ في فئة السن أقل من ١٥ عاماً و٩٧ ٪ في فئة متوسطي السن ١٥-٦٤ و ٩١ ٪ في فئة كبار السن ٦٥ عاماً فأكثر.

توزيع السكان حسب النوع وفئات السن
١٩٦٦ ، ١٩٨٠
(٪من أجمالي السكان)

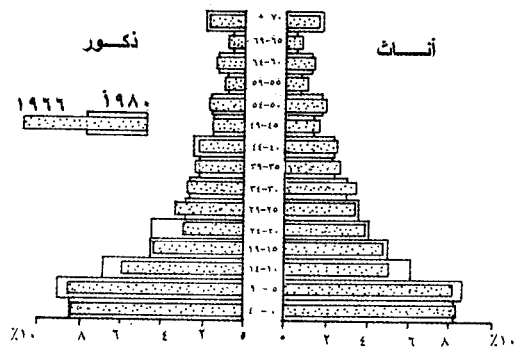

شكل (١٤)

و يوضح التباين بين نسبة الذكور و الإناث بين كبار السن أن أمد الحياة المتوقع عند الميلاد للإناث أطول مما هو عند الذكور والذي قدر ٥١,٧ عاماً للإناث مقابل ٤٨,٣ عاماً للذكور خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و٥٤,٥ عاماً للإناث و ٥٣,٥ للذكور خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢، وقدر في عام ١٩٩٩ بـ ٦٠,٨٥ عاماً لإجمالي السكان، و٦٣,٤ عاماً للإناث و٥٨,٤ عاماً للذكور[٩].

ثالثاً : النشاط الاقتصادي للسكان:

جزر القمر، كما ذكر سابقاً، من الدول النامية الشديدة الفقر، ويعاني اقتصادها من مشكلات كثيرة بعضها مستعصي الحل. وتشكل الزراعة القطاع الاقتصادي الرئيس فيها، ويعمل فيه غالبية السكان، ويعيش أكثر من ٨٠٪ منهم في المناطق الريفية[١]، وقد بلغ حجم قوة العمل النظرية في جزر القمر، والتي تشمل السكان القادرين على العمل نظرياً وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٠ عاماً ٢١٠ آلاف نسمة عام ١٩٨٥ أي نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان، وتراجعت هذه النسبة إلى ٤٢٪ عام ١٩٩٣ بسبب الهجرة إلى خارج البلاد التي يشارك فيها قسم كبير من أفراد هذه الفئة العمرية، وبلغت هذه النسبة ٥٢٪ من إجمالي السكان تقريباً عام ١٩٩٨[١٢][٢٣].

أما القوى العاملة و يقصد بها قوة العمل الفعلية التي تضم السكان ذوي النشاط الاقتصادي من كلا النوعين، ذكوراً وإناثاً، الذين يشاركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية و تقديم الخدمات المختلفة فقد بلغ عدد أفرادها ١٦١ ألفاً عام ١٩٨٢ وتجاوز ١٩٣ ألفاً بقليل عام ١٩٩٠ أي نحو ٣٦,١٪ من إجمالي السكان، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٦، و هذا يشير إلى ارتفاع معدل البطالة في جزر القمر وقد بلغت نسبة المتعطلين وغير العاملين نحو ٢٠٪ من إجمالي السكان، ونحو ٥٠٪ تقريباً من قوة العمل النظرية[١٢].

ويوضح الشكل (رقم- ١٥) والجدول التالي توزيع القوى العاملة في جزر القمر على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦[٩].

توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٢

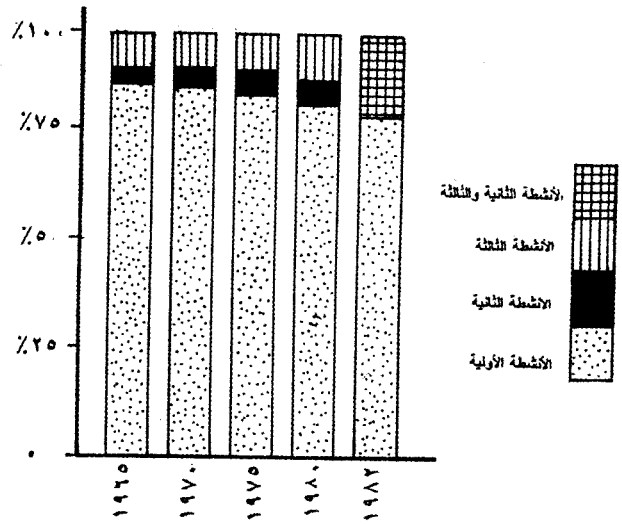

شكل (١٥)

جدول رقم (٦) توزيع القوى العاملة في جزر القمر
على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٦م

الأنشطة	٪ ١٩٧٠	٪ ١٩٧٥	٪ ١٩٨٠	٪ ١٩٩٦
الأولية	٨٧,٩	٨٤,٨	٨٣	٨٠
الثانية	٤,٣	٥,٦	٥,٨	٨,٦
الثالثة	٩	٩,٦	١١,٢	١١,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويوضح الجدول السابق استئثار الأنشطة الأولية، التي تشمل الزراعة و الصيد والغابات والأنشطة الاستخراجية بأربعة أخماس القوى العاملة ، وتتناقص نسبة العاملين فيها لصالح الأنشطة الثانية و الثالثة بمعدل ضئيل لم يتجاوز ٧٪ خلال ٢٦ عاماً بين ١٩٧٠ و١٩٩٦ م. ويوضح الشكل (رقم - ١٦) والجدول التالي توزيع القوى العاملة في جزر القمر على فروع النشاط الاقتصادي حسب بيانات تعداد ١٩٨٠م.

جدول رقم (٧)

توزيع القوى العاملة في جزر القمر على فروع النشاط الاقتصادي عام ١٩٨٠م

الترتيب	النشاط الاقتصادي	٪
١	الزراعة والصيد والغابات	٨١,١
٢	الخدمات والتجارة	٩,٣
٣	الصناعة	٤
٤	التشييد والبناء	٣,٣
٥	النقل والمواصلات	٢,١
٦	التعدين والمناجم	٠,١
٧	الكهرباء والماء والغاز	٠,١

الأنشطة الاقتصادية للسكان
عام ١٩٨٠

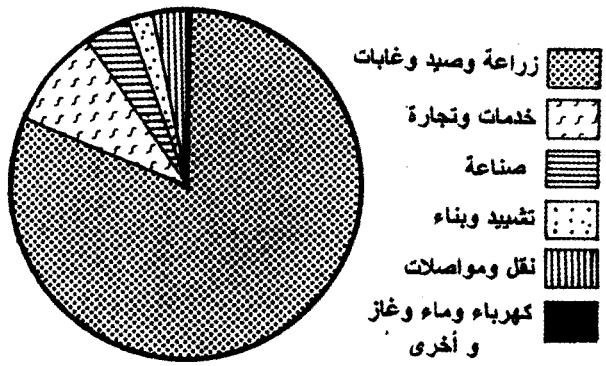

شكل (١٦)

ويظهر الجدول السابق التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة بين الأنشطة الاقتصادية بشكل لافت النظر ، فتشكل الزراعة و الصيد والغابات النشاط الاقتصادي الرئيس للغالبية العظمى للسكان، وبذلك تشكل القاعدة الأساسية الحياة الاقتصادية برمتها في جزر القمر، ويتوقف على أوضاعها والظروف التي تمر بها الأحوال المعيشية للسكان من ناحية، والحالة الاقتصادية في البلاد من ناحية ثانية. وتبلغ نسبة الذكور ٧٢,٢٪ من العاملين في الزراعة مقابل ٢٧,٨٪ للإناث.

٢ - يحتل قطاع الخدمات والتجارة والنقل والمواصلات المرتبة الثانية (١١,٤٪) ويشكل العاملون فيه نحو ثمن العاملين في الزراعة، ٨٨٪ منهم من الذكور ١٢٪ من الإناث.

٣ - يأتي في المرتبة الثالثة الصناعة والتشييد والبناء الأنشطة الأخرى وتبلغ نسبة العاملين فيها (٧,٩٪) ، غالبيتهم (٦٤,٤٪) ذكور و(٣٦,٤٪) من الإناث.

وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في مجمل الأنشطة الاقتصادية ٢٦,٤٪ من إجمالي العاملين فيها، وغالبية النساء يعملن في النشاط الزراعي (٢٤) ومن المتوقع أن يستمر التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة في جزر القمر بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة لفترة طويلة من الزمن تقدر بعشرات السنين بالاعتماد على الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد، وقد تظل على حالها إذا لم توضع برامج شاملة للتطور الاقتصادي والاجتماعي تمس القوى الإنتاجية في البلاد وخاصة في الريف، وتهدف إلى تطوير الصناعة وخاصة تصنيع المنتجات الزراعية، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي، ومحاولة تحقيق التوازن بين فروع النشاط الاقتصادي للخروج بالبلاد من أوضاعها الاقتصادية المتدهورة والتخلص من أعباء البطالة المتفشية بين السكان في الوقت الحاضر.

رابعاً: الحالة الصحية و الغذائية للسكان:

جزر القمر من الدول الفقيرة، وينمو اقتصادها ببطء شديد، وتعاني من ندرة الموارد الطبيعية وعدم كفاية المواد الغذائية ومن انخفاض معيشة السكان المرتبط بالدخل الفردي المتدني الذي بلغ ١٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٧٠ و١٥٠ دولاراً عام ١٩٧٥م، و٣٤٠ دولاراً عام ١٩٨٠م و٤٠٠ دولار عام ١٩٩٢م ولم يتجاوز ٧٠٠ دولار عام ١٩٩٧م، وقد أدى ذلك إلى تدهور المستوى الغذائي للسكان، وتدني متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية الذي بلغ ٢٢٢٠

سعرة / للفرد تقريباً خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧١م وهبط إلى ٢١٠٠ سعرة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠م ووصل إلى ٢١١٥ سعرة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م[٢٥]، ولم يتجاوز هذا المستوى حتى الوقت الحاضر، وهذا يعني ثبات متوسط نصيب الفرد من الغذاء حول مستواه المنخفض خلال أربعين عاماً تقريباً. ومعظم هذه السعرات من مصادر نباتية تشكل نحو ٩٤ ٪ من نصيب الفرد من السعرات الحرارية ولا يتجاوز نصيب الفرد من البروتينات النباتية والحيوانية ٤١ غراماً يومياً، وهذا يعني معاناة السكان من سوء التغذية عامة ومن نقص العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لبقاء جسم الإنسان صحيحاً سليماً بسبب قلة الإنتاج الحيواني و تدني مستوى الدخل الفردي؛ ولذلك تنتشر الأمراض والأوبئة بين السكان على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال كان ثلاثة أرباع السكان البالغين [٢٥] عام ١٩٨٣م يعانون من أمراض الملاريا والسل والجذام وغيرها من الأمراض، وبلغت نسبة الأطفال المصابين (١٣) بأمراض سوء التغذية نحو ١٦ ٪ من مجموع الأطفال عام ١٩٨٠ م، ووصلت نسبة وفيات الأطفال بسبب أمراض سوء التغذية مستويات خطيرة، فقد قدر أن ٥٠-٨٠ ٪ من الأطفال يموتون بسبب أمراض سوء التغذية و الأمراض[٢] الصدرية و المعوية و الملاريا، و من المحتمل أن الأوضاع الصحية لم تتحسن كثيراً ومازالت متردية حتى الوقت الحاضر، فلا تزال معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة (٩١ بالألف / عام ١٩٩٥)، إلى جانب انخفاض أمد الحياة[١٢] المتوقعة (٥٦ عاماً) للسكان، ويرجع هذا الوضع إلى انتشار الأمراض بين السكان مثل الملاريا وأمراض الجهازين التنفسي والهضمي وأمراض سوء التغذية وغيرها من الأمراض، وبعض هذه الأمراض متوطن في جزر القمر مثل[٩] الملاريا والسل والجذام والأمراض التناسلية، ولا تتوافر للسكان حتى

الوقت الحاضر الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بشكل كاف، وهذه الناحية تحتاج إلى اهتمام وعناية بصورة جدية لا يمكن تأجيلها أو تجاهلها لتحسين الأوضاع الصحية المتردية، فحتى عام ١٩٨٤م لم يتجاوز عدد الأطباء في جزر القمر الثلاثين طبيباً، وكان معدل السكان بالنسبة للأطباء طبيب لكل/٢٠ ألف نسمة حتى عام ١٩٨٠م، وبلغ طبيب لكل/١٥ ألف نسمة عام ١٩٨٥م، ووصل إلى طبيب لكل/٦٦٠٠ نسمة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢[٢٦]، وكان عدد المستشفيات ست فقط بطاقة ٧٠٠ سرير أي بمعدل سرير لكل/٨٠٠ نسمة خلال الفترة ١٩٨٧ -١٩٩٢ وتتركز هذه المستشفيات في العاصمة موروني وفي مدن هومبو وموتسامودو وندزوز ومومجو وفومبيني، هذا بالإضافة إلى عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية تتوزع في جزر الأرخبيل الأربعة، ولكنها لا تعمل بشكل مناسب لعدم توافر الكوادر الطبية المتخصصة.

وتبين المعدلات السابقة عدم كفاية الرعاية الطبية للسكان و تردي الأوضاع الصحية وخطورتها ويمكن إدراك ذلك من مقارنة هذه المعدلات بالمعدل المتوسط (طبيب لكل / ألف نسمة) الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. هذا بالإضافة إلى أن الرعاية الصحية لا تزال حتى الوقت الحاضر علاجية ولم تصل إلى مرحلة الرعاية الصحية الوقائية التي تحتاجها جزر القمر للتخلص من الأمراض المتوطنة والأوبئة التي تفتك بالسكان وخاصة الأطفال منهم، ولا شك أن لهذه الأحوال الصحية المتردية آثار سيئة على حياة السكان عامة، وقد تأخذ طابعاً مأساوياً في المناطق الريفية بسبب حرمانها من الخدمات الطبية.

ويزيد من صعوبة هذه الأوضاع و ترديها انخفاض مستوى الوعي الصحي لدى السكان وتدني مستوى معيشتهم بالإضافة إلى عدم كفاية المياه الصالحة للشرب، فحتى عام ١٩٨٠ كانت مياه الشرب تكفي ٥٨ ٪ من سكان المدن[٢] و٥٢ من سكان المناطق الريفية[١٣]؛ ولذلك عدم توافر المساكن الصحية لعدد كبير من السكان، وتبذل جزر القمر جهوداً حثيثة لتحسين الظروف الصحية للسكان بتنفيذ الخطط و البرامج الصحية لتنظيم النمو السكاني وخفض وفيات الأطفال وتحقيق التوازن الغذائي وتوزيع الخدمات الصحية في أنحاء البلاد و دعم أساليب الرعاية الصحية الوقائية بمقاومة الأمراض المتوطنة وضمان سلامة البيئة وتوفير مياه الشرب وتتلقى جزر القمر لتنفيذ هذه البرامج مساعدات خارجية من بعض الدول الإسلامية و بعض المنظمات الدولية والإقليمية، ونتيجة لهذه الجهود تم إنشاء مستشفى للعيون ومراكز صحية جديدة والتوسع في خدمات الرعاية الصحية الوقائية بتحصين السكان ضد الأمراض المتوطنة والأوبئة خاصة الملاريا والدرن والشلل وغيرها، وكذلك تقديم الخدمات الصحية لرعاية الأطفال والأمهات و تنظيم الأسرة[٢٤]، ورغم هذه الجهود والتقدم الملموس الذي حققته فما تزال الخدمات الصحية بحاجة إلى تطويرها ودعمها بالأطباء المتخصصين والمعدات الطبية والأدوية، ولا تزال جزر القمر بحاجة إلى المساعدات الدولية لمكافحة الأمراض المتوطنة والسارية وتدريب أبناء البلاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر الطبية والمحلية، والمتوقع تحقيقه في مطلع العام الحالي، وكذلك تحتاج جزر القمر إلى إعادة النظر في توزيع الخدمات والمرافق الصحية في أرجاء البلاد والاهتمام بالمناطق المعزولة والنائية ومتابعة نشر الوعي الصحي بين السكان.

خامساً: الحالة التعليمية للسكان:

كانت الأوضاع التعليمية في جزر القمر متردية حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٥م، فلم يكن في البلاد سوى ٨٠ مدرسة ابتدائية، ولم تتجاوز نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية ومدارس تعليم القرآن الكريم ٢٣٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي، وكان يقوم بمهمة تعليمهم ٧٥٠ معلماً، ولم يتجاوز عدد طلاب المرحلة الثانوية ٩٠٠٠ طالب. وبذلت جهود كبيرة بعد الاستقلال للقضاء على الأمية وتطوير التعليم وتحسين النظام التعليمي بإدخال التعليم الفني والتأهيل المهني لتلبية احتياجات المجتمع والخطط الموضوعة للتنمية و التطور الاجتماعي.

ونتيجة لهذه الجهود تضاعف عدد المدارس الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٧م وتزايد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من ١٢ ألف تلميذ كانوا يشكلون ١٩ ٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي عام ١٩٧٠م إلى ٧٦ ألف تلميذ تقريباً عام ١٩٨٠م، وهذا يعني تضاعف عددهم أكثر من ست مرات. وبلغت نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية نحو ٦٤ ٪ من مجموع الأطفال في سن التعليم الابتدائي عام ١٩٨٦م، ثلاثة أخماسهم من الذكور، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥ ٪ عام ١٩٨٩ أكثر من نصفهم (٥٥ ٪) من الذكور، وهذا يعني تناقص نسبة الأطفال المتسربين من التعليم الابتدائي من ٨١ ٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥ ٪ عام ١٩٨٩، ومن المحتمل تجاوز هذه النسبة ٩٠ ٪ في الوقت الحاضر. وفي الوقت نفسه تضاعف عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٧ إلى أن هذه الزيادة لم تتناسب مع تزايد أعداد التلاميذ وظل معدل التلاميذ بالنسبة للمعلمين مرتفعاً، وقد بلغ هذا المعدل ٣٩ تلميذاً / لكل

معلم عام ١٩٧٥، وارتفع إلى ٤٦,٢ تلميذاً / لكل معلم عام ١٩٨٠، وانخفض إلى ٣٦ تلميذاً / لكل معلم خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢. هذا بالإضافة إلى مدارس تعليم القرآن الكريم التي تتولى مهمة تعليم الأطفال قبل مرحلة التعليم الابتدائي وشملت ما يقارب ٢٠ ألف تلميذ حتى عام ١٩٨٥.

وتزايد عدد طلاب المرحلة (المتوسطة- الثانوية) من ٩٠٠٠ طالب عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٦٠٠ طالب تقريباً، و بلغت نسبة المسجلين للدراسة في هذه المرحلة ١٧ ٪ من الشباب في سن الدراسة (١٢-١٨ عاماً) خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢، منهم ٩ ٪ ذكوراً و٨ ٪ إناثاً، وبلغ معدل عدد الطلاب إلى المدرسين في هذه المرحلة ٣٨ طالباً / لكل مدرس. أما بالنسبة للتعليم العالي فلا توجد جامعات في جزر القمر، ويقتصر على معهدين لتدريب المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية الريفية وبلغ عدد طلابهما ٢٥٠ طالباً عام ١٩٩٠ تقريباً[٢٧].

ولا تزال الأمية متفشية بين سكان جزر القمر بنسبة مرتفعة بلغت ٥٢,١٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ بين السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٢٥عاماً فقط، أي نحو ٩٢ ألف نسمة غالبيتهم (٣٠,١٪) من الإناث مقابل ٢٢٪ للذكور، وهذه النسب تعادل ٦٠٪ من إجمالي الإناث و٤٤٪ من مجموع الذكور في البلاد. وبلغت نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة ٥٧,٣٪ من إجمالي السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاماً حتى عام ١٩٩٥. وبلغت هذه النسبة بين الذكور٦٤,٢٪، مقابل ٥٠,٤٪ بين الإناث، وهذا يعني أن الأمية ظلت منتشرة بين ٥٢,٧٪ بين السكان الذين تجاوزت أعمارهم ١٥ عاماً ثلاثة أخماسهم من النساء تقريباً. ومن المتوقع تناقص نسبة الأميين خلال الأعوام القادمة أمام التوسع في التعليم وخاصة نشر التعليم الابتدائي الذي خطط له ليشمل نحو ٩٥٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي (٨).

المصادر والمراجع

١ - صيام، نعمان محمد، ١٤٢١هـ: جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي،جامعة الإمام، الرياض.

2 - Battistini, R. and Verin,P. 1984; Geographie des Comores ,Paris.

٣ - جونستن، هنري، ١٨٧٥: استعمار إفريقيا، القاهرة.

4 - Gevery ,1979 :Essai Sur Les Comores, Pandichery .

٥ -عبدالحميد، حاجي عبد الله، ١٩٨٥: التطور السياسي في جزر القمر، بحث بمعهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة.

٦-فراج، عبدالمجيد، ١٩٧٧: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة.

7 - World Almanac, 1990-1996: The World Almanac, Newyork .

8 - Europa Pub. Limited (1977,79,81,85,86,87,88,89,91,93,94,96,98) The Year Book,vol.1, 2, London .

9 - UN. 1950-1999: Statistical Year Book, New york .

10- UN. Demographic Year Book, 1990, 92, 94, 96, 98, New York.

11- UN . 1997, World Population Monitoring New York .

12- UN. 1998, National Population Policies , New York .

13-World Bank , 1983 : The Comoros , Surrent Economic Situation and Prospects , Washington .

World Bank , 1987: The Comoros , The Arduous Path to EconomiGrowth , Washington .

World Bank , 1994 : Social Indicators of Development , Baltimore .

14- World H5ealth Org. 1980 : Six Report on the World Health Situation , Geneva.

15-UN . 1951-1992 : Statistical Year Book, New York.

16-Bung , F . M . 1983: Indian Ocean Five Countries , Washington .

17-World Bank, 1984: Comoros , Agricultural Sector Memorandum, Washington .

١٨-غلاب، محمد السيد وآخرون، ١٩٧٩: البلدان الإسلامية والأقليات الإسلامية في العالم المعاصر، الرياض.

١٩- المغيري، سعيد بن علي، ١٩٨٦: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، مسقط.

٢٠- زكي، عبدالرحمن، ١٩٦٠: المسلمون في العالم ، القاهرة.

٢١- بدر الدين، عبد الرحمن، ١٩٨٠: العرب في شرق إفريقيا، مجلة دراسات تاريخية، آذار، ص ١١٥-١٢٨، دمشق.

٢٢- الشيخ، رأفت غنيمي، ١٩٨٢: إفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة.

23 - ILO; 1990 : Econmically Active Population Estimates And Projections 1982-2025,

٢٤- وزارة التخطيط بالكويت، ١٩٩١: موسوعة العالم الإسلامي، ج٣، الكويت.

٢٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦: حالة الأغذية والزراعة في العالم، روما.

26- World Bank , 1990-1994 : World Bank Tables , Baltimore .

27- Europa Pup. Limited , 1971 , 1975 , 1979-80 , 1984-85 , 1990 , 1993 , 1998 : Africa South Of Sahara , London .

الفصل السادس عشر

سكان جمهورية جيبوتي

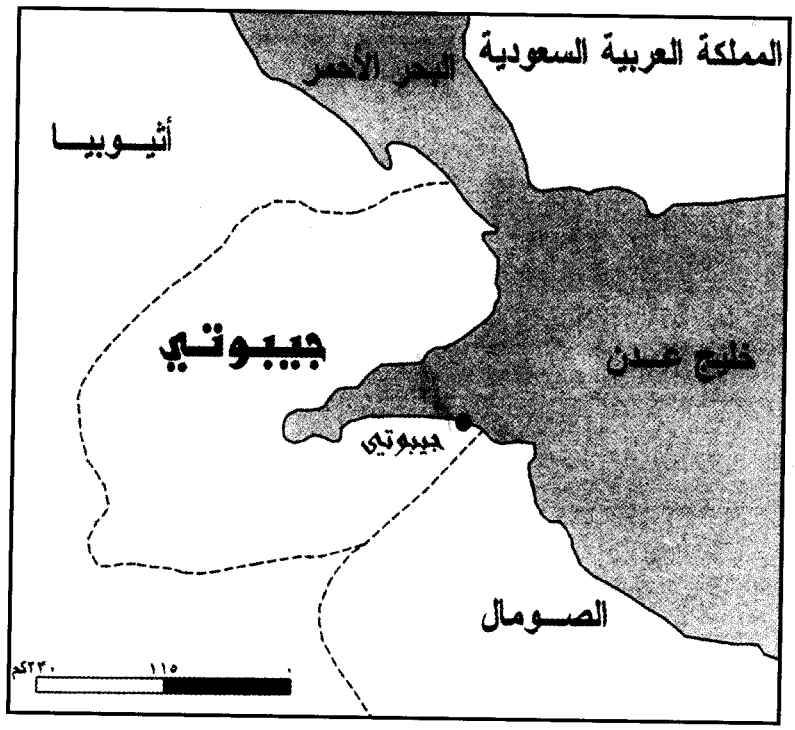

إعداد

أ. د. مصطفى محمد خوجلي

كلية التربية للبنات

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

سكان جيبوتي

مقدمة:

جيبوتي قطر صغير تقدر مساحته بحوالي ٢٣٠٠٠كم٢، وهو من الأقطار الأشد فقراً في العالم حيث إن أكثر من ٩٠ في المئة من مساحته صحراء لا تصلح للزراعة، وكان سكانه حتى وقت قريب من البدو الرعاة وإن كانت غالبيتهم نزحت حديثاً إلى المدن نتيجة لسنوات الجفاف وتدهور الغطاء النباتي. كذلك ليس بالقطر ما يذكر من المعادن أو الصناعات إلا بعض الصناعات الاستهلاكية القليلة. ويعتمد القطر على ما يجنيه من خدمات الميناءين الجوي والبحري وعلى خدمات السكة الحديد التي تربط أديس أبابا بجيبوتي؛ ولذا فجيبوتي تسعى دائماً للحصول على المعونات الخارجية.

ولقد انعكس شح الموارد على مجمل الخواص الديمغرافية، من عدد السكان وزيادتهم الطبيعية، وعلى الهجرات الداخلة والخارجة، وعلى فرص العمل، ومعدلات البطالة. ولذا فالتعرض للجغرافيا -الطبيعية والبشرية - من شأنه أن يفسر الكثير من الظواهر الديمغرافية.

ومن ناحية أخرى فإن البيانات العلمية سواء ما كان منها جغرافياً أو ديمغرافياً جد شحيحة وبها الكثير من أوجه الاختلاف حتى في الخواص التي عادة لا يختلف عليها في الأقطار الأخرى، مثال لذلك مساحة جيبوتي: فالموسوعة الأكاديمية الأمريكية Academic American Encyclopedia ص ٢٠٧ تقدر مساحة جيبوتي بحوالي ١٧٨٧٠كم٢، في حين أن دائرة المعارف البريطانية، ماكروبيديا - جزء ١ ص١٦٣ تجعل المساحة ٢٣٠٠٠ كم٢، أما إفريقيا جنوب الصحراء Africa South of the Sahara ص٣٤٨ فتجعل المساحة ٢٢٠٠٠ كم٢.

وإذا كان الحال أن هناك اختلافات في أشياء مثل مساحة القطر فمن باب أولى أن تكون البيانات الديمغرافية من معدلات المواليد والوفيات والهجرة ..... إلخ غير دقيقه إن وجدت. وعليه فينبغي أن تؤخذ تلك الاختلافات في الاعتبار.

تاريخ جيبوتي:

كانت جيبوتي جزءاً من بلاد بونت التي زارتها سفن قدماء المصريين والإغريق. غير أنه قبل عام ١٨٤٣م لم تكن هناك دولة بذلك المسمى وبالحدود الحالية وإن كان هناك بعض الإمارات الساحلية التي تعتمد على القبيلة ويحكمها سلاطين هم زعماء تلك القبائل، وكانت مساحات تلك الإمارات تزداد أو تنقص حسب قوة القبيلة.

وفي القرن التاسع عشر عندما كانت الدول الأوروبية تهرول لاحتلال مناطق إستراتيجية ولاقتسام القارة الإفريقية، وجدت فرنسا أن بريطانيا كانت قد احتلت عدن، وهي في موقع حاكم لمدخل البحر الأحمر الجنوبي - باب المندب -. ولم تجد فرنسا موقعاً آخر له الحاكمية نفسها، ولكنها وجدت جيبوتي التي تقع مقابلة لعدن. غير أن موقع جيبوتي أقل حاكمية من عدن فاحتلتها. وقد وجدت فرنسا بعض المميزات الأخرى في جيبوتي، وتلك المميزات تتوافق مع الإستراتيجية الفرنسية. فقد كانت فرنسا تأمل أن يكون لها مستعمرات ممتدة بلا انقطاع من السنغال في غرب إفريقيا إلى جيبوتي في شرق القارة. وبالإضافة إلى ذلك فإن جيبوتي تربط المستعمرات الفرنسية في إفريقيا بالمستعمرات الأخرى في المحيط الهندي. ثم إن موانى جيبوتي لها صفات طبيعية لا بأس بها، وإن تلك الموانى يمكن تطويرها بقليل من الجهد والتكلفة.

لذا قامت فرنسا باحتلال جيبوتي عن طريق المعاهدات مع سلاطين المنطقة ، كانت بداية المعاهدات عام ١٨٤٣م ، كما كانت بداية استعمال ميناء أوبوك Obock عام ١٨٥٩م وتم الاستيلاء على كل المنطقة عام ١٨٨٦م .

في بادئ الأمر سميت مستعمرة جيبوتي بالصومال الفرنسي مما يدل على أن جزءاً من مساحة جيبوتي كان في الأصل جزءاً من الصومال، وأن إحدى القبيلتين الرئيستين في جيبوتي - قبيلة العيسى - هي قبيلة صومالية. واستمر ذلك الاسم حتى عام ١٩٦٧م حينما تغير إلى بلاد (Territory) العفر والعيسى ثم نالت جيبوتي استقلالها عام ١٩٧٧م وتسمت بجمهورية جيبوتي.

جغرافية جيبوتي الطبيعية:

أراضي جيبوتي هي جزء من الأخدود الإفريقي العظيم؛ ولذا فالقطر هو جزء من هضبة بركانية قليلة الارتفاع، وفوقها عدد متناثر من المرتفعات والمنخفضات، ويعتبر جبل موسى علي الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٥٢٠ متراً (حوالي ٤٦٠٠٠قدماً) أعلى جبل في جيبوتي. أما بحيرة عسال (أسال) فتنخفض إلى ٤٧١ قدماً تحت سطح البحر، وهي بذلك أقل انخفاضاً في القارة الإفريقية، وتأتي من ناحية الانخفاض في العالم بعد البحر الميت. ومياه تلك البحيرات مالحة؛ لأن الأمطار لا تجد مصرفاً إلى البحر كذلك فإن تربة المناطق القريبة من البحيرات تربات مالحة. وجيبوتي تتعرض سنوياً للكثير من الهزات الأرضية ولكنها هزات لا تتسم بالعنف المدمر.

مناخ جيبوتي:

عدا على المرتفعات - فمناخ جيبوتي صحراوي شديد الحرارة والرطوبة صيفاً، فالأمطار قليلة تبلغ في المتوسط السنوي أقل من ١٢٥مم. ولكن على

المرتفعات تهطل أمطار تصل في المتوسط إلى ٢٠٠ - ٢٥٠مم في السنة. والأمطار بصفة عامة شديدة التذبذب وتحدث في موسم الصيف - مايو / سبتمبر. ويبلغ معدل الحرارة في فصل الصيف بين ٩٠ و١٢٠ف ، ومع الحرارة المرتفعة تهب الرياح الحارة المحملة بذرات الغبار . وفي فصل الشتاء أكتوبر / إبريل فتهبط الحرارة إلى حوالي ٧٠ف .

نتيجة لقلة الأمطار فإن النباتات الطبيعية تتكون من النباتات الصحراوية وشبه الصحراوية التي تتمثل في الأشجار الشوكية المتفرقة وأهمها شجيرات السمر. وبعض الحشائش الموسمية المعمرة. غير أن الغطاء النباتي قد تعرض للتدهور نتيجة للرعي الجائر وللقحط المتكرر - مثل الذي حدث في سنوات ١٩٧٣- ١٩٧٥م.

النشاط الاقتصادي:

نسبة لقلة الأمطار وانعدام الأنهار وفقر التربة فإن الزراعة لا تشكل أهمية تذكر، فالمساحة المزروعة ولا تتعدى ٢,٥ - ٣ كم٢؛ ولذا فقد كان النشاط الاقتصادي يتمركز حول الرعي البدوي حيث تربى الماعز والأغنام والجمال، وأعداد الحيوانات التي تربى أعداد قليلة - جدول رقم ١، وتتعرض دائماً للنقصان أو الزيادة حسب موقف الأمطار والغطاء النباتي.

جدول رقم (١) أعداد الحيوانات في جيبوتي - ١٩٨٠م .

الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
٣٣٠٠٠	٣١٧٠٠٠	٥٢٢٠٠٠	٢٦٠٠٠

المرجع : Africa South of the Sahara p. 351

لا تشكل صادرات الحيوانات أهمية تذكر - ومعظمها يستهلك محلياً. غير أن جلود الحيوانات تدخل في الصادرات. ولمعرفة أهمية الرعي البدوي نذكر أنه عام ١٩٦٧ م كان عدد البدو حوالي ٤٠٠٠٠ من مجموع السكان المقدر بحوالي ١٢٥٠٠٠، أي بنسبة حوالي ٣٢ في المئة من مجموع السكان . غير أن أهمية البداوة تناقصت بعد ذلك نتيجة لسنوات الجفاف وهجرة أعداد كبيرة من البدو إلى المدن.

ومن موارد جيبوتي التي لم تستغل بعد استغلالاً كبيراً الثروة السمكية. فقد قدر إنتاج الأسماك عام ١٩٨٠ م بحوالي ٢٠٠٠ طن، ولكن هناك مجال واسع للزيادة.

وهناك خمسة مدن رئيسة - أولها مدينة جيبوتي التي أصبحت تضم أكثر من نصف سكان القطر. ثم هناك أربع مدن - هي رئاسات الأقاليم. والمدن هي أوبوك وتاجوراء ودخيل وعلي صبيح. ويقدر أن حوالي ٨٣ في المئة من سكان القطر يسكنون المدن المختلفة حالياً .

ويتركز النشاط الاقتصادي حالياً في العمل الموسمي وشبه الموسمي في الميناء البحري والميناء الجوي وفي وسائل النقل - التي أهمها السكة الحديد، وفي التجارة والخدمات. ولفرنسا وجود عسكري في جيبوتي. أما الصناعة فهي قليلة جداً وتتمثل في صناعات استهلاكية مثل: المياه الغازية وتعبئتها في قارورات ومثل منتجات الألبان.

وتلعب التجارة بعض الأهمية، فبجانب التجارة المحلية فهناك تجارة البن العابر من إثيوبيا.

وتقدر صادرات جيبوتي عام ١٩٩٠م بحوالي ١٩٠ مليون دولار. أما الواردات لنفس العام فوصلت قيمتها إلى حوالي ٣١١ مليون دولار؛ ولذا فالميزان التجاري مختل ولكن تدخل فيه ما تجنيه جيبوتي من الخدمات وعلى

رأسها خدمات السكة الحديد التي تدخل حوالي ٣١ مليون دولار في العام ، كما هناك بعض الإعانات من الدول الأخرى وخاصة فرنسا التي تستعمل الميناءين الجوي والبحري ولها قاعدة عسكرية في القطر. ولكن يذكر أن المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي كان عام ١٩٩٠م بالسالب أي (-١) في المئة، ويبدو أن مثل ذلك المعدل هو العادي وليس الاستثناء .

ويذكر أنه نسبة لفقر الموارد فإنه توجد عطالة مستديمة في جيبوتي تتراوح بين ٣٠ إلى ٧٠ في المئة من القوى العاملة.

التكوين الاثني لسكان جيبوتي:

ترجع أصول السكان في جيبوتي إلى القبائل الحامية، ومن أهم تلك القبائل مجموعات الأرومو المنتشرون في مساحات واسعة من جيبوتي وإثيوبيا. وقد تعرف البحارة الأقدمون من المصريين والإغريق على تلك القبائل. وحالياً نجد أن أهم قبيلتين في جيبوتي هما العيسي، ويشار إليهم بالصوماليين ويتكلمون اللغة الصومالية، والعفر وهم جزء من الدناكل الذين يسكنون الساحل المقابل لأثيوبيا، ولهم لغتهم. واللغتان الصومالية والعفر ترجعان إلى اللغات الكوشية. وقد دخلت الكثير من المفردات العربية ثم مفردات من اللغة الفرنسية إلى تلك اللغات. ويعتقد أن معظم أسماء القرى والمدن ترجع إلى لغة العفر، Young and Stetler, 1987 p. 183 مما يدل على أن العفر سكنوا القطر منذ زمن طويل. وفي السابق لم يكن هناك كبير اختلاط بين القبيلتين، بل ربما كان هناك عداء بينهما. وبجانب القبيلتين المذكورتين كانت هناك هجرات عربية قديمة ولكن أعداد المهاجرين كانت قليلة؛ ولذا فقد كان المهاجرون يذوبون في القبيلة التي يتصلون بها، وقد استمرت الهجرات العربية حتى وقتنا الحالي، حيث نجد أن العرب يكونون حوالي ٥ في المئة من سكان القطر. أما العفر والعيسي فيكونان نسب ٤٠ و٤٢ في المئة على التوالي. كذلك يوجد عدد من الفرنسيين والجنسيات الأخرى.

التكوين الديمغرافي في جيبوتي

فيما عدا الإحصاء الذي أجرى عام ١٩٦٧ م -وقد كان أشبه بالتقديرات- فلم يجر إحصاء آخر؛ ولذا فكل الأرقام التي تنشر هي تقديرات مستنيرة على أحسن الفروض.

عدد السكان

لا نعرف كم كان عدد سكان جيبوتي في بداية القرن العشرين، ولكن مقياساً على عدد السكان عام ١٩٦٧م - حوالي ١٢٥٠٠٠ - نستطيع أن نجزم أن سكان جيبوتي في بداية القرن العشرين كانوا عدداً قليلاً جداً. وفي الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٩م زاد عدد السكان زيادة كبيرة فوصل العدد عام ١٩٩٣ م إلى حوالي ٥٢٥٠٠٠ Information Please Almanac 1994, p . 176 وعام ١٩٩٩م إلى ٦٠٠٠٠٠ World Population Reference Bureau .

جدول رقم (٢)

تقديرات عدد سكان جيبوتي في سنوات مختلفة (١٩٦٠-١٩٩٩م)

التاريخ	عدد السكان	المرجع
١٩٦٠ - ١٩٦١	٨١٢٠٠	United Nation demographic Yearbook, 1990
١٩٦٧	١٢٥٠٠٠	Young & Stetler, 1987, p. 181
١٩٧٦	١٥٢٠٠٠	Academic Amrecan Encyclopedia, p. 207
١٩٧٨	٢٢٥٠٠٠	The New Encyclopedia Britannica, p. 164
١٩٨٠	٣١٠٠٠٠	The New Encyclopedia Britannica, p. 163
١٩٨٤	٤٠٠٠٠٠	Young & Stetler, 1987, p. 181
١٩٩٣	٥٢٥٠٠٠	Information Please Almanac, 1994, p. 176
١٩٩٩	٦٠٠٠٠٠	World Population Reference Bureau, p.3

ومن الجدول يتضح الاختلاف في التقديرات، غير أنه يتضح أيضاً الزيادة المضطردة في عدد السكان. وإذا صحت التقديرات فإنه في فترة ٣٣ سنة تضاعف عدد سكان جيبوتي خمسة أضعاف.

وهناك سببان لتلك الزيادة الكبيرة. الأول أن معدل الزيادة الطبيعية - مثله في ذلك مثل معدلات معظم الدول الإفريقية النامية وخاصة الدول المجاورة- معدل مرتفع. والسبب الثاني أن هناك هجرة وافدة إلى جيبوتي من إثيوبيا و إرتريا والصومال وكذلك من جنوب الجزيرة العربية. والمهاجرون يأتون لجيبوتي بحثاً عن العمل في الميناء، كذلك هناك أعدد كبيرة من الوافدين يلجؤون إلى جيبوتي هروباً من التوترات السياسية في الدول المجاورة. وقد شهد عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨م وصول أعداد كبيرة من الوافدين نتيجة لحرب أوقادين.

معدل المواليد:

مثل الدول المجاورة كان معدل المواليد مرتفعاً، فقد كان عام ١٩٩٣م حوالي ٤٦,٥ في الألف، الكتاب الديمغرافي السنوي للأمم المتحدة ص. ١٥٤، أما عام ١٩٩٩م فقد انخفض إلى حوالي ٣٩ في الأف. ويعتقد أن ذلك الانخفاض قد حدث نتيجة عاملين هامين:

أولاً: حدث ما يشبه تفريغ البادية والريف لصالح المدن، فحالياً حوالي ٨٣ في المئة من سكان جيبوتي يسكنون المدن. وعام ١٩٩٢م عندما كان سكان القطر حوالي ٥٢٥٠٠٠ كان أكثر من نصفهم - حوالي ٣٤٩٥٠ يسكنون مدينة جيبوتي لوحدها، World Population Refrence Bureau P.3.

ثانياً: هو القدر القليل من التعليم المتاح للسكان . وعلى الرغم مما حدث

من انخفاض فلا تزال الخصوبة الكلية مرتفعة حيث تبلغ حوالي ٥,٧ . ولكن من المؤمل أن يوالي معدل الخصوبة انخفاضه بمرور الزمن وتغير العقلية الريفية إلى العقلية الحضرية. فحالياً معظم السكان ذوو تقاليد ريفية رغم سكناهم للمدن.

معدل الوفيات:

كان معدل الوفيات الخام عام ١٩٩٠ حوالي ١٧,٨ في الألف، ويعتقد أنه انخفض عام ١٩٩٩م إلى حوالي ١٦ في الأف. وعلى الرغم من أنه معدل مرتفع فإنه قد انخفض مما كان عليه في السابق. أما معدل وفيات الرضع - فرغم انخفاضه - فلا يزال من أعلى المعدلات في إفريقيا إذ يبلغ حوالي ١٢٢ في الألف، المرجع السابق، وكان من المتوقع -نسبة لصغر مساحة جيبوتي وإمكان التحكم في صحة البيئة أكثر من الدول الكبيرة ذات المساحة الواسعة- أن يكون معدل الوفيات منخفضاً ولكنه لا يزال مرتفعاً وذلك يرجع للفقر المادي للدولة والأفراد.

ونتيجة لكون أن معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال مرتفعين فنجد أن توقع الحياة عند الميلاد يكون حوالي ٤٧ سنة للرجال و٥٠ سنة للنساء.

الزيادة الطبيعية:

من بيانات المواليد والوفيات لعام ١٩٩٩م نجد أن معدل الزيادة الطبيعية يكون حوالي ٢٤ في الألف، وإن كانت بعض المراجع تجعله ٣ في الألف، Information Please Almanac, p. 176 .

وهناك قوتان متضادتان تعملان في موضوع الزيادة الطبيعية:

الأولى: هي ما أشير إليه من سكنى المدن والتعليم - وذلك يساعد على انخفاض معدلات المواليد.

الثانية: هي نظرة الحكومة: ففي نظرها أن معدل المواليد منخفض وتتمنى لو كان أعلى من ذلك. ويساعدها في ذلك العقلية التقليدية للسكان؛ ولذلك فلا نجد أي نوع من أنواع التوعية للسكان في ذلك المجال. كذلك لا توجد بيانات تشير إلى أن نسبة قليلة أو كبيرة من النساء يستعملن أي نوع من أنواع ضبط النسل.

وحسب المعدلات الحالية للخصوبة والوفيات فإن الفترة المتوقعة لتضاعف عدد السكان تكون في حدود ٣٠ عاماً، ولكن قد تقصر عن ذلك نسبة لظهور بعض العوامل الجديدة، وأهمها:

أولاً: وجود حكومة وطنية تسعى لتقديم خدمات أكثر في مجالي الصحة والتعليم.

ثانياً: للمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية في مجالات تحصين الأطفال وصحة الأمومة والقضاء على الأمراض في القطر.

وكل ذلك يساعد على تقليل معدلات الوفيات الخام ووفيات الرضع. وكذلك قد ينخفض ولكن ببطء معدل المواليد. وسبب البطء أن السكان لا يزالون في مرحلة الشباب وسيحتاجون إلى فترة زمنية طويلة لتصل نسبة كبيرة منهم -خاصة الإناث- إلى سن الكهولة والشيخوخة، وقد قدر مرجع Population Refrence Bureau أن عدد السكان سيرتفع إلى حوالي ٨,٠ مليون عام ٢٠١٠م وإلى مليون شخص عام ٢٠٢٥م.

الهجرة:

ليس هناك بيانات للهجرة في جيبوتي. ولكن من معرفة نسبة سكان المدن - ٨٣ في المئة من مجموع سكان القطر نستطيع أن نعرف أنه في السنوات الثلاثين الماضية كانت هناك هجرة واسعة من البادية والريف إلى المدن. وذلك نسبة للتدهور الذي حصل في الغطاء النباتي، وكذلك للظن أن فرص العمل بالمدن كبيرة وخاصة جيبوتي. كذلك كانت هناك هجرات وافدة من الاقطار المجاورة ، وذلك نتيجة للمشاكل السياسية في تلك الدول، فعندما حدثت حرب أوقادين بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٧٧، ١٩٧٨م هاجر إلى جيبوتي حوالي ٥٠٠٠٠ شخص. وقد أسكنتهم منظمات الإغاثة في معسكرات خاصة غير أن نسبة منهم وجدت طريقها إلى المدن أيضاً.

التكوين الجنسي والعمري لسكان جيبوتي:

لا نعرف على وجه الدقة نسب الذكور والإناث في سكان جيبوتي. فالكتاب الديمغرافي السنوي للأمم المتحدة، ١٩٩٠ لم يقسم السكان إلى ذكور وإناث، ولكن ليس هناك ما يدعونا للظن أنه يوجد اختلال بين النسب في القطر. ولكن نظن أن نسبة الذكور في المدن تكون أعلى قليلاً من نسبة النساء وذلك بسبب الهجرة التي يغلب عليها جانب الذكور.

أما التكوين العمري - وكما هو الحال في المجتمعات التقليدية الإفريقية - فهو مرتفع، ففي جيبوتي نجد أن حوالي ٤١ في المئة من السكان في سن الطفولة - أقل من ١٥ سنة، ونسبة ٥٦ في المئة من السكان في سن ١٥ -٦٤ سنة، والباقي- ٣ - في المئة سكان مسنون.

وليس هناك بيانات عن معدل المشاركة الفعلية في قوة العمل. ولكن قد

يكون ذلك المعدل مرتفعاً لعاملين:

أولاً: لأن نسبة كبيرة من الأطفال لا تجد مجالاً للتعليم فتنخرط في قوة العمل.

ثانياً: نجد أن نسبة الإناث المشاركات في النشاط الاقتصادي كبيرة، وذلك تأثيثاً على عاملين:

١ - إنه من المعروف أن النساء في المجتمعات الريفية والبدوية يشاركن في العمل.

٢ - ما لاحظه الباحث من وجود أعداد كبيرة من النساء في سوق مدينة جيبوتي يعملن بالتجارة والأعمال المختلفة.

غير أن نسبة العطالة في جيبوتي - وهي دولة فقيرة في مواردها الطبيعية - نسبة عالية تتراوح بين ٣٠ و٧٠ ٪ من قوة العمل؛ ولذا فإن نسبة كبيرة من السكان رجالاً ونساءً يعملون في مهن هامشية.

مستقبل السكان في جيبوتي:

يبدو أن الموقف الديمغرافي في جيبوتي قاتم، فموارد الدولة المعروفة والمستغلة حالياً فقيرة. وكذلك يبدو أن هذه الموارد الحالية قابلة للنقصان. فهناك عدد من الدول أصبحت تهتم بموانئها البحرية وتقدم خدمات للسفن العابرة تفوق الخدمات التي يقدمها ميناء جيبوتي؛ ولذا فهناك احتمال أن تقل عدد السفن التي تمر بميناء جيبوتي. وما يقال عن الميناء البحري يقال عن الميناء الجوي . وخط سكة حديد جيبوتي / أديس أبابا الذي يجني فوائد مالية كبيرة للقطر، فهو عرضة أن تؤثر فيه المشاكل السياسية في القرن

الإفريقي كما حدث ذلك بالفعل عام ١٩٧٨م عندما نسفت الخط مجموعات معادية لأثيوبيا. وبالاضافة إلى ذلك فلا أمل يرجى من تقدم الزراعة لقلة المياه وفقر التربة، أما الصناعة فهي قليلة وليس من المنتظر أن تتطور كثيراً في المستقبل القريب. وذلك ليس فقط لعدم توفر رأس المال والمعرفة التكنولوجية ولكن أيضاً لأن السوق المحلي ضعيف جداً.

وفي المقابل فإن الزيادة الطبيعية السنوية للسكان مرتفعة ، وليس من المنتظر أن تنخفض انخفاضاً ظاهرياً. صحيح أنه يبدو أن معدل المواليد قد انخفض وربما ينخفض في المستقبل بتأثير سكن نسبة كبيرة من السكان في المدن، ولكن ذلك الانخفاض -لو حدث- فسيكون بطيئاً لأن سكان جيبوتي في مرحلة الشباب . وانخفاض معدل المواليد ربما يقابله انخفاض في معدل الوفيات نسبة لما تقدمه الدولة من خدمات -إن كانت متواضعة - ونسبة أيضاً للإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية في برامج تحصين الأطفال والعناية بصحة الأمومة؛ ولذا ففي نظر الباحث أن أمام جيبوتي طريقاً واحداً ذا شعبتين:

أولاً: محاولة تخفيض الزيادة السكانية وذلك بإدخال برامج توعية للسكان.

نعلم أن ذلك طريق صعب أن تسلكه حكومة جيبوتي التي كانت تنظر لمعدل المواليد على أنه منخفض وتود لو ارتفع قليلاً. وتلك الحقائق قد تضطر جيبوتي لركوب الصعب، وإذا كان هناك قطران إفريقيان هما مورشس وسيشل قد أفلحا في تخفيض معدل الزيادة الطبيعية للسكان، فلماذا لا تستطيع أن تفعل ذلك جيبوتي؟ مع العلم أن القطرين المذكورين لهما عدد قليل من السكان، ومعدلات مواليد ووفيات قليلين. فعدد سكان مورشس يبلغ ١,٢

مليون شخص ومعدل مواليد ووفيات حوالي ٧,١٧ في الألف على التوالي؛ ولذا يكون معدل الزيادة الطبيعية حوالي ١١ في الألف. ولذا فمعدلات الزيادة الطبيعية في المثالين المذكورين تشبه لحد كبير معدلات الزيادة في الدول المتقدمة.

ثانياً: محاولة التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من فقر الموارد المستغلة فهناك إمكانات غير تقليدية يمكن استغلالها ،وتلك الإمكانات هي:

١ - موارد البحر من أسماك وخلافه. وحالياً كمية الأسماك المستخرجة كمية قليلة ولكن يمكن زيادتها على الرغم من أن العقلية البدوية تتجه إلى الأرض وليس إلى البحر. ولكن آن لتلك العقلية أن تتغير عن طريق التثقيف والتدريب.

٢ - استغلال الحرارة المنبعثة من باطن الأرض . فالمعروف أن أرض جيبوتي جزء من الأخدود الإفريقي العظيم، وأنه يحدث بها سنوياً عدد من الهزات الأرضية - كما أنه يوجد بها عدد من الينابيع الحرارية؛ ولذا ففي حالة إمكان استغلال هذا المورد فإن بعض مشاكل جيبوتي المتمثلة في عدم وجود مصادر طاقة - مثل البترول أو الغاز تكون قد حلت.

٣ / الطاقة الشمسية:

غير أن الموردين الآخرين لم يستغلا بعد استغلالاً كبيراً حتى في الدول المتقدمة، وعليه فإن جيبوتي لا تملك التقنية اللازمة لذلك الاستغلال؛ ولذا فعلى جيبوتي أن تطلب المساعدة في تلك المجالات.

ولكن الحلول المقترحة لجيبوتي حلول طويلة الأمد؛ ولذا فستظل المشكلة الديمغرافية تزداد حدة حتى توجد لها حلول.

المراجـــع

1 - Academic American Encyclopedia pp.207-206

2 - Africa South Of The Sahara , 1982 -83 , pp.348-356

3 - Information Please Almanac ,1994, p.176

4 - Population Reference Bureau , World Population Data Sheet ,1999, pp.3 -4

5 - The New Encyclopaedia Britannica , Macropaedia , Volume I , pp. 163 -164

6 - United Nation Demogrphic Yearbook ,1990

Young ,M .W ,& Stetler ,S . L ,1987. Cities Of The World, U.S.A. pp.180 -183

الفصل السابع عشر

سكان الجمهورية السودانية

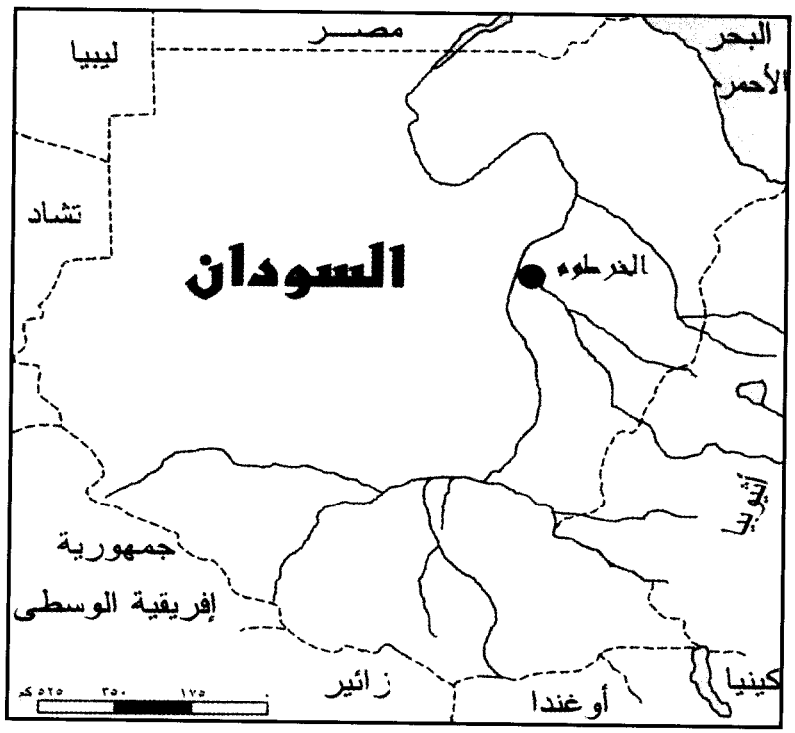

إعداد

أ. د. مصطفى محمد خوجلي

كلية التربية للبنات

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

سكان السودان

بيانات السكان في السودان :

جمهورية السودان الديمقراطية من الأقطار التي يمكن وصفها بالقلة في بيانات السكان . فليس هناك قانون يلزم قاطني السودان - عدا ساكني المدن الكبيرة - تسجيل الحوادث الهامة من مواليد ووفيات ، ولا يسمح لسكان المدن بدفن موتاهم إلا بعد إبراز شهادة الوفاة التي يسجل بها بعض البيانات الخاصة بالمتوفى . كذلك لم تجر أي إحصاءات سكانية قبل عام ١٩٥٤ . فقد كانت بعض بيانات السكان مثل الحجم والتوزيع في المديريات المختلفة تتم عن طريق التقديرات التي يقوم بها الإداريون والبريطانيون منذ عام ١٩٠٤ م. وكانت تلك التقديرات تجمع وتنشر في التقرير السنوي للإدارة الاستعمارية في السودان ، " تقرير الحاكم العام عن أحوال السودان " وكانت تلك التقديرات تنشر أيضاً في الكتاب السنوي المعروف باسم "تقويم السودان" وقد توقف النشر أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية . ومن البديهي أن تلك التقديرات - رغم الحرص الشديد على الدقة - كانت تخضع لعوامل ذاتية تختلف من إداري إلى آخر ، كما كان الإداريون عرضة للنقل الإداري من مركز إلى آخر . وعلى الرغم من أنه كان هناك استمرارية في عمل التقديرات إلا أنه لم تكن هناك استمرارية في نفس ذاتية الذي يقوم بالتقديرات؛ ولذلك فينبغي النظر إلى تلك التقديرات على أنها ليست إلا مؤشراً للزيادة أو النقصان في السكان.

الإحصاءات السكانية في السودان

مع بداية الحكم الذاتي للسودان عام ١٩٥٤م فكرت الدولة في القيام بإجراء أول إحصاء للسكان. وبالفعل فقد خُطط له وتم التنفيذ عام

١٩٥٥/١٩٥٦، وكان بطريقة العينة. وعلى الرغم من أن التنفيذ كان على مدى عدد من الأشهر فإنه -وباستعمال طرق حسابية- أصبح الإحصاء يمثل الوضع السكاني كما لو أجري في ١٧ يناير ١٩٥٦ . وبذا أمكن الحصول على البيانات الهامة مثل الحجم الكلي للسكان وتوزيعهم على المديريات والمراكز، ومعدلات المواليد والوفيات والتكوين العمري والجنسي، وكذلك بعض البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد الإحصاء الأول أجريت ثلاث إحصاءات أخرى في أعوام ١٩٧٣، ١٩٨٣، ١٩٩٣م. غير أن نتائج الإحصائين الأولين قد تعرضت لنقد شديد بدرجة أن نتائجهما لم تنشر على الرغم من طباعتهما في تقارير يمكن الاطلاع عليها في مكاتب مصلحة الإحصاء. المشكلة الرئيسة في إحصاء عام ١٩٧٣ أنه اشتمل على أخطاء وعدم إحصاء دقيق لبعض المراكز -خاصة في جنوب السودان حيث كانت الحرب الأهلية لا تزال مشتعلة- ولذا فقد ظهر حجم ومعدلات النمو السكاني أقل مما كان متوقعاً لدولة تقليدية مثل السودان حيث كان من المنتظر أن تكون معدلات المواليد مرتفعة. كذلك يُظن أنه حدث عدم دقة لعمليات الإحصاء عام ١٩٨٣ م إذ يعتقد أنه قد تضخمت بعض بيانات جنوب السودان.

أما إحصاء عام ١٩٩٣ فقد أجري في الفترة من ١٥ أبريل حتى أول مايو ١٩٩٣ وكان بطريقة عد السكان الموجودين في المكان ليلة العد de facto basis. والإحصاء لم يشمل كل أجزاء السودان إذ إنه نتيجة للحرب الأهلية في الجنوب فقد اقتصر التعداد على شمال السودان وبعض مناطق الجنوب فقط. وقدرت بيانات الجنوب اعتماداً على بيانات الإحصاءات السابقة التي لم تكن هي نفسها بعيدة عن النقد؛ ولذا فالدراسات

والتقويم اللذين قامت بهما مصلحة الإحصاء ، ومنهما التقرير عن السمنار عن النتائج المتقدمة للإحصاء والذي انعقد بين ٢٩-٣٠ يناير ١٩٩٥ Report of the Seminar on Advance Census Results 29-30 Jan, 1995 . لم يتعرض لبيانات الجنوب.

وبيانات إحصاء ١٩٩٣ عن شمال السودان كانت هي نفسها أيضاً مجالاً للنقد من الذين خططوا له ونفذوه . فبعد انتهاء عملية الإحصاء ظهرت احتمالات قوية في حدوث بعض الأخطاء التي انعكست على حسابات بيانات المواليد والوفيات وفي بعض الحقائق الأخرى . فعلى سبيل المثال ظهر أن المعدل السنوي العام للمواليد في شمال السودان كان حوالي ٣٢ في الألف . وفي نظر سلطات الإحصاء فإن ذلك المعدل متدني جداً نتج عن أخطاء في التذكر (الإحصاء الرابع للسكان ، جزء ١ ص ١٨).

ولذا فقد طلبت سلطات الإحصاء من المستعملين لذلك الإحصاء توخى الحذر عند استعمال بياناته وأن يستعملوا طرق التقويم قبل أن يستخلصوا أي نتائج (المرجع السابق ص XI).

وبالإضافة إلى الإحصاءات الأربعة المذكورة فقد أُجريت عدد من المسوحات نذكر منها المسح الزراعي (١٩٦٤)، ومسح الخصوبة (١٩٧٩)، والمسح الصحي. وعلى الرغم من كل ذلك فإن صحة الكثير من البيانات الأساسية تصبح مشكوكاً فيها؛ ولذلك فقد اعتادت مصلحة الإحصاء بالسودان على إخضاع البيانات إلى قدر كبير من التقويم والتهذيب حتى تبدو مقبولة لحد ما، جدول رقم١ . وكذلك تفعل بعض المنظمات العالمية مثل: صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية UNFPA والبنك الدولي على نشر البيانات السكانية لكل أقطار العالم ، بعد إخضاع أمثال تلك البيانات - إذا

وجدت - للتقويم والتهذيب، وأمثال تلك البيانات تكون أكثر دقة من بيانات إحصاءات أقطار بعض دول العالم النامية مثل السودان .

جدول رقم١ يبين حجم السكان كما ورد في الإحصاءات الأربعة للسودان ١٩٥٦ - ١٩٩٣ وحسب نتيجة التقويم

تاريخ الإحصاء	حجم السكان		معدل النمو السنوي بين الإحصائيين	
	في الإحصاء	المعدل	في الإحصاء	المعدل
١٧ يناير ١٩٥٦	١٠١٤٢١٦١	١٠٢٦٢٥٣٦		
٤ أبريل ١٩٧٣	١٤١١٣٥٩٠	١٤٨١٩٢٧٠	١,٩٤	٢,١٦
١٤ فبراير ١٩٨٣	٢٠٥٩٤١٩٧	١٩٠٩٢٦٨٤	٣,٩٠	٣,١٠
١٩٥٦ - ١٩٨٣			٢,٦٥	٢,٧٩
١٥ أبريل ١٩٩٣	٢٨١٢٩٠٠	٢٤٩٤٠٦٨٣	٢,٦٣	٢,٦٣

The Republic of the sudan , Fourth Population census , 1993 .
Report of the Seminar on Advance Census Results , 29 - 30 January 1995 P . 43 .

وينبغي أن نذكر أن مشاكل عدم الدقة في بيانات السودان ترجع إلى أن السودان قطر مترامي الأطراف تبلغ مساحته حوالي ٢,٥ مليون كيلو متراً مربعاً، وبه الكثير من مشاكل النقل التي تعوق حركة موظفي الإحصاء، والخرائط التي يجري عليها الإحصاء غير دقيقة، وبه نسبة سكان بدو رحل، ونسبة الأمية بين السكان عامة مرتفعة. ويشترك السودان مع كثير من بالدول النامية في مشكلة عدم التذكر الصحيح، وأن بعض السكان لا يريدون إعطاء البيانات الصحيحة خوف العين أو الحسد، وأن بعض الموظفين الذين أجروا التعداد - كما في معظم الدول النامية - هم من الذين تلقوا تعليماً متواضعاً.

المتغيرات الديمغرافية وحجم السكان

كما هو معلوم فإن المتغيرات الديموغرافية التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حجم السكان هي المواليد (الخصوبة)، والوفيات والهجرة.

أولاً المواليد

إن أسهل طرق قياس الخصوبة الفعلية هو معدل المواليد الخام، ولا ندري كم كان ذلك المعدل لسكان السودان في بداية القرن العشرين، وإن كنا نظن بما يشبه اليقين أنه كان مرتفعاً -فوق الأربعين في الألف- مثل المجتمعات التقليدية في الدول النامية . وأول إشارة يمكن قبولها بشيء من الاطمئنان جاء في نتيجة تعداد ١٩٥٥ /١٩٥٦ حيث ظهر معدل السودان أنه حوالي ٥٢ في الألف مع تفاوت كبير بين الأقاليم، وإن كان معدلات كل الأقاليم فوق الأربعين في الألف. ولكن في العقود الأخيرة بدأ ذلك المعدل في الانخفاض -ولكن ببطء شديد- نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في السودان. وقد أشار تعداد ١٩٩٣ إلى أن المعدل قد انخفض إلى ٣٢ في الألف لولايات شمال السودان، وهو رقم مشكوك في صحته كما أشير إلى ذلك سابقاً. ولا ندري الوضع في جنوب السودان؛ لأنه لم يجر إحصاء في بعض مناطقه ، كذلك لكون أن عدداً كبيراً من السكان قد هاجر إلى أجزاء مختلفة من شمال السودان وإلى يوغندا وكينيا، وبالإضافة إلى ذلك لم تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية تسمح لمعدل المواليد بالانخفاض، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تكون للحرب الأهلية وما تبعها من هجرات دور في ذلك.

إن فكرة انخفاض المواليد في شمال السودان تبدو مقبولة نسبة لعدد من الأسباب منها:

(أ) الزيادة في عدد النساء اللاتي نلن تعليماً.

(ب) الارتفاع المستمر في نسبة السكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف.

(ج) الارتفاع النسبي لسن الزواج - خاصة لدى عدد كبير من الفتيات.

كذلك فإنه يمكن تفسير حقيقة أن معدل المواليد لا يزال مرتفعاً لعدد من الظواهر.

(أ) لا تزال ظاهرة زواج الفتيات في سن مبكرة موجودة . فقد أظهر تعداد ١٩٩٣ أن عدد الفتيات المتزوجات وهن في سن ١٢-١٤ في شمال السودان كان ١٤٦٢٤ أي بنسبة ٠,٥ في المئة من مجموع الفتيات في تلك السن. غير أنه ليست لدينا طريقة مؤكدة تدلنا إلى مدى حدوث الارتفاع في سن الزواج ، ولكن يمكن الاستدلال بنسبة الفتيات الصغيرات سن ١٢-١٤ المتزوجات في الريف والحضر. إن النسبة في الريف كانت عام ١٩٩٣ حوالي ٢,٤ في المئة في حين أنها كانت ٠,١ فقط في الحضر، مما يدل على أن سكنى الحضر والتعليم هما من عوامل تخفيض معدلات المواليد.

(ب) الغالبية العظمى ٩٨,٤٦ في المئة من النساء في السودان يتزوجن وهن في مرحلة من مراحل الخصوبة: ١٩,٥ في المئة في سن ١٥-١٩ ، ٨٣,٣ في سن ٤٠-٤٤ . وعلى هذا الأساس فإن نسبة النساء اللاتي لم يتزوجن وهن في سن الخصوبة كانت قليلة جداً، حوالي ١,٥٤ في المئة.

(ج) أن المرأة في شمال السودان تظل في عش الزوجية فترة طويلة من الزمن تمكنها من إنجاب عدد كبير من الأطفال، فقد كان متوسط عدد الأطفال للمرأة التي تمت خصوبتها ٦,٦ طفلاً.

(د) إنه من المعروف أن تأثير التحولات الاجتماعية مثل: سكن الحضر والتعليم لا تظهر مباشرة في سلوكيات الناس، والمقصود هنا سن

الإنجاب ، بل تحتاج إلى فترة زمنية بين اكتساب التحول الاجتماعي وبين تغير السلوك .

وكما هو متوقع فهناك اختلافات في الخصوبة بين أقاليم السودان المختلفة، فإذا استثنينا المعدلات المرتفعة لأقاليم جنوب السودان وجبال النوبة والأخيرة كانت جزءاً من مديرية كردفان، فإن معدلات المواليد لشمال السودان تبدو في حدود المعقول وتتفاوت بين ٤١ و ٤٦ في الألف. ونجد نفس الملاحظة في معدلات الوفيات - جدول رقم ٢ وكذلك الجدول رقم ٣ الذي يبين عدد الأطفال للمرأة الواحدة التي تزوجت وبلغت سن اليأس.

جدول رقم ٢

معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية لمديريات السودان حسب إحصاء ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ (نسب ألفية)

المديرية	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية	ملاحظات
بحر الغزال	٨٥	٢٧	٥٨	هذه هي مديريات جنوب السودان
أعالي النيل	٦٩	٣٣	٣٦	
الاستوائية	٥٤	٢٨	٢٦	
النيل الأزرق	٤٦	١٥	٣١	
الشمالية	٤٣	١٢	٣١	
كسلا	٤٣	١٨	٢٥	
دارفو	٤٢	١٣	٢٩	
كردوفان	٥٠	١٦	٣٤	متأثرة بمعدل جبال النوبة
الخرطوم	٤١	١٥	٢٦	
السودان	٥٢	١٩	٢٣	

المراجع :
(1) Krotki , K . J, (1962) , 21 Facts about the Sudanese , PP . 19 - 20 , Khartoum
(2) First Population Census of the Sudon , 1955 , vol . I P . 43

جدول رقم ٣

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا للمرأة الواحدة التي تزوجت في حياتها ووصلت سن اليأس، حسب إحصاء ١٩٩٣ لأقاليم السودان

محل السكن	عدد الأطفال المولودون حسب سن الأم						
	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥
الحضر	٠,٨١	١,٧٨	٣,٠٣	٤,٢٨	٥,٦٣	٦,٢٣	٦,٤٧
الريف	٠,٦٩	١,٧٧	٣,٢٣	٤,٦٨	٦,٠٢	٦,٤٨	٦,٦٢
الشمالية	٠,٦٩	١,٥٢	٣,٢٣	٣,٩٩	٥,٣٦	٥,٩٣	٦,٦٤
الشرق	٠,٧٨	١,٧٧	٢,٦٤	٤,٣١	٥,٥٢	٥,٨٩	٦,٢٤
الخرطوم	٠,٧٢	١,٦٨	٢,٨٩	٤,٠٩	٥,٤١	٥,٩٧	٦,٢٥
الوسط	٠,٧٣	١,٧٧	٣,١٥	٤,٥٩	٦,٠٨	٦,٩١	٧,١٣
كردوفان	٠,٧٠	١,٧٨	٣,٣٧	٤,٩٤	٦,٤٩	٦,٩٩	٧,٠٣
دارفور	٠,٧١	١,٨٢	٣,٣٩	٤,٩٣	٥,٩٩	٦,١٧	٦,٠١
المجموع	٠,٧٢	١,٧٧	٣,١٧	٤,٥٥	٥,٨٩	٦,٤٠	٦,٥٧

المرجع : Report on the Seminar ... P. 57 مرجع سابق

والملاحظ من جدول ٣ أن لا فرق يذكر بين معدلات الحضر كوحدة والريف كوحدة. كذلك فليس هناك اختلافات كبيرة بين أقاليم شمال السودان. ففي كل الأقاليم - عدا الوسط وكردفان كان متوسط عدد الأطفال للأسرة الواحدة بين ٦,٠١ و٦,٦٤ طفلاً. أما في كردوفان وفي إقليم الوسط فقد كان المتوسط ٧,٠٣ و ٧,١٣ على التوالي.

وعلى أي حال فإنه على الرغم من أن الإحصاءات الأربعة السابقة لم تحسم قضية مدى هبوط أو عدم هبوط معدلات المواليد للسودان، فإن كل الدلائل تشير إلى حدوث انخفاض وإن كان بطيئاً في ذلك المعدل.

وكذلك تشير الدلائل إلى أن ذلك الانخفاض سوف يتسارع كلما تقاربت سلوكيات الناس الاجتماعية مع التغيرات المادية - التعليم وسكنى الحضر - التي يكتسبونها، فقد قدر البنك الدولي أنه بحلول عام ٢٠٢٥ م سيكون معدل المواليد حوالي ٢٥,٩ في الألف، أما نشرة Population Reference Bureau Worled Data Sheet ص٢ فقد أقرت معدل ٣٣ في الألف الذي ورد في إحصاء ١٩٩٣ .

ثانياً الوفيات:

لقد كان معدلي الوفيات الخام ووفيات الرضع مرتفعين في كل أنحاء السودان، ولا يزالان كذلك . ولكن هذين المعدلين - كما في حالة معدلات الخصوبة - يختلفان من إقليم لآخر حسب صحة البيئة والخدمات الطبية التي تقدم للسكان . فقد بين إحصاء ١٩٥٥ /١٩٥٦ - جدول رقم ٢ - أن معدلات الوفيات الخام كانت تتفاوت بين ٢٧ و٣٣ في الألف في جنوب السودان ، وبين ١٢ و ١٨ في الألف في الأقاليم الشمالية.

وقد كان أقل معدل في المديرية الشمالية وأعلى معدل في مديرية كسلا . أما إحصاء ١٩٩٣ فقد بين أن معدل الوفاة الخام في شمال السودان كان ١٦,١ في الألف في حين أنه كان ١٩ في الألف لكل السودان عام ١٩٥٥ /١٩٥٦ . وإذا أخرجنا جنوب السودان الذي كان به معدلات مرتفعة في الإحصاء الأول لوجدنا أن معدل ١٩٩٣ لشمال السودان لا يختلف عن المعدل عام ١٩٥٥/١٩٥٦ بل شبيه به لحد كبير.

غير أن سلطات الإحصاء تعتقد أن معدل ١٩٩٣ هو أقل من الحقيقي . وسواء كان المعدلان متشابهين أو أن معدل ١٩٩٣ أقل من الحقيقي فإن ذلك يظهر مأساة السودان في أنه بعد ٤٥ سنة فإن معدل الوفيات لا يزال مرتفعاً في حين أنه قد انخفض كثيراً في عدد من الدول النامية.

وكذلك كان الوضع في معدلات توقعات الحياة عند الميلاد، فهي لا تختلف بين عام ١٩٨٣ و١٩٩٣ كما يظهر ذلك من الجدول رقم ٤ .

جدول رقم ٤

مقارنة معدلات الوفاة الخام لأقاليم شمال السودان حسب إحصاء ١٩٥٥/١٩٥٦ وإحصاء ١٩٩٣ ومقارنة توقعات الحياة بين عامي ١٩٨٣/١٩٩٣

الإقليم	معدلات الوفاة الخام		توقعات الحياة عند الميلاد	
	١٩٥٥/١٩٦٥	١٩٩٣	١٩٨٣	١٩٩٣
النيل الأزرق	١٥	١٤	٥٥	٥٦
الشمالية	١٢	١٦	٥٦	٥٦
كسلا	١٨	١٨	٥٢	٥٣
دارفور	١٣	٢٠	٥٥	٥٤
كردفان	١٦	١٩	٥٤	٥٤
الخرطوم	١٥	١٣	٥٧	٥٧

المراجع : لمعدلات الوفاة الخام لعام ١٩٥٥/١٩٥٦ Krotki مرجع سابق لمعدلات الوفاة الخام لعام ١٩٩٣ وكذلك لتوقعات الحياة عند الميلاد لإحصاء ١٩٨٣ وإحصاء ١٩٩٣ . Abu El-yamen, the Report of the seminar,...PP67

أما عند مقارنة معدلات وفيات الرضع في إحصاء ١٩٨٣ وإحصاء ١٩٩٣ فسنجد أن هناك تقهقراً نحو الأسوأ بين ١٩٨ و١٩٩٣ في كل الولايات كما يظهر من الجدول رقم ٥:

جدول رقم ٥ تقديرات وفيات الرضع بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٣

الولاية	١٩٩٣	١٩٨٣	نسبة الزيادة
الخرطوم	٠,٠٩٤	٠,٠٨٩	٥,٦
الشمالية	٠,١٠٢	٠,٠٨٤	٨,٥
الوسط	٠,١٠٦	٠,١٠١	٥,٠
دارفور	٠,١١٣	٠,٠٩٨	١٥,٠
كردوفان	٠,١١٨	٠,١٠٤	١٣,٥
الشرق	٠١١٩	٠,١٠٤	١٤,٦

المرجع: Aba EL yamanp 67 المرجع السابق

من الجداول السابقة يتضح أن معدلات الوفاة الخام والرضع مرتفعة جداً ولم يتحسن الوضع كثيراً عما كان عليه قبل ٤٥ عاماً. وترجع أسباب المعدلات المرتفعة في كل السودان إلى انتشار الأمراض الجرثومية مثل: الملاريا والنزلات المعوية مع قصور نسبي واضح في الخدمات -الطبية الوقائي منها والعلاجي- وإلى عدم توفر الغذاء الكافي وعدم توازنه أيضاً. ويذكر أن في الفترة بين عامي ١٩٦٨و١٩٨٥ تعرض السودان إلى فترتي جفاف حادتين مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء وإلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين.

أما أسباب الاختلافات الإقليمية فترجع إلى الأسباب السابقة نفسها ولكن بأقدار مختلفة. فجنوب السودان يتعرض للأمطار الغزيرة لفترة بين ٨ و١٠ أشهر في العام، كما أنه به مناطق مستنقعات واسعة تنتشر فيها الأمراض المنقولة بالمياه. كما يكثر الذباب خاصة في مناطق الرعي نتيجة لعدم المقدرة على التخلص بطريقة صحيحة من فضلات الإنسان والحيوان، كذلك توجد به

بعض الأمراض -مثل داء الرئة- التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان. أما حزام الوسط سواء أكان في غرب السودان أو شرقه فله مناخ مداري وأمطاره فصلية يتراوح متوسطها السنوي بين ٢٥٠ إلى ٦٠٠ مم؛ ولذلك فالإصابة بالأمراض المرتبطة بالأمطار تقل عن أمراض جنوب السودان غير أن الأجزاء التي تعتمد في شربها على مياه الأمطار المباشرة أو المتجمعة في برك تعاني من تلوث المياه وبالتالي من أمراض المياه . أما مناطق النيل الأبيض والنيل الأزرق ومشروع الجزيرة فإن قنوات الري تكون بيئة صالحة لتوليد الناموس الناقل للملاريا وقواقع البلهارسيا . ونلاحظ أن دخل الفرد في هذه الأجزاء يكون مرتفعاً نسبياً مما يمكّن الكثير من السكان من مراجعة الأطباء الخصوصيين وشراء الأدوية من الصيدليات التجارية.

أما الإقليم الشمالي الذي كان يعرف باسم المديرية الشمالية فهو منطقة ذات مناخ صحراوي، والسكان يمارسون الزراعة المروية في المساحات الضيقة على ضفاف النيل . وعلى الرغم من وجود بعض الأمراض المرتبطة بالمياه إلا أنها قليلة نسبياً . ولعل ذلك هو السبب الأساسي في الانخفاض النسبي في معدلات الوفيات (١٢ في الألف). وإقليم تلال البحر الأحمر فهو أيضاً صحراوي المناخ ، وأن الأمطار القليلة التي تهطل به سرعان ما تنصرف إلى الأودية نتيجة للانحدار، ثم تغوص المياه في التربة الخشنة. غير أن سكان الإقليم يعانون من قلة الطعام وعدم توازنه؛ ولذلك تنتشر بينهم الأمراض مثل الأنيميا وأمراض الصدر .

وفي العقود القليلة الماضية زاد عدد سكان المدن زيادة كبيرة مما أوجد الكثير من مشاكل صحة البيئة في هذه الأماكن بالإضافة إلى سوء الوضع أصلاً في الريف. فقد أصبحت الملاريا -القاتل الأول في السودان-

مستديمة على جميع شهور السنة بعد أن كانت فقط في موسم الأمطار .

وما يقال عن الملاريا يقال أيضاً عن انتشار الذباب انتشاراً كبيراً نتيجة لتراكم الأوساخ وعدم القدرة على التخلص منها . ونتيجة للقصور في خدمات صحة البيئة فلا عجب أن يظل معدل الوفيات الخام مرتفعاً كما كان سابقاً، بل وتتصاعد وفيات الرضع الذي هو في الأصل مرتفع فيصل حسب إحصاء ١٩٩٣ إلى ١١٠ في الألف .

إن النظرة المستقبلية تنبئ أن معدلات الوفيات يمكن أن تنخفض شريطة أن تتحسن صحة البيئة، وأن يتوفر قدر معقول من الخدمات العلاجية. ونذكر هنا أن برنامج تطعيم الأطفال الذي تتبناه منظمة الصحة العالمية مع حكومة السودان من شأنه أن يقود إلى انخفاض كبير في وفيات الرضع .

ثالثاً: الهجرة:

الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي كانت على الدوام ذات أهمية كبيرة للتكوين الاثني ولاختلاط السكان وحجمهم وتوزيعهم . فالهجرة الداخلية إلى السودان - من شمال وشرق وغرب إفريقيا ومن الجزيرة العربية - هي التي جعلت السودان - وهو منطقة التقاء - أرض خليط من البشر: الزنوج والحاميين والساميين مع سيادة ظاهرة للثقافة العربية. وقد اندمجت تلك المجموعات فأصبحوا سودانيين، ولكن حالياً لا نعرف عدد الأجانب في السودان.

فقد قدر إحصاء ١٩٥٥/١٩٥٦ عدد الأجانب بحوالي ٥٣٧٠٠٠ شخص، أي حوالي ٥ في المئة من مجموع السكان . غير أن كروتكي (ص١٥) قد ذكر أن حوالي ٢٠٧٠٠٠ فرد من ذلك العدد هم أجانب بالفعل ومن غير منازع . أما

الباقون - حوالي ٦٢,٢ في المئه - أجانب يدعون الجنسية السودانية . وعلى أي حال بعد أن عدل قانون الجنسية فقد أصبح كل أولئك سودانيين . وقد قدر إحصاء ١٩٧٣م عدد الأجانب بالسودان بحوالي ٢٧٦١٠٥ أي حوالي ١,٩٦ في المئة من مجموع السكان. أما إحصاء ١٩٩٣ فقد سكت عن عدد الأجانب.

إن عدد السودانيين الذين خرجوا من السودان ليس معروفاً وقد سكت عن ذلك إحصاء ١٩٩٣، ولكن يظن أن العدد قد يصل إلى حوالي خمسة مليون فرد، وبعضهم خرج من السودان إلى الدول العربية البترولية وجزء خرج لأسباب سياسية واقتصادية . ويظن أن مثل هذا النزوح هو لفترة زمنية محددة. ولقد كانت الهجرة الداخلية بين أقاليم السودان معروفة منذ القدم وهي في ازدياد مع تقدم الاقتصاد النقدي، فقد قدر إحصاء ١٩٨٣ أن حوالي ١,٣ مليون فرد حوالي ٧,٢ في المئة من مجموع سكان السودان قد أحصوا في إقليم غير الإقليم الذين ولدوا فيه. أما إحصاء ١٩٩٣ فقد قدر العدد بحوالي ٢,٥ مليون فرد أي حوالي ١٣ في المئة . مع ملاحظة أن الإحصاء لم يشمل إقليم جنوب السودان، ولكن الإحصاء شمل الجنوبيين الذين نزحوا من الجنوب إلى الشمال، جدول رقم ٦ .

جدول رقم ٦

عدد ونسبة الدخول والخروج من ولايات السودان المختلفة حسب إحصاء ١٩٨٣ ، ١٩٩٣ .

	١٩٨٣					١٩٩٣				
	دخول	٪	خروج	٪	الصافي٪	دخول	٪	خروج	٪	الصافي٪
الشمالية	٣١٣٤٩	٢,٤	٣٤٢٧٤٩	٢٦,٢	-٢٣,٨	٨٧٣٩٠	٣,٥	٤١٠٤٠٠	١٦,٤	-١٢,٩
الشرقية	٢٢٣٤٣١	١٧,١	٦٠٧١٨	٤,٦	+١٢,٤	٤١٦٩٠٠	١٦,٦	١٠٩١٥٠	٤,٤	+١٢,٣
الخرطوم	٥٧٠٨٥٢	٤٣,٦	٦٠١٢٩	٤,٦	+٣٩	١٣٦٢٠٩٠	٥٤,٣	١٠٤٢٠٠	٤,٢	+٥٠,١
الوسط	٢٥١١٣٣	١٩,٢	٢٢٥١٨٤	١٧,٢	+٢	٤٢٦٤٤٠	١٧	٤٣١٧٢٠	١٧,٢	-٠,٢
كردوفان	٥٤٤٧٣	٤,٥	٢٨٢٤٦٥	٢١,٦	-١٧	١١٢٨٣٠	٤,٥	٧٢٢٩٠٠	٢٨,٨	-٢٤,٣
دافور	٣٩٩٩٨	٣,١	٢٢٧٣٣٨	١٧٤	+١٤,٣	١٠٢٦٥٠	٤,١	٣١٨٢٤٠	١٦,٧	-١٢,٦
أعالي النيل	٦٨٧٩٩	٥,٣	٤١٢٠١	٣,١	+٢,١	-	-	٨٢٥٦٠	٣,٣	-٣,٣
بحر الغزال	٤٢٩٩٥	٣,٣	٣٦٢٧٥	٢,٨	-٠,٥	-	-	١٦٦٠١٠	٦,٦	-٦,٦
الاستوائية	٢٠٩٤٦	١,٦	٣٢٩١٧	٢,٥	-١,٩	-	-	٦٣١٢٠	٢,٥	-٢,٥
المجموع	١٣٠٨٩٧٦	١٠٠	١٥٠٨٩٧٦	١٠٠	-	٢٥٠٨٣٠٠		٢٥٠٨٣٠٠	١٠٠	-

المرجع: بناء على إحصاء ١٩٩٣ وعلى جدول رقم ١/٧ في إحصاء ١٩٨٣

yousif " migration levels "..... in Report of the Seminer.....

وبناء على إحصاء ١٩٩٣ م وعلى جدول رقم ١/٧ في إحصاء ١٩٨٣

ونلاحظ من الجدول السابق أنه:

١ - في كل الولايات كانت هناك هجرة داخلة وأخرى خارجة وذلك في الإحصائين ١٩٨٣،١٩٩٣ .

٢ - في إحصاء ١٩٨٣ كان صافي الهجرة في صالح خمس ولايات، أولها ولاية الخرطوم التي كسبت ٣٩ في المئة من صافي الهجرة، تليها كردفان (١٤,٣ في المئة) تليها أعالي النيل ثم بحر الغزال.

وقد أظهر إحصاء ١٩٩٣ أن صافي الهجرة كان في صالح ولايتين هما الخرطوم والشرقية بنسبة مئوية بلغت ١٢,٣ من مجموع صافي الهجرة على التوالي . وظهر من ذلك الجدول مدى ما للخرطوم من جذب اقتصادي وسياسي وتعليمي . وقد كان صافي الهجرة في كل الولايات الأخرى بالسالب . ويلاحظ أن كردفان كانت في الإحصائين ١٩٨٣و١٩٩٣ خاسرة . ففي عام ١٩٨٣ أتت بعد الشمالية بخسارة ١٧ في المئة من صافي الهجرة . أما في ١٩٩٣ فقد كانت كردفان الخاسر الأكبر بنسبة ٢٤,٣ في المئة من صافي الهجرة . ويرجع السبب من خسارة كردفان إلى أنها كانت أكثر الولايات تأثراً بفترتي الجفاف اللتين ضربتا السودان ١٩٧٣/١٩٦٨ و١٩٨٥/١٩٨٢ .

ومما ساعد على الهجرة الخارجة من الولاية أن الولاية تقع بالقرب من الخرطوم ومشاريع النيل الأبيض والأزرق (Khogali 1998) ولقد اشتهرت الولاية الشمالية (مديرية النيل الشمالية) منذ القدم بالهجرة الخارجة منها. وظهر ذلك بشكل واضح في الإحصائين الأخيرين إذ كانت الخسارة بنسبة ٢٣,٨ عام ١٩٨٣ و١٢,٩ عام ١٩٩٣ . ويرجع السبب في النزوح المستمر إلى محدودية الأرض الزراعية ، والأشكال ١-٤ تبين نسب الهجرة الداخلة والخارجة من الخرطوم إلى الولايات المختلفة.

حجم السكان:

يبدو أن إحصاء ١٩٩٣ م لم يأخذ في الاعتبار الكافي أهمية الهجرة العالمية الخارجة أو الداخلة. وربما كان السبب في ذلك صعوبة الحصول على البيانات؛ فالهجرة العالمية الداخلة أغلبها غير مشروع ولا يعرف الكثير عنه. أما المشروع من هذه الهجرة فهي خاصة باللاجئين السياسيين، وهؤلاء

سيرجعون إلى بلادهم يوماً ما . وكذلك بيانات هجرة السودانيين للخارج فهي غير معروفة، وإزاء ذلك هناك اتجاه إلى اعتبار أن الزيادة السكانية وبالتالي حجم السكان يعتمدان أساساً على الزيادة الطبيعية - الفرق بين معدلي المواليد والوفيات - وكما أشير سابقاً فإن معدلات المواليد والوفيات التي ظهرت في الإحصاءات الأربعة السابقة، وما أدخل فيها من تعديلات ليست مبرأة من النقد . ولذلك فعدد من الجهات المهتمة بأمر السكان تعطي تقديرات لمعدلات المواليد والوفيات وحجم السكان بها تختلف من المعدلات التي ظهرت بالإحصاءات . والجدول رقم ٧ يبين بعض هذه التقديرات . كذلك جدول رقم ٨ يبين إسقاطات معدلات المواليد والوفيات وحجم السكان لفترة زمنية طويلة .

جدول رقم ٧ يبين حجم السكان طبقاً لتقديرات جهات مختلفة

السنة	عدد السكان	المرجع ملحوظات
١٩٠٤	١,٥-٢ مليون	تقرير الحاكم العام ١٩٠٤
١٩٥٦/٥٥	١٠٢٦٢٥٣٦	تعديل من الإحصاء الأول
١٩٧٣	١٤٨١٩٢٧٠	تعديل من الإحصاء الثاني
١٩٨٣	١٩٠٩٢٦٨٤	تعديل من الإحصاء الثالث
١٩٩٣	٢٤٩٤٠٦٨٣	تعديل من الإحصاء الرابع
١٩٨٠	١٨٦٨٨١٠٠٠	FAO, year book production 1996
١٩٨٨	٢٣٨٠٩٠٠٠	إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة
٢٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠	إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة
١٩٩٠	٢٥١١٨٠٠٠	تقديرات البنك الدولي ١٩٩٤-١٩٩٥
٢٠٠٠	٣٣٠٤٨٠٠٠	إسقاطات البنك الدولي ١٩٩٤-١٩٩٥

نسبة صافي الهجرة إلى مجموع سكان ولاية الخرطوم

شكل رقم ١ : ١٩٨٣

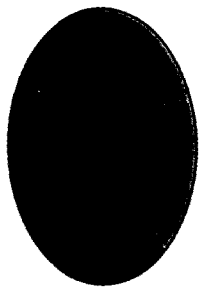

شكل رقم ٢ : ١٩٩٣

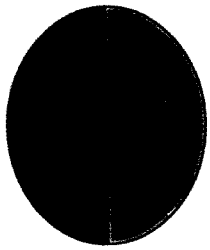

نسبة صافي الهجرة إلى مجموع سكان ولاية الشمالية

شكل رقم ٣ : ١٩٨٣

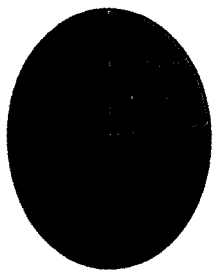

شكل رقم ٤ : ١٩٩٣

جدول رقم ٨

تقديرات البنك الدولي لمعدلي المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية وحجم السكان لفترة زمنية طويلة مع معدل صافي التكاثر NNR بحلول ٢٠٣٥=١ (المعدلات بالألف)

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل زيادة طبيعية	إسقاط حجم السكان
١٩٩٠	٤١,٦	١٤,٢	٢٧,٤	٢٥١١٨٠٠٠
٢٠٠٠	٤١,٠	١٣,٢	٢٧,٧٨	٢٨,٧٧٦٠٠٠
٢٠١٠	٣٥,٢	١٠,٥	٢٤,٧	٤٢,٦٦٩٠٠٠
٢٠٢٠	٢٨,٣	٩,٠	١٩,٣	٥٢,٥٠٢٠٠٠
٢٠٣٥	٢٠,٦	٧,٧٠	١٢,٩	٦٥٩١١٠٠٠
٢٠٥٠	١٩,٧	٧,٦	١٢,٣	٧٧٨٦٧٠٠
٢١٠٠	١٣,٢	١٠,١	٠,٣١	١٠٠٥٤٥
٢١٢٥	١٢,٤	١٠,٧	٠,١٧	١٠٤٨٧٦
٢١٥٠	١٢,٠	١١,٣	٠,٠٨	١٠٦٩٢٩٠٠٠

المرجع : Eduard Bos, et al, World Population Projectins

توزيع السكان

يمكن النظر لتوزيع السكان من جانبين:

- جانب توزيع عدد السكان بالنسبة للمساحة.
- وتوزيع عدد السكان بالنسبة لسكنى الريف والحضر.

والتوزيع حسب المساحة يمكن أن يقسم إلى نوعين : الأول حسب مجموع مساحة القطر أو مجموع مساحة الإقليم، ويسمى متوسط الكثافة الحسابية وهو التوزيع الذي سنهتم به هنا لوجود بياناته. والنوع الثاني هو التوزيع حسب

مساحة الأرض المزروعة، وسوف لن نهتم به كثيراً لعدم توفر بياناته، وكذلك لاختلاف خصوبة الأرض ولاختلاف المدخلات الزراعية بها.

(أ) الكثافة الحسابية:

كانت الكثافة الحسابية طبقاً لإحصاء ١٩٥٥/١٩٥٦ أكثر قليلاً من ٤ أشخاص للكيلو متر المربع، ولكنها ارتفعت عام ١٩٩٣ مع زيادة السكان إلى ما يقرب من ١١ شخص للكيلو متر المربع . وفي الحالتين تعتبر الكثافة الحسابية متدنية جداً. ولا عجب في ذلك إذ إنه من الناحية الطبيعية توجد مساحات واسعة - حوالي ثلث مساحة السودان - ليس بها سكان أو بها عدد قليل جداً منهم. تلك هي المناطق الصحراوية في شمال وشرق السودان، ومناطق المستنقعات في جنوب القطر. والكثافة الحسابية تختلف من مديرية أو إقليم إلى آخر. وتختلف أحياناً داخل الإقليم الواحد، فتوجد في كل إقليم جيوب متفرقة يسكنها السكان، وبين كل جيب وآخر توجد مناطق تكاد تكون خالية من السكان كذلك. فليس هناك إقليم من أقاليم السودان به حزام متصل من مناطق الكثافة المرتفعة أو المتوسطة، وبشيء من التجاوز يمكن أن نخرج من تلك القاعدة مديرية الجزيرة التي بها قرى تكاد تكون متصلة . والعوامل المؤثرة في توزيع الكثافة السكانية هي العوامل الطبيعية ومدى التقدم الاقتصادي.

والعوامل الطبيعية تنقسم إلى عدة أقسام ، أهمها:

(أ) وجود أو عدم وجود الماء طول العام لاستعمال الإنسان والحيوان. ومصادر المياه هي الأمطار المباشرة وهي موسمية في كل السودان، ولكن موسم الأمطار يطول في الجنوب ويقصر كلما اتجهنا شمالاً حتى تندر

الأمطار شمال خط عرض ١٧ . والمصدر الثاني للمياه هو النيل بفروعه، أما المصدر الثالث فهي الآبار والحفاير.

(ب) العامل الذي يلي المياه في الأهمية هو التربة الزراعية - من ناحية توفرها ثم خصوبتها أو عدم خصوبتها، ثم سهولة أو صعوبة العمل بها. فبعض مناطق السودان - مثل ما يعرف ببطن الحجر في شمال السودان تكاد تكون خالية من أي فتات صخري. ثم هناك مناطق - خاصة على ضفاف النيل الأبيض - متملحة. وعادة فإن الزراع يقبلون على زراعة الأراضي الرملية لسهولة الزراعة بها كما هو الحال في أقاليم غرب السودان، ويبعدون عن زراعة الأراضي الطينية الصلبة التي يصعب العمل بها، وفي الوقت نفسه هي سيئة في تصريف مياه الأمطار، وكذلك تصبح بؤرة لتوالد الذباب القارص. ومن أمثال هذه المناطق الأراضي الواقعة شمال وجنوب بحر العرب وجنوب النيل الأزرق؛ ولذلك فبقيت تلك الأماكن قليلة السكان.

إن الخريطة المثلى لتوزيع الكثافة السكانية ينبغي أن تكون خريطة نقط Dot/MPA؛ لأن النقط توضع على الأماكن التي بها سكان، أما المناطق التي ليس بها سكان فتخلو من النقط . وكلما كانت البيانات تفصيلية أي حسب القرى والمجالس كلما كانت الخريطة أكثر دقة وتعطي انطباعاً أقرب إلى الكمال. وفي غياب مثل هذه البيانات التفصيلية فقد اعتمد الباحث على متوسطات الكثافة الحسابية حسب الولايات، شكل رقم ٥، مع ملاحظة أن الكثافة تختلف اختلافاً كبيراً من مكان لآخر داخل الولاية الواحدة حسب توفر المياه والتربة ووسائل النقل والنمو الاقتصادي. كذلك ملاحظة أن متوسطات ولايات شمال السودان هي من الإحصاء الرابع ١٩٩٣، في حين أن متوسطات الولايات الجنوبية هي للإحصاء الثالث ١٩٨٣؛ وذلك لأنه لم تتوفر بيانات لإحصاء ١٩٩٣ للولايات

الجنوبية. والمعتقد أنه نسبة للحرب الأهلية فقد انخفضت الكثافات في معظم أو كل ولايات الجنوب، وتقرأ هذه الخريطة لمرافقة الجدول رقم ٩ .

جدول رقم ٩

بين عدد السكان ومتوسط الكثافة الحسابية إحصائي ١٩٨٣ و١٩٩٣

المديرية	المساحة بالكيلو متر مربع	سكان ١٩٨٣		سكان ١٩٩٣	
		العدد	الكثافة بالكيو متر المربع	العدد	الكثافة بالكيو متر المربع
الشمالية	٣٤٦٢٧١	٤٣٣٣٩١	١,٣	٥١١٦٩٣	١,٨
النيل	١٢٦٤٥٧	٦٤٩٦٣٣	٥,١	٧٨١٥٨٣	٦,١
البحر الأحمر	٢١٨٣٨٠	٦٩٥٨٧٤	٣,٢	٦٨٤٢٧١	٣,٢
كسلا	١١٣٣٦٠	١٥١٢٣٣٥	١٣,٤	٢٣٨٢٢٤	٢١
الخرطوم	٢٧٩٦٩	١٨٠٢٢٩٩	٦٤,٤	٣٥١٢١٤٤	١٢٥,٦
الجزيرة	٣٤٨١٣	٢٠٢٣٠٩٤	٥٨,١	٢٧١٥٦٠٥	٧٨
النيل الأزرق	٦١٧٠٣	١٠٥٦٣١٣	١٧,١	١٤٩٠٤٩٥	٢٤,٢
النيل الأبيض	٤١٥٣٤	٩٣٣١٣٦	٢٢,٧	١٢٢٧٠٢٤	٢٩,٥
شمال كردفان	٢٢٠٣٦٢	١٨٠٥٧٦٩	٨,٢	٢٣١٩٢٦٩	١٠,٥
جنوب كردفان	١٥٧٢٥٣	١٢٨٧٥٢٥	٨,٢	١٠٠٣٥٦٠	٦,٤
شمال دارفور	٣٤٣٧٤٧	١٣٢٧٩٤٧	٣,٩	٢٤٨٥٧٠٤	٧,٢
جنوب دارفور	١٦١٣٩٨	١٧٦٥٧٦٢	١٠,٩	٢١٥٢٤٩٩	١٣,٣
شرق الاستوائية	١١٨٤٠٧	١٠٤٧١٢٥	٨,٠٨	لم يجر إحصاء في هذه المديريات عام ١٩٩٣؛ ولذلك لا نعرف حجم السكان. ولكن يظن أن حجم السكان قد نقص نسبة للحرب الأهلية وما يليها من هجرة خارجية	
غرب الاستوائية	٧٨١٨٤	٣٥٩٠٥٦	٤,٦		
بحر الغزال	١٣٣٦٤٠	١٤٩٢٥٩٧	١١,٢		
البحيرات	٦٥٨٥٦	٧٩٧٢٥١	١٢,١		
السوباط	١١٦٣٣٦	٨٠٢٣٥٤	٦,٩		
جونقلي	١٢٠٧٩٧	٧٩٧٢٥١	٦,٠٦		

المرجع: لعدد السكان ارجع إلى (أ) بيانات إحصائي ١٩٨٣ و١٩٩٣

(ب) إلى the Europa World year book , 1955 . 285 وحساب الكثافة من عمل الباحث

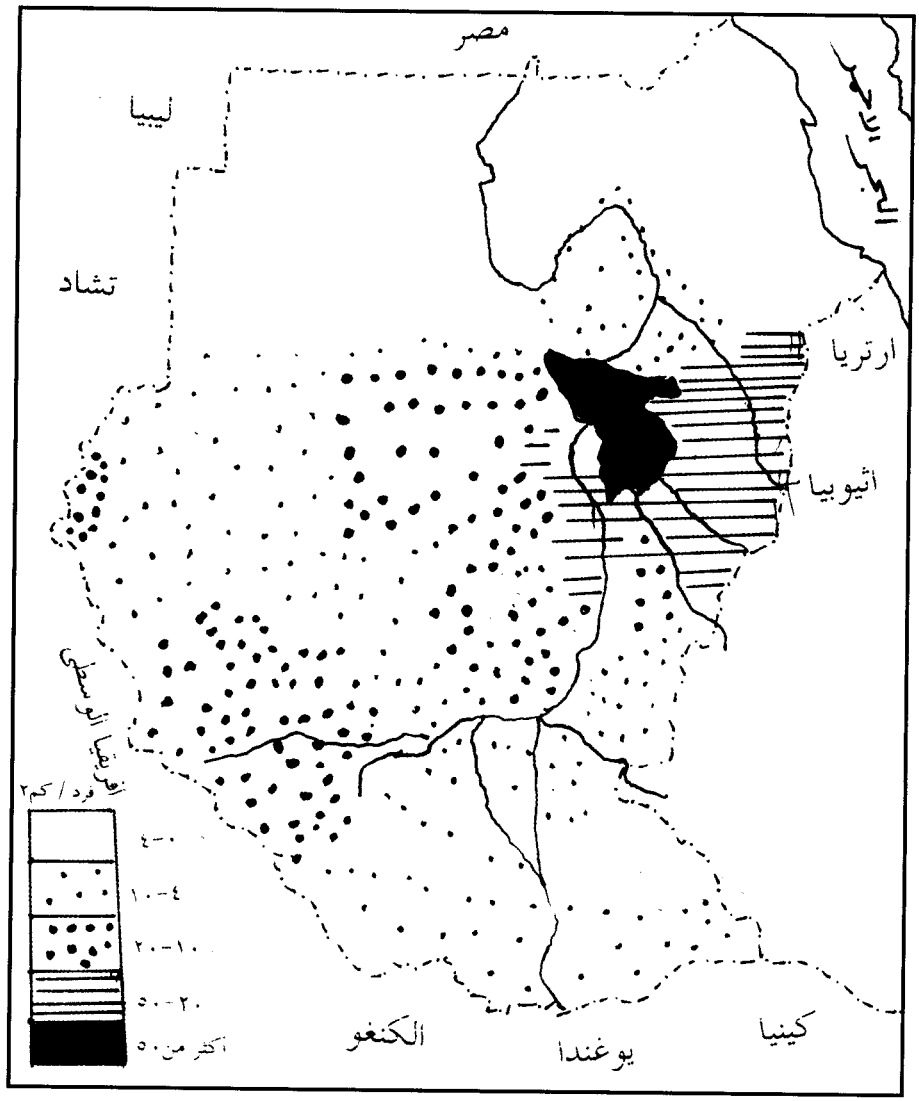

شكل رقم (٥)
الكثافة السكانية

ومن الجدول يتضح أن أعلى متوسطات كثافة حسب الإحصائيين كانت في مديرية الخرطوم. ولا عجب في ذلك فالخرطوم هي العاصمة الإدارية للسودان، وبها ثلاث مدن رئيسة من مدن القطر، وكذلك فالخرطوم الكبرى بها أكبر نسبة من عدد المصانع والعمال الصناعيين ورأس المال ، كما أن بها أكبر نسبة من معاهد التعليم العالي والتعليم العام. وبها زراعة مروية لإنتاج الخضر والفواكه والألبان واللحوم؛ ولذا فالمديرية متطورة جداً بالمقارنة مع مناطق السودان الأخرى . ومن الملفت للنظر أن متوسط الكثافة قد زاد عام ١٩٩٣ بنسبة ٩٥ في المئة عما كانت عليه عام ١٩٨٣، وأن الكثافة مستمرة في التزايد نتيجة لنزوح أعداد كبيرة من سكان غرب السودان متأثرين بتدهور البيئة، وكذلك لنزوح أعداد كبيرة من سكان الجنوب هروباً من مناطق الحرب الأهلية. ومما لا شك فيه أن أعداداً كبيرة من الذين تلقوا تعليماً في المناطق الريفية وفي المدن الصغيرة ينزحون إلى الخرطوم أملاً في الحصول على وظائف تناسب ما تلقوه من تعليم.

تأتي بعد الخرطوم مديرية الجزيرة. فقد كانت الكثافة بها في إحصائي ١٩٨٣ و١٩٩٣ ٥٨,١ و٧٨ شخصاً للكيلومتر المربع على التوالي. والسبب في تلك الكثافة يرجع لوجود الزراعة المروية في المشاريع الكبرى - الجزيرة المناقل والجنيد، وذلك بالإضافة إلى مشاريع صغيرة على جانبي النيل الأزرق، وهذه المشاريع الصغيرة ترسل جزءاً من إنتاجها الزراعي إلى مدن المديرية - وأيضاً للخرطوم. وبجانب الزراعة فقد نشأت بعض الصناعات مثل: سكر الجنيد ونسيج الحصاحيصا. وما يقال عن مديرية الجزيرة يمكن أن يقال عن مديرية النيل الأبيض والنيل الأزرق وكسلا مع اختلافات بسيطة تتمثل في وجود الزراعات المطرية الآلية حيث تكون مساحة المزرعة الواحدة حوالي ١٠٠٠ فدان في المتوسط.

وتأتي بعد ذلك مديريات شمال وجنوب كردفان وشمال وجنوب دارفور، وهي مناطق تسود فيها التربة الرملية الهشة التي تسهل زراعتها بالآلات التقليدية البسيطة، وأمطارها موسمية شديد التذبذب وقد تفشل في بعض السنوات كما حدث في فترتي ١٩٦٩/١٩٧٣ و١٩٨٢/١٩٨٤ . والجفاف هو أحد الأسباب المباشرة للتصحر وغزو الجراد الصحراوي . والمصادر الأخرى للمياه هي الآبار والبرك (الحفائر). غير أن هذه المصادر لا يمكن حفرها والاعتماد على مياهها إلا في مناطق التكوينات الجيولوجية المناسبة. وعليه فالماء لا يوجد في كل مكان؛ ولذا فالمناطق المأهولة بالسكان تكون محدودة ومبعثرة وتفصلها عن بعضها مساحات واسعة غير مأهولة أو قليلة السكان جداً.

النشاط الاقتصادي في كل غرب السودان ينحصر بشكل رئيس أولاً في الزراعة التقليدية البسيطة التي يكون إنتاجها خليطاً بين كون الجزء الأكبر للإعاشة والجزء الآخر للتجارة، ويُمارس الرعي البدوي حيث تربى الإبل والأغنام في شبه الصحراء والأبقار والأغنام في إقليم السافنا، وهناك نشاطات أخرى مساعدة وأهمها الصمغ العربي والنقلة الموسمية للمدن وأماكن الزراعة التجارية في مديريات النيل الأبيض والجزيرة والنيل الأزرق وكسلا.

وبشكل عام يمكن أن نقول: إن دخل الفرد وبالتالي مستوى المعيشة في ولايات الغرب منخفض والحياة صعبة؛ ولذا فالفرد الذي يجد الفرصة للهجرة المستديمة يهاجر؛ ولهذه الأسباب نجد الكثافة السكانية حسب إحصاء ١٩٩٣ كانت بين ٦,٤ و١٣,٣ للكيلومتر المربع.

وعلى الرغم من الزيادات التي حدثت في ولايات شمال كردفان وشمال جنوب دارفور بين ١٩٨٣ و١٩٩٣ فإننا نجد الكثافة قد نقصت في مديرية

جنوب كردفان من ٨,٢ إلى ٦,٤ للكيلومتر المربع. وربما كان هذا الانخفاض يرجع إلى أن منطقة جبال النوبة أصبحت غير آمنة حيث عُدت بعض أجزائها مناطق تمرد مسلح. وأقل كثافة توجد في القطاع الشمالي الذي يتكون من المديرية الشمالية ومديرية النيل . والكثافة هنا منخفضة حيث توجد الصحراء، والمناطق المأهولة بالسكان هي الواقعة على النيل وتتمتع بوفرة المياه على الرغم من ارتفاع تكلفة استخراجها من النيل، وبها تربة جيدة. وقد عُرف شمال السودان - خاصة المديرية الشمالية - بأنه إقليم طارد للسكان ويتميز بالهجرة الخارجة ، جدول رقم ٦ . وكذلك كثافة مديرية البحر الأحمر فإنها متدنية ٣,٢ على الرغم من وجود مدينة بور سودان وهي ثاني أكبر مدن السودان.

توزيع السكان بين الريف والحضر

ينقسم سكان السودان إلى ثلاث فئات:

١ - سكان ريف مستقرون وهؤلاء يكونون حوالي ٦٦,٣ من مجموع السكان حسب إحصاء ١٩٩٣ .

٢ - سكان بدو رعاة ويكونون حوالي ٨,٥ من مجموع سكان السودان.

٣ - سكان حضر ويكونون حوالي ٢٥,٢ من مجموع سكان السودان. الجدول رقم ١٠ يبين توزيع السكان حسب الفئات المذكورة في التعدادات المختلفة، وكذلك نسبة زيادة كل فئة في العام. وتختلف النسب قليلاً إذا أخذنا شمال السودان لوحده، إذ تصبح نسبة سكان الحضر إلى مجموع سكان

شمال السودان حوالي ٣٤ في المئة، وهي نسبة تزيد عما كانت عليه عام ١٩٨٣ إذ كانت ٢٠,٥ في المئة من مجموع سكان الأقاليم الشمالية من القطر.

جدول رقم ١٠

مجموع سكان السودان مقسمون إلى ريف وحضر وبدو حسب إحصاءات ١٩٥٦/٥٥ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٣، ١٩٩٣

إحصاء	مجموع السكان	حضر		ريف		بدو	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٥٦/٥٥	١٠٢٦٥٣٦	٩٠٣٥٨٦	٨	٨٠٠٢١٧٢	٧٨	١٤٠٥٩٥١	١٤
١٩٧٣	١٤١١٣٥٩٠	٢٦٠٥٨٩٦	١٨,٥	٩٨٧٩٥١٣	٧٠	١٦٢٩٧١٠	١١,٥
١٩٨٣	١٩٠٩٢٦٨٤	٤٢١٩٨٢٦	٢٢,٢	١٢٨٠٨٠٢٨	٦٧	٢٠٦٤٨٣٠	١٠,٨
١٩٩٣	٢٤٩٤٠٦٨٣	٦٢٨٥٠٥٢	٢٥,٢	١٦٥٣٥٦٧٣	٦٦,٣	٢١١٩٩٥٨	٨,٥

المرجع: " Population size and grouth in Modawi , Report of the Seminar ..... PP 42 -49
مرجع سابق .

من الجدول رقم ١٠ نلاحظ أنه مع تزايد حجم السكان:

١ - تزايدت نسبة سكان الحضر من حوالي ٨ في المئة من مجموع السكان عام ١٩٥٦/١٩٥٥ إلى ٢٥,٢ ٪ عام ١٩٩٣ .

٢ - تناقصت باطراد نسبة سكان الريف نتيجة للهجرة الخارجة إلى المدن.

٣ - كذلك تناقصت نسبة السكان البدو من حوالي ١٤في المئة من مجموع السكان إلى ٨,٥ في المئة عام ١٩٩٣ وذلك لهجرة أعداد كثيرة منهم إلى قرى ومدن موجودة أصلاً أو للاستقرار في قرى جديدة مثل الفردوس

وإبي جابرة (جنوب دافور) والتي كانت في السابق مجرد مضارب لخيام البدو يمرون عليها في رحلاتهم شمالاً وجنوباً كل عام .

والجدول رقم ١١ يبين نسبة سكان الريف والحضر لأقاليم شمال السودان فقط حسب إحصائي ١٩٨٣ و١٩٩٣ . ولقد استثنى من الجدول سكان جنوب السودان؛ لأنه لم يجر إحصاء كامل في ذلك الجزء من القطر. وكذلك كان إحصاء ١٩٨٣ عرضة للنقد الشديد خاصة في الجزء الخاص بالجنوب. وعلى أي حال فالمعروف أن جنوب السودان ليس به بدو مترحلون، كما أن نسبة السكان الحضرية قليلة جداً، كانت عام ١٩٥٥ تتراوح بين ١,٨ في المئة للسكان الحضر من مجموع سكان مديرية بحر الغزال و٢,٥ في المئة حضر من سكان المديرية الاستوائية التي بها مدينة جوبا. ويرجع السبب في تدني نسبة الحضر بالجنوب إلى كون أن ما يسمى بالمراكز حضرية ما هي إلا مراكز إدارية ليس بها إلا القليل من الخدمات ، وتنعدم بها الصناعات . ولم يختلف الوضع كثيراً بين عامي ١٩٥٥ و١٩٩٣ حيث ظل الجنوب منطقة توتر سياسي وحروب أهلية على فترات متقطعة. ونلاحظ أن تلك المراكز الإدارية قد زادت عدداً عما كانت عليه بعد العمل بالتقسيمات الإدارية الجديدة للسودان ومن ضمنها جنوب القطر.

جدول رقم ١١

نسب سكان الريف والحضر لشمال السودان حسب إحصائي ١٩٨٣ و١٩٩٣

الإقليم	١٩٨٣		١٩٩٣	
	الحضر	٪ الريف	٪ الحضر	٪ الريف
الشرقي	٢٨,٩	٧١,١	٤٣,٢	٥٦,٨
الشمالي	٢١,٢	٧٨,٨	٢٣,٠	٧٧
الخرطوم	٧٤,٥	٢٥,٥	٨٣,٦	١٦,٤
الوسط	٤٠,٨	٧٩,٢	٢٣,٦	٧٦,٤
كردفان	١٢,٦	٨٧,٤	٢٢,٦	٧٧,٤
دافور	١٠,٨	٨٩,٢	١٤,٢	٨٥,٨
المجموع	٢٠,٥	٧٩,٥	٣٤,٠	٦٦,٠

المرجع Modawi and Siddiq , Population Distribution..... in the Report of the Seminar..... P . 84

أما في شمال القطر فقد ظلت نسب السكان البدو وسكان الريف في تناقص في حين أن نسب سكان الحضر في تزايد متواصل، ومدن شمال السودان كانت هي أيضاً مراكز إدارية، غير أن إنشاء طرق النقل والتقدم في الزراعة التجارية وفي الخدمات جعلها تتطور. ثم بعد ذلك نشأت صناعات متعددة خاصة في الخرطوم الكبرى وبورسودان ومدني والأبيض مما أدى إلى زيادة كبيرة في سكان الحضر.

جدول رقم (١٢)

يبين أعداد السكان لعشرة مدن رئيسية في السودان حسب إحصاءات السكان الأربعة

المدينـــة	١٩٥٥	١٩٧٣	١٩٨٣	١٩٩٣	الرتبة حسب توالي الإحصاء
الخرطوم الكبرى	٢٦٠٥٩٩	٧٨٤٢٩٤	١٣٤٣٠٠٧	٢٨٣١٣٨٤	١,١,١,١
واد مدني	٥٠١٧١	١٠٦٧١٥	١٤٤٨٠٢	٢١٨٧١٤	٥,٣,٣,٤
بورت سودان	٥٤٦٧٦	١٣٢٦٣٢	٢٠٥٠٢٨	٣٠٥٣٨٥	٢,٢,٢,٢
كسلا	٣٩٧٨٤	٩٩٦٥٢	١٤٠٤٩٣	٢٣٤٢٧٠	٣,٤,٤,٥
الأبيض	٥٣٩٣٢	٩٠٠٧٣	١٣٠٠٣٣	٢٢٨٠٩٦	٤,٥,٥,٣
واو	٨٥٨٠	٥٢٧٥٠	٩١٠١٠	٨٢٢٦٢	٨,٦,٨,٨
ملكال	١١٢٦٤	٣٤٨٩٤	٣١٧٣٧	٧٠٨٤٠	١٠,١٠,١٠,١٠
جوب	١١٣٥٢	٥٦٧٣٧	٨٥١٦٨	١١٤٩٨٠	٧,٧,٧,٩
الفاشر	٢٨١٤٥	٥١٩٣٢	٨٤٢٩٨	١٤١٧٧٧	٦,٨,٩,٧
عطيرة	٣٦٥٣٦	٦٦١١٦	٧٢٩١٩	٨٩٢٨٠	٩,٩,٦,٦

المرجع: المرجع السابق للأعداد المطلقة ص ٨٥ ، حساب النسب والرتب من حساب الباحث.

ويبدو أن أكبر نسبة في زيادة الحضر كانت في الفترة ١٩٥٦/١٩٧٣، أي بعد أن استقل السودان وكان هناك حماس شديد لنمو الصناعات. أما بعد ذلك ونسبة إلى الأزمات الاقتصادية التي مرَّ بها السودان فإن نسبة الزيادة قد قلت عما كانت عليه. والجدول رقم ١٢ يبين نسبة زيادة السكان الحضر والريف والبدو لسكان السودان في الفترات ١٩٥٦/١٩٧٣ و١٩٧٣/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٩٣ .

جدول رقم ١٣

نسبة الزيادة في سكان الحضر والريف والبدو في الفترة ١٩٥٦/١٩٩٣

	الزيادة للسودان	الحضـــر	الريـــف	البـــدو
١٩٥٦/١٩٧٣	١,٩	٦,٣	١,٢	٠,٩
١٩٥٦/١٩٨٣	٢,٨	٥,٩	٢,١	١,٨
١٩٧٣/١٩٨٣	٣,١	٤,٩	٢,٦	٢,٤
١٩٨٣/١٩٩٣	٢,٦	٤,٠	١,٦	٠,٦

المرجع السابق

التكوين العمري والجنسي

التكوين العمري لسكان السودان شبيه لحد كبير بالتكوين العمري لمعظم الدول النامية حيث إن نسبة الأطفال مرتفعة كما يدل على ذلك جدول رقم ١٤ والهرم السكاني حسب إحصاء ١٩٩٣؛ وذلك لأن معدل المواليد مرتفع، وكلما تقدم السن قل عدد السكان في الفئات العمرية المختلفة ، وذلك دلالة أيضاً لكون أن معدل الوفيات مرتفع. ولذا فإن قاعدة الهرم عريضة وجانبي الهرم أقل انحداراً من الأهرامات السكانية للدول المتقدمة . ولكن نلاحظ في كلا إحصائي ١٩٨٣و١٩٩٣ أن نسبة الأطفال صفر إلى٤ ذكوراً وإناثاً هي أصغر من نسبة الأطفال ٥-٩ وذلك عكس المتوقع. كذلك هناك ظاهرة الانخفاض الكبير نسبياً للسكان في الفئة ٢٠-٢٤ عن الفئة ١٥-١٩ . وربما كانت تلك الظواهر هي أخطاء في البيانات أكثر مما هي دلالة على انخفاض

جدول رقم ١٤ التكوين العمري والجنسي لسكان جميع السودان عام ١٩٨٣ ولسكان شمال السودان عام ١٩٩٣ نسبة مئوية .

الفئة العمرية	سكان كل السودان ١٩٨٣		سكان السودان الشمالي ١٩٩٣	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صفر - ٤	١٣,٥	١٤,٠	١٥,٢	١٥,٠
٥ - ٩	١٦,٧	١٦,٣	١٦,٥	١٦,٠
١٠ - ١٤	١٤,٣	١٣,١	١٤,١	١٣,٠
١٥ - ١٩	١١,٦	١١,١	١١,٠	١٠,٧
٢٠ - ٢٤	٧,٤	٨,١	٨,٠	٨,٨٠
٢٥ - ٢٩	٦,٩	٨,٧	٨,٦	٨,٧
٣٠ - ٣٤	٥,١	٦,٣	٥,٦	٥,٧
٣٥ - ٣٩	٥,٩	٦,٦	٥,٣	٥,٩
٤٠ - ٤٤	٤,٤	٤,٤٠	٣,٨	٣,٩
٤٥ - ٤٩	٤,٠	٣,٤	٣,٣٠	٣,٤
٥٠ - ٥٤	٣,١	٢,٦	٢,٨	٢,٧
٥٥ - ٥٩	١,٧	١,٣	١,٨	١,٥
٦٠ - ٦٤	٢,١	١,٥	١,٨	١,٦
٧٠	٣,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٩

المراجع : أ) لسكان السودان - إحصاء ١٩٨٣ - ب) لسكان السودان الشمالي إحصاء ١٩٩٣ - الجزء الأول ص ٢٨-١ ، والنسبة من حساب الباحث .

في معدل المواليد أو ارتفاع معدل الوفيات - أو ربما أن نسبة كبيرة من الشباب ٢٠-٢٤ تهاجر إلى خارج القطر؛ ولذا لا يدخلون في الإحصاء.

وهناك ظاهرة أخرى وهي عدم انتظام توزيع الأطفال بين الحضر والريف.

ففي الفئات العمرية الصغرى - صفر - أقل من ٥ سنوات وصفر أقل من ١٥ سنة تكون نسبة الأطفال في الريف أعلى من النسبة في الحضر، أما نسبة القادرين على العمل ١٥-٥٩ فنجد أنها أكبر في الحضر عنها في الريف، ثم ترجع نسبة المسنين لتكون أعلى في الريف ، جدول رقم ١٥ .

جدول ١٥

نسب توزيع الفئات العمرية العريضة بين الريف والحضر

الفئة العمرية	مجموع نسبة الجنسين	نسبة الحضر	نسبة الريف
صفر - أقل من ٥ سنوات	١٣,٣	١٣,٥	١٦,٣
صفر - أقل من ١٥ سنة	٤٤,٩	٣٩,٦	٤٧,٧
١٥ - ٥٩ سنة	٤٩,٥	٥٥,٦	٤٦,٣
٦٠ فأكثر	٥,٦	٤,٨	٥,٩

Vaidyanathan and Nasr , "Main Finding of Advance Tabulation for Sudon ,... "..in the Report...P . 13
مرجع سابق .

ويمكن تفسير الظواهر السابقة بالآتي:

١ - جرت عادة الكثير من السودانيين أنه عندما تكون الزوجة في حالة حمل أن ترسل لوالدتها - غالباً في الريف - للعناية بها وبالطفل.

٢ - بعد الولادة قد تترك الزوجة بالريف لعدد من الشهور وقد يترك الطفل مع جدته بالريف حيث تكون مساحة المنازل والأحواش أكبر في الريف منها في المدينة ما يعني وجود مجالاً واسعاً للعب الأطفال.

٣ - بعد سن الخامسة عشرة يذهب الكثير من الشباب للمدن إما للدراسة الثانوية وفوق الثانوية وأغلبها بالمدن وإما للعمل بالمدن.

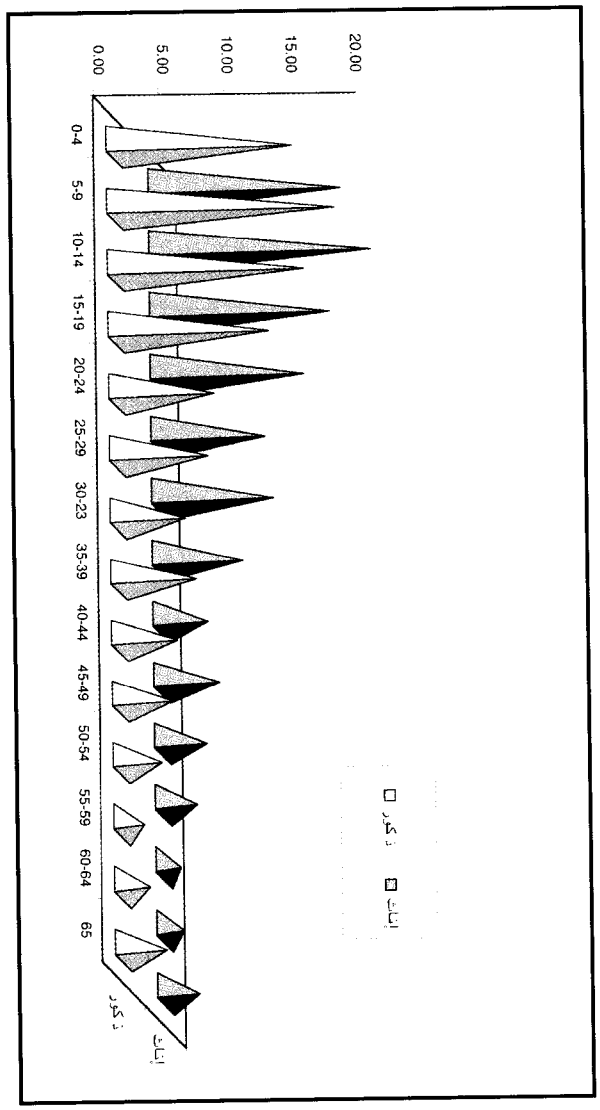

شكل رقم ٦ : الهرم السكاني للسودان عام ١٩٨٣

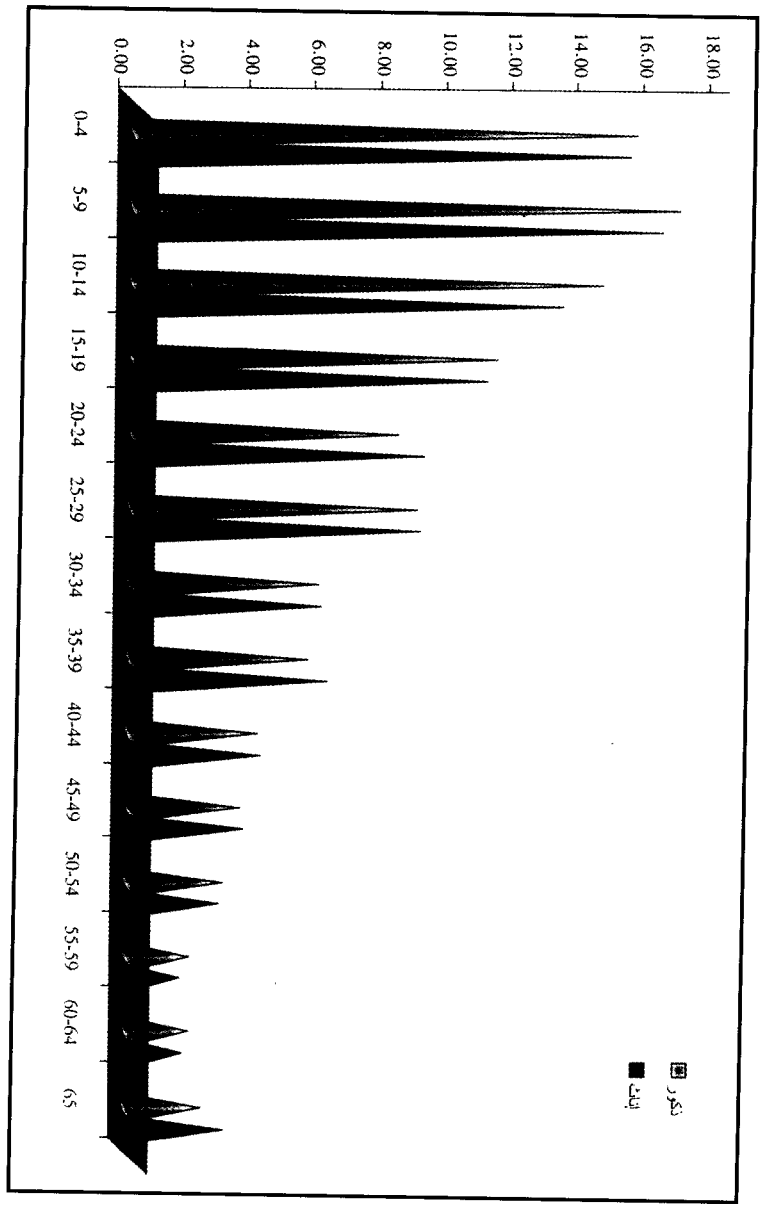

شكل رقم ٧ : الهرم السكاني للسودان عام ١٩٩٣

٤ - كذلك من عادات البعض أن يرجعوا للريف عند التقاعد حيث يمكن لهم البدء في أعمال بسيطة مثل البقالات أو الإشراف على الزراعة، كما أن الريف نقي الهواء وضغوط الحياة أقل من المدينة.

فيما يختص بالتكوين الجنسي فإن نسبة الذكور في الفئة صفر - ٤ في ١٩٨٣ و١٩٩٣ كانت أعلى قليلاً من نسبة الإناث في الفئة نفسها، جدول رقم ١٦ . كذلك عند تحليل الأعمار صفر أقل من سنة نجد أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في كل مكان في السودان حضره وريفه، غير أن الوضع يختلف عند البدو حيث إن نسبة الإناث عند الميلاد أعلى من نسبة الذكور مما يوحي بأن هناك بعض الأخطاء في بيانات البادية .

جدول رقم ١٦

نسبة الذكور للإناث للفئة صفر - أقل من ٤ سنوات لسكان السودان

السودان الشمالي		مدن السودان الشمالي		ريف السودان الشمالي		بادية شمال السودان	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٥١,٠٧	٤٨,٩٣	٥١,٠١	٤٨,٩٩	٥١,١٣	٤٨,٨٧	٤٩,٨٧	٥٠,١٣

مرجع إحصاء ١٩٩٣ - ص ٢٩٠ - ١

غير أن نسبة الجنس في الفئات العمرية المختلفة - على الرغم من بعض الذبذبات تبدو مقبولة . فنسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حتى الفئة العمرية ١٥ - ١٩ ثم بعد ذلك تنخفض نسبة الذكور عن الإناث حتى الفئات ٥٥ - ٧٤ .

ونسبة الجنس تختل في المدن الكبرى حيث يهاجر إليها الذكور من الشباب طلباً للعمل - الجدول رقم ١٧

الجدول رقم ١٧

نسبة الجنس في بعض المناطق المختارة في شمال السودان حسب إحصاء ١٩٩٣

	عدد الذكور	عدد الإناث	١٠٠ الرجل لكل ١٠٠ امرأه
مدن السودان الشمالي	٣٥٦٥٢٠٣	٣٢٦٤٦٩٨	١٠٩
بلديات مدينة الخرطوم	٣٩٨٧٠١	٣٤١٥٧٢	١١٦,٧
بلديات مدينة بورت سودان	١٥٩٠٤٠	١٣٩١٥٣	١١٤
بلدية محافظة أم درمان	٦٩٠٦٠٨	٥٨٠٧٩٥	١٠٥
مجالس محافظة دنقلا الريفية	١١٢٦١٣	١٢٤٣٨٢	٩١

المرجع وملحوظة : تجميع الأعداد المطلقة من إحصاء ١٩٩٣ وحساب النسب من عمل الباحث.
الملحوظة : المجالس الريفية لمنطقة دنقلا تمثل المناطق الطاردة للسكان وخاصة الباحثين عن العمل.

التركيب الاقتصادي لسكان السودان

يتأثر التركيب الاقتصادي تأثراً مباشراً بعاملين رئيسين

١ - التركيب العمري والجنسي للسكان .

٢ - المرحلة الاقتصادية التي يمر بها السودان .

علاقة التركيب العمري والجنسي بالنشاط الاقتصادي:

كل السكان مستهلكون، ولكن المنتجين هم فئات معينه قادرة على العمل. وقد جرت العادة في كثير من الإحصاءات - خاصة في الدول التي بها تعليم

إلزامي حتى سن ١٥، أن تعتبر أن بداية سن المشاركة الاقتصادية هي سن ١٥- وتنتهي المشاركة عند سن ٦٤، وكذا كان الوضع في إحصاء ١٩٧٣ (الإحصاء الثاني ، جزء ١ ص ٦) . ولكن ظهر في الإحصاء الرابع أن نسبة لا بأس بها -حوالي ٣٠ في المئة من الذكور وحوالي ٢٠ في المئة من الإناث في سن ١٠ - ١٤ يشاركون في قوة العمل . وربما كان السبب في البداية المبكرة في المشاركة الاقتصادية، وكذلك النسبة المرتفعة للمشاركة في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ ترجع إلى أن فرص التعليم كانت قليلة نسبياً مما يلجئ أعداداً كبيرة من الذكور والإناث إلى ولوج ميادين العمل. كذلك نذكر أن بعض النشاطات -مثلاً رعي الماشية- لا يحتاج إلى قوة جسمية أو مقدرة ذهنية مرتفعة؛ ولذلك يمكن للصبية ممارستها.

جدول رقم ١٨

معدل النشاط الاقتصادي لسكان السودان الشمالي ١٩٩٣

مجموع سكان السودان الشمالي	عدد السكان ١٠-٦٤	عدد السكان ١٥-٦٤	عدد قوة العمل	معدلات المشاركة الخام ١٥-٥٩٪	معدلات المشاركة ١٠-٦٤٪	معدلات المشاركة ١٥-٦٤٪
٢١٥٦٧٥٢١	١٣٨٢٠٠٤٨	١٠٩٤٥٥٠٣	٦٤٧٧٩٨٠	٣٠,٠٣	٥٩,١٥	٤٦,٨٧

المرجع : الأعداد المطلقة من الإحصاء الرابع ، الجزء الثاني ص ١١-٩٥-٩٨ .حساب النسب من عمل الباحث

ويجدر أن نلاحظ بعض الاختلافات بين حساب المعدلات في هذا البحث وبين ورقة نعيم سليمان المنشورة في ..... the on Report مرجع سابق ص ١٠٥-١٢٢ حيث حسب معدل المشاركة الخام للذكور والإناث ٣٣,٣ والمشاركة المعدلة على أنها ٤٨,٦٪ وربما كان الاختلاف يرجع إلى اعتبار مجموع السكان ١٩٤٦٧١١٠ .

وللمقارنة نذكر أنه طبقاً لحسابات نعيم سليمان فإن المشاركة الخام في إحصاء ١٩٨٣ كانت ٣٤,٩ في المئة في حين أن المشاركة المعدلة كانت ٥٠,٨ في المئة، وأن إحصاءي ١٩٥٥/١٩٦٥ و١٩٧٣ قد جعلوا معدل المشاركة المعدلة ٥٣,٣ و٥٥,٢٢ على التوالي، كذلك توجد اختلافات في معدلات المشاركة بين الرجال والنساء .وبين الريف والحضر كما بينه الجدول رقم ١٩ المأخوذ من ورقة نعيم سليمان.

جدول رقم ١٩

المشاركة الاقتصادية - الخام والمعدلة للذكور والإناث والريف والحضر في إحصائي ١٩٨٣ و ١٩٩٣ في السودان الشمالي

	١٩٩٣				١٩٨٣			
	خام		معدلة		خام		معدلة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
السودان الشمالي	٤٨,٥	١٨,٣	٧١,٤	٢٦,٥	٥٠,١	٢٠,١	٧٠,٢	٣٠,٤
حضر	٥٠,١	١٠,٦	٦٨,٥	١٤,٧	٥٠,٧	١١,٤	٦٩,٧	١٦,٥
ريف	٤٧,٦	٢٢,٠	٧٣,١	٣٢,٦	٦٤,٥	٢٣,٤	٧٩,٧	٣٤,٦

المرجع : Abbas and Ismail "Economic characteristics of Population ..." in the Report of the Seminer .... P. 11

ونرى من الجدول السابق أن نسبة مشاركة الرجال في كل الأحول هي أعلى من مشاركة النساء، وذلك متوقع. كذلك نرى أن مشاركة النساء في الريف أعلى من مشاركة النساء في الحضر، حيث إن الكثير من النساء يشاركن في الزراعة وفي الرعي. أما في المدن فلا يزال الكثير من النساء يحجمن عن الاختلاط في ميادين العمل مع الرجال، ويمكن أن نرى أن معدل المشاركة بصورة أفضل عند الحصول على معدلات المشاركة الاقتصادية العمرية والنوعية، جدول رقم ٢٠ . وفيه نرى أن معدل المشاركة يبدأ صغيراً

- حوالي ٢٩,٥ و ٢٠,١ لكل من الذكور والإناث في الفئة العمرية ١٠-١٤ ولكن يتسارع الارتفاع بعد ذلك ويكون فوق ٩٠ في المئة عند الفئات ٢٥ - ٢٩ وحتى الفئة ٦٠ -٦٤ عند الذكور، ثم يبدأ في الانخفاض بعد ذلك . وأعلى معدل للنشاط عند الرجال هو في الفئة العمرية ٣٥ -٣٩ مع اختلاف بسيط في الفئة الأعلى منها. أما عند النساء فأعلى مشاركة هي حوالي ٣٢,٧ في المئة للفئة ٤٠ - ٤٤ .

جدول رقم ٢٠

المشاركة الاقتصادية العمرية والنوعية لسكان السودان الشمالي في إحصاء ١٩٨٣ - ١٩٩٣

الفئات العمرية	١٩٩٣			١٩٨٣		
	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث
١٠-١٤	٢٤,٩	٢٩,٥	٢٠,١	٢٥,٧	٣٤,١	١٧,٨
١٥-١٩	٣٧,٤	٥٠,٨	٢٤,٣	٤٣,٦	٦٠,٢	٢٨,٢
٢٠-٢٤	٤٩,٧	٧٧,٣	٢٦,٣	٥٥,٧	٨٥,٨	٢٩,٤
٢٥-٢٩	٥٧,٩	٩٤,٥	٣٠,٧	٥٩,٩	٩٦,٩	٣٠,٣
٣٠-٣٤	٦٤,٣	٩٨,١	٣١,١	٦٢,٨	٩٨,٦	٣١,٥
٣٥-٣٩	٦٣,٣	٩٨,٩	٣١,١	٦٢,٢	٩٧,١	٣١,٣
٤٠-٤٤	٦٥,٦	٩٨,٨	٣٢,٧	٦٥,٣	٩٩,١	٣٢,٣
٤٥-٤٩	٦٣,٩	٩٨,٥	٣٠,٤	٦٥,٧	٩٨,٧	٣٢,٢
٥٠-٥٤	٦٤,٦	٩٧,١	٣٠,٩	٦٧,٨	٩٧,٩	٣٧,١
٥٥-٥٩	٦٤,٥	٩٦,٤	٢٦,٥	٦٦,٣	٦٦,٣	٣٢,٢
٦٠-٦٤	٦٢,٨	٩٢,٦	٢٨,٦	٦٧,١	٩٤,٨	٣٤,٣
٦٥+	٥٠,٠	٧٥,٦	٢١,٢	٦٠,٤	٧٩,٤	٢٥,٢
كل الفئات	٤٨,٦	٧١,٤	٢,٦,٥	٥٠,٨	٧٠,٢	٣٠,٤

المرجع: المرجع السابق ص١٠٦ بناءً على إحصائي ١٩٩٣ جزء ٢ و١٩٨٣ جدول ٢٦ .

وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة مرتفعة فإن هناك نسبة عطالة كبيرة بلغت حوالي ١١,٣ في المائة من حجم قوة العمل عام ١٩٩٣، مقارنة بحوالي ٨,٣ عام ١٩٨٣ . وأعلى معدلات للعطالة هي بين الفئة العمرية ١٠- ١٤ حيث تكون حوالي ٣٤,٢ في المئة والفئة ١٥-١٩ حيث تكون حوالي ٢٠,١ في المئة، (والإحصاء الرابع - ص ص ١١-٩٥ / ١١-٩٧) . ويعتقد حالياً أن المعدل السنوي لإيجاد فرص عمل جديدة يكون حوالي ٣ و٣ في المئة، في حين أن معدل الزيادة السنوية في معدل العطالة يكون حوالي ٣,٧ في المئة . وهذا ما يفسر هجرات الكثير من الشباب إلى دول الخليج وإلى دول غرب أوربا للبحث عن العمل. والسودان شبيه ببعض الدول النامية حيث توجد نسبة عطالة عالية. بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تفوق إيجاد فرص عمل جديدة في اقتصاديات تكون نسبة النمو بها ضئيلة.

ونسبة الإعالة الحقيقة في السودان - مثلها في ذلك مثل نسب معظم الدول النامية أيضاً مرتفعة حيث إنه عام ١٩٩٣ كان ٦٤٧٧٩٨٠ فرد من السكان وهم قوة العمل (ويشمل ذلك العاطلين عن العمل) يعولون بقية السكان وعددهم ١٥٠٨٩٥٤١ فرداً، بنسبة تبلغ حوالي ٢٣٣ في المئة مقارنة بنسبة إعالة خام تبلغ حوالي ١١٥ في المئة ، والنسبتان مرتفعتان بما يعني أن العبء على العاملين وعلى قطاع الخدمات في الدولة ثقيل جداً، وخاصة أن السودان يصنف على أنه أحد الدول الفقيرة في العالم.

(ب) الوضع الاقتصادي في السودان

السودان قطر زراعي ، حوالي ٦٠,٧٤ في المائة من القوى العامة به -عدا العاطلين عن العمل- تشتغل بالزراعة. الزراع مقسمون بين الذكور والإناث

بنسبة ٦٣,٨٧ و٣٦,١٣ على التوالي ، جدول رقم ٢١ . وكما هو متوقع فإن الغالبية العظمى من الزراع ، حوالي ٩٤ في المائة ، قد أحصوا في الريف، وحوالي ٦ في المائة فقط المدن . أما نسبة العاملين بالحضر من مجموع القوى العاملة فقد كان ٣٠,١٤ ونسبة العاملين بالريف حوالي ٦٩,١٦ . ونلاحظ أن النشاط الزراعي بالسودان مختلط بين النشاط المعيشي والنشاط التجاري بأقدار مختلفة. ففي حين أن الزراعة في غرب السودان يغلب عليها الإنتاج المعيشي فإن زراعة المشاريع المروية في أواسط القطر وفي مناطق الزراعة المطرية الآلية يغلب عليها الجانب التجاري. كذلك تختلط فلاحة الأرض بالرعي بدرجات مختلفة، فأغلب الرعي يقوم به البدو الرعاة في حين أن معظم الزارع يربون بعض الماشية. ولكن إنتاجية الأرض - سواء أكانت بالنسبة للمحاصيل أو الحيوان - فهي إنتاجية قليلة لا تفي بتطلعات المشتغلين بالزراعة؛ ولذلك فقد أصبحت الزراعة لا تجذب السكان - خاصة الشباب الذين ينالون قدراً من التعليم فيها جرون إلى المدن بحثاً عن عمل، وبذلك تزداد نسبة العطالة في الحضر وتتضخم المدن وتصبح مدناً كأنها قرى كبيرة في الأطراف كأنها مضارب خيام للبدو الفقراء.

جدول رقم ٢١
تركيب القوى العاملة بالسودان الشمالي

	العدد	٪ من القوى العاملة	ذكور	٪ من الفئة	إناث	٪ من الفئة	مجموع نسبة الذكور والإناث
القوى العاملة	٦,٠٠٠,٢٨٦	١٠٠	٤٣٤٧٩٠٦	٧٢,٥	١٦٥٢٣٢٦	٢٧,٥	١٠٠
العاملون بالريف	٤,١٩١,٦٢٦	٦٩,٩	٢٨٠٦٠٦٠	٦٧,٠	١٣٨٥٥٦٦	٣٣	١٠٠
العاملون بالحضر	١,٨٠٨,٦٤٢	٣٠,١	١٥٤١٨٤٦	٨٥,٢	٢٦٦٧٩٦	١٤,٨	١٠٠
العاملون بالزراعة	٣٦٤٤٤٩٣	٦٠,٧	٢٣٢٧٧٨٩	٦٣,٩	١,٣١٨,٧٠٤	٣٦,١	١٠٠
العاملون بالصناعة	٣٢٥٧٦٨	٥,٤	٢٨٨٦٦١	٩٠	٣٢١٠٧	١٠	١٠٠
العاملون بالتجارة والفندقة	٥٣١٣٣٥	٨,٩	٤٨١٦٩٠	٩٠,٧	٤٩٠٨	٩,٣	١٠٠
الخدمات الاجتماعية والخاصة	٨٣٠,٦٢٨	١٣,٨	٦٢٦٨٠٠	٧٥,٥	٢٠٣٨٢٩	٢٤,٥	١٠٠
النشاطات الأخرى	٦٦٨٠٤٤	١١,٢	٦٢٢٩٦٦	٨٩	٩٢٨١٤	١١	١٠٠
المجموع	٦٠٠٠٢٦٨	١٠٠	٤,٣٤٧,٩٠٦	-	١٦٥٢٣٦٢	-	١٠٠

المرجع : الإحصاء الرابع ـ الجزء الثاني ص ص ١١ ـ ٩٥/ ١١-٩٦، حساب النسب وتنظيم الجدول من عمل الباحث .

أما الصناعة فهي تساهم في تشغيل ٥,٤ في المائة فقط من قوة العمل، ويسيطر الذكور على قوة العمل في قطاع الصناعة إذ إنهم يشكلون حوالي ٩٠ في المائة من العاملين بها. كذلك نجد أن حوالي ٦٢,٢ في المائة من العاملين بالصناعة يكونون بالمدن، وأهم المدن في ذلك هي الخرطوم الكبرى يليها في الرتبة مدن بورت سودان ومدني وكوستي / ربك ..... إلخ. أما بقية القوى العاملة فتتوزع في نشاطات أخرى أهمها الخدمات الاجتماعية والخاصة (١٣,٨ في المائة) والتجارة والفندقة (٨,٩) ثم بقية المهن بنسب قليلة.

التكوين التعليمي

التعليم يلعب دوراً مهماً في النواحي الديموغرافية، فالملاحظ في كثير من الدول أنه كلما زاد المتعلمين وارتفع مستوى التعليم انخفضت معدلات الخصوبة والوفاة، ويرتفع معدل الهجرة إذ إن الفرد الذي يتحصل على قدر كبير من التعليم يحاول أن يهجر المجتمع التقليدي إلى مجتمع آخر. غالباً يهاجر إلى مجتمع حضري. والسودان من الدول النامية التي لا يزال بها نسبة مرتفعة من السكان الأميين ولكن هذا لا ينفي أن هناك تحسن مستمر في التعليم. فقد بين إحصاء ١٩٧٣ أن نسبة السكان الذين يكتبون ويقرؤون كانت ٣١,٣٣ في المائة، في حين أن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥٣,١ عام ١٩٩٣ . كذلك كانت نسبة السكان بالحضر والريف الذين يكتبون ويقرؤون ٥٣,٣٦ و٢٤,٥٦ في المائة على التوالي، (الإحصاء الثاني ص ٧) فأصبحت النسبتان ٧٠,٠٢ و٤٤,٢ في المائة على التوالي، جدول رقم ٢٢. وبجانب الاختلاف في نسب الريف والحضر فهناك اختلاف كبير أيضاً بين الذكور والإناث، ففي الإحصاء الأخير كانت نسبة الذكور الذين يكتبون ويقرؤون ٦٣,١ في المئة في حين أنها كانت ٤٢,٧ للإناث. وتتكرر هذه الظاهرة في كل أقاليم السودان الشمالي، ونظن أنها أيضاً على مستوى السودان الجنوبي وإن لم يكن لدينا بيانات عن ذلك الجزء.

جدول رقم ٢٢

توزيع سكان السودان الشمالي ٦ سنوات فأكثر بين الأميين والذين يقرؤون ويكتبون. إحصاء ١٩٩٣

	العدد	الأميون		يقرؤون ويكتبون	
		العدد	٪	العدد	٪
السودان	١٦١٢٠٧١٧	٧٥٦٣٩٧٣	٤٦,٩	٨٥٥٦٧٤٣	٥٣,١
الحضر	٥٤٦٥٨٦٧	١٦٨٧٩٧٩	٣٠,٠٠	٣٨٣٠٦٨٨	٧٠,٠٠
الريف	١٠٦٥٤٨٥٠	٥٨٧٥٩٩٦	٥٥,١٠	٤٧٠٤١٩٧	٤٤,٢
غير محددين في الريف	٨٣٦٥٧	-	-	-	٠,٧٠
الذكور	٧٩٧٧٩٤٨	٢٨٧٦٣٨٦	٣٦,٠٠	٥٠٣١٥٦٨	٦٣,١٠
الذكور غير المحددين	٦٩٤٤٥	-	-	-	٠,٩
إناث	٨١٤٢٧٦٩	٤٦٨٧١٣٩	٥٧,٦	٣٣٩٩٧٠٤	٤٢,٧
إناث غير محددات	٥٥٩٢٦	-	-	-	٠,٧

المرجع : إحصاء السكان الرابع - الجزء الثاني ص ص١١-١٤٠ - ١١-٤٢، تنظيم الجدول وحساب النسب من عمل الباحث ، مع ملاحظة أن هذه النسب تختلف قليلاً عما ورد على ص ١٧ من تقرير السمنار الذي انعقد في ٢٩-٣٠ يناير ١٩٩٥م.

ومن صفات الهرم الذي بين المستوى التعليمي لسكان السودان. الشمالي أن القاعدة عريضة جداً، فمن مجموع سكان السودان الشمالي الذين يكتبون ويقرؤون -وعددهم ٨٥٥٦٧٤٣- حوالي ٨٠,٢ في المئة منهم قد تحصلوا على تعليم أولي فقط (خلوة وتعليم ابتدائي نظامي). أما النسبة

الباقية فتتوزع بين الذين تحصلوا على تعليم من المدرسة المتوسطة (المدرسة المتوسطة والثانوي العام) (٩,٣ في المئة)، وثانوي عالي (٧,٥ في المئة)، ومعاهد عليا وجامعات وشهادات فوق الجامعية (١,١٠ في المئة). ونسبة الذين تحصلوا على تعليم أولي فقط كبيرة لعدد من الأسباب: إنها تضم أطفالاً (ونسبتهم كبيرة بين مجموع السكان)، كما أنها تضم فئات عمرية مختلفة لم تجد فرصة للتعليم عندما كانت في سن ٦-١٠ سنوات. وعلى الرغم من أن سياسة الدولة إدخال نظام التعليم الإلزامي بحلول عام ٢٠٠٠م فإنه لا يزال أن نسبة من الأطفال لا تجد مجالاً في التعليم.

وتختلف نسب التعليم بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث في مستوى الثانوي العالي والمعاهد العليا والجامعات وحملة الشهادات فوق الجامعية كما يبينه الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣)

توزيع نسب التعليم الثانوي العالي وفوق الثانوي بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث (نسبة مئوية من مجموع الذين يكتبون ويقرؤون) ١٩٩٣م

	السودان الشمالي	الحضر في السودان الشمالي	ريف السودان الشمالي	الذكور في السودان الشمالي	الإناث في السودان الشمالي
الثانوي العالي	٦,٧	١٠,٥٣	٣,٦٣	٨,٥٩	٦,٨٦
فوق الثانوي العالي	١,٧٤	٣,٢٣	١,٨١	٢,١٢	١,٢٦

المرجع: الإحصاء الرابع - الجزء الثاني ص ص ١١-١٤٠ /١١-١٤٢ . تنظيم الجدول وحساب النسب من عمل الباحث.

مستقبل السكان في السودان

لقد نفذ السودان أربع من الإحصاءات السكانية وعدد من المسوحات وبذلك فقد أصبح السودان في موقف لا بأس به مقارنة مع عدد من الدول الإفريقية غير أن الإحصاءات السكانية في السودان تعاني من مشكلتين رئيسيتين:

أولاً: أن صحة البيانات مشكوك فيها، وقد اعترفت سلطات الإحصاء بذلك وطلبت من المستخدمين لتلك البيانات توخي الحذر واستعمال أساليب التقويم، كما ذكر في بداية هذا البحث.

ثانياً: البيانات الديمغرافية لجنوب السودان - إن وجدت فهي مشكوك في صحتها أكثر من بيانات السودان الشمالي. ففي إحصاء ١٩٥٥/١٩٥٦ ظهرت معدلات المواليد متضخمة جداً حتى ليصعب على الدارس تصديقها. أما بيانات إحصائي ١٩٧٣/١٩٨٣ فقد كانت بعيدة عن الواقع مما اضطر المسؤولين عن الإحصاء تقويمها وإدخال الكثير من التعديلات عليها. وفي الإحصاء الرابع فإن مناطق واسعة لم يجر بها إحصاء لظروف الحرب الأهلية هناك.

وعلى الرغم من مشاكل الإحصاءات السكانية في السودان فإن بياناتها ليست عديمة الفائدة ولكن ينبغي أن تؤخذ بحذر وأن تعتبر مؤشرات جيدة جداً. كذلك ينبغي أن تؤخذ تلك البيانات مع خلفية الأحوال الآتية في السودان:

كان السودان ولا يزال - وهو قطر مترامي الأطراف ويصعب السفر فيه - في مرحلة تقليدية تؤثر على النواحي الديمغرافية تأثيراً كبيراً في الحاضر ولوقت طويل في المستقبل.

و من صفات هذه المرحلة التقليدية الآتي :

(أ) أن أكثر من ثلثي سكان السودان الشمالي يسكنون الريف، وتزداد النسبة زيادة كبيرة عند الحديث عن السودان كله جنوبه وشماله. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من سكان المدن لا يزالون محافظين في تقاليدهم الاجتماعية بل أكثر من ذلك فإن المنظر العام (اللاند إسكيب) على أطراف المدن هو نفس المنظر في الريف والبادية.

(ب) على الرغم من المجهودات الكبيرة في نشر التعليم فإن هناك نسبة كبيرة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي لم تجد أماكن بالمدارس، هذا ناهيك عن الذكور والإناث الذين تعدوا مرحلة التعليم الابتدائي ولم يجدوا فرصة في التعليم وهم حالياً إما متزوجون وإما على أعتاب الزواج.

(ج) اقتصاد السودان ضعيف ، والقطر يعاني من مشاكل بيئية مثل تدهور التربة وضعف الإنتاجية وسوء التغذية والمجاعات والأمراض والأوبئة، وكل تلك العوامل تجعل خروج السودان من دائرة الفقر يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وإلى مجهود كبير وإلى نسبة إعالة قليلة مقارنة بما هي عليه حالياً.

(د) ليس للسودان سياسة لتخفيض معدل المواليد، بل ربما كان الكثير من المسؤولين ومن المتعلمين يعارضون تحديد النسل ولكن في المقابل تسعى الدولة على الرغم من ضيق ذات اليد إلى تخفيض معدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع؛ ولذا فالدولة تعمل على الإفادة مما تقدمه المنظمات العالمية في مجالات صحة البيئة مثل مكافحة الملاريا وتحصين الأطفال ورعاية الأمومة، والمتوقع من تلك المجهودات أنها

تساهم في تخفيض معدل الوفيات . وعلى الرغم من عدم وجود سياسة لتخفيض المواليد فينبغي الاعتراف بأن هناك تقدم - وإن كان بطيئاً حالياً في تخفيض معدل المواليد نتيجة للازدياد في سكن المدن وفي التعليم وتأخير سن الزواج وانفصال الزوج عن الزوجة نتيجة للهجرة والبحث عن العمل ... إلخ .

ولكن انخفاض معدل المواليد سيكون أبطأ وأقل من انخفاض معدل الوفيات؛ وذلك لأنه كما هو معروف فإن التحكم في الأمراض وفي صحة البيئة أسهل بكثير من تغير العقلية التقليدية لتقبل تحديد النسل؛ ولذا فيعتقد الباحث أن الزيادة الطبيعية ستظل مرتفعة لفترة طويلة من الزمن، وليس من المتوقع أن ينخفض المعدل قبل ٢٠ - ٢٥ سنة . وذلك هو أيضاً توقعات البنك الدولي - جدول رقم ٨ .

ولذا فلما كانت علاقة حجم السكان بالنمو الاقتصادي علاقة وطيدة فالمعتقد أن طريق السودان للخروج من دائرة الفقر سيكون طويلاً.

References

1- Barbour ,K . M.,(1961) the Republic of the Sudan, A Regional Geography , University of London Press.

2 - Bos,E. et at (1996) World Population Projectins, 1994-95 Edition , the Johns Hopins University Press Hop Kins (published for the World Bank)

3 - The Europa Publication (1996) , Africa South the sahara .

4 - Khogali, M.M.,(1991) Desertification famine and the 1988 Rainfall Geo Jounal, 25,81-89.

5 - Khogali, M.M., (1418 H/1998),Resources and Spatial Mobility in the Northen Kordofan Region, in AL-Aqueeu vol. 9 no 17-18

6 - Krotki ,k (1962) , 21 Facts about tlee Sudanese , Ministry of Social Affaires, Population Census office Khartoum .

7 - The Republic of the Sudan, Department of Statistics:

(a) (1977) First Population Census 1955/56 find Report vol . I

(b) (1977) Second Population Census 1973 , vol I

(c) (1995) Fourth Population Census of the Sudan. 1993 vol .I and II

(d) Report of the Seminar on Advance Census Results, 29-30 January 1995 .

(i) Vaidyanathan, K. E, and Seif Al Nasr, "Main findings of Advance Tabulation for the Northen Sudau, 1993 Census.

(ii) Modawi, A. A, and Siddiq, K., Population Size and Growth in the Sudan.

(iii) Seif Al-Nasr ,I., Analysis of Fertility in Northern Sudan Based on Advance Sample Tabulation of 1993 Census.

(iv) Abu - EL- Yamon, s., the Analysis of Mortality Data Obtained from the 1993 Census.

(v) Modawi, A. and Siddig, K., "Population Distribution in the Sudan in the light of 1993 Population Census .

(vi) Yousif , M .A., "Migration levels and Trends in Northern Sudan from the 1993 Census Advance Tabulations .

(vii) Abbas , N.S., and Ismail ,K., "Ecomonic Charachteristis of Population of Northern Sudan from the 1993 Census Tabulation .

(viii) Saaed , G .M .and EL Dasis ,I ., Educational charachteristis of Northern Sudan 1993 Census.

الفصل الثامن عشر

سكان الجمهورية الصومالية

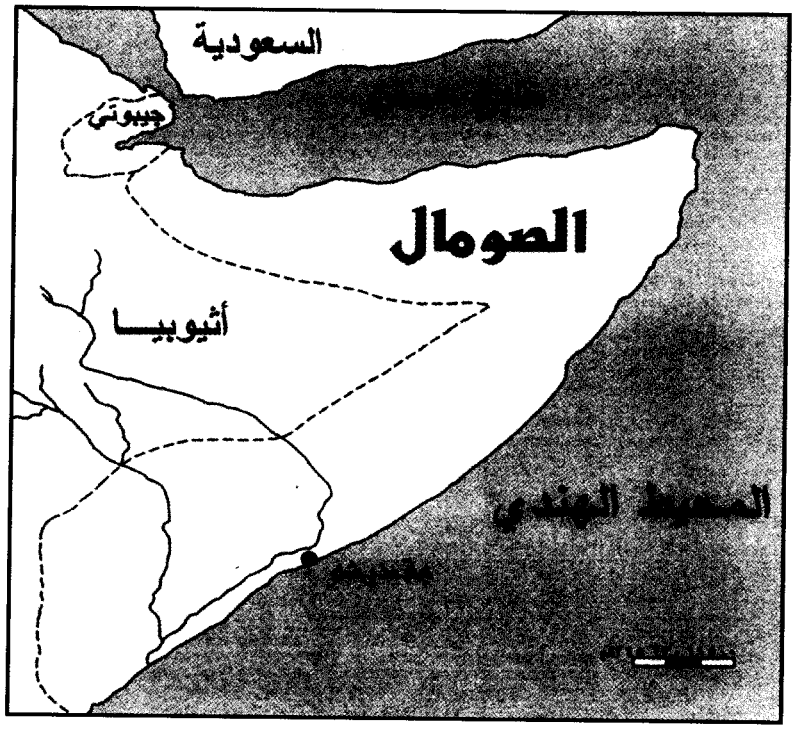

إعداد
أ. د. محمد عبدالعزيز
قسم الجغرافيا - كلية الآداب للبنات
الرياض - المملكة العربية السعودية

سكان الصومال

تمهيد:

في البداية يجدر التنويه إلي أن تحديد عدد سكان الصومال بدقة يعد أمراً غاية في الصعوبة؛ وذلك بسبب ندرة البيانات والإحصاءات السكانية علي المستويين المحلي والدولي، ولا غرابة في هذا في بلد فقير عانى من الاستعمار والتشرذم والتفكك مثل الصومال، بالإضافة إلي بيئته الصحراوية ورداءة طرقة، والطبيعة الارتحالية لسكانه الذين يعمل معظمهم بحرفة الرعي، فضلاً عن ارتحالهم قهراً بسبب ظروف الجفاف والحرب التي تسود منطقة القرن الإفريقي عموماً منذ زمن بعيد.

وتكاد تقتصر البيانات الخاصة بسكان الصومال- في حالة وجودها- على مجرد التنبؤات والتقديرات التي تصدرها الجهات الدولية المختلفة، والتي لا تخلو من تفاوتات وتناقضات، الأمر الذي يستوجب التعامل معها بحذر، خاصة وأن التنبؤات قد تؤدي إلى تفاوت كبير في عدد السكان، وعلى وجه الخصوص في بلد مثل الصومال، حيث تعتمد هذه التنبؤات على عوامل كثيرة ومتداخلة، ففضلاً عن العوامل الأساسية للنمو، نجد هناك عوامل أخرى لا يمكن قياسها بدقة، وهي تلك المتعلقة بالحروب والجفاف والأزمات المختلفة[1] وهي ظاهرة غالبة على منطقة القرن الإفريقي.

وتشير التقديرات المختلفة - على ضآلتها - إلى أن عدد سكان الصومال قدر عام ١٩٠٠ بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ نسمة، وبحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٣٠، بينما تراوح تقديرهم عام ١٩٥٣ فيما بين ١,٧٦٣,٠٠٠ و١,٨٦٣,٥٨٤ نسمة، وقد أفاد خبراء الإحصاء أن التقديرات الأخيرة قريبة

إلى الدقة، حيث لا تزيد نسبة الخطأ فيها علي ١٠ ٪. وفي عام ١٩٦٣ تم تقدير عدد سكان الصومال وفق إسقاطات اعتمدت علي تقديرات عام ١٩٥٣، وقد بلغ عدد السكان على هذا الأساس حوالي ٢,٢٣٠,٢٢٠ نسمة[٢].

ونظراً للحاجة الملحة إلى إجراء تعداد شامل لسكان الصومال؛ لذا فقد تم إجراء هذا التعداد عام ١٩٧٥ (٧-٢٠ فبراير)، وقد بلغ عدد سكان الصومال وفق هذا التعداد، الذي لم تعلن نتائجه التفصيلية ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة. وفي فبراير ١٩٨٦ أجرت الأمم المتحدة تعداداً مؤقتاً - لم تنشر نتائجه أيضاً - وقد قدر عدد سكان الصومال على أساسه بحوالي ٧,١١٤,٤٣١ نسمة[٣]، ومن الملاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً فى البيانات الخاصة بسكان الصومال، ويختلف هذا التفاوت من مصدر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

وسوف تتناول هذه الدراسة سكان الصومال من حيث نموهم والعوامل المؤثرة فى هذا النمو من مواليد ووفيات وهجرة، وكذلك توزعهم على الرقعة الجغرافية للصومال والعوامل الجغرافية المؤثرة في هذا التوزيع، ثم أخيراً الخصائص التركيبية لسكان المجتمع الصومالي.

أولاً: النمو السكاني

يتأثر نمو السكان في المجتمعات المختلفة بالعديد من العوامل الديموغرافية، ويتزايد السكان إما بطريقة طبيعية تتمثل في الفرق بين المواليد والوفيات، وإما بطريقة غير طبيعية وتتمثل في الهجرة.

١- اتجاهات النمو السكاني:

يمكن تتبع النمو السكاني في الصومال خلال النصف الثاني من القرن العشرين وفق التقديرات المتاحة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تطور عدد سكان الصومال خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠م)

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪	العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪
١٩٥٠	١,٨٢٦,٠٠٠	٪١,٩٦	١٩٨٠	٦,٧١٠,٠٠٠	٪٣,٩
١٩٥٥	٢,٠٠٥,٠٠٠	٪٢,٢	١٩٨٥	٦,٤٠٠,٠٠٠	٪٣,٩
١٩٦٠	٢,٢٢٦,٠٠٠	٪٢,٤٦	١٩٩٠	٧,٨٠٥,٠٠٠	٪٢,٨٤
١٩٦٥	٢,٥٠٠,٠٠٠	٪٢,٣١	١٩٩٥	٨,٩٩٤,٠٠٠	٪٣,٠٢
١٩٧٠	٢,٧٨٩,٠٠٠	٪٢,٧٤	٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٪٣,٠٢
١٩٧٥	٣,٤٩٢,٠٢٤	٪٣,٠٤			

Sources : الجدول من تصميم الباحث، اعتماد علي المصادر الآتية

١ - بيانات الأعوام ١٩٥٠-١٩٧٥: المعتصم، محمد، (١٩٩٩)، " جمهورية الصومال" ، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامى، المجلد العاشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ص.ص ٤٣٣-٤٣٥.

٢- بيانات عام ١٩٨٠: (The World Bank, (1998-1999), "African Developmnet Indicators" Washington D.C.P. 4

* The Europa World Year Book (1990), Vol. 2, 31st .ed., P. 2280

٣ - بيانات الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠): * Bos, E. & Others (1994-95), "World Population Projections", The Johns Hopkins Univ. Press, Batimore & London, P. 441.

وبتحليل الجدول السابق والشكل رقم (١-أ) يمكن التوصل إلي ما يلي:

- قدر عدد سكان الصومال بحوالي ١,٨٢٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٠، وقد تضاعف هذا العدد في حوالي ربع قرن، حيث بلغ عدد السكان في تعداد ١٩٧٥ حوالي ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة ، وبمتوسط نمو يبلغ ٢,٤٥٪ سنوياً.
- تشير التقديرات إلى أن سكان الصومال قد تزايدوا ثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠، حيث انتقل عددهم من ٣,٤٩٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٤٥٩,٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠، وكان معدل نموهم خلال تلك الفترة حوالي ٣,٣ ٪، وعلى هذا يكون سكان الصومال قد تزايدوا عدداً ونمواً بمعدلات أسرع، مقارنة بالفترة السابقة فيما بين (١٩٥٠-١٩٧٥).
- يتضح من الجدول والشكل المذكوران أن هناك زيادة كبيرة تمثل طفرة سكانية خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠، حيث تشير الإحصاءات إلى تضاعف عدد السكان خلال هذه المدة القصيرة وهو أمر غير منطقي، وربما تعزى هذه الزيادة غير المبررة إلى عدم الدقة في تسجيل البيانات في تعداد ١٩٧٥ والفترة السابقة له، وزيادة الاهتمام بإجراءات التسجيل بعد هذا التعداد، حيث تطلب الأمر ضرورة الاهتمام بدقة التسجيل لإمكانية مواجهة ظروف الجفاف التي ضربت موجاته المنطقة عدة مرات.

أما عن مستقبل النمو السكاني في الصومال، فتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يتزايد عدد السكان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢١٥٠) كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

المعدلات المتوقعة لنمو سكان الصومال في الفترة من ٢٠٠٠-٢١٥٠م

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪
٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٪٢,٧٢
٢٠٢٥	٢٠,٦٣٦,٠٠٠	٪١,٥٨
٢٠٥٠	٣٠,٦١٤,٠٠٠	٪٠,٨٩
٢٠٧٥	٣٨,٢٣٢,٠٠٠	٪٠,٤٢
٢١٠٠	٤٢,٤١٦,٠٠٠	٪٠,٢١
٢١٢٥	٤٤,٧١٥,٠٠٠	٪٠,١١
٢١٥٠	٤٦,٠١٦,٠٠٠	

Source : Bos, op. cit, P. 441.

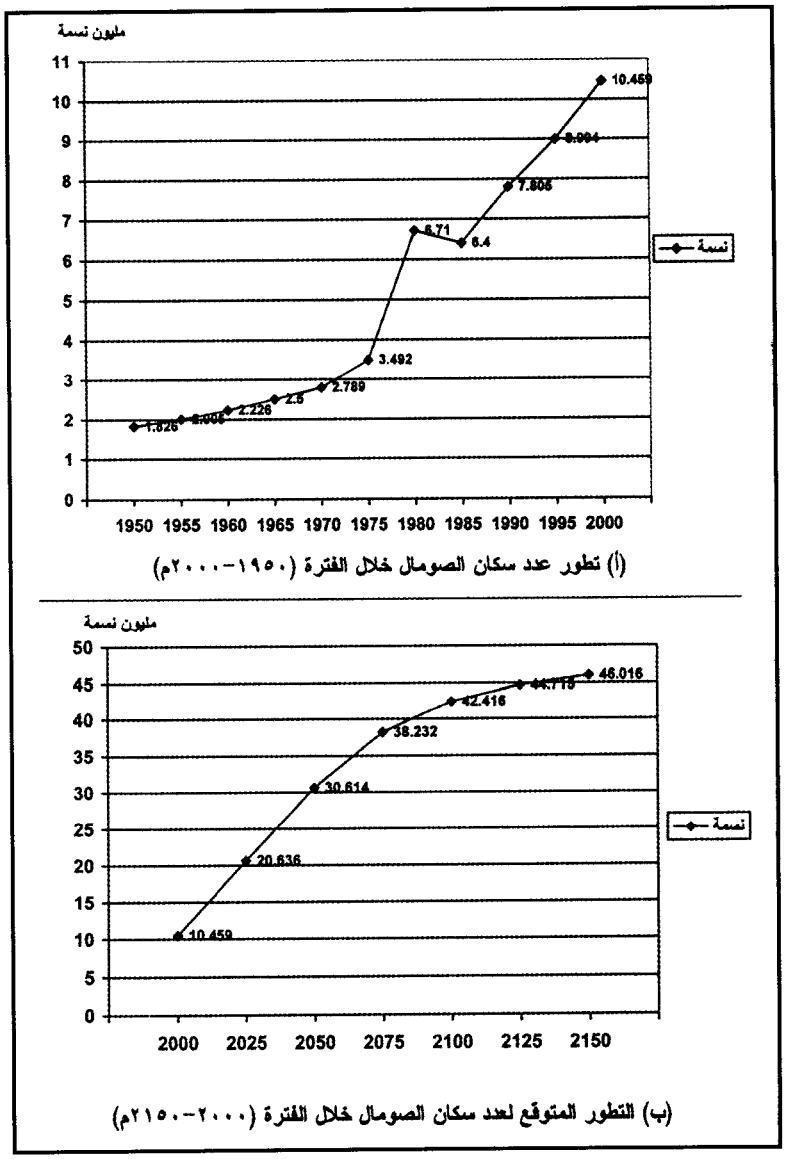

شكل (١)

التطور العددي لسكان الصومال

وبتحليل الجدول السابق والشكل رقم (١-ب) يتضح ما يلي:

- من المتوقع أن يتزايد سكان الصومال خلال قرن ونصف حوالي خمسة أمثال حجمهم الحالي. ففي خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠-٢٠٥٠) يتوقع أن يتزايد عددهم حوالي ٣٠ مليون نسمة عن العدد الحالي، بمعدل عشرة ملايين نسمة سنوياً وبمعدل نمو ٢,١٥٪ .
- تبدأ معدلات النمو السكاني في الانخفاض تدريجياً ابتداء من عام ٢٠٥٠، بحيث تصبح ٠,٨٩ ، ٠,٤٢ ، ٠,٢١ ، ٠,١١ ٪ خلال الفترات ٢٠٥٠، ٢٠٧٥، ٢١٠٠، ٢١٢٥، ٢١٥٠ على التوالي. وربما بنيت هذه التنبؤات على افتراض حدوث تحسن في أحوال السكان وظروف الصومال بشكل عام مستقبلاً، مما يساعد على دخولها مرحلة التزايد السكاني المتأخر Late expanding stage، أو ربما مرحلة الثبات والاستقرار.

٢- عوامل النمو السكاني وخصائصها:

نتناول في هذا الجزء من الدارسة العاملين الأساسيين المؤثرين في النمو السكاني في الصومال، وهما، الزيادة الطبيعية والهجرة.

الزيادة الطبيعية:

تكاد تخلو المصادر السكانية المختلفة من الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمواليد والوفيات في الصومال، وبوجه خاص على مستوى الأقاليم الإدارية، الأمر الذي يتعذر معه إجراء دراسة متكاملة عن حالة الزيادة الطبيعية للسكان.

وفيما يلي دراسة لمعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الصومال خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠م) ويوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣)

معدلات المواليد والوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان (١٩٧٠-٢٠٠٠م)

العام / المعدل٪	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٠-٧٥	١٩٨٥-٨٠	١٩٩٠-٨٥	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٩٥
المواليد	٤٥,٧	٤٨,٥	٥٠,٤	٥٠,٤	٤٧,٩	٤٧,٥
الوفيات	٢٣,٠	٢٢,٨	٢١,١	٢٠,١	١٧,٢	١٦,٢
الزيادة الطبيعية	٢٢,٧	٢٥,٧	٢٨,٦	٣٠,٣	٣٠,٧	٣١,٣

Source:
1- 1970-1980 : The Europa World Year Book (1990), op. cit, P 2280
2- 1980-1990 : The Europa World Year Book (1999),op. cit, P. 3191
3- 1990-2000: Bos, op. cit, P. 441

أ- المواليد:

يعتبر المواليد الأحياء من أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في نمو السكان، وقد تراوحت معدلات المواليد في الصومال خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ما بين ٤٥-٥٠ في الألف، وهي معدلات مرتفعة إذا ما قورنت بالمعدل العالمي الذي يبلغ ٢٣ في الألف، وكذلك بمعدل المواليد في القارة الإفريقية والذي يتراوح بين ٤٢-٤٤ في الألف(٤).

يمكن الاستدلال من بعض الإحصاءات المنشورة لمعدلات المواليد خلال عام ١٩٦٨ في بعض المراكز الحضرية، على أن المعدل السنوي للمواليد مرتفع بشكل ملحوظ، إذ يتراوح بين ٣٧-٦٩ في الألف في المناطق الريفية و٢٨-٧٧ في الألف في المناطق الحضرية، ويلاحظ ارتفاع هذه المعدلات في المدن عنها في الريف، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل المواليد في مقديشو العاصمة ٧٧ في الألف وكسمايو ٧١ في الألف ومركا ٦٣ في الألف وبيداوا ٧٠ في الألف، وهي معدلات تفوق المعدل العام للمواليد في الصومال ككل، كما أنها تفوق الحد

الأقصى لمعدلات المواليد في العالم إذا بلغت درجة الخصوبة أقصاها (٥٠-٦٠ في الألف٪)[٥].

ويرتبط ارتفاع معدلات المواليد في الصومال بعوامل كثيرة، منها النظام القبلي الذي يفاخر بكثرة عدد أبناء القبيلة، وسيادة حرفتي الزراعة والرعي، والزواج المبكر والرغبة في كثرة الإنجاب، وكذلك تعدد الزوجات. وقد ساعد ارتفاع معدل الخصوبة لدى المرأة الصومالية بدور كبير في زيادة عدد المواليد، فالمرأة الصومالية تعد من أعلى النساء خصوبة في العالم، حيث يبلغ معدل الخصوبة في الصومال ٦,٨ مواليد لكل امرأة خلال فترة الإخصاب، أي أعلى من معدل القارة الإفريقية والذي يصل إلى ٥,٤ ، وكذلك المعدل العالمي الذي يبلغ ٢,٩ مولود لكل امرأة[٦].

ب- الوفيات:

يوضح الجدول رقم (٣) معدلات الوفيات في الصومال، وهي معدلات مرتفعة بدرجة ملحوظة، إذ تتراوح خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) بين ١٦-٢٣ في الألف، بمتوسط ٢٠ في الألف، أي حوالي ضعف معدل الوفيات العالمي (٩ في الألف)، كما ترتفع عن المعدل الإفريقي الذي يبلغ ١٤ في الألف وإن كان هناك اتجاه واضح نحو الانخفاض، حيث يقدر معدل الوفيات بحوالي ١٧,٢ و١٦,٢ في الألف في الفترة ما بين (٩٠-١٩٩٥ و ١٩٩٥-٢٠٠٠).

أما بالنسبة لوفيات الأطفال فقد بلغ معدلها ١٢٦ في الألف عام ١٩٩٨، أي أنها تفوق بكثير المعدل العالمي لوفيات الأطفال والذي يبلغ ٥٧ في الألف، وكذلك المعدل الإفريقي الذي يبلغ ٨٨ في الألف. كذلك يرتفع معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات بدرجة كبيرة حيث يصل إلى ٢٠٠ في الألف، في حين لا يزيد المعدل العالمي عن ٨٠ في الألف، بينما يبلغ المعدل الإفريقي

١٣٠ في الألف، والجدير بالذكر أن هذا المعدل لا يزيد عن ١٠ في الألف في الدول المتقدمة[٧]. أما بالنسبة لوفيات الأمهات فيصل إلى ١٦٠٠ أم لكل ١٠٠,٠٠٠ من الأمهات.

ويعزى ارتفاع معدلات الوفيات العامة ووفيات الأطفال والأمهات في الصومال إلى العديد من العوامل التي تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية السيئة التي تسود في المجتمع الصومالي عموماً، قبل وبعد الاستقلال ومؤخراً بعد انهيار نظام الدولة الصومالية عام ١٩٩١ بسبب الحرب الأهلية بين القبائل المتناحرة، مما أدى إلى تردي الأوضاع في البلاد في كافة المجالات.

فعلي المستوى الصحي تنتشر العديد من الأمراض مثل: السل والجذام والملاريا والتيتانوس، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الصحية وزيادة معدلات الوفيات[٨] كما أن السلطات تعجز عن توفير الخدمات الصحية، حيث لم يحظ قطاع الصحة سوى بحوالي ١,٥٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ١٩٩٠ (المتوسط العالمي ٨,٦ ٪)، وبعد انهيار الدولة عام ١٩٩١، توقفت ٥٠ مستشفى عن العمل من بين حوالي ٧٠ مستشفى، وذلك بسبب الحرب الأهلية.

من ناحية أخرى يلاحظ أن الشخص الصومالي لم يكن يحصل عام ١٩٩٠ سوى على ٨٠ ٪ فقط من احتياجاته الأساسية اليومية من السعرات الحرارية، أي أقل من الحد الأدنى الذي حددته منظمة الفاو العالمية.ولا شك أن هذه النسبة قد انخفضت بعد تردي الأوضاع في الدولة منذ عام ١٩٩١[٩].

يلاحظ أيضاً انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغ عام ١٩٩٠ حوالي ١٥٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، وفى الوقت الذي كان ينخفض فيه الناتج القومي بمعدل ٢,٣ ٪ سنوياً، كان عدد السكان يتزايد

بمعدل ٢,١٪، وأصبح ٦٠٪ من سكان الصومال منذ عام ١٩٨٠ يعيشون تحت خط الفقر [١٠].

من ناحية أخري تساهم الأمية فى رفع معدلات الوفيات، حيث ترتفع نسبة الأمية في الصومال بدرجة كبيرة، فقد بلغت معدلاتها عام ١٩٩٠، ٧٥,٢ ٪ (٦٣,٩ ٪ ذكور و ٨٦٪ إناث)، كما أن التعليم غير إلزامى، ولا ينفق عليه سوى ١٪ من إجمالي الناتج القومي، وقد انهار التعليم تماماً بانهيار الدولة عام ١٩٩١ [١١].

ولاشك أن العوامل السابقة قد أثرت بطرق مباشرة وغير مباشرة في زيادة معدلات الوفيات في الصومال، الأمر الذي انعكس أثره على متوسط عمر الفرد، حيث يبلغ أمد الحياة في الصومال ٤٦ عاماً (٤٥ ذكور و ٤٨ إناث)، أي أقل من متوسط أمد الحياة في إفريقيا والذي يصل إلى ٥٢ عاماً، بينما يصل هذا المعدل على المستوي العالمي إلى ٦٦ عاما[١٢].

وعن مستقبل معدلات الوفيات في الصومال، تشير التقديرات إلى أنها سوف تميل إلى الانخفاض بدرجة ملحوظة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث من المتوقع أن تنخفض هذه المعدلات إلى ١٢ في الألف في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥) و٨ في الألف في الفترة (٢٠٥٠ -٢٠٢٥) و٧,٧ في الألف في الفترة (٢٠٥٠-٢٠٧٥)[١٣]، ولا شك أن هذا الانخفاض في معدلات الوفيات سوف يرتبط بطبيعة الحال بمدى التحسن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال.

ب- الهجرة:

يجدر الذكر أن هناك قصوراً واضحاً في الإحصاءات الخاصة بالهجرة في الصومال، سواء كانت داخلية أو خارجية، اختيارية، أو طوعية؛ ولهذا فإن

من الصعوبة بمكان رصد حركة أنماط الهجرة وتياراتها في بلد مثل الصومال، غير مستقر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ ولذلك سوف يتم الاعتماد علي التقديرات المختلفة والمتفرقة التي تصدرها الهيئات الدولية، وكذلك الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع.

ويمكن التمييز بين نمطين من أنماط الهجرة في الصومال، اختيارية وإجبارية، ويتضمن كل نمط منها نمطين آخرين، يتمثلان في الهجرة الداخلية والهجرة الدولية.

وتتداخل العوامل المختلفة التي تدفع سكان الصومال إلى الهجرة، أبرزها عاملان، أحدهما مرتبط بالظروف المناخية وهو المتمثل في الهجرة بسبب موجات الجفاف التي تضرب منطقة القرن الإفريقي بحدة وبشكل متكرر،مما يؤدي إلى هجرة جماعية واسعة داخل الحدود الصومالية وعبرها إلى الدول المجاورة. أما العامل الثاني فهو بشري، يرتبط بالحروب المتكررة التي تتفجر في المنطقة بسبب الاختلاف حول ترسيم الحدود السياسية وحقوق الرعي.

الهجرة الاختيارية:

ترتبط الهجرة الاختيارية بالحرفة الرئيسة التي يمارسها أغلب سكان الصومال، وهي حرفة الرعي، وترتبط تحركات الرعاة بمواسم الرعي الفصلي ووفرة المياه ومناطق هطول الأمطار، ويسلك الرعاة في تحركاتهم تيارات مختلفة بعضها داخل الحدود الإدارية للصومال، وأخرى يعبرون خلالها الحدود إلى الدول المجاورة.

وهناك ميل طبيعي إلى الانتقال من المناطق الحارة الجافة في الشمال إلى المناطق الرطبة في جنوب الصومال، أو عبر الحدود إلى إثيوبيا وكينيا، وذلك

تبعاً لفصول الرطوبة والجفاف. وفي فصل الربيع وموسم المطر ينتقل الرعاة من الجنوب إلى المراعي الشمالية والداخلية، كذلك تهاجر القبائل الساحلية في الشمال في فصل الصيف الحار الجاف إلى المناطق المرتفعة، وخاصة نحو هضبة "هود" شرقي إثيوبيا حيث تسقط الأمطار(١٤).

ولا تسهم الهجرة الدولية سوى بقدر محدود للغاية في نمو السكان، ويقدر عدد اليمنيين والحضارمة الذين وفدوا إلى المنطقة منذ عدة قرون بحوالي ٣٠ ألف نسمة، بينما قدر عدد الإيطاليين والبريطانيين الذين وفدوا إلى المنطقة خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بحوالي ٤٠٠٠ نسمة، غادر معظمهم الصومال بعد الاستقلال.

فضلاً عن جالية هندية يبلغ قوامها ١٢,٠٠٠ نسمة، وعدد قليل من الباكستانيين والجنسيات الأخرى. وفي عام ١٩٧١ بلغ عدد المهاجرين من الصومال بقسميه الشمالي والجنوبي ١٥,٥٨٦ نسمة، بينما بلغ حجم الهجرة الوافدة ١٥,١١٢ نسمة، أي أن صافي الهجرة لا يتعدى ٤٧٤ نسمة، وهو عدد ضئيل بالنسبة لإجمالي السكان، وليس له سوى أثر ضئيل ومحدود في النمو السكاني(١٥).

الهجرات الإجبارية:

وتتمثل عوامل الطرد في هذا النمط من الهجرة الصومالية في عاملى الجفاف والحروب التي تشهدها المنطقة بشكل متكرر.

والجدير بالذكر أن منطقة القرن الإفريقي عموماً تتعرض لموجات متكررة من الجفاف الذي يضرب المنطقة بحدة وقسوة منذ السبعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب التغيرات المناخية وتراجع الرياح الموسمية وسيادة

الظروف المناخية شبة الجافة. وتؤدي موجات الجفاف إلى زيادة واسعة في التحركات السكانية داخل وخارج الحدود الصومالية، فقد قدر عدد المهاجرين بسبب موجات الجفاف في بداية السبعينيات بحوالي ٢٧٠ ألف نسمة[١٦].

من ناحية أخرى، أدى تفجر الحروب فى منطقة القرن الإفريقى بشكل متكرر بين الصومال وجيرانها، وبين القبائل الصومالية نفسها إلى هجرات جماعية واسعة للسكان[١٧] وقدر قدر عدد اللاجئين الصوماليين بسبب حرب الأوجادين (٧٧-١٩٧٨) بين الصومال وإثيوبيا بما يقرب من نصف مليون نازح، وبلغ عددهم أوائل عام ١٩٨١ أكثر من مليون نسمة.

وقد أدت الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية المتنازعة فى بدايات عام ١٩٨٨ والتى أسفرت عن سقوط الحكومة المركزية وانهيار الدولة فى عام ١٩٩١، فضلاً عن ظروف الجفاف التى ضربت المنطقة فى وقت لاحق، أدت إلى نزوح حوالي مليون صومالي إلى الدول المجاورة، حيث نزح حوالى ٦٠٠,٠٠٠ صومالي إلى إثيوبيا، ونحو ١٢٦,٠٠٠ إلى كينيا و٢٠,٠٠٠ إلى جيبوتى و ٥٠٠٠ إلى اليمن، وفي عام ١٩٩٤ أسفر الاقتتال بين القبائل إلى نزوح ٩٠,٠٠٠ لاجئ من شمال الصومال إلى إثيوبيا بعد إعلان جمهورية أرض الصومال الانفصالية " صوماليلاند" فى شمال غربي الصومال وعاصمتها هرجيسة[١٨].

وقد قدرت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد اللاجئين الصوماليين عام ١٩٩٦ بما يزيد على نصف مليون لاجئ موزعون كما يلي :

جدول رقم (٤)

عدد اللاجئين الصوماليين حسب دولة اللجوء عام ١٩٩٦

دولة اللجوء	العدد
إثيوبيا	٢٨٨,٠٠٠
كينيا	١٧١,٠٠٠
أوغندا	٤٤,٠٠٠
جيبوتي	٢٣,٠٠٠
مصر	٣,٥٠٠
إريتريا	٢,٠٠٠
المجموع	٥٣١,٥٠٠

المصدر : مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، (١٩٩٧)، " حالة اللاجئين فى العالم ٩٧-١٩٩٨"، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ٧٥.

وفى عام ١٩٩٧ بلغ عدد اللاجئين الصوماليين حوالى ٥٢٤,٤٠٠ لاجئ وكان ترتيب الصومال الخامسة من بين العشر مجموعات الرئيسة للاجئين فى العالم، والتي تضم ٦,٧٦٣,٤٠٠ لاجئ ، أي أن اللاجئين الصوماليين يمثلون حوالى ٨٪ من مجموع اللاجئين فى هذه المجموعات العشر، عاد منهم ٥١,٨٠٠ لاجئ قادمون من إثيوبيا وليبيا[١٩].

ثانيـاً: توزيـع الـسكان

يجـدر الذكـر أن الإحـصـاءات والتـقـديرات المنشـورة حـديثـاً عن سكان الصومال لا تتضمن أية بيانات على مستوى المناطق الإدارية، وفي محاولة من الباحث للتوصل إلى تقدير حديث لسكان مديريات الصومال، تم الاعتماد على النسب المئوية الخاصة بعدد سكان كل مديرية من إجمالى السكان حسب تعداد عـام ١٩٧٥، وذلك للتـوصل إلى مـا يقـابل هذه النسب من أرقـام مطلقـة لعـدد سكان كل مـديرية من إجمـالي عـدد السكان اسـتناداً إلى تقـديرات عـام ٢٠٠٠، وذلك على افـتـراض ثبات مـعـدلات النمو، وكذلك بصرف النظر عن تحـركات السكان وهجـراتهم، والتي يمكن اعتبـارها هجـرة مؤقتة، هذا مع التـأكيـد على أهمية دور هذه التحركات فى إعادة توزيع السكان وتحديد كثافتهم.

ويخضع توزيع السكان فى الصومـال للعديد من الضوابط الجـغرافيـة، من موقع ومناخ وبنيـة وتضاريس ومياه، فضلاً عن الضـوابط البشـرية من تحضـر ونقل ومـواصلات وخدمات، وتختلف كثافة السكان من منطقة إلى أخـرى تبعـا لاختـلاف هـذه الضـوابط. وتقدر الكثافة الحسـابيـة لسكان الصومـال حسب تقديرات عـام ٢٠٠٠ بحوالي ١٦,٤ نسمة/كم٢، ومع أن هذه الكثافة منخفضة عـمـومـاً، إلا أنهـا في تـزايد مـسـتـمـر، فـقـد بلغت عـام ١٩٥٨ حـوالي ٣,٥ نسمة/كم٢، وفي عام ١٩٦٣ ٤,٤ وفي عام ١٩٧٥ بلغت ٥,٥ نسمة/كم٢ [٢٠].

وتؤثر طبيعـة السطح واستخدام الأرض بشكل واضح على توزيع السكان ، حيث تشـغل المناطق المرتفعـة والأراضي الصحـراوية حوالي ٤٥٪ من المسـاحـة الكليـة ، بينمـا تشـغل المراعي حـوالـي ٤٣٪، وتتـفـاوت التـقـديرات الخـاصـة بالأراضـى الصـالحـة للزراعـة بين ١٠-١٧٪ من إجـمـالى المسـاحـة، ولا يزرع بالفعل سوى ١,٦٪ من مساحة الصومال، ويعتمد ١٠٪ فقط من هذه المساحة على الري[٢١].

١- توزيع السكان وكثافتهم حسب المناطق الإدارية:

يبلغ عدد المناطق الإدارية فى الصومال خمسة عشر مديرية، تضمها ستة أقاليم جغرافية واضحة (شكل رقم ٢-أ). وبشكل عام يمكن التمييز بين إقليمين سكانيين فى الصومال، أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب، ويتضح ذلك من الجدول التالي والشكل رقم (٢-ب) والتحليل اللاحق لهما:

جدول رقم (٥)

توزيع سكان الصومال وكثافتهم حسب المناطق الإدارية وفق تقديرات عام ٢٠٠٠م

الإقليم	المديرية	المساحة كم٢	تقدير السكان عام ٢٠٠٠	٪ من إجمالي السكان	الكثافة الحسابية نسمة/كم٢
الشمالي الغربي	جالبيد الغربية	٤٥,٠٠٠	١,٣١٧,٨٣٤	١٢,٦٠	٢٩,٣
	توجدير	٤١,٠٠٠	٧٧١,٧٨٤	٧,٣٨	١٨,٨
المجموع		٨٦,٠٠٠	٢,٠٨٩,٦١٨	١٩,٨٩	٢٤,٣
الشمالي الشرقي	سناج	٥٤,٠٠٠	٤٣٥,٠٩٤	٤,١٦	٨
	بارى	٧٠,٠٠٠	٤٦٢,٢٨٨	٤,٤٢	٦,٦
	نوجال	٥٠,٠٠٠	٢٥٤,١٥٤	٢,٤٣	٥
المجموع		١٧٤,٠٠٠	١,١٥١,٥٣٦	١١,٠١	٦,٦
الأوسط	مدق	٧٠,٠٠٠	٦٤٤,٢٧٤	٦,١٦	٩,٢
	جلجادور	٤٣,٠٠٠	٥٤٣,٨٦٨	٥,٢	١٢,٦
المجموع		١١٣,٠٠٠	١,١٨٨,١٤٢	١١,٣٥	١٠,٥
حوض نهر شبيلي	هيران	٣٤,٠٠٠	٤٤٠,٣٢٣	٤,٢١	١٣
	شبيلي الأوسط	٢٢,٠٠٠	٧٠٨,٠٧٤	٦,٧٧	٣٢
	شبيلي الأدنى	٢٥,٠٠٠	١,١٩٢,٣٢٦	١١,٤٠	٤٧,٧
	بنادر	١,٠٠٠	١,١١١,٧٩١	١٠,٦٣	١١١١
المجموع		٨٢,٠٠٠	٣,٥٤٢,٥٤١	٣٣	٤٢,١٠
حوض نهر جوبا	جيدو	٥٥,٠٠٠	٦٣٥,٩٠٧	٦,٠٨	١١,٥
	جوبا	٦١,٠٠٠	٧٣٧,٣٥٩	٧,٠٥	١٢
المجموع		١١٦,٠٠٠	١,٣٧٣,٢٦٦	١٣,١٣	١١,٨٤
بين النهرين	باكول	٢٧,٠٠٠	٢٩٩,١٢٧	٢,٨٦	١١
	باي	٣٩,٠٠٠	٩٠٤,٧٠٣	٨,٦٥	٢٣
المجموع		٦٦,٠٠٠	١,٢٠٣,٨٣٠	١١,٥٠	١٨,٢٤
الإجمالي		٦٣٧,٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	١٠٠	١٦,٤

المصدر: الجدول من تصميم الباحث استناداً إلى النسب المئوية لسكان كل مديرية في تعداد عام ١٩٧٥ ومقابلته بنفس النسب حسب تقديرات عام ٢٠٠٠، استناداً إلى المراجع الآتية:

1 - Lewis, I.M., op. cit, P 11

2- Bos, E., (1994-1995), op. cit, P.P. 440-441

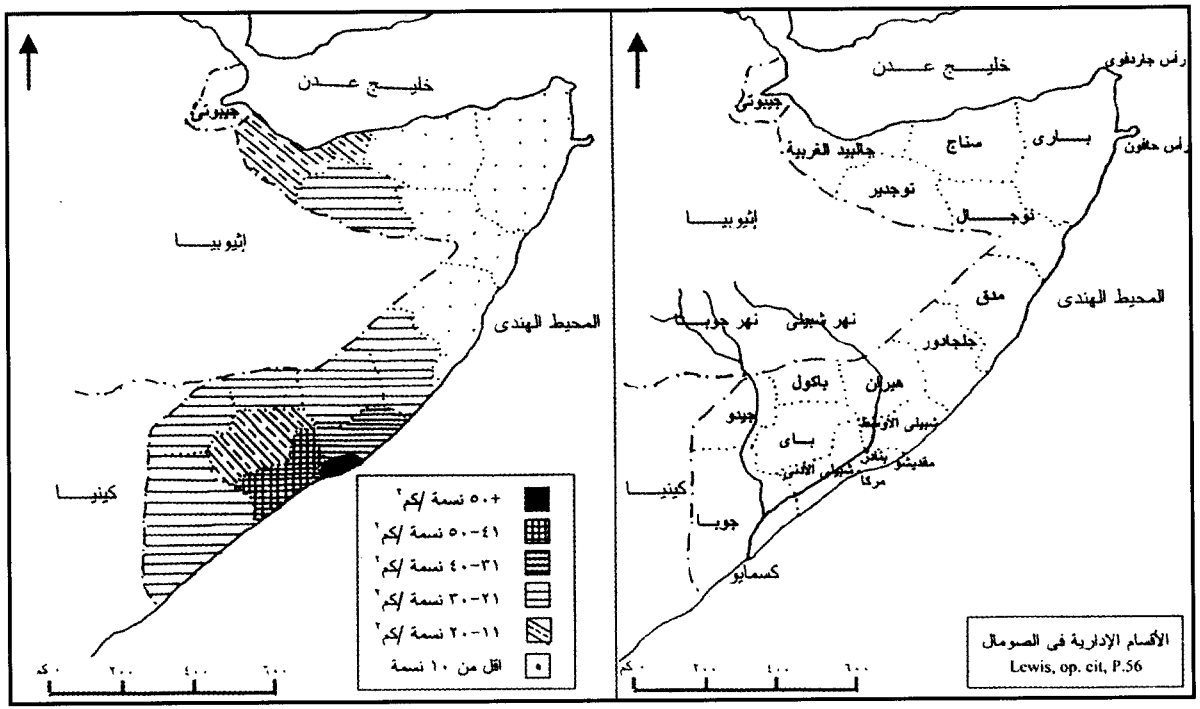

شكل (٢)

(أ) (ب)

توزيع الكثافة السكانية في الصومال (٢٠٠٠م)

أ- سكان شمال الصومال:

يضم شمال الصومال سبع مديريات موزعة على ثلاثة أقاليم جغرافية واضحة، وهي الإقليم الشمالي الغربي ويضم مديريتي جالبيد الغربية وتوجدير، والإقليم الشمالي الشرقي ويضم ثلاث مديريات هي سناج وباري ونوجال، ثم الإقليم الأوسط ويضم مديريتي مدق وجلجادور .

وتبلغ مساحة شمال الصومال ٣٧٣,٠٠٠كم٢ تمثل ٥٨,٥٪ من مساحة الصومال، ويبلغ عدد سكانه ٤,٤٢٩,٢٩٦ نسمة، أي حوالي ٤٢٪ من السكان، وتبلغ الكثافة ١٢ نسمة/كم٢، أي أقل من المتوسط العام للكثافة العامة في الصومال. ويمكن التمييز بين إقليمين سكانيين داخل هذا الإقليم، كما يلى:

• الإقليم الشمالي الغربي:

يقع هذا الإقليم أقصى شمال غربي الصومال، ويطل في شماله على خليج عدن، ويضم محافظتي جالبيد الغربية وتوجدير، ويبلغ عدد سكان هذا الإقليم ٢,٠٨٩,٦١٨ نسمة، أي حوالي نصف (٤٧٪) سكان شمال الصومال، و٢٠٪ من إجمالي سكان الصومال، بينما تبلغ مساحته ٨٦,٠٠٠ كم٢، أي حوالي ٢٣٪ من مساحة شمال الصومال و ١٣٪ من إجمالي المساحة الكلية، وتبلغ الكثافة داخل هذا الإقليم ٢٤,٣ نسمة /كم٢ أي ما يزيد مرة ونصف المرة عن الكثافة العامة في الصومال، ويشغل هذا الإقليم الترتيب الثاني من حيث عدد السكان والكثافة في الصومال، وذلك بعد إقليم حوض نهر شبيلي في الجنوب.

تحتل مديرية جالبيد الغربية الترتيب الأول داخل هذا الإقليم من حيث عدد السكان وكثافتهم، إذ يقدر عدد سكانها بحوالى ١,٣١٧,٨٣٤ نسمة، أي حوالي ٦٣٪ من سكان الإقليم الشمالي الغربي، وتبلغ كثافة السكان ٢٩,٣ نسمة/كم٢. أما مديرية توجدير، فتشغل الترتيب الثاني، حيث يبلغ عدد

سكانها حوالي ٧٧١,٧٨٤ نسمة، يمثلون ٣٧٪ من سكان الإقليم، وتنخفض الكثافة في توجدير إلى ١٨,٨ نسمة/كم٢، أي أنها في معدل الكثافة نفسها العامة للصومال.

وتعزى زيادة السكان والارتفاع النسبي لكثافتهم في هذا الإقليم إلى موقعة في النطاق شبة الصحراوي، الأمر الذي يبعده عن النطاق الصحراوي شديد الجفاف في شمال شرق الصومال، حيث يتلقي الإقليم الشمالي الغربي قدراً مناسباً من الأمطار بسبب ارتفاعه عن سطح البحر بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ متر، وتتراوح كميات الأمطار بين ١٠٠-٥٠٠ مم ، مما يساعد على توفر المراعي التى يقوم عليها الرعي التجاري فى هذا الإقليم[٢٢].

من ناحية أخرى، تقع مدينة هرجيسة فى مديرية جالبيد، وهي تعتبر المدينة الثانية فى الصومال من حيث حجم السكان وكثافتهم، وكانت هرجيسة عاصمة للصومال البريطاني سابقاً، ويقصدها الكثير من السكان، حيث تتميز بوفرة نسبية في الخدمات وفرص العمل واعتدال المناخ (٣٢°م)، كما تربطها الطرق المعبدة بميناء بربرة ثالث الموانى الصومالية من حيث الأهمية بعد مقديشو وكسمايو[٢٣] والجدير بالذكر أن بعض القبائل المتنازعة فى الصومال قامت بعد سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١ بإعلان " جمهورية صوماليلاند" الانفصالية فى هذا الإقليم واتخذت من هرجيسة عاصمة له.

• الإقليمان الشمالي الشرقي والأوسط:

تبلغ مساحة هذين الإقليمين معاً ٢٨٧,٠٠٠ كم٢، أي حوالى ٧٧٪ من مساحة شمال الصومال، و ٤٥٪ من إجمالي المساحة. ويبلغ عدد سكانهما ٢,٣٣٩,٦٧٣ نسمة، أي حوالي ٢٢٪ من إجمالي سكان الصومال، وعلى هذا

تنخفض الكثافة السكانية فى هذه المنطقة إلى ٨ نسمة/كم٢، أي نصف الكثافة العامة فى الصومال، ولهذا تعتبر المنطقة مخلخلة سكانياً إلى حد كبير.

ويعزى انخفاض عدد السكان وكثافتهم فى هذين الإقليمين من شمال الصومال إلى العديد من العوامل التي جعلت من المنطقة بيئة طاردة لسكانها، فمن حيث الظروف المناخية تقع المنطقة فى النطاق الصحراوي شديد الجفاف، حيث يرتفع متوسط درجة الحرارة بصفة عامة إلى ٣٠°م، خاصة فى صحراء هضبة ميجورتينا Mijurtein، وحيث تنخفض معدلات سقوط الأمطار إلى ما بين ٧٥-١٢٠مم، وذلك بسبب مرور الرياح الموسمية موازية للساحل، مما يؤدى إلى قله الأمطار، وانخفاض فاعليتها بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتسرب، وكثيراً ما تمر سنوات دون هطول الأمطار، مما يعرض المنطقة لضربات جفاف حادة، الأمر الذي تكرر كثيراً فى الربع الأخير من القرن العشرين. وتؤدي موجات الجفاف هذه إلى هجرة السكان ونفوق آلاف القطعان من الماشية.

ومن ناحية أخرى، يعتبر الساحل الصومالي المطل على المحيط الهندي ساحلاً غير مضياف، فهو ساحل شديد الجفاف، تكتنفه الكثبان الرملية التي تشغل ثلثي طوله. كما أن خلو المنطقة من الأنهار الرئيسة ساعد على نمو الشعاب المرجانية التي تحف بالساحل، والتي تقف حائلاً دون قيام مراسي وموانئ تشجع على التجارة والاستقرار[٢٥].

ب- سكان جنوب الصومال :

يضم جنوب الصومال ثماني مديريات موزعة على ثلاثة أقاليم، أولها إقليم حوض نهر شبيلي ويضم أربع مديريات هي: هيران وشبيلي الأوسط

وشبيلي الأدنى وبنادر، وثانيهما إقليم حوض جوبا، ويضم مديريتى جيدو وجوبا، أما الإقليم الثالث فهو إقليم ما بين النهرين ، ويضم بدوره مديريتي باكول وباي.

وتبلغ مساحة جنوب الصومال حوالي ٢٦٤,٠٠٠ كم٢ أي حوالي ٤١,٥٪ من إجمالى المساحة، بينما يبلغ عدد سكانه حوالى ٦,٠٢٩,٦١٠ نسمة أي حوالى ٥٨٪ من إجمالي سكان الصومال. وتصل الكثافة السكانية في جنوب الصومال إلى حوالي ٢٣ نسمة/كم٢، أي أعلى من المتوسط العام بحوالي مرة ونصف. وعلى هذا فإن جنوب الصومال يتميز بشكل واضح عن شماله من حيث عدد السكان وكثافتهم، ويعزى ذلك إلى الغنى النسبي لجنوب الصومال، الذى يتميز بوجود نهرا جوبا وشبيلي بسهولهما الفيضية، وكذلك غزارة الأمطار (٣٠٠-٥٠٠ مم)، كما يضم جنوب الصومال ٩٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة وحوالي ٨٥٪ من جملة الأراضي المنزرعة فى البلاد، فضلاً عن المراعي الجيدة التي تضم أكثر من ٨٠٪ من الماشية[٢٦].

ويتفاوت توزيع السكان وكثافتهم من إقليم إلى آخر ومن مديرية إلى أخرى باختلاف العوامل المؤثرة في ذلك في كل منها، ويتضح ذلك فيما يلى:

- **إقليم حوض شبيلى:**

يضم هذا الإقليم - كما سبق الذكر- أربع مديريات هي: هيران وشبيلي الأوسط وشبيلي الأدنى وبنادر. ويتصدر هذا الإقليم باقي الأقاليم الصومالية من حيث عدد السكان وكثافتهم ، إذا يبلغ عدد سكانه حسب تقدير عام ٢٠٠٠م حوالي ٣,٤٥٢,٥١٤ نسمة، يمثلون حوالي ٥٧٪ من سكان جنوب الصومال و٣٣٪ من إجمالي السكان، في حين لا تزيد مساحته على ١٣٪ من

إجمالي المساحة، والجدير بالذكر أن مديريتي شبيلي الأدنى وبنادر تضمان وحدهما ٦٦,٧٪ من سكان الإقليم.

وتبلغ الكثافة الحسابية للسكان في هذا الإقليم أعلى مستوى لها في الصومال ، حيث تصل إلى ٤٢ نسمة/كم٢، أي ما يزيد مرتين ونصف المرة عن متوسط الكثافة في الصومال. وتصل الكثافة في هذا الإقليم إلى أقصى حد لها من مديرية بنادر التي تضم العاصمة مقديشو، حيث ترتفع الكثافة إلى ما يزيد على ١٠٠٠ نسمة/كم٢، بينما تنخفض إلى أدناها في مديرية هيران، حيث تبلغ ١٣ نسمة/كم٢.

ويعزى تفاوت عدد السكان وكثافتهم من مديرية إلى أخرى داخل هذا الإقليم إلى طبيعة العلاقة بين السكان والأرض، ومن أبرز العوامل المؤثرة في ذلك موقع الإقليم على الساحل الجنوبي الشرقي للصومال، حيث يطل على المحيط الهندي، وقد كان هذا الساحل منطقة جذب للمهاجرين من التجار الآسيويين والعرب قبل وبعد ظهور الإسلام، حيث نشأت وازدهرت المدن الساحلية مثل: مقديشو ومركا وكسمايو وبراوة. كما أن السهول الساحلية في هذا الإقليم تزداد اتساعاً، حيث يبلغ عرضها حوالي ١٥٠ كم، فضلاً عن أن الكثبان الرملية المنشرة على امتداد الساحل تتراجع إلى الداخل على طول ساحل مديرية بنادر التي تضم أهم المدن الساحلية[٢٧].

من ناحية أخرى تتمتع المنطقة بقدر مناسب من الأمطار التي تتراوح كمياتها بين ٣٠٠-٥٠٠ مم، كما يسهم نهر شبيلي- الذى يسير بمحاذاة الساحل لمسافة ٣٠٠كم - بدور مهم في التركز السكاني، حيث يقوم النشاط الزراعي على سهله الفيضي المتسع ذات التربة الخصبة التي تلائم زراعة الموز في المزارع العلمية التي أنشأها الإيطاليون، وهو يعتبر محصول التصدير الرئيس في الصومال[٢٨].

كذلك تقوم العاصمة مقديشو بدور مهم كعامل جذب للسكان حيث تضم حوالي مليوني نسمة، وتعتبر أكبر مركز حضري في الصومال، حيث توجد بها أهم المراكز التجارية والصناعية والتعليمية والخدمية، كما تمثل مركز التقاء لطرق المواصلات إلى باقي أنحاء البلاد ودول العالم، فضلاً عن كونها الميناء الرئيس للصومال.

ويرجع انخفاض الكثافة السكانية نسبياً في مديرية هيران وشبيلي الأوسط (١٣-٣٢ نسمة/كم٢) إلى انتشار الكثبان الرملية في معظم أراضيهما وعلى امتداد الساحل، وكذلك إلى الشمال من نهر شبيلي الذي يمر في الجنوب الغربي لمديرية شبيلي الأوسط، كما أن وقوع مديرية هيران في الداخل نحو الغرب، جعلها ضمن إقليم المناخ شبه الجاف، ورغم مرور نهر شبيلي في وسط هذه المديرية، إلا أنه لا يساعد كثيراً في جذب السكان، حيث ينخفض مستوى المياه في مجراه عن مستوى الأراضي المجاورة، مما يعوق عملية استخراج مياهه، وهو الأمر الذي جعل سكان هذه المديرية يتركزون في جنوبها الغربي حيث تتوفر المراعي والمياه[٢٩].

- **إقليم حوض جوبا:**

ويضم هذا الإقليم مديريتي جيدو وجوبا اللتين يخترقهما نهر جوبا الذي ينحدر من المرتفعات الإثيوبية ويصب في المحيط الهندي شمال كسمايو، ويبلغ عدد سكان المديريتين معاً ٢٦٦ , ٣٧٣ , ١ نسمة، يمثلون ٢٣٪ من سكان جنوب الصومال و ١٣٪ من إجمالي السكان. ورغم مرور نهر جوبا في كلا المديريتين ، ورغم تلقيهما قدراً مناسباً من الأمطار التي تتراوح كمياتها بين ٢٥٠-٣٠٠مم، إلا أن الكثافة تنخفض في هذا الإقليم دون متوسط الكثافة

العامة في الصومال، إذا تنخفض الكثافة إلى ١١,٨٤ نسمة/كم٢، ويعزى السبب في ذلك إلى عدة عوامل، أهمها اتساع مساحة الإقليم، والتي تبلغ ١١٦,٠٠٠ كم٢، أي حوالي ٤٤٪ من مساحة جنوب الصومال، و ١٨,٢٪ من إجمالي المساحة، كذلك فإن نهر جوبا ليس له دور كبير في اجتذاب عدد كبير من السكان ، فيما عدا مجراه الأدنى حيث يتركز النشاط الزراعي، ويرجع ذلك إلى رداءة تصريفه وكثرة المستنقعات التي يكسوها غطاء كثيف من الحشائش، كما أن مياه هذا النهر غير صالحة للشرب لارتفاع نسبة الشوائب بها. هذا فضلاً عن انتشار الملاريا وذبابة التسى تسى والحيوانات المفترسة ذات الخطر الكبير على كل من الإنسان والحيوان[٣٠].

- **إقليم ما بين النهرين:**

يضم هذا الإقليم مديريتي باكول Bakol وباى Bay، الواقعتين بين نهري شبيلي شرقاً وجوبا غرباً. ويبلغ عدد سكان المديريتين معاً ١,٢٠٣,٨٣٠ نسمة، أي حوالي ٢٠٪ من سكان جنوب الصومال، و ١١,٥٪ من إجمالي السكان، بينما تبلغ مساحة الإقليم ٦٦,٠٠٠ كم٢ ، أي حوالي ربع مساحة جنوب الصومال و ١/١٠ المساحة الكلية.

وترتفع الكثافة السكانية في هذا الإقليم قليلاً عن متوسط الكثافة السكانية في الصومال حيث تبلغ حوالي ١٨ نسمة /كم٢، وترتفع هذه الكثافة في مديرية باي إلى ٢٣ نسمة/كم٢، بينما تنخفض إلى نصف هذا المعدل في مديرية باكول ، حيث تتدنى إلى ١١ نسمة/كم٢.

ويعزى ارتفاع الكثافة السكانية في مديرية باي إلى ارتفاع عدد سكانها الذين يبلغ عددهم ٩٠٤,٧٠٣ نسمة أي حوالي ٧٧٪ من سكان الإقليم، كما أن

مديرية باي تتميز بتربتها العالية الخصوبة بسبب الرواسب الفيضية لمنطقة ما بين النهرين، كما أنها تتلقى قدراً كبيراً من الأمطار يصل إلى ٥٠٠ مم، فضلاً عن تميز المنطقة بغناها النسبي في المراعي والمياه. أما مديرية باكول فتنخفض الكثافة السكانية فيها بسبب وقوعها إلى الغرب ، بعيداً نسبياً عن الأراضي الخصبة فيما بين النهرين، كما تقل بها كمية الأمطار إلى حوالى ٢٥٠ مم، وتسود فيها حياة البداوة.

٢- سكان الريف والحضر:

يرتبط سكنى الريف والحضر بالحرف الأساسية للسكان، ونظراً لأن الاقتصاد التقليدى في الصومال يعتمد بشكل أساسي على حرفة الرعي التي يعمل بها حوالي ثلثي السكان بالإضافة إلى حرفة الزراعة التي يعمل بها ما بين ١٥-٢٠٪ من السكان؛ لذا فإن المجتمع الصومالي يعتبر مجتمع ريف وبادية أكثر منه سكاناً للحضر، خاصة في غيبة وجود ثروات معدنية وصناعات حديثة وخدمات متقدمة. وقد ظل الحال على هذا الوضع لفترات طويلة، وحتى عهد قريب، حيث بدأ سكان الحضر يتزايدون على حساب السكان البدو وسكان الريف.

ولا تتوفر الإحصاءات الخاصة بتصنيف سكان الصومال حسب الحضر والبادية والريف، حيث لم يتم حصرهم حصراً دقيقاً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما أن التقديرات القليلة المتاحة تتفاوت بشكل واضح ولا تخلو من العيوب، ولم يجد الباحث بدأً من الاعتماد على القدر اليسير من الإحصاءات المنشورة في هذا الصدد، وذلك في محاولة للتعرف على اتجاهات التحضر في الصومال من خلال ما توفر من إحصاءات يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

العام	إجمالي السكان	سكان الحضر	٪	البدو وسكان الريف	٪
١٩٦٠	٢,٢٢٦,٠٠٠	٦٤٦,٠٠٠	٢٩	١,٥٨٠,٠٠٠	٧١
١٩٧٥	٣,٤٩٢,٠٢٤	١,١٤٨,٩١٠	٣٣	٢,٣٤٣,١١٤	٦٧
١٩٨٥	٦,٤٠٠,٠٠٠	١,٨١١,١٢٥	٢٨,٣	٤,٥٨٨,٨٧٥	٧١,٧
١٩٩٢	٩,٣٠٠,٠٠٠	٣,٢٥٥,٠٠٠	٣٥	٦,٠٤٥,٠٠٠	٦٥
٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠	٥,٢٣٦,٠٠٠	٥٠	٥,٢٢٣,٠٠٠	٥٠

Sources :

1 - Bos, E., op. cit, P.P 440-441

2 - African Development Indicators (1998-99), op. cit, P 328

٣ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص.ص ١٧٣-١٧٥.

وبتحليل الجدول السابق يمكن التوصيل إلى المؤشرات التالية:

- تزايد سكان الحضر خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٠ ثمانية مرات تقريباً، فبعد أن كان عددهم يقدر عام ١٩٦٠ بحوالي ٦٤٦,٠٠٠ نسمة أصبح حوالي ٥,٢٣٦,٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٠، أي بنسبة تغير بلغت ٧١٠٪.
- خلال الفترة من ١٩٦٠- ١٩٨٥ تزايد عدد سكان الحضر ثلاث مرات تقريباً خلال ربع قرن، حيث تزايد العدد من ٦٤٦,٠٠٠ نسمة إلى ١,٨١١,١٢٥ نسمة، وبنسبة تغير بلغت حوالي ١٨٠٪.
- تزايد سكان الحضر في الفترة ما بين ١٩٨٥و ٢٠٠٠ ثلاث مرات أيضاً، ولكن في فترة زمنية أقل بلغت خمسة عشر عاماً، وبنسبة تغير ١٨٩٪.
- حدثت زيادة واضحة فى سكان الحضر منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٢، قدر عدد سكان الحضر في الصومال بحوالي

٣,٢٥٥,٠٠٠ نسمة، أي نحو ٣٥٪ من إجمالي السكان، وفي عام ٢٠٠٠ قدر العدد بحوالي ٥,٢٣٦,٠٠٠ نسمة أي بزيادة قدرها ١,٩٨١,٠٠٠ نسمة في حوالي ثمانية أعوام، بحيث أصبحت نسبة سكان المدن تمثل نصف عدد السكان .

ويمكن أن تعزى هذه الطفرة في عدد سكان الحضر خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى الأحداث الدامية التي شهدتها الصومال بسبب النزاع بين القبائل، الأمر الذي أسفر عن تمكن فصائل المعارضة من إسقاط نظام الحكم عام ١٩٩١، وأصبحت البلاد دون حكومة مركزية تديرها، وهو ما ترتب عليه إشاعة الخراب والدمار في كل أرجاء الدولة، مما أدى إلى فرار عدد كبير من السكان إلى المدن طلباً للأمان وأملاً في الحصول على الخدمات والطعام، خاصة عندما تدخلت قوات الأمم المتحدة لتولي مقاليد الأمور في الصومال آنذاك.

ولا شك أن الزيادة في عدد سكان المدن في الصومال تعد زيادة طارئة إذ سرعان ما يعود السكان اللذين لجؤوا إليها إلى مواطنهم، وهو أمر مرتبط بتحسن الأوضاع وعودة الاستقرار.

ثالثاً : تركيب السكان

يعتبر التركيب السكاني من أهم المظاهر الديموغرافية في الدراسات السكانية، حيث يوضح الخصائص المهمة التي يتميز بها السكان من حيث السلالة والعمر والنوع، وغيرها من المظاهر التركيبية الأخرى، مثل القوة العاملة والديانة واللغة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي عرض لأبرز الخصائص التركيبية للمجتمع الصومالي:

١- التركيب السلالي:

لا يكاد يوجد مكان آخر في إفريقيا يضم خليطاً من المجموعات السلالية والاثنية مثل ذلك الذي يتكون منه الشعب الصومالي، حيث تمتزج جماعات البانتو النيلوتيين والحاميين والساميين والبوشمن والأقزام والفرس والفينيقيين والهنود الشرقيين[٣١].

إلا أن هذه العناصر -رغم تنوعها- قد امتزجت عبر العصور المختلفة وكونت شعباً متجانساً أنثروبولوجياً، ينتمي إلى أصول حامية ذات ثقافة كوشية. وقد زاد من هذا التجانس اعتناق الشعب الصومالي للدين الإسلامي، فضلاً عن تميزه عمن حوله من حيث اللغة والعادات والتقاليد[٣٢].

وقد ساعد موقع الصومال فى منطقة القرن الإفريقي أن يشرف على نقطة التقاء الحضارات القديمة للشرقين الأوسط والأقصى، مما جعل المنطقة أقدم المناطق التي عُرفت في إفريقيا، حيث كانت سواحلها شبه الصحراوية منطقة استقبال للهجرات البشرية. ويؤكد علماء الأجناس أن موجات بشرية حامية متتابعة قد وفدت إلى المنطقة من غربي آسيا؛ وذلك بحثاً عن الماء والمرعى، وكانت هذه الجماعات تدفع بالجماعة المتزنجه

السابقة عليها نحو الجنوب والغرب، كما وفدت بعض القبائل الحامية من المرتفعات الاستوائية [٣٣].

وتدل الشواهد على أن الحاميين الأوائل كانوا من الجالا، ثم تبعهم الصوماليون الذين اضطروهم إلى الاتجاه صوب الجنوب الغربي إلى ما وراء نهرا شبيلي وجوبا ليستقروا في جنوب غربي إثيوبيا وشمال كينيا.

كما استقبلت المنطقة هجرات من وسط إفريقيا تمثلت في قبائل البانتو السوداء، التي دفعت بالأقزام والبوشمن إلى منطقة البحيرات الاستوائية، بينما استقر البانتو في المنطقة الواقعة بين نهري شبيلي وجوبا، وفي هذه المنطقة اختلط الحاميون القادمون من الشمال بالبانتو القادمون من إفريقيا المدارية [٣٤].

وينقسم الشعب الصومالي إلى مجموعتين رئيسيتين، قبائل الصامالي Samaale، وقبائل الساب Sab.

أ- الصامالي:

تشكل قبائل الصامالي أغلبية شعب الصومال، حيث يمثلون حوالي ٧٥٪ من مجموع السكان. وتنتمي هذه القبائل إلى عناصر حامية صرفة وفدت إلى المنطقة من شبة الجزيرة العربية عبر مضيق باب المندب وخليج عدن في بدايات القرن الميلادي الأول، وقد استقرت هذه الجماعات شمال الصومال، من خليج تاجورة غرباً إلى هضبة ميجورتينا شرقاً.

وتتكون قبائل الصامالي من أربع عشائر رئيسة، هي، الدارود Darod وإسحاق Ishaki وهوايا Hawaye والدير Dir، وترجع أصول هذه القبائل إلى الجزيرة العربية.

الدارود: وتمثل أكبر القبائل الصومالية وأوسعها انتشاراً، وتتركز في هضبة ميجورتينا شمال الصومال في مديريات باري ونوجال وسناج ومدق، كما ينتشر جانب من أفرادها في جنوب الصومال في مديرية جوبا، ومناطق هود وأوجادين شرقي إثيوبيا، وأيضا في شمال شرقي كينيا.

- الدير: تتركز هذه القبائل في شمال غربي الصومال في مديرية جالبيد الغربية، كما تمتد إلى جيبوتي وهرر، وكذلك تنتشر في منطقة مركا على ساحل المحيط الهندي بالقرب من مقديشو وكسمايو.
- إسحاق: تتركز قبائل إسحاق في الجزء الأوسط من الصومال الشمالي، وينتشرون في تحركاتهم الرعوية غرباً إلى إقليم هود شرقي إثيوبيا، حيث يختلطون مع بعض عشائر الدارود.
- الهوايا: تتركز هذه القبائل في المنطقة الممتدة بين نهر شبيلي ومدينة أوبيا Obbia على الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي، وكذلك فى مديرية هيران، ومعظم مديرية مدق وبعض أجزاء مديرية بنادر، كما تمتد هذه القبائل في اتجاه الجنوب، حيث يختلطون بقبائل الساب، وكذلك في شمال شرقي كينيا[٣٦].

ب- الساب:

وهم يمثلون أقليه محدودة الانتشار، حيث يقتصر وجودهم على المنطقة الخصبة الممتدة بين نهري شبيلى وجوبا في مديريات باكول وجوبا وجيدو جنوب الصومال. ويمثل الساب مجموعة من الأخلاط المنحدرة من المجموعات السكانية المختلفة، بالإضافة إلى مجموعة الأرومو Oromo والبانتو ، وتعمل هذه القبائل بجانب الزراعة والرعي ببعض الحرف التي يترفع معظم الصوماليين

عن العمل بها، مثل دباغة وتصنيع الجلود وأعمال الحدادة وكباعة متجولين، وتضم هذه المجموعة قبائل الديجل Digil والرهناويين Rahnawin [٣٧].

وبالإضافة إلى الجماعات السابقة توجد بعض الأقليات صغيرة الحجم، أكبرها البانتو المتصوملين الذين يتبعثرون في عدة قرى زراعية في حوض شبيلي وجوبا، ومن الجائز أنهم من بقايا جماعات زنجية كانت موجودة قبل وصول الحاميين، وهم زراع وصيادون بالدرجة الأولى، كذلك توجد بعض العناصر المولدة التي نتجت عن اختلاط الصوماليين العرب والفرس ويتركزون حول كسمايو على ساحل المحيط الهندي، ويعملون في صيد الأسماك. كما توجد جالية هندية وباكستانية يعمل معظمها بالتجارة، ويتركزون في جنوب الصومال. أما الجالية الأوربية فهي محدودة أيضاً ومعظمها من الإيطاليين والبريطانيين الذين يعملون في المشروعات التجارية والزراعة خاصة في جنوب الصومال.

٢- التركيب العمرى:

يوضح التركيب العمرى توزيع السكان على فئات السن المختلفة، ويعتبر واحد من أهم البيانات في الدراسات السكانية؛ وذلك لارتباطه بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان، وصورة المجتمع من ناحية العمالة والقدرة على تأدية الخدمة العسكرية وما إلى ذلك من دلالات [٣٨].

ويوضح الجدول رقم (٧) وكذلك الشكل رقم (٣) التركيب العمري والنوعي لسكان الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم (٧)

التركيب السكانى حسب العمر والنوع حسب تقديرات عام (٢٠٠٠م)

فئات العمر	ذكـور		إنـاث		جملـة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٤-٠	٩٨٢,٠٠٠	٩,٤	٩٧٥,٠٠٠	٩,٣	١,٩٥٧,٠٠	١٨,٧
٩-٥	٧٩٩,٠٠٠	٧,٦	٧٩٤,٠٠٠	٧,٦	١,٥٩٣,٠٠	١٥,٢
١٤-١٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٥	٦٧٥,٠٠٠	٦,٤	١,٣٥٣,٠٠	١٢,٩
١٩-١٥	٥٥٩,٠٠٠	٥,٣	٥٥٩,٠٠٠	٥,٤	١,١١٨,٠٠	١٠,٧
٢٤-٢٠	٤٥١,٠٠٠	٤,٣	٤٤٦,٠٠٠	٤,٢	٨٩٧,٠٠٠	٨,٧
٢٩-٢٥	٣٥٣,٠٠٠	٣,٤	٣٥٢,٠٠٠	٣,٣	٧٠٥,٠٠٠	٦,٧
٣٤-٣٠	٢٨٩,٠٠٠	٢,٧	٢٩٨,٠٠٠	٢,٨	٥٨٧,٠٠٠	٥,٥
٣٩-٣٥	٢٥٠,٠٠٠	٢,٤	٢٥٤,٠٠٠	٢,٥	٥٠٤,٠٠٠	٤,٩
٤٤-٤٠	٢٠٦,٠٠٠	٤	٢١٣,٠٠٠	٢	٤١٩,٠٠٠	٤
٤٩-٤٥	١٦٦,٠٠٠	١,٦	١٧٨,٠٠٠	١,٨	٣٤٤,٠٠٠	٣,٤
٥٤-٥٠	١٣٦,٠٠٠	١,٣	١٤٧,٠٠٠	١,٤	٢٨٣,٠٠٠	٢,٧
٥٩-٥٥	١٠٨,٠٠٠	١	١١٩,٠٠٠	١,١	٢٢٧,٠٠٠	٢,١
٦٠ فأكثر	٢١٦,٠٠٠	٢	٢٥٦,٠٠٠	٢,٥	٤٧٢,٠٠٠	٤,٥
الإجمالي	٥,١٩٣,٠٠	٤٩,٧	٥,٢٦٦,٠٠	٥٠,٣	١٠,٤٥٩,٠٠	١٠٠

الجدول من تصميم الباحث اعتماداً على:

* Bos, E. & Others (1994-95) World Population Projections,op. cit, P.P. 440-441.

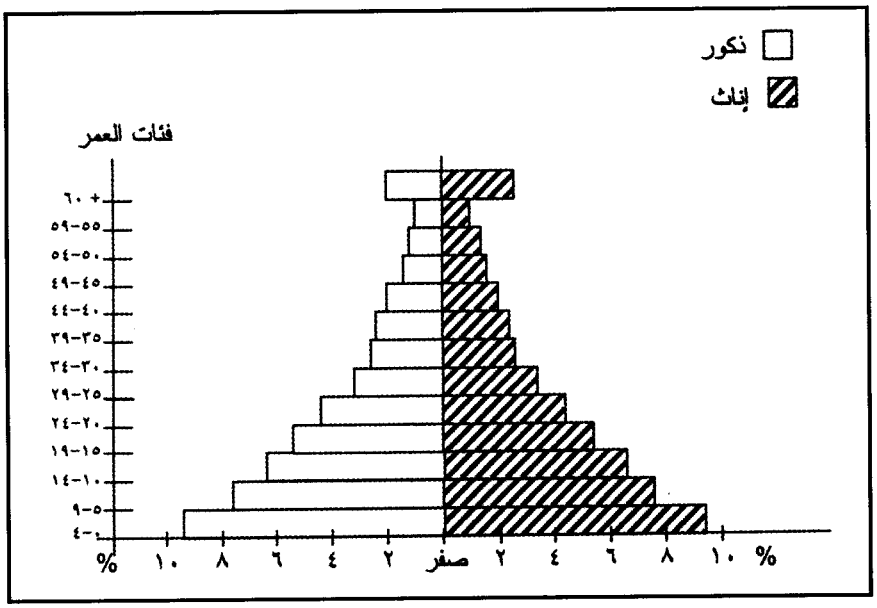

شكل (٣)
الهرم السكاني للصومال (٢٠٠٠م)

ويوضح الجدول والشكل المذكوران التركيب العمري لسكان الصومال ، ويمكن الاستدلال منهما على ما يلي:

أ- فئة صغار السن (٠-١٤ عاما):

تمثل هذه الفئة عدد السكان غير المنتجين من صغار السن في الصومال، والذين ويقدر عددهم حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م بحوالي ٤,٩٠٣,٠٠٠ نسمة، ويكاد يتساوى فيها عدد الذكور مع عدد الإناث ، إذ يبلغ عدد الذكور حوالي ٢,٤٥٩,٠٠٠ نسمة، بينما يبلغ عدد الإناث حوالي ٢,٤٤٤,٠٠٠ نسمة، ويقترب عدد السكان في هذه الفئة من نصف عدد السكان أو حوالي ٤٦,٨٪.

والجدير بالذكر أن نسبة السكان في هذه الفئة بلغت حوالي ٣٧,٦٪ و٤٦٪ و٤٧,٥٪ من إجمالي عدد السكان في سنوات ١٩٦٣ و ١٩٨٠ و ١٩٩٦ على التوالي، الأمر الذي يدل على أن المجتمع الصومالي يتميز بالخصوبة العالية، وهو ما يلقي بعبء كبير على الفئة المنتجة في المجتمع، وعلى الدولة ككل.

ب - السكان النشطون (١٥-٥٩ عاماً)

وتمثل هذه الفئة القوة العاملة في الصومال، ويقدر عدد سكانها حسب التقديرات سابقة الذكر بحوالي ٥,٠٨٤,٠٠٠ نسمة، ويقدر عدد بالذكور بحوالي ٢,٥١٨,٠٠٠ نسمة والإناث ٢,٥٦٦,٠٠٠ نسمة ، ويمثل الجنسان معاً ٤٨,٦٪ من إجمالي سكان الصومال.

ويجدر بالذكر أن نسبة سكان هذه الفئة بلغ ٥٨٪ عام ١٩٦٣، ٥١٪ و ٤٩,٨ في عامي ١٩٨٠و ١٩٩٦ على التوالي، وربما يعزى تناقص نسبة السكان في هذه الفئة إلى تعرض أفرادها للمخاطر أكثر من غيرهم، باعتبارهم الأكثر قدرة على الحركة والهجرة ومواجهة الظروف القاسية التي تتعرض لها البلاد، من جفاف ومجاعات وحروب ، فضلاً عن أن السكان في هذه الفئة العمرية يضطلعون بإعالة باقي أفراد المجتمع.

ج - كبار السن (+ ٦٠ عاماً) :

يقدر عدد السكان في هذه الفئة بحوالي ٤٧٢,٠٠٠ نسمة، منهم ٢١٦,٠٠٠ من الذكور و ٢٥٦,٠٠٠ من الإناث ، ويمثل سكانها حوالي ٤,٥٪ من إجمالي السكان .

وترتفع نسبة الإناث في هذه الفئة نسبياً عن الذكور، حيث يمثل الإناث حوالي ٥٤,٣٪ ، بينما، يمثل الذكور ٤٥,٧٪ .

نسبة الإعالة:

يقدر عدد السكان المنتجين فى الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م بحوالي ٥,٠٨٤,٠٠٠ نسمة ، بينما يقدر عدد غير المنتجين من الأطفال وكبار السن بحوالي ٥,٣٧٥,٠٠٠ نسمة، وعلى هذا فإن نسبة الإعالة في الصومال تبلغ ٥١,٤٪ تقريباً، أي أن كل شخص يعول نفسه بالإضافة إلى شخص آخر (١,٠٦٪).

ويقدر عدد صغار السن في الفئة المعالة بحوالي ٤,٩٠٣,٠٠٠ نسمة، أي ما يمثل حوالي ٩١,٢٪ من إجمالي المعالين، أي حوالي ٤٤٪ من إجمالي السكان، بينما لا يمثل كبار السن في هذه الفئة سوى ٨,٨ ٪ من مجموع أفرادها.

٣- التركيب النوعى:

تبلغ النسبة النوعية Sex Ratio في الصومال حسب تقديرات عام ٢٠٠٠م حوالي ٩٨,٦٪، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧)، إذ يقدر عدد الإناث بحوالي ٥,٢٦٦,٠٠ نسمة أي ما يعادل ٥٠,٣٪، بينما يقدر عدد الذكور بحوالي ٥,١٩٣,٠٠ نسمة، أي حوالي ٤٩,٧٪.

وتبلغ النسبة النوعية في فئة صغار السن (٠-١٤ عاماً) حوالي ١٠٠ ٪ أي أن النسبة مرتفعة في هذه الفئة عن المعدل العام في الصومال. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نسبة المواليد الذكور في هذه الفئة تتميز- كالمعتاد- بالزيادة عن نسبة الإناث، غير أن عدد الذكور يبدأ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك، بسبب زيادة معدلات الوفيات بين الذكور، وكذلك حالات الإجهاض لحمل الذكور(٤٠).

وتبلغ النسبة النوعية في فئات العمر الوسيطة (١٥-٥٩ عاماً) ٩٨٪، أى أقل قليلاً من المعدل العام الصومال. وربما يعزى ذلك إلى كثرة المخاطر التي يتعرض لها السكان في هذه الفئة أكثر من غيرها.

ويختل التوازن النوعي في فئات العمر المتقدمة (+ ٦٥ عاماً) حيث تنخفض النسبة النوعية إلى أقل من ٩٠٪، حيث تبلغ ٨٤,٣٪، أي أن كل مائة أنثى في هذه الفئة يقابلهن ٨٤,٣ ذكراً، وهو أمر طبيعى يتفق مع المعدلات العامة لهذه النسبة في فئات العمر المتقدمة، التي يقل فيها عدد الذكور عادة عن عدد الإناث، وهي نتيجة تراكمية لما يتعرض له الذكور من مخاطر في مراحل العمر المختلفة.

٤- التركيب الاقتصادي:

يوضح التركيب الاقتصادي مدى مساهمة السكان النشطين في كل مجال من مجالات الإنتاج والخدمات. وفي ضوء البيانات القليلة المتاحة، ورغم ما يشوبها من قلة الدقة، سوف نحاول إلقاء الضوء على التركيب الاقتصادي لسكان الصومال.

وتصنف المصادر المختلفة السكان النشطين إلى ثلاث فئات ، تعمل كل منها في نشاط من الأنشطة الرئيسة الثلاث في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

ويوضح الجدول الآتي (رقم ٨) والشكل رقم (٤-أ) تطور عدد السكان العاملين في الأنشطة المختلفة في الفترة ١٩٧٠-١٩٩١ .

الجدول رقم (٨)

نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية في الفترة (١٩٧٠- ١٩٩١)

النشاط / العام	زراعة ورعي	صناعة	خدمات	الإجمالي
١٩٧٠	٨١٪	٦٪	١٣٪	١٠٠٪
١٩٨٠	٧٨٪	٧٪	١٥٪	١٠٠٪
١٩٩١	٧٠,٧٪	١٠,٥٪	١٨,٨٪	١٠٠٪

Source :
1970 & 1980 : African Development Indicatores, op. cit, 286.
1991 : The Europa World Year Book, (1999), op. cit, P. 3191.

يوضح الجدول السابق أن النشاط الزراعي والرعوي هو النشاط الرئيس في الصومال حيث يعمل به معظم السكان، وقد بدأت تنخفض نسبة العاملين في هذا النشاط، من ٨١٪ إلى ٧٨٪ وأخيراً ٧٥,٧٪ في أعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١ على التوالي. ويدل ذلك على تحول السكان من العمل في هذه الأنشطة إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة بالاستقرار في مجالات الصناعة والخدمات.

يشغل العاملون في مجال الخدمات المرتبة الثانية بعد العاملين في مجال الزراعة والرعي، فقد بلغت نسبة العاملين في الخدمات ١٣٪ عام ١٩٧١، ثم ١٥٪ عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت عام ١٩٩١ إلى ١٨,٨٪، وهو ما يدل على زيادة عدد العاملين في هذا النشاط على حساب العاملين في مجال الزراعة والرعي.

هناك تزايد واضح في نسبة العاملين في المجال الصناعي أيضاً فقد شغل العاملون في هذا المجال نسباً بدأت تتزايد من ٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧٪ عام ١٩٨٠ ثم ١٠,٥٪ عام ١٩٩١.

ويوضح الجدول التالي رقم (٩) عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الصومال خلال عام ١٩٩١ ، كما يوضحها أيضاً الشكل رقم (٤-ب).

جدول رقم (٩)

العاملون في الأنشطة المختلفة في الصومال عام ١٩٩١

النشاط / العام	الزراعة والرعي		الصناعة		الخدمات		الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٩١	١,١٥٧,٠٠٠	١,١١٨,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٦٦,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	١,٩١٣,٠٠٠	١,٣٠٢,٠٠٠
المجموع	٢,٢٧٥,٠٠٠		٣٣٦,٠٠٠		٦٠٤,٠٠٠		٣,٢١٥,٠٠٠	
٪	٪٧٠,٧		٪١٠,٥		٪١٨,٨		٪١٠٠	

Source : The Europa World Year Book, op. cit, P. 3191

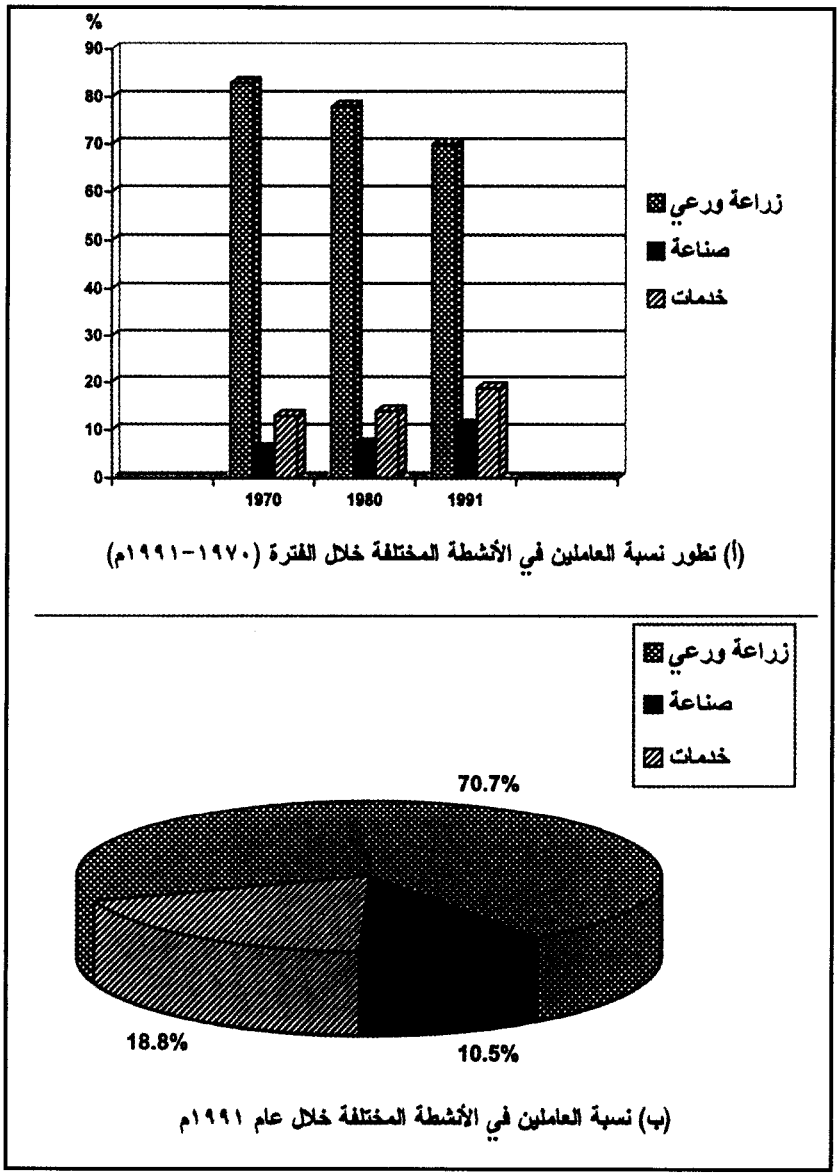

شكل (٤)

التركيب الاقتصادي لسكان الصومال

ويستدل من الجدول والشكل المذكورين على أن عدد العاملين في الأنشطة المختلفة قدر عام ١٩٩١ بحوالي ٣,٢١٥,٠٠٠ نسمة منهم ١,٩١٣,٠٠٠ من الذكور بنسبة حوالي٦٠٪، بينما يقدر عدد الإناث بحوالي ١,٣٠٢,٠٠٠ نسمة، بنسبة ٤٠٪ من إجمالي العاملين.

وقد احتل العاملون في مجالات الزراعة والرعي الترتيب الأول، باعتبارها الحرفة السائدة في المجتمع الصومالي، فقد بلغ عدد العاملين في هذا النشاط ٢,٢٧٥,٠٠٠ نسمة، يمثلون ٧٠,٧٪ من إجمالي العاملين، ويكاد يتساوى عدد الذكور مع عدد الإناث. والجدير بالذكر أن نسبة العاملين بهذه الحرفة في تناقص مستمر، حيث قدرت نسبتهم عام ١٩٦٣ بحوالي ٨٢,٦٪، ثم تناقصت هذه النسبة تباعاً، حيث بلغت ٧٨٪ ثم ٧٠,٧٪ في عامي ١٩٨٠ و١٩٩١ على التوالي.

- شغل العاملون في الأنشطة الخدمية الترتيب الثاني، إذ قدر عددهم بحوالي ٦٠٤,٠٠٠ نسمة، منهم ٤٦٦,٠٠٠ من الذكور ، بنسبة ٧٧٪، بينما قدر عدد الإناث من العاملات في هذا النشاط بحوالي ١٣٨,٠٠٠ نسمة، بنسبة (٢٣٪). والجدير بالذكر أن نسبة العاملين في هذا النشاط في تزايد مستمر، حيث بلغت هذه النسبة ١٣٪ عام ١٩٧٠ و١٤٪ عام ١٩٨٠، واستمرت فى الزيادة حتى بلغت ١٨,٨٪ من جمله العاملين . وهو الأمر الذي يوضح اتجاه بعض السكان للعمل في هذه المجالات التي يستقر معظمها في المدن، التي تتمتع بالأمن والخدمات والاستقرار نسبياً عن الريف والصحراء.

- في المرتبة الثالثة يأتي العاملون في النشاط الصناعي، حيث قدر عددهم بحوالي ٣٣٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩١، أي حوالي ١٠,٥٪ من إجمالي العاملين، منهم ٢٩٠,٠٠٠ نسمة من الذكور، بنسبة ٨٦٪، بينما قدر عدد

الإناث بحوالى ٤٦,٠٠٠ نسمة (١٤٪). ويجدر الذكر أيضاً أن هناك اتجاهاً واضحاً إلى تزايد نسبة العاملين في هذا النشاط، الذي بلغت نسبة العاملين به عام ١٩٧٠ (٦٪)، تزايدت حتى بلغت ١٠,٥٪ عام ١٩٩١.

- وقد قدرت بعض المصادر نسبة الأطفال المشاركين فى قوة العمل بحوالي ٣٤,٥٪ عام ١٩٧٠و ٣٤,٩٪ عام ١٩٨٠ و ٣٢,٦٪ عام ١٩٩٦، وذلك من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ عاماً [٤١].

هذا وقد قدر عدد المشاركين في القوة العاملة في عام ١٩٧٠ بحوالي ٢,٢٩٩,٠٠٠ وفي عام ١٩٨٠ بنحو ٣,٠٧٤,٠٠٠ ، بينما قدر عددهم عام ١٩٩١ بحوالي ٣,٢١٥,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٩٦ بـ ٤,٣٩٩,٠٠٠ نسمة، أي أن القوة العاملة في الصومال قد تضاعف عددها مرة واحدة تقريباً خلال ربع القرن الممتد خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦).

٥- التركيب التعليمي:

قامت الدولة بتأميم التعليم عام ١٩٧٢، وأصبح التعليم مجانياً منذ ذلك الحين، ومع ذلك لا تزال معدلات الأمية مرتفعة، حيث تبالغ بعض المصادر في تقدير نسبة الأميين بحوالي ٩٩٪ من عدد السكان، وتعزو تلك المصادر ذلك إلى قلة اهتمام الدولة بالتعليم، حيث لا يزيد الإنفاق الحكومي على التعليم على ١٪ من إجمالي الدخل، كما تعزو ارتفاع نسبة الأمية إلى أن التعليم غير إلزامي، وكذلك إلى حرفة الرعي التي يمتهنها معظم السكان، خاصة في شمال ووسط الصومال، حيث لا يتمكن الأطفال والشباب العاملون في هذه الحرفة من الالتحاق بالمدارس والانتظام بها[٤٢]. بينما تشير مصادر أخرى إلى أن نسبة الأمية بين البالغين قدرت عام ١٩٨٥ بحوالي ٨٣٪، وأن هذه

النسبة قد انخفضت إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٠ (٦٣,٩٪ بين الذكور و ٨٦٪ بين الإناث) [٤٣].

وتبلغ المدة التى يقضيها التلاميذ في المرحلة الابتدائية ثماني سنوات، من السادسة إلى الرابعة عشرة، وقد انخفضت نسبة التلاميذ المقيدون في هذه المرحلة من ١٤٪ في عام ١٩٨٥ إلى ٨٪ فقط عام ١٩٨٥. ويبدأ التعليم الثانوى من سن الرابعة عشرة، والتعليم في هذه المرحلة غير إلزامى ، وفى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الطلاب المقيدون ١٠٪ من إجمالى السكان الذين بلغوا سن الرابعة عشرة.

هذا وقد انهار نظام التعليم بانهيار نظام الحكم فى الدولة عام ١٩٩١، وأغلقت المدارس والجامعات، وأصبح التعليم المتاح فقط هو تعليم العلوم الشرعية الذي تشرف عليه جماعات إسلامية [٤٤].

٦- التركيب الدينى :

لا توجد معلومات تفصيلية تذكر في هذا الصدد، والجدير بالذكر فإن الدستور الصومالي يقر بحرية العقيدة الدينية، وتشير بعض التقديرات إلى أن المسلمين السنة يمثلون الأغلبية العظمى حوالي ٩٩٪ والباقي مسيحيون ووثنيون[٤٥].

المراجع والهوامش:

1 - Stanford, Q.H., (1972). "The World Population, Problems of Growth", Oxford Univ. Press, Toronto, P.P. 22-23.

٢ - المعتصم، محمد (١٩٩٩) "جمهورية الصومال" في: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد العاشر، إقليم شرقي إفريقيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ٤٣٢ . انظر أيضاً:

النجم، مجيب ناهي (١٩٨٢)، "الصومال الجنوبي دراسة في الجغرافيا الإقليمية "، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، سلسلة " دراسات " رقم ٣٠٨، دار الرشيد للنشر ، بغداد، ص ١٤٦.

3 - Europa World Year Book, (1999), Europa Publications Limited, Vol. 2, London, P. 3191

- Lewis, I.M., (1981), "Somali Culture, History and Social Institutions," An Introductory Guide to the Somali Democratic Republic, London, P. 11.

4 - Population Reference Bureau, (1999), "Demographic Data and Estimates for the Countries and the Regions of the World ", P. 3.

- African Development Indicators (1998-1999), World Bank, Washington D.C. P. 329.

٥ - المعتصم، محمد، المرجع السابق، ص ٤٣٤ . انظر أيضاً: النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ١٤٨.

6 - Population Reference Bureau (1999). oP. cit. P. 3 & African Development Indicators, (1998-99), op. cit . P. 329.

7- Ibid,

8- Grove, A.T. (1978). "Africa", Oxford Univ. Press, 3rd. ed P. 231.

9- The Europa World Year Book (1999). op. cit, P. 3191.

انظر ايضاً:

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (١٩٩٤). منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٥٥.

10- The Europa World Year Book (1999). op. cit , P. 3191.

11- Ibid, P. 3191.

12- Population Reference Bureau, (1999), op. cit. P.P 2-3 & African Development Indicators (1998-99) op. cit. P. 330.

13- Bos, E. (1994-95), op. cit, P. 441.

14- Mc Grow (1976) " Africa's Land and Nations", Hill Company, New York, P. 360.

- Harrison, R.J. (1971) "Africa and The Islands, 3rd ed. Longman Group Limited , London P. 220.

١٥- المعتصم، محمد، المرجع السابق ، ص ٤٣٤. انظر أيضاً: النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ١٤٧.

16- Daggs, E. (1970), All Africa, " Hastings House, Bublishers. & Mc Grow, op. cit P. 359.

١٧- يعزى أساس المشكلات السياسية بين الصومال وجيرانها إلى تبعثر الشعب الصومالي بين عدة دول، حيث لا تضم حدود الصومال الحالية سوى حوالي ثلث مساحة المنطقة التي تنتشر فيها الصوماليون خارج حدود دولتهم. وقد أدى ترسيم الحدود السياسية في المنطقة إلى خضوع أجزاء من الأراضي الصومالية لكل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وقد

رفضت الصومال الاعتراف بالمعاهدات الدولية التي عقدتها الدول الاستعمارية بشأن تعيين الحدود في منطقة القرن الأفريقى، ومن ثم نشب النزاع بين الصومال وكل من إثيوبيا وكينيا.

في هذا الشأن يمكن مراجعة:

مجاهد ، حورية (١٩٨٦)، "مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا بين القومية والأمن وتوازن القوى"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص.ص ١-١٤ وأيضاً:

- Touval, S. (1972). "The Boundary Politics of Independent Africa," Masachusettes, Harvard Univ. Press, P.P. 213-215.

١٨- مجلة اللاجئون (١٩٩٦). رقم ١٠٥، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص .ص ٤-٦.

١٩- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١٩٩٨)، أرقام وحقائق، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص. ص ٢-٧.

٢٠- معتصم، محمد، المرجع السابق، ص .ص ٤٤٢-٤٤٣

21- Daggs, E., op. cit, P 230. Also; McGrow, op. cit, P. 360.

22- Harrison, R.J., op. cit, P. 220 Grove, A.T., P. 230

23- Grove, Ibid, P. 231. Also, Harrison, Ibid, 202

24- Harrison, Ibid, P. 220. Also : Mc Grow, op. cit, P. 359

25- McGrow, Ibid, P. 361.

٢٦- النجم، مجيب ناهي، المرجع السابق، ص ص ٥-٧.

27- Lewis, I.M., op. cit. P. 2. Also. Daggs, E., op. cit, P. 225.

28- Harrison, op. cit, P. 222. Also; Grove, op. cit, P. 23.

٢٩- النجم، مجيب ناهى، المرجع السابق، ص ص ٧-٨ .

٣٠- المرجع السابق، ص ص ٨-٩ . انظر أيضا : Grove, op. cit. P. 230

31 - Daggs, E., op. cit, P. 227.

32 - Lewis, I.M., op. cit, P.1. Also; Coon, C.S. (1939" .(Races of Europe", London, P. 456.

33 - Daggs, op. cit, P. 224.

34 - Grove, op. cit, P. 230. Also

Prothero, R.M., (1973) , "North East Africa", London, P. 160.

35 - Daggs, op. cit, P. 227. Also; Lewis, op. cit, P. 3.

36 - Lewis, Ibid, P.3.

37 - Ibid, P. 2-3.

٣٨- إسماعيل، أحمد علي (١٩٨٩). "أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية"، ط ٧، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٢٩.

39 - African Development Indicators, (1998-1999) op. cit, P. 325.

٤٠- إسماعيل، أحمد علي، المرجع السابق، ص ١٢٦.

41 - African Development Indicators, op. cit, P. 283.

42 - Daggs, E., (1970). "All Africa", op. cit, P. 231.

43 - The Europa World Year Book (1999), op. cit. P. 3191.

44 - Ibid, P. 3191.

45 - Daggs, op. cit, P. 230.

الفصل التاسع عشر

سكان الجماهيرية الليبية

إعداد
أ. د. عباس فاضل السعدي
ليبيا
كلية الآداب - قسم الجغرافيا

سكـان ليبـيا

تمهيد*:

تقويم مصادر البيانات السكانية:

١ - مصادر البيانات الثابتة (التعداد، العينة):

التعداد: قامت الحكومية الإيطالية أثناء فترة احتلالها للقطر الليبي بإجراء تعدادين للسكان، أحدهما في ٢١ إبريل من سنة ١٩٣١، وأجري بطريقة التعداد الفعلي، والآخر في ٢١ إبريل من سنة ١٩٣٦ ونفذ على أساس الطريقة النظرية. وقد تعرض التعدادان لأنواع مختلفة من الأخطاء، فالقصور في عدد الإناث كان في تعداد سنة ١٩٣١ أكبر منه في تعداد سنة ١٩٣٦. وهناك احتمال إهمال عدّ جزء غير قليل من السكان الرحل وشبه الرحل. كما أن هناك ما يدل على وجود قصور في عد الأعمار التي تقل عن عشر سنوات لكلا الجنسين. وعلى أي حال فإن نتائج تعداد عام ١٩٣٦ كانت أفضل من نتائج تعداد عام ١٩٣١[١].

وفي عهد الاستقلال أجريت خمسة تعدادات، الأول منها نفذ عام ١٩٥٤ ويمثل التعداد الوطني الأول، وأجري بالطريقة النظرية، أي عدّ الأشخاص بحسب محل الإقامة المعتاد سواء كانوا حاضرين أم غائبين مؤقتاً ليلة العد في ٣١ يوليو/أغسطس[٢].

والنظرة العامة عن تعداد ١٩٥٤ أنه لم يكن دقيقاً؛ لأنه أجري في ظل ظروف اقتصادية وأوضاع اجتماعية متخلفة. فضلاً عن غياب الوعي، وأغلب السكان كانوا رُحّل وأشباه رُحّل وانعدام طرق ووسائل النقل، وقد تعرض التعداد لأخطاء كثيرة في بيانات السن، حيث لوحظ وجود قصور في عدّ

الأطفال وبخاصة الذكور منهم في عمر أقل من ٥ سنوات[٤]. إن الأخطاء التي وقعت في قيود سجلات التعداد، أثناء عملية العدّ الأولية، قد بالغت نوعاً ما في المجموع الكلي للسكان [٥].

وفي عام ١٩٦٤ أجري ثاني تعداد في عهد الاستقلال، حيث نفذ بالطريقة النظرية ذاتها التي نفذ فيها التعداد السابق. وكان أفضل من تعداد عام ١٩٥٤، كما أن مضمون استمارة ١٩٦٤ يعد أفضل مما هو في تعداد ١٩٥٤، والجدول أكثر تفصيلاً، وحصلت أخطاء معتادة لبيانات العمر لاسيما المنتهية بالصفر والخمسة[٦].

والتعداد الثالث تم إجراؤه في عام ١٩٧٣ حيث قدم سنة عن موعده المقرر بسبب حاجة الدولة إلى بيانات سكانية ومعلومات أخرى متصلة بها، كما أنه هذا العام يمثل (عام السكان الدولي)[٧]. ونفذ هذا التعداد في التاريخ نفسه وبالأسلوب ذاته الذي أجري فيه التعداد السابق له. إلا أن تعداد الرحل وشبه الرحل كان قد تم على أساس الطريقة الفعلية[٨]. وشمل التعداد جميع المقيمين في الجماهيرية، سواء كانوا ليبيين أو غير ليبيين، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج[٩].

أما التعداد الوطني الرابع فقد أجري في عام ١٩٨٤ حيث تم بالأسلوب والتاريخ ذاته الذي تم فيه تعداد ١٩٧٣[١٠]. وقد صمم هذا التعداد لتشمل بياناته أرقاماً مفصلة عن المساكن ونوعيتها والمنشآت الانتاجية والحيازية والزراعية تلبية للحاجة لهذه البيانات، ونشرت النتائج الأولية عام ١٩٨٦[١١].

واتبع في التعداد الخامس عام ١٩٩٥ الأسلوب ذاته المتبع في التعدادات السابقة، وهو أسلوب العد النظري أو القانوني، أي عدّ جميع السكان المقيمين في الجماهيرية بحسب مكان إقامتهم المعتادة لحظة الإسناد الزمني للتعداد

وهي منتصف ليلة ٨/٣١ - ٩/١ من عام ١٩٩٥[١٢]، سواء كانوا مقيمين في أسر معيشية عادية أو جماعية، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج.

أما الرحل وشبه الرحل فقد تم عدهم في أماكن تواجدهم أثناء القيام بعملية حصر وترقيم المباني والمساكن والمنشآت، وذلك نظراً للتنقل المستمر لهذه الفئة من السكان. وقد صدرت نشرة إحصائية تضمنت ١٢٣ جدولاً تم تبويبها في أربعة عشر قسماً، كل قسم منها أفرد لعرض بيانات متعلقة بإحدى الخصائص التي تناولها التعداد. وتجاوزت نسبة الشمول في تعداد ١٩٩٥ على مستوى الجماهيرية نحو ٩٧٪.

العينة:

المسح بالعينة هو استنتاج إحصائي يقوم على التعميم من الجزء إلى الكل، وعن طريقه يمكن الحصول على البيانات السكانية بسرعة وبكلفة قليلة من دون اختزال كبير في الدقة. وتجري هذه المسوحات إما لمجموع السكان أو لفئة منهم، وتتم المسوحات على أساس اختيار عينة تمثل إجمالي السكان وجمع المعلومات عن خصائصهم الأساسية، ثم اعتماد الأساليب الإحصائية لاستخراج التقديرات عن خصائصهم السكانية.

إن الدراسات السكانية المعتمدة على العينة مقتصرة على الباحثين ومنها عينة أشرف عليها كاتب هذه السطور على فريق عمل من طلبة المرحلة الرابعة جغرافيا في مدينة سوسة الليبية خلال آذار (مارس) من عام ٢٠٠٠ لأغراض كتابة بحث التخرج للمرحلة المذكورة، حيث بلغت نسبة العينة نحو ٢٣٪ من مجموع سكان المدينة لدراسة الخصائص السكانية فيها وبخاصة ظاهرات المواليد والوفيات والزواج والطلاق.

٢ - مصادر البيانات غير الثابتة: سجلات المواليد والوفيات والهجرة:

لا تختلف الإحصاءات الحيوية في ليبيا عما يماثلها في بقية الأقطار العربية من حيث تأخر تسجيلها بالرغم من أهميتها وتأكيد الهيئات الدولية بضرورة تسجيل وقائعها، فهي غير كاملة وينقصها الدقة. وتسجيل بيانات الوفيات يشوبه نقص أكبر من الولادات بسبب حدوثها خارج المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى وبخاصة وفيات الرضع. وما قيل عن تسجيل الولادات والوفيات يمكن أن يقال عن تسجيل ظاهرتي الزواج والطلاق من حيث نقص بيانات تسجيلها وعدم دقتها؛ لأن كثيراً منها لا يسجل لدى المحاكم الشرعية.

وفي ليبيا رأت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق واعتباراً من عام ١٩٩٣ أن تكون الجداول الإحصائية لنشرة الإحصاءات الحيوية السنوية مطابقة تماماً للبيانات الفعلية للتبليغات الحيوية الشهرية الواردة من مكاتب السجل المدني بالجماهيرية (والمرسلة إلى مصلحة الإحصاء مباشرةً) دون إضافة بيانات إحصائية أخرى تقديرية التي كانت الإدارة العامة للإحصاء والتعداد تستكمل بها النقص الملحوظ في الوقائع الحيوية من بعض المناطق والجهات، مما لا يعطي الصورة الحقيقية لزيادة السكان الطبيعية خلال السنة. أما إحصاءات الزواج والطلاق فمصدرها المحاكم الشرعية، وهي التي تبلغ مكاتب السجل المدني بتلك الإحصاءات[١٤].

وتعد البيانات الخاصة بالوفيات والمستمدة من السجل المدني من أكثر الإحصاءات الحيوية قصوراً وتذبذباً بحيث يصعب الإعتماد عليها في إجراء دراسة تحليلية سليمة. وهو ناتج عن عدم الدقة في البلاغات الخاصة بحالات الوفاة في المناطق الريفية والرعوية البعيدة عن مراكز السجل المدني؛ لهذا فإن

التسجيل الحيوي للوفيات يعطي في الغالب أرقاماً غير متكاملة ومعدلات منخفضة إلى درجة لا يمكن إيجاد تفسير مقبول لها[١٥].

أما بيانات الهجرة الدولية (الوافدة والمغادرة) فقد تتوفر في بعض الدوائر كالموانئ الجوية والبحرية ومراكز الحدود البرية ودائرة الجوازات والقوى العاملة، إلا أنه لا تتوفر سجلات منظمة ببياناتها. وقد أشارت بعض التعدادات إلى بعض تلك الأرقام حيث تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة لعدم تيسر غيرها.

وفضلاً عن مصادر البيانات السابقة، استفادت هذه الدراسة من بعض المطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة وبخاصة القسم السكاني في نيويورك.

أولاً: نمو السكان:

١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

شهد القطر الليبي تزايداً واضحاً في عدد سكانه من حوالي ٦٥٥ إلى نحو ٧٣٣ ألف نسمة بين تقديرات عام ١٩٣١ و١٩٣٦ خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي. وفي عهد الاستقلال ازداد السكان من ١,١ مليون نسمة إلى ٤,٨ مليون نسمة بين تعدادي ١٩٥٤-١٩٩٥ أي بأكثر من أربعة أضعاف خلال أربعة عقود حيث جرت خمسة تعدادات سكانية إبان هذه المدة.

ويلاحظ تزايد معدل نمو إجمالي السكان من ٣,٧٪ خلال العقد الأول (١٩٥٤ - ١٩٦٤) إلى ٤,١٪ في العقد الثاني (١٩٦٤ - ١٩٧٣)، ثم إلى ٤,٥٪ خلال العقد الثالث (١٩٧٣ - ١٩٨٤). وهو يشير إلى استقرار النمو إبان العقدين الأخيرين بعد أن خفت سرعة النمو بعض الشيء. ومعدل النمو الأخير يرتفع كثيراً عن معدل النمو العالمي البالغ ١,٧٪، والعربي البالغ نحو ٢,٨٪ للمدة ١٩٧٠ - ١٩٩٥[١٦].

وبعد تعديل بيانات تعداد السكان لعامي ١٩٥٤ و١٩٦٤ لمراعاة ورود أرقام أقل من الواقع في التعداد الأول، وأكثر من الواقع في التعداد الثاني واحتساب أرقام الهجرة فيما بين التعدادين المذكورين وخلال المدة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ من واقع بيانات تعداد ١٩٧٣ للسكان الليبيين تصبح معدلات النمو للذكور ٢,٩٪ وللإناث ٢,٨٪ خلال المدة ١٩٥٤ - ١٩٦٤. ترتفع تلك المعدلات إلى ٣,٤٪ للذكور و٣,٦٪ للإناث خلال المدة ١٩٥٤ - ١٩٦٤. ويعود سبب ارتفاع معدل النمو هذا إلى ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض في معدلات الوفيات.

جدول رقم (١)

تطور سكان ليبيا ومعدلات نموهم خلال التعدادات السكانية من ١٩٣١-١٩٩٥

التعداد	ليبيون	غير ليبيين	إجمالي السكان	معدل النمو السنوي لإجمالي السكان٪		
				ذكور	اناث	جملة
١٩٣١	٦٥٤٧١٦	-	-	-	-	-
١٩٣٦	٧٣٢٩٧٣	-	-	٢	٢,٦	٢,٣
١٩٥٤	١٠٤١٥٩٩	٤٧٢٧٤	١٠٨٨٨٧٣	٢	١,٩	٢,٠
١٩٦٤	١٥١٥٥٠١	٤٨٨٦٨	١٥٦٤٣٦٩	٣,٧	٣,٧	٣,٧
١٩٧٣	٢٠٥٢٣٧٢	١٩٦٨٦٥	٢٢٤٩,٢٣٧	٤,٣	٣,٩	٤,١
١٩٨٤	٣٢٣١٠٥٩	٤١١٥١٧	٣٦٤٢٥٧٦	٤,٦	٤,٣	٤,٥
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٤٠٩٣٢٦	٤٧٩٩٠٦٥	٢,٣	٢,٨	٢,٥
١٩٩٥-٥٤	-	-	-	٣,٧	٣,٦	٣,٦

المصدر : حسبت معدلات النمو السكاني اعتماداً على : عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧٦، جدول (١)، ص١، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، جدول (١)، ص٧٥، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٤٢٤م/١٩٩٥ ف، جدول ١٣، ص ٤٠، التعداد العام للسكان ١٩٦٤، جدول (ز)، ص.

يلاحظ انخفاض معدل النمو خلال العقد الأخير (١٩٨٤ - ١٩٩٥) إلى ٢,٥٪ سنوياً والناجم عن تناقص معدل نمو السكان غير الليبيين، وهو بقدر معدل نمو سكان الوطن العربي على أساس التوقعات المحسوبة للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٠[١٨].

والمصدر الأكبر في زيادة السكان ناجم عن ارتفاع الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد والوفيات، فقد بلغ معدلها عام ١٩٧٣ نحو ٣٤ بالألف وارتفعت قليلاً في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤,٦ بالألف. أما الزيادة العامة فقد وصلت إلى ٤٥ بالألف، منها ٣٤ بالألف زيادة طبيعية و١١ بالألف زيادة غير طبيعية (هجرة)[١٩]. مما يعني أن الزيادة الطبيعية ذات أثر فاعل في زيادة السكان، وتأتي الهجرة في مرتبة ثانية.

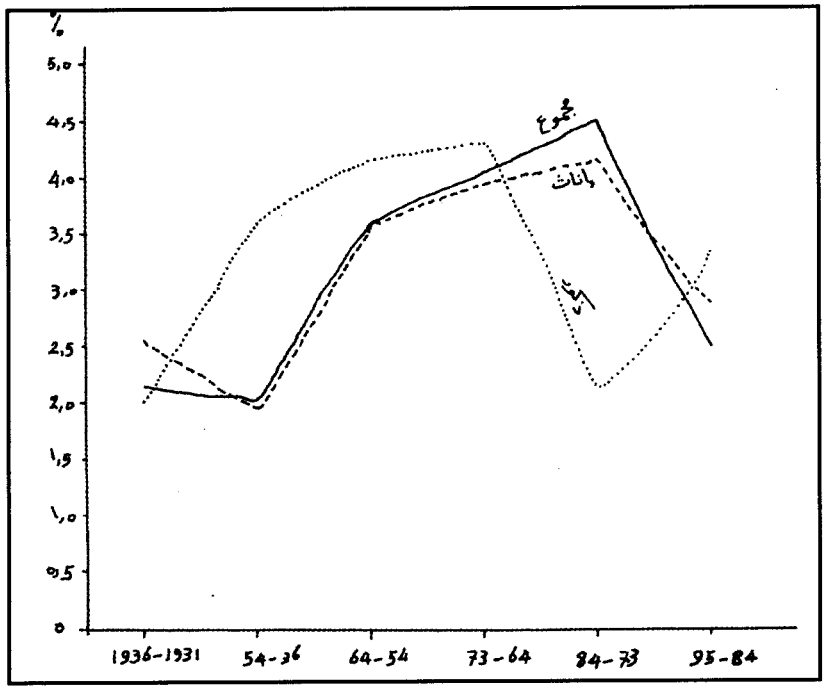

شكل (١) معدل نمو السكان في ليبيا خلال المدة ١٩٣١-١٩٩٥ بحسب النوع (٪)

وخلال المدة ١٩٧٣-١٩٨٤ كان معدل نمو الذكور أعلى بقليل من معدل نمو الإناث (٦ , ٤٪ للذكور مقابل ٣ , ٤٪ للإناث). ويعود سبب ذلك إلى سرعة نمو الذكور غير الليبيين قياساً بالإناث. وهو يؤكد تزايد تأثير الهجرة الخارجية الوافدة إلى ليبيا ومساهمتها الفاعلة في رفع معدل نمو السكان وبخاصة الذكور منهم، لكثرة عددهم مقارنةً بما يناظرهم من الإناث.

وتغيرت الصورة خلال العقد الأخير (١٩٨٤ - ١٩٩٥) حيث أصبح معدل نمو الإناث لإجمالي السكان أعلى من معدل نمو الذكور (٨ , ٢٪ للإناث مقابل ٣ , ٢٪ للذكور) وسببها تزايد هجرة الإناث الوافدات مقابل تناقص هجرة الذكور للسكان غير الليبيين. فبينما بلغ معدل نمو الذكور للمدة نفسها -١٪ (بالسالب)، نجد المعدل يرتفع بالنسبة للإناث إلى ٢ , ٢٪. وتلاحظ الظاهرة نفسها عند السكان الليبيين ولكن بفرق قليل بين الجنسين.

ومع أهمية مساهمة السكان غير الليبيين إلى جانب المعدل الخاص بالسكان الليبيين في رفع المعدل العام، فإنه يمكن القول إن السرعة في نمو السكان راجع إلى أهمية تنامي فئة صغار السن، في حين تتسم فئة متوسطي الأعمار بالاعتدال وفئة كبار السن بالبطء[٢٠].

وفيما يخص السكان الوافدون (غير الليبيين) فقد انخفضت نسبتهم بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ من ٣ , ٤٪ إلى ١ , ٣٪ من إجمالي السكان، وإن زاد العدد المطلق بقليل. وسجل معدل النمو المركب مستوىً متدنياً، فلم يزد عن ٣ , ٠٪ سنوياً. في حين شهد عام ١٩٧٣ تزايداً واضحاً في عدد السكان غير الليبيين فارتفعت نسبتهم إلى ٨ , ٨٪ من إجمالي السكان. وبلغ معدل النمو المركب ٧ , ١٦٪ حيث فتحت أبواب الهجرة أمام الوافدين لسد النقص الحاصل في عدد العمال الفنيين لديها، فقد اتضح من سجلات الهجرة أنه بتاريخ ٢٠

يونيو ١٩٧٣ كان في ليبيا ١١٧٣٤٤ من العمال غير الليبيين بموجب أذونات عمل[٢١]. حيث تمثل المدة الواقعة بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٣ فترة الاستفادة من الثروة النفطية واستخدامها في خطط التنمية. وتدفق هؤلاء الوافدون ساهم في رفع معدل نمو إجمالي السكان.

وكان المتوقع أن يستمر هذا التدفق في السنوات التالية لعام ١٩٧٣، ففي عام ١٩٨٤ ازدادت نسبة السكان غير الليبيين إلى إجمالي السكان إلى نحو ١١,٣٪ وبمعدل نمو مركب وقدره ٦,٩٪ خلال المدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤. حيث يمكن القول إن المعدل شهد نوعاً من الاعتدال والاستقرار مع احتفاظه بمستواه المرتفع، إلا أن العقد الأخير بين آخر تعدادين (١٩٨٤-١٩٩٥) شهد تقلصاً في نسبة هؤلاء المهاجرين حيث بلغت نسبة غير الليبيين إلى إجمالي السكان نحو ٨,٥٪ وبمعدل نمو مركب سالب بلغ نحو -٠,٠٥٪ حيث تمثل هذه المدة مرحلة حصار أجنبي على ليبيا ولا يسمح إلا لهجرة من تحتاجهم خطط التنمية من الأيدي العاملة.

أما معدل نمو السكان الليبيين فقد تناقص من ٣,٨٪ خلال المدة ٥٤-١٩٦٤ إلى ٣,٤٪ خلال المدة ٦٤-١٩٧٣ والأسباب المحتملة لهذا الانخفاض هي:

١ - انخفاض في معدلات الخصوبة.

٢ - زيادة في معدلات الوفيات.

٣ - انخفاض صافي هجرة الليبيين أي زيادة الهجرة المغادرة عن الهجرة الوافدة.

٤ - قصور عدد السكان في عامي ١٩٥٤ و١٩٧٣.

٥ - قصور في عدد السكان سنة ١٩٧٣ أكثر مما حصل في عام ١٩٦٤.

وعند متابعة هذه الأسباب يلاحظ[٢٢]:

أ - استمرار ارتفاع معدل الخصوبة للسكان الليبيين، ولم يطرأ عليهم أي تناقص.

ب - انخفاض معدل الوفيات واستمراره بهذا الاتجاه.

ج - عودة الليبيين الذين كانو في الخارج إلى داخل ليبيا.

د - عدم وجود تناقض في نسبة النوع بين عام ١٩٦٤ و١٩٧٣.

وهذه الحقائق لا تبقي إلا افتراضاً واحداً وهو قصور وعدم شمول بيانات تعداد عام ١٩٥٤ مما يجعل وجود نقص في عدد سكان هذا التعداد. وأكدت بعض الأبحاث هذه الحقيقة.

وعلى العموم يمكن اعتبار معدل النمو خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٣ مرحلة استقرار بالنسبة للسكان الليبيين والميل نحو الاعتدال في السرعة. ومن المرجح أن ذلك الاعتدال كان بسبب تنظيم قانون الجنسية وإلغاء بعض التسهيلات التي كان يتم بمقتضاها إجراءات الحصول على الجنسية الليبية[٢٣].

والاتجاه الذي حصل لغير الليبيين خلال المدة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ حصل أيضاً للسكان الليبيين إبان المدة ١٩٧٣-١٩٨٤ حيث ارتفع معدل النمو إلى ٢,٤٪. وهو يظهر عودة المهاجرين الليبيين من الخارج إلى وطنهم، فضلاً عن ارتفاع الزيادة الطبيعية.

جدول رقم (٢)

معدلات نمو السكان الليبيين وغير الليبيين (١٩٣١ - ١٩٩٥)٪

المـــدة	الليبيون	غير الليبيين
١٩٣١-١٩٣٦	٢,٣	-
١٩٥٤-١٩٦٤	٣,٨	٠,٣
١٩٦٤-١٩٧٣	٣,٤	١٦,٧
١٩٧٣-١٩٨٤	٤,٢	٦,٩
١٩٨٤-١٩٩٥	٢,٨	-٠,٠٥
١٩٥٤-١٩٧٣	٣,٦	٧,٨
١٩٥٤-١٩٩٥	٣,٦	٥,٤
١٩٧٣-١٩٩٥	٣,٥	٣,٤

المصدر : حسبت المعدلات اعتماداً على جدول (١).

وبالإمكان تقسيم معدلات النمو إلى ثلاث مراحل زمنية كما هو واضح في أدناه:

١ - **مرحلة الركود والتناقص السكاني:** ابتدأت هذه المرحلة بالاحتلال الإيطالي وحتى الحرب العالمية الثانية، ونمو السكان في بعض المناطق كان سالباً كما حصل في ولاية برقة التي تناقص سكانها من ١٩٨ ألف نسمة إلى نحو ١٣٧ ألف نسمة بين عامي ١٩١١ و١٩٣٦. ويعزى هذا التناقص إلى استشهاد عدد ليس بالقليل من الليبيين إبان حرب الجهاد وضد المستعمر الإيطالي. فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الليبيين إلى الأقطار العربية

المجاورة[٢٤]. ففي ضوء تعداد عامي ١٩٣١ و١٩٣٦ حيث بلغ معدل النمو خلالهما ٢,٨٪، وصل عدد الليبيين المهاجرين إلى تونس نحو ٢٠٠٠٠ نسمة. وفي سنة ١٩٤٤ ارتفع العدد فوصل إلى ٣٠٠٠٠ نسمة وإلى أكثر من ذلك سنة ١٩٤٧[٢٥]، بسبب الجفاف والجدب وقلة المياه. كما خلفت الحرب العالمية الثانية أوضاعاً سيئة في ليبيا لاسيما في منطقتي الجفارة والجبل الغربي، فتزايدت الهجرة إلى تونس.

٢ - **مرحلة النمو البطيء:** شهدت المدة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥٤ نمواً بطيئاً للسكان لم يتجاوز معدله ٢٪ سنوياً حيث استشهد عدداً من السكان بسبب ما جرَّته الحرب العالمية الثانية من ويلات، وكانت أرض ليبيا ميداناً لأحداثها. فضلاً عن حالة البلاد الاقتصادية السيئة وسنوات الجفاف التي حدثت في الأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩.

٣ - **مرحلة النمو السريع:** وتمثل المدة ما بين ١٩٥٤ و١٩٩٥ وما زالت مستمرة لحد الآن، حيث شهدت ليبيا تزايداً سريعاً في النمو ابتداءً منذ أوائل السبعينيات وبلغ المعدل ٣,٦٪ حيث يرتفع معدل المواليد مقابل انخفاض في معدل الوفيات.

وليبيا لا تختلف في هذا الشأن عن بعض دول العالم النامي، فقد يكون سبب ارتفاع معدل المواليد حداثة السن، أي أن المجتمع فتي مع وجود نسبة كبيرة من النساء في المجموعة العمرية القادرة على الإنجاب - أي بين سن الخامسة عشرة وسن التاسعة والأربعين - في سنوات مقبلة. ويتوقع تزايد نسبة النساء المذكورات من ٤٨,٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٦,٦٪ عام ٢٠٢٥(٢٦). وهذا يشير إلى أن عملية استكمال النمو الديموغرافي وبلوغ مجتمع مستقر

سيتطلب عدة أجيال، وهذا يعني أن معدلات الولادة ستبقى مرتفعة في بعض دول العالم النامي (ومنها ليبيا وبقية الأقطار العربية) في المستقبل القريب[٢٧].

إن انخفاض معدلات الوفيات دون أن يصاحبها انخفاض مماثل في معدلات المواليد وما يصاحبها من تزايد في معدلات النمو السكاني، تمثل ظاهرة تصاحب الدولة في أول مراحل تحولها الاقتصادي والاجتماعي - وهو ما ينطبق على ليبيا - والمعروف أن معدلات المواليد وغيرها من مقاييس الخصوبة ترتفع في بداية حدوث التحول المذكور لمدة من الزمن، تبدأ بعدها بالانخفاض. ويحدث ذلك الانخفاض عندما تصل نتائج التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلى جميع طبقات المجتمع من حيث مستويات الدخل والتعليم والعمل وغيرها، ويبدأ الزوجان بتنظيم الأسرة بما فيها وسائل استعمال منع الحمل[٢٨].

وفضلاً عما تقدم فإن تزايد النمو يمكن أن يعزى أيضاً إلى عدم دقة تعداد ١٩٥٤ وزيادة الهجرة الوافدة إلى ليبيا بسبب تزايد رأس المال الناتج عن استثمار النفط وما تبعه من تطور اقتصادي وتوسع خطط التنمية مما يساعد على زيادة الطلب على الأيدي العاملة لمواجهة ذلك التطور[٢٩].

وإذا صحت تقديرات عام ١٩٩٧ للسكان الليبيين البالغ ٤٦٤٧٥٢٠ نسمة[٣٠]، فإن معدل النمو خلال المدة ١٩٨٤-١٩٩٧ سيرتفع إلى ٢,٨٪ سنوياً، مما يشير إلى عودة المزيد من السكان الليبيين إلى وطنهم.

ومعدل النمو المذكو هو ذاته المسجل بين آخر تعدادين للسكان، وهذا المعدل وإن كان منخفضاً قياساً بالعقد السابق له لكنه يعد أكثر ارتفاعاً من نظيره لإجمالي السكان. ويتباين هذا المعدل من منطقة لأخرى، فهو يقل عن

٣٪ في كل من طرابلس والواحات والجبل الأخضر وسهل بنغازي، ويزيد عن ٤٪ في سوف الجين والمنطقة الوسطى، ويتراوح ما بين ٣-٤٪ في بقية المناطق (الزاوية، الجبل الغربي، الجفرة، النقازة، البطنان، مصراته، فزان). ولوحظ أن أعلى معدل للنمو بين تعدادي ١٩٣١ و١٩٣٦، أي خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي، كان قد سجل في المناطق الصحراوية والبالغ ٤,٦٪ يليه في طرابلس والبالغ نحو ٢,٩٪[٣١].

ج - عوامل النمو وخصائصها:

أ - الإنجاب:

يمثل الإنجاب أحد العناصر الأساسية في الدراسات الديموغرافية؛ لأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة أعداد السكان. وهو غالباً ما يفوق عناصر النمو السكاني الأخرى من وفيات أو هجرة، وبالتالي فهو المحدد الرئيس لنمو السكان، وعلى هذا الأساس تظهر فاعلية الإنجاب في زيادة حجم المجتمع إذا ما سادت ظروف صحية واعتيادية تقل فيها الأوبئة ويسود فيها السلم. كما يساعد على تحقيق التوازن السكاني وإعادة تحقيقه، إذ يمثل الوسيلة الأكثر فاعلية وأهمية في تحقيق الأمن السكاني في بعديه الداخلي والخارجي، أي داخل القطر وخارجه مع الدول المجاورة أو غيرها.

ونظراً لتلك الأهمية فقد شجعت الدولة الأفراد على رفع مستوياته ومنحتهم محفزات لزيادة معدلاته لاسيما وإن عدد السكان في القطر الليبي منخفض قياساً بمساحته الشاسعة وموارده العديدة. مما يتطلب زيادة كثافته السكانية وتوزيع أعداد من البشر في مناطق التخلخل السكاني.

وليبيا من الأقطار التي تتصف بارتفاع مستويات الخصوبة، كما يتضح من أرقام الجدول رقم (٣) بعد استخدام بيانات السن الممهدة لعدد الإناث بحسب فئات العمر وعلى أساس المواليد المسجلين عام ١٩٧٣، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي TFR نحو ٧,٢ ومعدل التكاثر الإجمالي GRR ٣,٥ ومعدل المواليد الخام ٤٥,٢ بالألف، وتلك الأرقام تدل على مستويات مرتفعة للخصوبة.

وتشير بيانات المواليد المسجلة في السجلات الحيوية عام ١٩٧٣، بعد تصحيحها تلافياً لقصورها، إلى ارتفاع أكثر في مستويات الخصوبة؛ فقد بلغ بموجبها معدل الخصوبة الكلي ٧,٩ ومعدل التكاثر الإجمالي ٣,٩ ومعدل المواليد الخام نحو ٥٣,٢ بالألف[٣٢].

جدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة العمرية النوعية في ليبيا عام ١٩٧٣ (بالألف)

فئات العمر	الإناث الليبيات (أرقام معدلة)	عدد المواليد الليبيين	معدلات الخصوبة العمرية النوعية
١٩-١٥	١٠٧٦٦٧	٢١١٤٣	١٩٦
٢٤-٢٠	٨٦٨٢٢	٣٠٠٤٥	٣٤٦
٢٩-٢٥	٦٩٧٢٠	٢٤٣٦٢	٣٤٩
٣٤-٣٠	٥٥٨٥٧	١٤٥٠٣	٢٦٠
٣٩-٣٥	٤٤٧٢٦	٧٩١٩	١٧٧
٤٤-٤٠	٣٥٦١٩	٢٦٢٤	٧٤
٤٩-٤٥	٢٨٣٣٣	١٠١٥	٣٦
المجموع	٤٢٨٧٤٤	١٠١٦١١	١٤٣٨

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، الوضع السكاني في ج ع ل، إعداد عيسى سليمان الزقني، ١٩٧٦، جدول ٣٧، ص٨٢.

إن الاعتماد على الإحصاءات الحيوية من دون تصحيح يوصل الباحث إلى أرقام مضلله بعيدة عن الواقع، بل إن آخر تعداد سكاني (١٩٩٥) أوضحت أرقام المواليد الأحياء فيه للنساء الليبيات في عمر الإنجاب في السنة السابقة للتعداد إلى وجود قصور واضح في تلك الأرقام. فعلى أساسها بلغ معدل الخصوبة الكلي ٣,٣ مولود/امرأة، ومعدل التكاثر الإجمالي ١,٦ مولودة (أنثى)/امرأة، ومعدل الخصوبة العام ٨٥,٤ بالألف، ومعدل المواليد الخام ٢١,٤ بالألف [٣٣]. وهي أرقام متدنية عن واقع المجتمع الليبي النامي ذو الخصوبة المرتفعة. ويظهر هذا إذا ما علمنا أن معدل الخصوبة الكلي النامي ذو الخصوبة المرتفعة. ويظهر هذا إذا ما علمنا أن معدل الخصوبة الكلي بموجب تقديرات الأمم المتحدة يصل إلى ٦,٤ سنة ١٩٩٠-١٩٩٥[٣٤].

والنقص في الإحصاءات الحيوية يكون أكثر وضوحاً من الأرقام المشار إليها والمستقاة من تعداد ١٩٩٥، إذ تشير أرقام المواليد المسجلة عام ١٩٩٧ والبالغة ٨٥٣٥٨ مولود[٣٥]. وبعد تقدير نسبة الإناث للعام المذكور بحسب الفئات العمرية[*].

ومن خلال حساب معدلات الخصوبة العمرية اتضح أن معدل الخصوبة الكلية بلغ ٢,٩ ومعدل التكاثر الإجمالي ١,٤ ومعدل الخصوبة العام ٧٣,٢ بالألف ومعدل المواليد الخام ١٨,٤ بالألف. مما يتطلب إبعاد البيانات المستقاة من الإحصاءات الحيوية في استخراج المقاييس الديموغرافية، ولابد من تعديل بياناتها أو الاعتماد على التقديرات التي تجريها بعض المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة.

وتشير تقديرات أخرى إلى أن معدل المواليد الخام بلغ سنة ١٩٧٣ نحو ٤٦,٩ بالألف[٣٦]، وسنة ١٩٨٤ نحو ٤٦ بالألف، وسنة ١٩٩٠ حوالي ٤٤

بالألف[٣٧]، وسنة ١٩٩٠-١٩٩٥ نحو ٤١,٩ بالألف[٣٨]. وينخفض الرقم في توقعات بعض المطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى ٢٨,٦ بالألف[٣٩].

وتعكس تلك الأرقام مستويات مرتفعة للخصوبة واتجاهها نحو الانخفاض التدريجي. ويعود سبب ارتفاع معدل المواليد في ليبيا إلى كون المجتمع محافظ ومتمسك بتقاليده الدينية وميله إلى الإكثار من النسل والتفاخر بالكثرة العددية للأسرة والعشيرة. فمثل هذه الأسر لها مكانة اجتماعية خاصة، فضلاً عن الزواج المبكر وبخاصة في الريف. ويتوالى التكاثر حتى نهاية مرحلة الإنجاب، كما أن إعادة الزواج للأرامل أمر شائع. وفضلاً عما تقدم، تعمل السياسة السكانية للدولة على زيادة معدلات المواليد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كالإجراءات المتبعة في علاوة العائلة، والامتيازات الممنوحة للمتزوجين، أو بطريقة غير مباشرة مثل مجانية التعليم والعلاج والعناية بالأمومة والطفولة[٤٠].

ومع ارتفاع معدلات الخصوبة إلا أنها تميل نحو الانحدار البطيء، إذ تشير تحليلات نتائج التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٤ إلى أن مستوى الخصوبة لدى النساء الليبيات في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) وقد انخفض انخفاضاً طفيفاً عن تعداد ١٩٧٣، حيث كان متوسط عدد الأطفال (بعمر أقل من ٥ سنوات) للمرأة الواحدة في حدود ١,١٣ طفل في عام ١٩٧٣، أصبح ٠,٩١ طفل في عام ١٩٨٤[٤١].

ومن دلائل الانخفاض أيضاً كان معدل الخصوبة الكلي ٧,٢ سنة ١٩٧٣، أصبح ٦,٩ سنة ١٩٩٠. كذلك انخفض معدل الزواج من ٥,٥ بالألف إلى ٤,٥ بالألف خلال المدة نفسها. وارتفع متوسط العمر عند الزواج لدى الذكور والإناث، فقد كان لدى الذكور ٢٥ سنة عام ١٩٧٣ أصبح ٢٧ سنة عام ١٩٨٤،

وعند الإناث ارتفع من ١٩ سنة إلى ٢٣ سنة خلال المدة ذاتها[٤٢].

وكان لدخول الإناث ميدان التعليم أثر واضح في رفع متوسط العمر عند الزواج وبالتالي انخفاض الخصوبة. فالنساء المتعلمات تعليماً جامعياً تنخفض خصوبتهن قياساً بالشهادة الأدنى، كما يتضح في الجدول الآتي:

المستوى التعليمي	الليبيون
أمية	٥,٧
تقرأ وتكتب	٣,٢
شهادة ابتدائية	٢,٥
شهادة ثانوية عامة	٢,١
تعليم جامعي	١,٥

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات، سلسلة الدراسات الإحصائية لتعداد ١٩٧٣، العدد ٢، ص ٣٨.

ب - الوفـاة:

الوفاة من الظواهر الديموغرافية والجغرافية المهمة والمؤثرة في السكان، إذ يزداد السكان زيادة طبيعية بالمواليد وينقصون نقصاً طبيعياً بالوفيات. ولا يقتصر تأثير الوفيات في ضبط حجم السكان النهائي فقط بل يتعدى ذلك إلى توزيعهم وتركيبهم من حيث فئات العمر والنوع.

وتعد الوفاة عنصراً مهماً من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك. وهي أكثر ثباتاً في الخصوبة ويمكن التحكم في مستواها.

وتعكس أرقام الوفيات في ليبيا والمستقاة من الإحصاءات الحيوية

انخفاضاً في معدلاتها بسبب وجود قصور في تسجيلها. ففي عام ١٩٧٠ بلغ معدل الوفيات الخام المسجل نحو ٧,٦ بالألف، انخفض إلى ٥,١ بالألف عام ١٩٨٠[٤٣]. في حين ذكر كتاب السكان السنوي الصادر عن الأمم المتحدة تقديرات تزيد كثيراً عنها، حيث بلغ المعدل بموجبها ١٥,٨ بالألف، انخفض إلى ١٢,٨ بالألف في العامين المذكورين، ثم انخفض المعدل إلى ٩,٤ بالألف عام ١٩٩٠.

وفي ضوء الأرقام الأخيرة يوضح الجدول الآتي تطوراً لمعدل الوفيات الخام خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

جدول رقم (٥)

معدل الوفيات الخام في ليبيا خلال المدة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ (بالألف)

١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٩٥	١٩٩٥ - ٢٠٠٠
١٣	١١,٤	٩,٧	٨	٧

المصدر : منصور محمد الكيخيا، السكان في كتاب الجماهيرية، ١٩٩٥، ص ٣٨٤، عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧٦، ص ٩٠.

وتشير أرقام الجدول إلى انخفاض تدريجي لمعدل الوفيات مع تقدم الزمن، بسبب التطور الصحي والاقتصادي الناجم عن تنفيذ مشاريع التنمية الشاملة. ويظهر الاتجاه نفسه في أرقام الإحصاءات الحيوية الصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة، على ما فيها من قصور ولاسيما بعد عام ١٩٩٢ يوضحها الجدول الآتي:

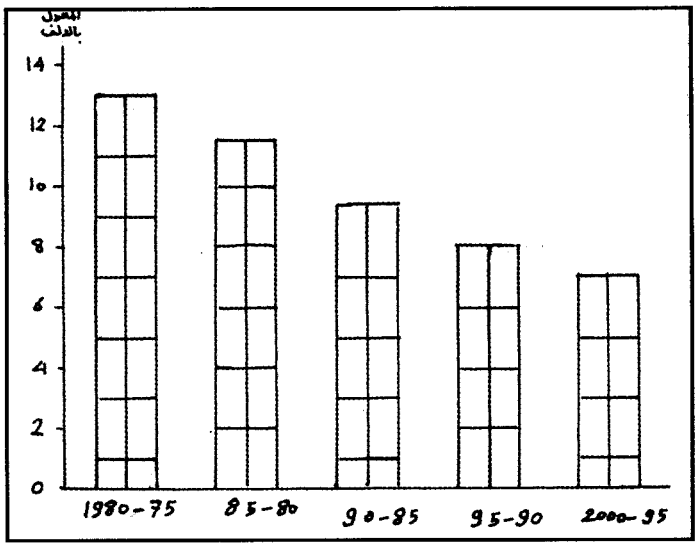

شكل (٢) معدل الوفيات الخام في ليبيا خلال المدة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

جدول رقم (٦)

تطور معدل الوفيات الخام المسجلة للسكان الليبيين خلال المدة ١٩٨٩ - ١٩٩٧ (بالألف)

السنـــة	معدل الوفيات	السنـــة	معدل الوفيات
١٩٨٩	٧,٤	١٩٩٤	٣,٣
١٩٩٠	٧,٥	١٩٩٥	٣,١
١٩٩١	٧,٦	١٩٩٦	٢,٧
١٩٩٢	٨,٢	١٩٩٧	٣,٢
١٩٩٣	٣,٢	-	-

المصدر : حُسبت المعدلات اعتماداً على: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جدول (١) ، (٤٢).

وعند توزيع معدل الوفيات الخام المسجل لعام ١٩٩٧ على مناطق الجماهيرية يلاحظ أن مناطق سهل بنغازي وطرابلس والجفرة قد سجلت أعلى المعدلات (أكثر من ٤ بالألف). ويعكس الرقم أيضاً كثرة عدد السكان في بعض مناطق هذا المستوى، في حين يصل المعدل إلى أدنى مستوياته في سوف الجين ومصراته (١,٨ بالألف)، وما بين الرقمين كان نصيب بقية مناطق الجماهيرية (٢ - أقل من ٤ بالألف)، كما يوضحها الجدول رقم (٧) الآتي:

جدول رقم (٧)

توزيع معدلات الوفيات الخام والرضع للسكان الليبيين في مناطق الجماهيرية عام ١٩٩٧ (بالألف)

المنطقة	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضع	المنطقة	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضع
البطنان	٢,٦	١١,٨	مصراته	١,٧	٨,٣
الجبل الأخضر	٢,٩	١١,٢	النقازة	٣,٠	١٦,٢
سهل بنغازي	٤,٧	٥٦,٨	طرابلس	٣,٩	٢٦,٢
الوسطى	٢,٥	١٤,١	الزاوية	٢,٦	١٤,٥
الواحات	٢,٨	١٠,٨	الجبل الغربي	٢,٢	١٢,٠
الجفرة	٤,٢	١٤,٣	فزان	٢,٦	٢٥,٨
سوف الجين	١,٨	١٤,٩	المجموع	٣,٢	٢٢,٠

المصدر: حُسبت المعدلات اعتماداً على: الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جداول ٤ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٢.

ويعكس معدل وفيات الرضع اعتماداً على الإحصاءات الحيوية المسجلة قصوراً كبيراً ونقصاً واضحاً في تسجيلها. حيث بلغ بموجبها معدل وفيات الرضع عام ١٩٩٧ نحو ٢٢ بالألف. ويتباين هذا الرقم بين منطقة وأخرى

تتراوح من حوالي (٨-١٢) بالألف في مصراته والواحات والجبل الأخضر والبطنان والجبل الغربي إلى نحو ٥٧ بالألف في سهل بنغازي، وما بينهما في بقية المناطق. فقد سجلت كل من المنطقة الوسطى والجفرة وسوف الجين والزاوية والنقازة معدلاً تراوح ما بين ١٤-١٦ بالألف (انظر جدول رقم ٧).

وتبعاً لتقديرات الكتاب السنوي للسكان الصادر عن الأمم المتحدة فإن أرقام وفيات الرضع ترتفع بشكل واضح. فقد بلغ المعدل عام ١٩٨٠ نحو ١٠٦,٩ بالألف، انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ بالألف[٤٤]، وإلى ٦٨,٣ بالألف عام ١٩٩٠-١٩٩٥[٤٥].

ان انخفاض الوفيات من مدة لأخرى يقابله انخفاض تدريجي في معدل المواليد، مما يؤدي إلى حصول زيادة في نسبة صغار السن. وهذه الزيادة هي التي جعلت معدل العمر الوسيط يتجه نحو الانخفاض، فقد بلغ هذا المعدل سنة ١٩٦٤ نحو ١٨,٥ سنة، بينما انخفض في تعدادي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ إلى ١٤ سنة. ومعروف أن العمر الوسيط ينخفض إذا ارتفعت نسبة فئات السن الصغيرة[٤٦].

وقد سجل معدل الوفيات انخفاضاً خلال السنوات الأخيرة، كما أبرزتها الأرقام المشار إليها، غير أن أمد الحياة لم يسجل إلا ارتفاعاً محدوداً خلال المدة ذاتها، وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد وزيادة نسبة صغار السن. فقد بلغ أمد الحياة سنة ١٩٧٣ نحو ٥٢ سنة للذكور و ٥٥ سنة للإناث. وفي عام ١٩٩٠ ارتفع إلى ٥٩ سنة للذكور و ٦٢ سنة للإناث[٤٧]. وفي عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ارتفع المدى إلى ٦١,٦ سنة للذكور و ٦٥ سنة للإناث[٤٨].

وأشارت بعض الدراسات إلى انعدام الفوارق في الوفيات بين السكان المقيمين في الريف والحضر، حيث يرتقي الريف الليبي إلى مستويات قريبة

من مستوى المدينة من حيث توفر الخدمات والمرافق البلدية والمستشفيات والماء والكهرباء وما إلى ذلك. ومع تزايد عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم - سواء أقامت في الريف أو المدينة - يتزايد احتمال وفاة الطفل المولود للأم نفسها.

وليس هناك من شك في أن انتشار التعليم وتحسن الوضع الاقتصادي والصحي وتوفر المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى ومرافق المياه والكهرباء وتحسين الغذاء كماً ونوعاً، كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض مستوى الوفيات. وقد أدى هذا الانخفاض مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة إلى ارتفاع النمو السكاني وتزايد سرعته قياساً بالمتوسط العالمي.

ب - الهجرة الدولية :

كانت ليبيا وطيلة قرون عديدة قطراً طارداً للسكان بسبب الجفاف والجدب وعدم استغلال الموارد الكامنة فيها، فكان المهاجرون إلى الخارج يبحثون عن فرص عمل في الأقطار المجاورة لبلدهم، أو أن سبب هجرتهم تعود إلى الخلافات القبلية المتطاحنة. وخلال الاحتلال الإيطالي غادر ليبيا عدد ليس بالقليل تخلصاً من البطش والقتل الذي كان يمارسه المحتلون. ووجود الليبيين في الدول المجاورة مثل تونس (وكان فيها ٣٠٠٠٠ ليبي سنة ١٩٤٤) والجزائر وتشاد والنيجر والسودان ومصر وبلاد الشام، خير دليل على حركة الهجرة.

وتلك الحركة كانت تؤكد حقيقتين مهمتين[٤٩]: **الأولى** أن الأعداد المغادرة المذكورة كانت تفوق الأعداد الوافدة إلى داخل القطر الليبي. **والثانية** أن تلك الأعداد المغادرة كانت كبيرة قياساً بحجم السكان المحدود بحيث كان مفعولها السلبي على نمو السكان واضحاً طيلة فترات استمرت حتى منتصف القرن العشرين.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاستعمار الإيطالي بدأت حركة لعودة السكان إلى داخل القطر الليبي. ولكنها كانت حركة بطيئة استمرت حتى أواسط الستينيات في القرن العشرين، حيث ظهر البترول واستثمرت موارده واستخدمت عائداته لأغراض خطط التنمية التي شملت كافة مناطق البلاد. مما يعني توفر فرص العمل، وترتب على ذلك تغير حركة السكان وأصبحت هجرة وافدة متمثلة بعودة الليبيين من الخارج، وهجرة غير الليبيين إلى الداخل وبخاصة من الأيدي العاملة العربية، فتحول القطر الليبي من بلد طارد إلى آخر جاذب.

وتبعاً لتعداد عام ١٩٥٤ بلغ عدد السكان غير الليبيين نحو ٤٧٢٧٤ نسمة[٥٠]، أي ما نسبته ٤,٣٪ من إجمالي سكان ليبيا. ازداد عددهم في تعداد ١٩٦٤ بشكل طفيف إلى ٤٨٨٦٨ نسمة[٥١]. أي بنسبة متناقصة بلغت ٣,١٪ من إجمالي السكان، بسبب عودة بعض الأوروبيين وبخاصة الإيطاليين منهم إلى بلدانهم، وكذلك هجرة بعض اليهود إلى فلسطين وإن كان بعضهم يحمل جنسيات أجنبية بالرغم من إقامتهم الطويلة في ليبيا.

وفي عام ١٩٧٣ ازدادات حركة الهجرة الوافدة إلى ليبيا وبخاصة من الأقطار العربية المجاورة (مصر، السودان، تونس) التي بدأت تتسارع منذ أواسط ستينيات القرن العشرين للعمل في الشركات والهيئات التي كانت تنفذ مشاريع التنمية، فوصلت نسبة غير الليبيين إلى ٨,٨٪ من إجمالي السكان وبرقم مطلق قدره ١٩٦٨٦٥ نسمة[٥٢].

وفي عام ١٩٨٤ ازداد عدد غير الليبيين وتضاعف حجمهم فبلغ نحو ٤١١٥١٧ نسمة، أي بنسبة ١١,٣٪ من إجمالي السكان[٥٣]، توزعوا على النحو الآتي:

٩٠٪ من العرب، ٤٪ من الأوروبيين، و ٦٪ من بقية القارات[٥٤]. وفي عام ١٩٩٥ انخفضت أعداد غير الليبيين إلى ٤٠٩٣٢٦ نسمة ونسبتهم إلى ٨,٥٪ من إجمالي السكان[٥٥]. وهي فترة تمثل الحصار الجوي على ليبيا وما ترتب عليه من صعوبات اقتصادية.

وكان أكثر من ٨١٪ من السكان غير الليبيين من الأقطار العربية و ٨,٤٪ من إفريقيا و ٧,٦٪ من آسيا و ٣٪ من القارات الأخرى[٥٦]. وتمثل هذه الفترة هجرة أعداد كبيرة من العراقيين، إلى جانب العمالة القادمة من مصر والسودان وأقطار أخرى.

أما التوزيع الجغرافي لغير الليبيين داخل البلاد فيتأثر بتوزيع مشاريع التنمية وسوق العمل ومراكز الخدمات. فتعداد ١٩٧٣ يوضح أن ٣٩,٥٪ منهم كانوا يقيمون في طرابلس و ٢٧,٥٪ في بنغازي[٥٧]. أي أن ثلثي العدد كانت تستقطبهم المنطقتين المذكورتين، والثلث المتبقي يتوزعون على بقية مناطق ليبيا.

وفي تعداد ١٩٨٤ ظهر أن ٢٦,٣٪ من غير الليبيين يقيمون في طرابس و١٦,٨٪ منهم يقيمون في بنغازي، أي أن ٤٣٪ منهم كانوا يقيمون في المنطقتين المذكورتين و ٥٧٪ في بقية المناطق[٥٨]. مما يشير إلى أن حركة العمران والتطور لم تقتصر على هاتين المنطقتين بل تجاوزتها إلى بقية المناطق. حيث يقطن ٢٤٪ منهم في كل من مصراته وسرت والزاوية وإجدابيا والنقاط الخمس، وثلثي العدد يشغل المناطق السبع المذكورة.

وفي تعداد ١٩٩٥ يتوزع ربع السكان غير الليبيين في منطقة طرابلس وخمس العدد في سهل بنغازي، وعشرهم في الزاوية ومثلهم في فزان. أي أن ثلثي العدد كان يقطن في المناطق الأربع المذكورة. وبإضافة الجبل الأخضر

والمنطقة الوسطى إليها ترتفع النسبة إلى ٨٠٪. ومعنى هذا أن أقل من نصف عدد المناطق يشغلها أربعة أخماس السكان غير الليبيين[٥٩].

ويلاحظ أن السكان الليبيين العائدين من الخارج كان بعضهم من أصل غير ليبي ثم اكتسب الجنسية الليبية. وكانت نسبتهم ضئيلة جداً تقل عن ١٪ من مجموع السكان في تعدادات ١٩٥٤ و ١٩٦٤ و ١٩٧٣. وفي ١٩٨٤ ارتفعت نسبة العائدين والحائزين على الجنسية الليبية إلى ٢٪ من مجموع السكان أغلبهم قدموا من الأقطار المجاورة مثل مصر، تونس، تشاد وبنسبة أقل من السودان والجزائر والنيجر وفلسطين. ويعود سبب قدومهم من تلك الأقطار إلى عاملين[٦٠]:

الأول: استقرار أعداد كبيرة من الليبيين الذين غادروا ليبيا أيام الاستعمار الإيطالي في الأقطار المجاورة لبلدهم وبخاصة في مصر، تونس، تشاد، ولهذا ترتفع نسبة العائدين من هذه الأقطار.

الثاني: زواج الليبيين من غير الليبيات وحصول عدد من هذه الزوجات على الجنسية الليبية. وأغلب هذه الزيجات تمت بنساء من مصر وتونس بحكم الصلات الوثيقة التي تربط الليبيين بسكان هذه الأقطار، فضلاً عن قرب المسافة.

وهذا الاتجاه يكون واضحاً في التوزيع الجغرافي لهذه الفئة من السكان داخل القطر، حيث تتقدم بلدية سبها على البلديات الأخرى. فقد أظهر تعداد ١٩٨٤ أن نسبة الليبيين القادمين من خارج ليبيا وصلت في هذه البلدية إلى ١٢٪ من مجموع السكان، تلتها بفارق كبير بلدية البطنان حيث بلغت نسبتها نحو ٣,٧٪ من مجموع سكانها. ولا يخفى ما للموقع الجغرافي من تأثير في هذا التوزيع، حيث تستقبل الأولى أعداداً كبيرة من القادمين من تشاد والنيجر

والجزائر. وتستقبل الثانية أعداداً مهمة من المهاجرين القادمين من مصر. وتمثل طرابلس المرتبة الثالثة في قوى الجذب، فقد بلغت نسبة القادمين إليها من الخارج ٣٪ من مجموع سكانها، تلتها بنغازي بنسبة ٢,٥٪ ثم بلديات الخليج وإجدابيا والكفرة في الجنوب وأقل منها في بقية البلديات[٦١].

أما عدد الليبيين الذين كانوا يقيمون خارج الجماهيرية وقت إجراء تعداد عام ١٩٧٣ فقد كان يبلغ ٥٤٩٥٤ نسمة، كان محل الإقامة السابق لأكثر من نصفهم في طرابلس، وأكثر من ١٥٪ في بنغازي، وبإضافة كل من سبها والزاوية ترتفع نسبة مجموع من كان يقطن في المناطق الأربع المذكورة أكثر من ٨٠٪ من مجموع المقيمين خارج ليبيا.

وأشارت بعض الدراسات إلى أن عدد الليبيين العائدين إلى الوطن ممن كانوا يقيمون في الخارج نحو (٥٨) ألف نسمة عام ١٩٧٣ وأكثر من نصفهم عادوا خلال المدة الواقعة بين تعدادي ١٩٦٤ و ١٩٧٣[٦٢].

وفي تعداد ١٩٨٤ ارتفع عدد الليبيين الذين كانو يقيمون في الخارج إلى ٦٣٧٤٩ شخصاً[٦٣]. وفي تعداد ١٩٩٥ بلغ عدد الليبيين الذين كانت إقامتهم السابقة خارج الجماهيرية نحو ٦٦٧٣٤ نسمة يشكلون ١,٥٪ من إجمالي السكان ونسبة الذكور فيهم تزيد على نسبة الإناث[٦٤].

أما صافي الهجرة الداخلية الحياتية[*]، فقد أظهر تعداد عام ١٩٨٤ أن طرابلس كانت أكثر البلديات جذباً للسكان، حيث بلغ صافي الهجرة فيها ٧٦٦٦٦ نسمة، تلتها بلدية بنغازي (٢١٨٢٦ نسمة). وكانت بلديات الجبل الأخضر وسرت والعزيزية وسبها مناطق جاذبة (موجبة) وما عداها كانت مناطق طاردة للسكان تأتي في مقدمتها بلدية عزيان (-٢٠١٢٣ نسمة) وتزهونة (-١٣٧٢٠ نسمة)، ويفرن (-١٣٦٥٧) وغدامس (-٨٣١٤) نسمة[٦٥]. وفي تعداد ١٩٩٥ تصدرت أيضاً طرابلس مناطق الجذب السكاني حيث بلغ صافي الهجرة الموجب فيها ٦٠٣٠٦، وبنغازي ١٤٢٩٢، والعزيزية ٥٩١٠، وسرت

٤٦٨٨ نسمة. وكذلك سجلت بلديات سبها، إجدابيا، مصراتة، أوباري أرقاماً بالموجب. وما عداها اعتبرت مناطق طاردة، أي أن صافي الهجرة فيها كان بالسالب يأتي في مقدمتها غريان وترهونة ويفرن[٦٦]. وبأرقام قريبة مما سُجل في التعداد السابق.

مما تقدم ذكره يتضح أن حجم الهجرة الدولية لم يكن ضخماً لدرجة بحيث يؤثر في معدل النمو بشكل بارز. فنسبة غير الليبيين في آخر تعداد سكاني (١٩٩٥) لم تزد عن ٨,٥٪ من إجمالي السكان. كما أن نسبة الليبيين المولودين في خارج الجماهيرية، أو الذين كانت لهم إقامة في الخارج وقت إجراء التعداد ضئيلة جداً. وعليه يمكن القول إن النمو العام للسكان أغلبه يأتي من الزيادة الطبيعية، وهي الزيادة الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات، وقد قدرها كتاب السكان السنوي الصادر عن الأمم المتحدة نحو ٣,٣٨٪ خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٩٥[٦٧].

٣ - مستقبل النمو السكاني :

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن سكان ليبيا سنة ٢٠٠٠ يبلغ نحو ٥٦٠٥٠٠٠ نسمة[*]، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ٦٩٨٢٠٠٠ نسمة سنة ٢٠١٠[٦٨]. وباعتماد رقم التعداد السكاني لعام ١٩٩٥ وبمعدل نمو المدة الواقعة بين آخر تعدادين (١٩٨٤ - ١٩٩٥) والبالغ ٢,٥٢٪ يصبح العدد المقدر للسكان عام ٢٠٠٠ نحو ٥٤٣٥٥٣١ نسمة، ويتوقع أن يزداد إلى ٦٩٧٢٨٨٨ نسمة عام ٢٠١٠ بثبات معدل النمو[٦٩].

وباعتماد معدلات النمو المتناقصة، بحسب توقعات الأمم المتحدة، والناجمة عن توقع انخفاض معدلات المواليد وثبات (أو انخفاض بسيط) في معدلات الوفيات، يصبح عدد السكان المقدر عام ٢٠١٥ نحو ٧٥٧٣٠٠٠ نسمة، يتوقع ارتفاعه إلى ٨٦٤٢٠٠٠ نسمة عام ٢٠٢٥ خلال ربع قرن. وقد يصل إلى

أكثر من ١١ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، أي بنهاية النصف قرن القادم، وذلك في حالة استمرار معدلات النمو المتناقصة[٧٠].

وتشير التوقعات إلى استمرار تزايد عدد الذكور على عدد الإناث طيلة مدة التوقع. فقد بلغت نسبة النوع بحسب تعداد عام ١٩٩٥ نحو ١٠٣,٤ (وإن بلغت بموجب تقديرات الأمم المتحدة نحو ١٠٨,٥)، تأخذ بعدها بالتناقص حيث تبلغ بموجب توقعات عام ٢٠١٥ نحو ١٠٤,٧. وفي عام ٢٠٢٥ تصل النسبة إلى ١٠٣,٤، وبنهاية النصف قرن القادم تصبح ١٠٠,٨.

ومما لا شك فيه أن فئات السكان بعمر أقل من ١٥ سنة والفئات الوسطى يتناقص تدريجياً بسبب عامل الوفاة يقابلها توقع تزايد فئات العمر الكبيرة بسبب تزايد توقع الحياة عند الميلاد. أي توقع زيادة العمر باستمرار التقدم الاقتصادي والصحي، حيث يتوقع زيادة عمر الإنسان من ٧٠ سنة عام ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٧٥,٨ سنة عام ٢٠٠٠-٢٠٢٥ وإلى ٧٨,٨ سنة في نهاية مدة التوقع (٢٠٤٠ - ٢٠٥٠)، وعمر الإناث هو عادة يزيد على عمر الذكور.

وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى تناقص معدلات المواليد الخام، يقابلها تناقص معدلات الوفيات لغاية عام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ حيث تبدأ الوفيات بعدها بالارتفاع التدريجي حتى نهاية فترة التوقع، وتستمر وفيات الرضع والأطفال بعمر أقل من ٥ سنوات بالتناقص طيلة مدة التوقع.

وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدل الهجرة كان سلبياً خلال المدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، حيث كان يبلغ -٠,٤ بالألف، ويتوقع توقف الهجرة خلال السنوات اللاحقة مما يجعل معدلات النمو تتناقص هي الأخرى من ٢,٤٢٪ سنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ إلى ١,٣٪ خلال ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، وإلى نصف هذا المعدل في نهاية مدة التوقع (٢٠٤٠ - ٢٠٥٠).

جدول رقم (٨)

توقعات السكان بحسب النوع خلال المدة بين عام ١٩٩٥ - ٢٠٥٠ (ألف نسمة)

المنطقة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠
مجموع عدد السكان	١٩٦٧	٥٦٠٥	٦٩٨٢	٧٥٧٣	٨١٠٣	٨٦٤٧	١١٠٠٥
عدد الذكور	٢٥٨٥	٢٩٠٢	٣٥٨٥	٣٨٧٤	٤١٣١	٤٣٩٥	٥٥٢٤
عدد الإناث	٢٣٨٢	٢٧٠٣	٣٣٩٧	٣٦٩٩	٣٩٧٢	٤٢٥١	٥٤٨١
نسبة النوع	١٠٨,٥	١٠٧,٤	١٠٥,٥	١٠٤,٧	١٠٤	١٠٣,٤	١٠٠,٨
نسبة النساء بعمر الإنجاب (١٥-٤٩سنة)	٤٨,٣	٥١,٦	٥٣,٦	٥٥,٢	٥٦,٦	٥٦,٦	٤٦,٧

المصدر : U.N., World Population Prospects, the 1998 Revision, vol. I, New York 1999, p. 256.

جدول رقم (٩)

بعض المؤشرات الديموغرافية المستقبلية في القطر الليبي ١٩٩٥ - ٢٠٥٠

المؤشـــرات	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٤٠-٢٠٥٠
معدل النمو٪	٢,٤٢	٢,٠٧	١,٦٣	١,٣	٠,٧٤
معدل المواليد (بالألف)	٢٩,١	٢٥,٠	٢٠,٥	١٧,٦	١٤,١
معدل الوفيات (بالألف)	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٦	٦,٧
معدل وفيات الرضع (بالألف)	٢٨,٠	٢١,٠	١٨,٠	١٤,٠	١٠,٠
توقع الحياة عند الميلاد (سنة)	٧٠,٠	٧٢,٥	٧٣,٦	٧٥,٨	٧٨,٨

المصدر : U.N., World Population Prospects, the 1998 Revision, vol. I, New York 1999, p. 256.

ثانياً : توزيع السكان :

١ - أنماط التوزيع والكثافة :

أ - التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية.

ب - التوزيع حسب الريف والحضر.

أ - التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية :

ينحصر توزيع معظم سكان القطر الليبي في الأجزاء الساحلية وفي شريط ضيق. وفي هذا الشريط تبرز منطقتان للتركز السكاني: الأولى حول طرابلس، والثانية حول بنغازي. وتقل الكثافة فيهما بالابتعاد عنهما، فقد قدر سكان هاتين البلدتين بحوالي ٤١٪ من سكان البلاد.

تمتد منطقة التركز الأولى من مصراته شرقاً إلى صبراته غرباً، وبإضافة الشريط الجبلي إليها والممتد بين غريان ونالوت، تصبح هذه التجمعات السكانية بشكل محاور مرتبطة بمدينة طرابلس التي تعد قاعدة ارتكاز لها. ويمكن تحديد شكل التجمع السكاني في هذه المنطقة بمثلث رأسه في مدينة مصراته وقاعدته بين بئر الغنم وزوارة.

وتقل استمرارية انتشار السكان على الساحل غرب إجدابيا وشرق مصراتة، أي في خليج سرت، وذلك بفضل الظروف الطبيعية غير الملائمة، حيث تنتشر المستنقعات والكثبان الرملية والمناخ الصحراوي.

أما منطقة التركز الثانية فتبعد عن الأولى (طرابلس) باتجاه الشرق بأكثر من ٧٠٠كم متمثلةً بمدينة بنغازي وسهلها الساحلي، يضاف لها الشريط الشمالي للجبل الأخضر الممتد إلى مدينة درنا في الشرق.

ولو رسمنا خطاً من الشرق ليشمل الأطراف الشمالية لبلدية طبرق وخط تقسيم المياه في الجبل الأخضر والجبل الغربي لقسّمنا البلاد إلى قسمين شديدي التفاوت من حيث الاستيطان السكاني. ففي القسم الشمالي والذي يمثل ١٥٪ من مساحة البلاد يسكنه نحو ٨٥٪ من مجموع السكان، حيث تتركز فيه أغلب المدن الرئيسة ومراكز البلديات وفروعها[٧١]. وهناك من يقدر نسبة السكان في المناطق الشمالية (الساحلية وغير الصحراوية) بنحو ٩٥٪ من مجموع السكان[٧٢].

أما القسم الجنوبي فتقدر مساحته بحوالي ٩٠٪ من مساحة البلاد ومجموع السكان بنحو ١٥٪ من إجمالي السكان[٧٣]. ويقع سكان الواحات ضمن هذه النسبة، ولا تزيد نسبة سكانهم عن ٨٪ من سكان البلاد. وأقل من ثلثيهم يتواجدون في منطقة فزان، بينما يتوزع أكثر من ثلثهم في بقية مناطق الصحراء.

وضمن رقعة جغرافية تقرب من أربعة أخماس مساحة القطر الليبي والتي تشغلها المناطق الجافة لا تظهر تركزات سكانية لها أهميتها باستثناء بعض التجمعات المتقاربة والممتدة على طول أودية حوض فزان ومنخفضاته، حيث تتوسط هذه المنطقة مدينة سبها، وهي من أكبر مدن الصحراء، وتنتشر حولها مستوطنات بشرية صغيرة ممتدة على طول وادي الشاطئ في الشمال وعلى امتداد وادي الحياة وحوض مرزق في الجنوب والجنوب الغربي.

الكثافة السكانية:

إن تفحص خرائط توزيع السكان في ليبيا توضح أن توزيعهم مشتت ومتخلخل ويعكس ضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة وعدم انتظام

التوزيع. وبخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية التي توصف بكونها مناطق تكاد تكون خالية من السكان باستثناء بعض المستوطنات الصغيرة والمتناثرة في واحات الصحراء الممتدة من غات حتى الكفرة ومن غدامس حتى الجنوب.

وتعد كثافة السكان إحدى الوسائل الملائمة والمضللة في آن واحد لتقويم التباين في توزيع السكان. وإن نسبة العدد الكلي للسكان إلى المساحة المطلقة (وهي ما تعرف بالكثافة العامة أو الحسابية) لا تعطي صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، كما أنها لا تعكس مدى الازدحام أو التخلخل السكاني في منطقةٍ ما. ولكنها تعطي مؤشراً عن علاقة السكان بمساحة الأرض التي ينتشرون عليها.

وكثافة السكان في القطر الليبي منخفضة جداً، وبلغت أقل من شخص واحد لكل كيلو متر مربع خلال تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤. ارتفعت بحكم زيادة السكان إلى ١,٣ ، ٢,١ ، ٢,٧ نسمة/كم٢ في التعدادات الثلاثة اللاحقة خلال الأعوام ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٥ . وتعد هذه الأرقام مضللة حيث لا تتوزع بصورة متساوية في جميع مناطق البلاد، ولوجود مساحات شاسعة تكاد تكون خالية من البشر. يقابلها مناطق أخرى مزدحمة بالسكان وتشغل رقعة ضيقة من الأرض. وعموماً يمكن تقسيم القطر الليبي إلى خمسة أقاليم كثافية، وهي على النحو الآتي:

١ - **إقليم الكثافة المرتفع جداً**: يتمثل هذا الإقليم في شمال غرب البلاد على ساحل البحر المتوسط ويضم بلدية طرابلس وفيها أكبر المدن حجماً وأصغرها مساحة وأعلاها كثافةً، حيث بلغت كثافتها السكانية ٥٨٥ نسمة/كم٢ تبعاً لتعداد السكان لعام ١٩٨٤(*).

٢ - **إقليم الكثافة المرتفع:** تتراوح الكثافة فيه بين ٥٠-٨٠ نسمة/كم٢، ويضم كلاً من الزاوية ومصراته والخمس، حيث تتراوح الكثافة فيها بين ٧٧-٧٩ نسمة/كم٢. وارتفاع الكثافة فيها ناجم عن صغر مساحتها قياساً بالبلديات الأخرى حيث تتراوح هذه المساحات بين ١٩٤٠-٢٧٦٠كم٢.

٣ - **إقليم الكثافة المتوسط:** تتراوح الكثافة فيه بين ٢٠-٥٠ نسمة/كم٢، ويضم كلاً من بنغازي وزليتن، وكثافتهما بين ٤١-٤٨ نسمة/كم٢. ويعود سبب ارتفاع الكثافة في بلدية بنغازي إلى وجود مدينة بنغازي ذاتها حيث يشكل سكان المدينة نحو ٦٢٪ من سكان البلدية كلها. ويضم هذا الإقليم أيضاً بلدية العزيزية والنقاط الخمس (زوارة) وكثافتيهما بين ٣١ - ٣٧ نسمة/كم٢، وآخرها ترهونة (٢٢ نسمة/كم٢)، وتتسع المساحة في هذا الإقليم بما يتراوح بين ٣٨٢٠ - ٩٩٨٠ كم٢.

٤ - **إقليم الكثافة المنخفض** : وتقل فيه الكثافة عن ٢٠ نسمة/كم٢، وأعلى الوحدات الإدارية كثافةً الجبل الأخضر (١٥ نسمة/كم٢)، وما تبقى تتراوح كثافاتها بين ٥-٨ نسمة/كم٢. ومساحات هذا الإقليم أوسع من الإقليم السابق، فقد تصل إلى ١٩٦٣٠ كم٢ (كما في درنا). وتقع بلدية سبها ضمن هذا الإقليم، وإن سبب وجودها واعتدال كثافتها نسبياً هو وجود مدينة سبها فيها.

٥ - **إقليم الكثافة المنخفض جداً:** تقل فيه الكثافة عن ٥ نسمة/كم٢ وتضم بقية الوحدات الإدارية وعددها عشر بلديات. تتراوح الكثافة في اثنتين منها (غريان والبطنان) بما يتراوح بين ١-٢ نسمة/كم٢. أما بقية البلديات

فكثافاتها أقل من ١ نسمة/كم٢ وهي مناطق صحراوية مساحاتها شاسعة، أقلها مساحةً ٦٥٠٥٠ كم٢، وأكبرها مساحةً ٤٨٣٥١٠ كم٢، وتشمل: غدامس، الشاطئ، أوباري، مرزق، الكفرة، سوف الجين، إجدابيا، سرت.

اتضح مما تقدم أن إقليم الكثافات المنخفضة تتواجد في المناطق ذات المساحة الجغرافية الشاسعة. ومثل هذه المساحات تشغلها المناطق الصحراوية ذات المناخ القاسي، الجاف وذات الصفات التضاريسية المعقدة، القليلة المياه. لهذا فإن صعوبة العوامل الجغرافية كانت وراء انخفاض الكثافة السكانية في مثل تلك المناطق. وعلى نقيضها السهول الساحلية والمرتفعات المطلة عليها ممثلة بالجبل الأخضر في الشرق والجبل الغربي في الغرب ممتدةً على شكل مستوطنات تضم ١٤ بلدية لا تشغل سوى ١,٨٪ من مساحة البلاد ويقطنها أكثر من ٨٢٪ من سكان القطر الليبي (تعداد ١٩٨٤). ويتركز أكثر من نصف هذا التجمع في بلدتي طرابلس وبنغازي (٥٣٪).

ونظراً لعدم صدق الكثافة العامة كمقياس يعكس تباين الواقع السكاني، لابد من اعتماد مقياس يكشف تفاصيل الاختلافات المكانية للظاهرة المدروسة (تباين توزيع السكان). ومن هذه المقاييس الإحصائية استخدام الدرجة المعيارية(*)(*)، وهو مقياس يتفق وأبعاد وأبعاد هذه الفقرة من البحث.

وفي ضوء الدرجات المعيارية يمكن تقسيم القطر الليبي إلى أربعة مستويات توزيعية (انظر شكل ٣).

١ - **المستوى الأول:** تبلغ درجته المعيارية (+٠,٥٠ - فأكثر) ويتمثل ببلديتي طرابلس وبنغازي الساحليتين : الأولى في الشمال الغربي والثانية في شمال شرق البلاد، وفي البلديتين أكبر مدينتين في ليبيا. ويضم هذا

المستوى ٦ , ٤٠٪ من سكان القطر، إلا أنه لا يشغل إلا رقعة جغرافية لا تزيد مساحتها عن ٧ , ٠ من مساحة البلاد.

جدول رقم (١٥)

توزيع كثافة السكان في ليبيا بحسب البلديات وتبعاً لتعداد عام ١٩٨٤ (نسمة/كم٢)

البلدية	المساحة (كم٢)	الكثافة	البلدية	المساحة (كم٢)	الكثافة
طرابلس	١٧٠٠	٥٨٥	درنا	١٩٦٣٠	٥
الزاوية	٢٧٦٠	٧٩	سبها	١٥٣٣٠	٥
مصراته	٢٢٧٠	٧٩	غريان	٦٠٨٠٢	٢
الخمس	١٩٤٠	٧٧	البطنان	٨٣٨٦٠	١
بنغازي	٩٩٨٠	٤٨	غدامس	٦٥٠٥٠	أقل من ١
زليتن	٢٤٧٠	٤١	الشاطئ	٩٧١٦٠	=
العزيزية	٢٢٩٠	٣٧	أوباري	١٠٤٥٩٠	=
النقاط الخمس	٥٨٣٠	٣١	مرزق	٣٤٩٩٩٠	=
ترهونة	٣٨٢٠	٢٢	الكفرة	٤٨٣٥١٠	=
الجبل الأخضر	٧٨٠٠	١٥	سوف الجين	٦٦٧٤٨	=
يفرن	٩٣١٠	٨	إجدابيا	٢٠٠٢٩٠	=
الفاتح	١٤٠٠٠	٧	سرت	١٦٤٥٧٠	=

٢ - **المستوى الثاني:** تبلغ درجته المعيارية (+٤٩ , ٠ - ٠٠ , ٠) ويزيد عن المتوسط الحسابي لعدد السكان، وتشغله بلديات مصراته والزاوية والنقاط الخمس (زوارة) وجميعها تقع في شمال غرب القطر. وتمتد البلديتان الأخيرتان على شكل نطاق صغير يجاور الحدود التونسية. ونسبة السكان في هذا المستوى تبلغ ٩ , ١٥٪ من إجمالي عدد السكان. أما مساحته فهي

محدودة أيضاً وتقترب من مساحة المستوى الأول (٠,٦٪).

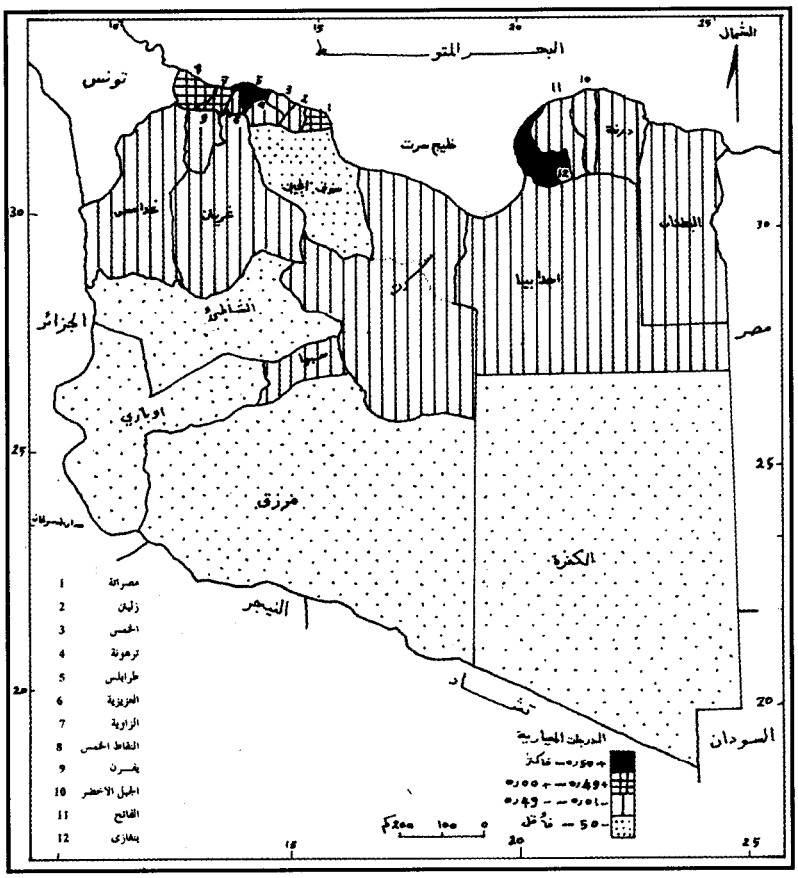

شكل (٣) التوزيع الجغرافي لسكان الجماهيرية الليبية (١٩٨٤)

٣ - **المستوى الثالث** : تقل الدرجة المعيارية لهذا المستوى عن متوسط عدد السكان في البلاد أي (-٠,٠١ ـ -٠,٤٩). ويضم هذا المستوى ١٤ بلدية تمتد من وسط البلاد إلى شمالها على شكل نطاق متصل من الحدود المصرية في الشرق إلى حدودها الغربية (مع تونس والجزائر) في الغرب

بنسب متوازنة بين السكان والمساحة (٣٧,٨٪ من سكان ليبيا مقابل ٣٦,٧٪ من مساحتها). وأغلب أراضي هذا المستوى صحراوية جافة أو شبه جافة.

٤ - **المستوى الرابع** : ودرجته المعيارية تبلغ (-٠,٥٠ - فأقل) ويضم خمس بلديات تمتد على شكل نطاق متصل في أعماق الصحراء من وسط البلاد إلى جنوبها بجوار حدود السودان وتشاد والنيجر والجزائر. ويضم هذا المستوى نسبة صغيرة من السكان (٥,٧٪) إلا أن مساحته شاسعة تصل إلى ٦٢٪ من مساحة ليبيا.

اتضح مما تقدم وجود تباين كبير في توزيع السكان بين منطقة وأخرى، وأن خمس بلديات يزيد عدد سكانها عن المتوسط العام للقطر، بينما يقل عن هذا المتوسط في ١٩ بلدية. وفي الوقت الذي تتصدر بلديتا طرابلس وبنغازي في الشمال الشرقي والشمال الغربي على ساحل البحر المتوسط من حيث تركز عدد السكان فيهما، نجد أن بلديات الكفرة ومرزق وسوف الجين والشاطئ وأوباري في الجنوب والجنوب الغربي ينخفض فيها عدد السكان ويتشتت توزيعهم إلى أدنى مستوياته، حيث تمتد هذه البلديات في أعماق الصحراء.

وعلى الرغم من استمرار بقاء المناطق الساحلية والمرتفعات المجاورة لها بمثابة مناطق التركز الأولى للسكان، مما يشير إلى استمرار تأثير العوامل نفسها في شكل التوزيع منذ القدم وإلى الوقت الحاضر، إلا أن حركة الهجرة (الداخلية والخارجية) والنمو السريع للسكان الذي رافق تنفيذ خطط التنمية في كل مكان، ساعد على حصول تغيرات لها شأنها في خارطة التوزيع

السكاني مثل ظهور بعض المدن وبعض التجمعات السكانية الجديدة وبخاصة في الأودية والأحواض وما تمخض عنها من تأثير في البنية الديموغرافية للسكان ونموهم وتوزيعهم.

وفيما يأتي تحديد لأبرز التغيرات السكانية التي شهدتها ليبيا منذ النصف الثاني من القرن العشرين[٧٤]:

أ - ظهور منطقة حوض فزان بكونها من مناطق التركز السكاني الجديدة وسط الصحراء.

ب - بدأت المنطقة الساحلية الوسطى الواقعة بين منطقتي الساحل الشرقي والغربي (ساحل خليج سرت) أهميتها السكانية تتزايد وتظهر فيها بعض التجمعات السكانية متمثلة بالموانى النفطية ومراكز صناعية وإدارية وخدمات. وتمثل سرت ثقل هذا التركز في طرفه الغربي (باعتبارها العاصمة السياسية) وإجدابيا في طرفها الشرقي.

ج - ظهور مناطق قريبة من الحدود أخذت تكتسب بعض الأهمية لاستفادتها من طرق النقل الدولية ولأهميتها الاستراتيجية والإدارية، ولكن لم تصل إلى أهمية المنطقة السابقة، ومن أمثلتها طبرق ومساعد في الشرق قرب الحدود المصرية، وزوارة ورأس اجدير في القرب من الحدود التونسية. فقد تزايدت نسبة سكان طبرق من ٢,٦٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٣ إلى ٣,٦٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٩٥.

وبمثل هذا المستوى بدأت منطقة حوض الجفرة في الوسط (جنوب بلدية سرت) تكتسب بعض الأهمية ونمو مضطرد في سكانها متمثلةً بواحاتها الثلاث (وادن، هون، سوكنة).

د - إن تزايد السكان في المناطق الجديدة وابتعاد بعضهم عن منطقة التركز الساحلي وتزياد أهمية مدن كانت أقل أهمية في الماضي جعل مدينتا طرابلس وبنغازي لم تكونا الوحيدتين البارزتين كما كانتا في الماضي. فقد تناقصت نسبة السكان فيهما من أصل ليبي من إجمالي السكان من ١,٤٥٪ إلى ٨,٤٣٪ وإلى ٩,٤٠٪ في تعدادات ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥ بالتتابع. يقابلها تزايد سكان منطقة مصراته، على سبيل المثال، من ٧,٩٪ إلى ٩,٩٪ وإلى ٧,١٠٪ بالتتابع من إجمالي السكان الليبيين في التعدادات الثلاثة المذكورة. وتزايد سكان منطقة فزان من ١,٥٪ إلى ٧,٥٪ وإلى ٢,٦٪ بالترتيب في التعدادات الثلاثة.

والتغيرات السكانية والعمرانية المذكورة، ولا سيما في البقاع البعيدة عن مناطق التركيز التقليدية، حدثت على أثر التطور السريع الذي أعقب اكتشاف البترول. غير أنها لم تكن نتيجة مباشرة لنشاط التنقيب عن النفط وتسويقه أو حتى تصنيعه الذي اعتمد على التقنية، مما يعني عدم تطلبه أيدي عاملة كثيرة. تنطبق الملاحظة ذاتها على المشاريع الزراعية الإنتاجية الكبرى والمنفذة في المناطق الصحراوية معتمدةً على المياه الجوفية المكتشفة في تلك المناطق مثل المشاريع الزراعية المنفذة في الكفرة والسرير وحوض مرزق ووادي الحياة وتهالة وغيرها. فهي في معظمها مشاريع معتمدة على المكننة الزراعية الحديثة التي لا تتطلب كثرة في العمالة وانما عدد محدود من الأيدي العاملة وبخاصة الفنيين والإداريين[٧٥]. مما يعني أن التركز السكاني وارتفاع الكثافة إنما هو ناجم عن النشاط المصاحب لصناعة النفط (في الحقول والموانى النفطية) والصناعات البتروكيماوية، والمصاحب للزراعة الحديثة في المشاريع الإنتاجية الكبرى.

والتجمعات السكانية الناجمة عن الأنشطة المذكورة تكون عادةً ذات طابع حضري، مما يعني زيادة التركز وكثرة الكثافة تصاحب عادةً توسع المدن التي يرافقها توسع في الخدمات التي تعني وجود عمل ووظائف في الإدارة والأمن والنقل والتعليم والصحة والتأمين والمصارف والنشاط التجاري والخدمات البلدية؛ لهذا نمت بعض المدن القديمة وتحولت بعض المستوطنات الريفية إلى حضرية وتوسعت بعض المراكز الواقعة في مناطق تصنيع النفط وشحنه، وكذلك تحول بعض الواحات القريبة من المشاريع الزراعية الحديثة إلى مدن ازدادت في حجم سكانها، وتوسعت في خدماتها بسرعة، مما أدى الى ارتفاع كثافتها(٧٦).

وعلى الرغم من التغيرات المشار إليها فما زال تركز السكان واضحاً في عدد محدود من البلديات التي تضم كبريات المدن. ولغرض إظهار ذلك التركز وعلاقته بزيادة النمو، فإنه يمكن استخراج مؤشر لكل فترة. وقد بلغ المؤشر المذكور ٣٤,٧٪، ٣٣,٩٪، ٣١,٨٪ في الأعوام ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥ على التوالي، حيث انخفض تركز السكان بصورة تدريجية من عام لآخر، مما يعني توزيع جزء من السكان في مناطق أخرى كانت أقل أهمية، أو ظهور تجمعات سكانية جديدة. مما يتطلب إعادة توزيع السكان وذلك عن طريق (مؤشر إعادة التوزيع) Redistribution، وهو عبارة عن النسبة المئوية لسكان القطر في نهاية الفترة المراد إعادة توزيع سكانها بين الوحدات الإدارية للحصول على التوزيع الذي كان موجوداً في بداية الفترة. وقد بلغ مؤشر إعادة التوزيع للمدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ نحو ١,٩٨٪، بينما بلغ خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٩٥ نحو ٣,٠٤٪.

وعن طريق هذا المؤشر أمكن التوصل إلى حجم السكان المطلوب إعادة توزيعه في نهاية الفترة، وذلك بضرب مؤشر الفترة (بين التعدادين) في حجم

السكان في نهاية تلك الفترة مقسوماً على مائة، كما هو واضح أدناه :

حجم السكان المراد إعادة توزيعه خلال الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٤) =

$$\frac{٣٢٣١٠٥٩ \times ١,٩٨}{١٠٠} = ٩٣٩٧٥ \text{ نسمة.}$$

وللفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٩٥) =

$$\frac{٤٣٨٩٧٣٩ \times ٣,٠٤}{١٠٠}$$

= ١٤٤٤٤٨ نسمة.

وهذا يعني أن حجم السكان المراد إعادة توزيعه لإحداث نوع من التجانس التوزيعي في القطر الليبي خلال المدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بلغ نحو ٩٤٠٠٠ نسمة، وللفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٥ بلغ ١٣٣٥٠٠ نسمة. وهذا يعني وجود تركز للسكان في مناطق على حساب مناطق أخرى.

ويتضح هذا التركز أيضاً من ابتعاد (منحنى لورنز) عن خط التوزيع المثالي لسكان القطر الليبي واتساع المساحة المحصورة بينهما. ويشير (معامل جيني) أن توزيع السكان في عام ١٩٨٤ كان بعيداً عن المثالية بنسبة ٩١٪، حيث ابتعد عن الصفر بتلك النسبة(*). (انظر شكل ٤).

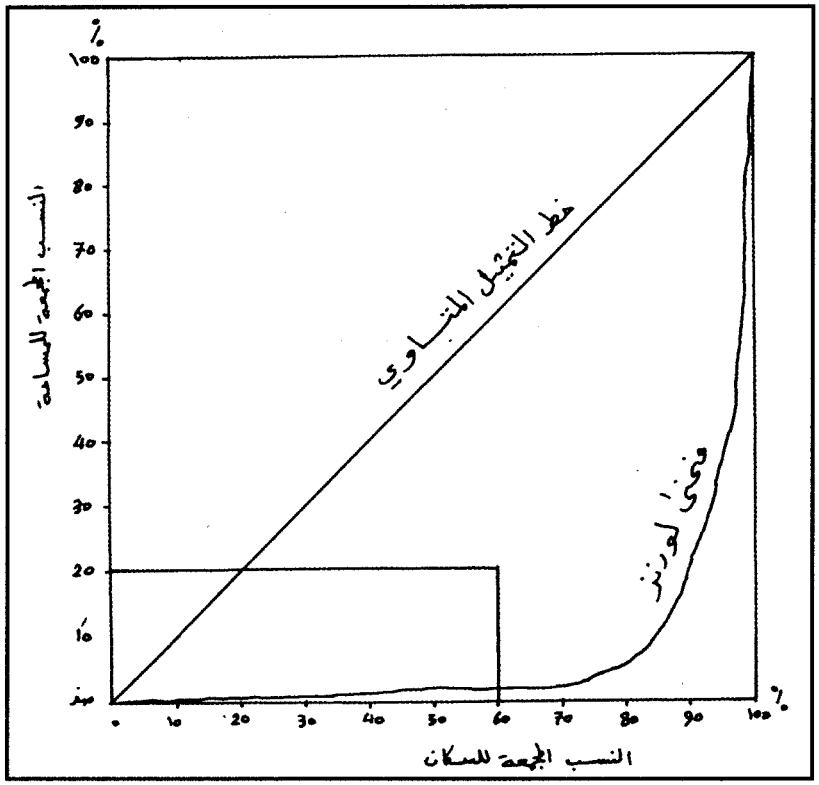

شكل (٤) منحنى لورنز لتركز السكان في ليبيا عام ١٩٨٤

ب - التوزيع حسب الريف والحضر:

شهدت العهود الماضية نوعاً من التوازن الإيكولوجي في توزيع السكان، إلا أن هذا التوازن أصيب بالخلل نتيجة التغير الذي حدث في عناصر العلاقات التي كانت قائمة بين الريف والحضر(٧٧)؛ ولذلك لم تبق الصورة التوزيعية للسكان في ليبيا، بحسب البيئة، على حالها، على الأقل خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

ومقاييس التمييز بين الريف والحضر متباينة بين دول العالم، ومفهوم التحضر غير ثابت في التعدادات السكانية الليبية. فقد عُرِّف الحضر، بحسب مفهوم وزارة التخطيط و التنمية الليبية في عام ١٩٦٦ بكل التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألفي (٢٠٠٠) نسمة، بغض النظر عن وظيفة التجمع السكاني. وتبعاً لذلك عُدّت التجمعات الريفية التي يزيد سكانها عن الرقم المذكور حضراً أيضاً [٧٨].

وعند إجراء تعداد عام ١٩٩٥ عُدّت حضراً جميع المحلات التي كانت معتبرة من الحضر عند إجراء تعداد ١٩٨٤. وكذلك المحلات التي بلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر، فضلاً عن المحلات الواقعة في مراكز ما كان يسمى بالفروع البلدية عند إجراء تعداد عام ١٩٨٤. كما عُدّت المحلات الواقعة ضمن مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المحلات وطبيعة نشاطهم، وما عدا ذلك فقد عُدَّ ريفاً [٧٩] (وهو تعريف تعداد عام ١٩٧٣).

وبموجب تعريف عام ١٩٧٣ للحضر بلغت نسبة السكان الحضر في ليبيا أكثر من ٦٠٪[٨٠]. ويعود سبب ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية إلى الطبيعة الجغرافية للقطر الليبي، والتي هيأت الساحل الشمالي لتجمع أكبر عدد من المدن على اختلاف مستوياتها. كذلك عدم وجود قاعدة استيطانية زراعية واسعة في البلاد. وفي المقابل بلغت نسبة الحضر في عام ١٩٥٤ نحو ٢٠٪ ، و٢٢٪ في عام ١٩٦٤، وفي تقدير آخر ٢٥٪ [*].

وخلال المدة ما بين تعدادي ١٩٦٤ و١٩٧٣ حدث نمو هائل في سكان الحضر. وعلى سبيل المثال ازداد عدد سكان طرابلس بنسبة ٧٠٪ خلال تلك المدة، وتبين أرقام الهجرة الداخلية أن هناك ما يزيد عن (١٠٠٠٠٠) شخص وفدوا إلى طرابلس من مناطق أخرى [٨١].

وفي عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبةالحضر إلى ٧٤,٦٪ من إجمالي السكان[٨٢]. وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت نسبتهم (على أساس عدد الأسر) إلى ٨٦,٣٪ من إجمالي عدد الأسر في البلاد[٨٣].

وفي ذلك دلالة واضحة على أن الريف لم يتطور على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى الذي يكون فيه قادراً على الاحتفاظ بسكانه، وبذلك حققت المراكز الحضرية نمواً سكانياً على حساب الريف.

وقد حدد تعداد عام ١٩٥٤ مجموعة من المدن الرئيسة التي كان يغلب عليها طابع الحياة الحضرية. ومنذ أواسط الستينيات بدأ سكان المدن يتزايدون بسرعة مضطردة ناجمة عن الزيادة الطبيعية وعودة أعداد كبيرة من الليبيين إلى البلاد وبخاصة بعد عام ١٩٧٣. فضلاً عن العمالة العربية والأجنبية الوافدة إلى القطر الليبي. فقد شكل غير الليبيين نحو ١١٪ من مجموع الحضر عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٤. كما أن ٩٠٪ تركزوا في المدن كنتيجة طبيعية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة دخل البلاد من النفط، فانجذب سكان البادية والريف والوافدون الآخرون إلى المدن لما توفره من سبل العيش والإقامة، فنمت تبعاً لذلك المدن في أحجامها وزادت في أعدادها. ولم يكن استقطاب المدن في ليبيا للسكان متساوياً وإنما استقطبت طرابلس وبنغازي السكان بنسبة أكبر، مما أدى إلى تركز في هذين القطبين[٨٤].

وكانت غالبية السكان في المناطق الريفية يعتمدون على الرعي التقليدي وعلى زراعة الحبوب البعلية. في حين يعتمد الرعاة على المطر للحصول على المرعى، ومعظمهم يتركز في الجهات الساحلية حيث توفر أمطارها المرعى لحيواناتهم. أما الحياة الريفية المستقرة التي تعتمد على الزراعة المروية فكانت محدودة. وتوطن البدو والرعاة بفضل مشاريع إعادة التوطين والإسكان التي شرع في تنفيذها في أواخر الستينيات لا يعني تحولهم إلى زرّاع مستقرين بل يتحولون إلى حرفيين أو موظفين أو جنود أو عمال، أي تحولهم

من حياة البداوة إلى حياة المدينة وممارسة الحياة الحضرية[٨٥]، كما حصل في إجدابيا وسرت والبطنان والجبل الأخضر. مما يعني تحول مجموعات كبيرة من السكان الرحل وشبه الرحل - خلال الستينيات والسبعينيات - من حياة البداوة إلى حياة الحضر السكني في المدن مباشرة دون أن يمروا بمرحلة استقرار في الريف[٨٦].

فقد تناقصت نسبتهم من ٦ , ٢٧[٨٧] إلى ٢١٪ من إجمالي السكان بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤[٨٨]، ثم تقلصت في تعداد ١٩٧٣ إلى ٤ , ٣٪ ولم تتجاوز نسبتهم في تعداد ١٩٨٤ عن ٢ , ٠٪ من مجموع السكان، مما يشير إلى اختفاء هذا النمط من الجياة الليبية[٨٩]. حيث إن استقرارهم واندماجهم في الحياة الحضرية كانت من عوامل تحسين مستوياتهم الصحية وتخفيض نسب وفياتهم ورفع مستوى توقع حياتهم وزيادة معدلات مواليدهم.

وتتركز معظم المدن في ليبيا في شريط ساحلي يتسع لـ ٢٥كم من خط الشاطئ، حيث يعيش أكثر من ٨٠٪ من مجموع سكان البلاد. وفيما عدا ذلك يتوزع السكان في بعض التجمعات في المناطق الجبلية أو في الواحات الداخلية، وهو أمر حتمته الظروف الطبيعية[٩٠].

وقد حدد تعداد ١٩٥٤ تسعة مراكز حضرية، في حين أشار تعداد ١٩٦٤ إلى ستة مراكز[٩١]. وفي تعداد ١٩٨٤ بلغ عدد التجمعات الحضرية ٢٦٨ تجمعاً والريفية ٤٠٦ تجمعات. وتقع أكبر هذه التجمعات في بلدية طرابلس (٥٥ تجمعاً)، تليها بلدية بنغازي (٢٩ تجمعاً) ويتبعها، بعد ذلك، بلديات الزاوية والنقاط الخمس والعزيزية ومصراته ٠بين ١٥ و٢٢ تجمعاً)[٩٢].

وفي تعداد ١٩٧٣ كانت أغلبية المستوطنات (٩٢٪) صغيرة الحجم، ويقل عدد سكان كل منها عن ألفي نسمة[٩٣]، وهي مبعثرة في طول البلاد وعرضها وقدرتها على البقاء والاستمرار ضعيفة. بينما تتركز المستوطنات الكبيرة الحجم في الشريط الساحلي.

وحدد تعدادي ١٩٧٣ و١٩٨٤ وجود ٣٤ مركزاً حضرياً رئيساً، أكبرها طرابلس (٩٦٩٣٠٠ نسمة) وبنغازي (٤٢٠٨٠٠ نسمة) تليهما مصراتة (٩٢٥٠٠ نسمة) وسبها واجدابيا والبيضاء وطبرق والزاوية وبقية المراكز، حيث عُدّت كل من غدامس وغات آخر وأصغر تلك المراكز[٩٤].

وأوضح تعداد عام ١٩٨٤ وجود أعلى نسبة لسكان الحضر في ست بلديات هي: طرابلس، العزيزية، بنغازي، سبها، النقاط الخمس، مصراته. وجميعها تضم نسبة تزيد عن معدل القطر البالغ ٧٥٪. وهناك ثمان بلديات ضمت كل منها نسبة تقل عن ٥٠٪ من السكان الحضر وهي : يفرن ، سوف الجين، غريان، الشاطئ، مرزق، أوباري، غدامس، ترهونة. وتحتوي كل منها على مدن صغيرة الحجم وتجمعات ريفية فيقرى جبلية وواحات صغيرة. وما تبقى من بلديات تراوحت نسبة الحضر فيها ما بين النسبتين السابقتين (انظر جودل ١١).

وأخيراً لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للمدن من خلال :

أ - الحد من توسع مدينتي طرابلس وبنغازي، وتنشيط النمو السكاني في المناطق الأقل نمواً وذلك بإقامة مصانع جديدة فيها.

ب - خلق مدن متوسطة الحجم وذلك بتركيز الاستثمارات وتوفير فرص عمل وإمكانيات للحياة المناسبة في المدن الصغيرة لترتقي إلى مستوى المدن المتوسطة الحجم، وتوسيع الإمكانيات التجارية في المناطق المحيطة بها.

ج - ربط مشاريع التنمية المكانية ببعضها البعض لتحقيق التكامل والتبعية المستمرة بحيث لا تكون بينها ثغرات كبيرة مع التفريق بينها من حيث الوظيفة والتخصص وتنمية مناطق نفوذ تؤثر على ما حولها.

جدول رقم (١١)

توزيع السكان الليبيين في الحضر والريف بحسب البلديات (عام ١٩٨٤)

البلدية	الحضر	الريف	الجملة	نسبة الحضر إلى إجمالي السكان
البطنان	٥٥٥١٠	٣٠٣٩٣	٨٥٩٠٣	٦٥
درنا	٦١٨٩٤	٢٩١٨٩	٩١٠٨٣	٦٨
الجبل الأخضر	٦٨٩٣٣	٤٢٠٢٠	١١٠٩٥٣	٦٢
الفاتح	٥٣٥٩٥	٤٠٢٦٣	٩٣٨٥٨	٥٧
بنغازي	٣٧٣٧٠٩	٤١٦٥٢	٤١٥٣٦١	٩٠
اجدابيا	٦٥٠٠٩	٢٢٨٤٤	٨٧٨٥٣	٧٤
سرت	٦٠٠٩٩	٢٩٧٤٠	٨٩٨٣٩	٦٧
سوف الجين	٣٩٣٨	٣٥١٢٥	٣٩٠٦٣	١٠
الكفرة	١٣١٩٥	٧٣٠٨	٢٠٥٠٣	٦٤
مصراته	١١٤٤٩٦	٣٥٢٩٨	١٤٩٧٩٤	٧٦
زليتن	٥٥٦٠٣	٣٨٨٨٠	٩٤٤٨٣	٥٩
الخمس	٩٨٦٠٨	٤٠١٩٨	١٣٨٨٠٦	٧١
ترهونة	٣٥٥١٥	٤٢٨٩١	٧٨٤٠٦	٤٥
طرابلس	٨٦٥٩٠٤	٢٠١٥٥	٨٨٦٠٥٩	٩٨
العزيزية	٧٠٠٦٨	٣٠٧٠	٧٣١٣٨	٩٦
الزاوية	١٤٢٤٢٥	٥٨٦٣٤	٢٠١٠٥٩	٧١
النقاط الخمس	١٣٤٢٠٢	٣٢٠٠٧	١٦٦٢٠٩	٨١
غريان	٢٢٧٩١	٨٤٣٧٠	١٠٧١٦١	٢١
يفرن	١٢٣٨٣	٥٦١٥٩	٦٨٥٤٢	١٨
غدامس	١٥٣١٣	٣٢٢٣٠	٤٧٥٤٣	٣٢
سبها	٥٦٤١٥	٥٩٤٠	٦٢٣٥٥	٩٠
الشاطئ	٩٢٣٣	٣٣٠١٥	٤٢٢٤٨	٢٢
أوباري	١٢٨٤٦	٢٩٧٥٠	٤٢٥٩٦	٣٠
مرزق	٨٣٠٣	٢٩٩٤١	٣٨٢٤٤	٢٢
المجموع	٢٤٠٩٩٨٧	٨٢١٠٧٢	٣٢٣١٠٥٩	٧٥

المصدر : نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، جدول (٣) ، ص ٧٧.

٢ - عوامل التوزيع وخصائصها:

إن نظرة فاحصة لخريطة توزيع السكان وكثافتهم في ليبيا توضح وجود قلب مقفر سكانياً، بسبب امتداد الصحاري في معظم أنحائها بحيث لا تترك إلا الجهات الساحلية وبعض المرتفعات القريبة منها بمثابة واحات سكانية متناثرة في الامتداد الصحراوي المذكور. وهذا التوزيع يرتبط بمتغيرات عديدة تتفاعل فيما بينها ويتمخض عنها أنماط توزيعية سكانية مختلفة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن الافتراض أن اختلاف التوزيع بين وحدة إدارية وأخرى، أو بين منطقة ريفية وأخرى حضرية يرتبط باختلاف تلك المتغيرات. وعموماً يمكن تصنيف العوامل المرتبطة بتباين توزيع السكان إلى ما يأتي:

أ - **العوامل الطبيعية**، وتشمل:

١ - **التضاريس:** يتباين توزيع السكان في ليبيا تبعاً لتباين تضاريسها والتي تأخذ ثلاثة أشكال: أولها السهول الساحلية الموازية لساحل البحر المتوسط الذي يمتد على شكل خط غير مستقيم لمسافة ١٩٠٠ كم، إلا أنها لا تمثل سوى ٥٪ من مساحة البلاد[٩٥]. وأهمها سهل جفّارة بطول ١٦٠كم[٩٦].

ويتمثل الشكل الثاني من التضاريس بالمرتفعات الشمالية التي تتكون من الجبل الغربي (جبال طرابلس) الذي يمتد لمسافة ٥٠٠ كم، والجبل الأخضر في الشمال الشرقي الممتد لمسافة ٢٠٠كم[٩٧]. أما الشكل الثالث فهو المنطقة الانتقالية والصحراء ويدخل ضمنها عدة مظاهر تضاريسية أبرزها المنخفضات التي تشغلها الواحات والهضبة الصحراوية والسهول النحاتية التي تغطيهاالرمال، فضلاً عن المرتفعات الصحراوية في جنوب البلاد وبعض الأودية مثل وادي الشاطئ بطول ١٧٥كم ووادي الآجال بطول ١٢٠كم[٩٨].

٢ - **المنـاخ** : إن تبـاين خصـائص المناخ من منطقـة لأخرى له دور بارز في تباين توزيع السكان بين هذه المنطقة أو تلك. حيث إن للمناخ تأثيراً واضحاً في سمات البيئة النباتية ودرجة كثافتها، وبالتالي تباين توزيع النبات والحيوان وتكوين التـربة واختـلاف سـبل الحيـاة، وقد انعكس ذلك كله على تبـاين توزيع السكان بين منطقة وأخرى. ويتضح هذا من خـلال اسـتعـراض توزيـع السكان في القطر الليبي بين جزئه الشمالي وجهاته الوسطى والجنوبية. ففي الجزء الشمالي يسود إقليم مناخ البحر المتوسط، حيث تتراوح النهاية العظمى لدرجة الحرارة في هذا الإقليم بين ٢٣-٢٥ درجة مئوية [٩٩].

والشريط الساحلي المذكور هو من أكثر مناطق الجماهيرية مطراً، حيث تتراوح كميتها من ١٥٠ - ٤٠٠ مم سنوياً. وتزداد الكمية في البيضاء وشحات فوق الجبل الأخضر إلى ٥٥٠ مم[١٠٠]. وتتناقص الكمية بالابتعاد عن البحر بحيث تقل عن ٥٠ مم في القسم الأكبر من الأراضي الليبية [١٠١].

أمـا المناطق الوسطى والجنوبيـة من ليـبـيـا فـيـسـود فـيـهـا إقليم المناخ الصحـراوي، حيث الجفـاف والعـزلة والطرد البشري. ويظهـر هذا الإقليم في المناطق التي تبعـد عن البـحـر أكـثـر من مـائة كيلو متـر [١٠٢]. ويتـراوح مـعـدل النهاية العظمى لدرجة الحرارة السنوية في المناطق شبه الجافه في الجنوب بين ٢٥-٢٨ درجة مئوية وتزيد على ٣٠ درجة مئوية في قلب الصحراء[١٠٣].

وفي ضوء ما تقدم يعد الشريط الساحلي أكثر اعتدالاً وأقل قسوةً من القسم الجنوبي؛ لذلك تمثلت فيـه حيـاة الاسـتـقـرار والنشـاط الاقـتـصـادي والعمراني وشجع على جنوب السكان. مما يعني أنه يمثل منطقة جذب بشري، على نقيض القسم الجنوبي الذي يمثل منطقة طرد بشري.

٣ - **التربـة**: تشغل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة محدودة من مساحة البـلاد، وأن تربهـا الخصـبـة وذات القـدرة الإنتاجيـة العـالية توجد على هيئة

جيوب ومناطق متفرقة من نطاق الشريط الساحلي وفي بعض مناطق السهول الوسطى والأودية والواحات في النطاق الصحراوي الجاف. وتبعاً لاختلاف هذه التربة من حيث قدرتها الإنتاجية في مجال الزراعة ومدى توفر المياه فيها، يتباين توزيع سكانها من مكان لآخر. وفي ليبيا عدة أنواع من الترب تختلف في مدى صلاحيتها للزراعة من مكان لآخر. فالترب الرملية الفقيرة في عناصرها الغذائية تسود في الجهات الساحلية، ومثلها الترب الكلسية التي تعوق انتشار جذور النبات وتكثر في نطاق المرتفعات الشمالية ومعظم الواحات.

وفضلاً عما تقدم هناك الترب الرسوبية في الأودية والمنقولة بواسطة السيول وتتصف بعمقها وخصوبتها وصلاحيتها الجيدة للزراعة كما في سهل الجفارة. وتوجد أيضاً الترب الملحية غير الصالحة للزراعة التي تكثر في الواحات أو في مناطق تداخل المياه العذبة مع مياه البحر. كذلك توجد السبخات الملحية في أنحاء الجماهيرية. وأخيراً تمتد الترب الصحراوية في وسط جنوب البلاد، وهي ذات نسجة خشنة وتكون حصوية غير صالحة للزراعة(١٠٤).

٤ - **الموارد المائية** : تعد المياه المحدد الرئيس للتوسع الزراعي والتواجد السكاني في بلد واسع وجاف مثل ليبيا. فكانت الأساس في قيام المدن، لتكون مراكز للإدارة والتجارة وقيام القرى لإدارة شؤون الزراعة. ويرتبط الاهتمام بالموارد المائية ارتباطاً وثيقاً بكل مظاهر التنمية بالجماهيرية الليبية، ذلك أن خطة طموحة للتنمية الصناعية والزراعية والإسكانية لابد وأن يواكبها جهد متواصل يوفر المياه الضرورية لمثل هذه النشاطات.

وتكوّن المياه الجوفية نحو ٩٥,٦٪ من مجموع الموارد المائية المحلية. وهي المياه التي تأتي عن طريق الآبار والعيون والينابيع، أو التي تتجمع خلف

السدود. وهي أساس دعائم الحياة الاقتصادية والبشرية في الجماهيرية، إذ عليها يعتمد السكان في حياتهم اليومية، ومنها يستمد المزارعون مياه الري لمزارعهم. حيث يستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من ٨٠٪ من جملة استهلاك المياه الجوفية، وتُستهلك النسبة الباقية لأغراض الاستعمال البشري والصناعي[١٠٥].

وتتوزع مصادر المياه الجوفية في خمس مناطق هي: منطقة سهل الجفارة، وجبل نفوسة، والمنطقة الوسطى، ومنطقة الجبل الأخضر، حيث تمتد فيها ثلاث مجاميع للمياه الجوفية مجموع تصريفها ١٢ مليون جالون يومياً[١٠٦]، ثم منطقة فزان، وآخرها الكفرة وسرير.

وتضم الأراضي الليبية كمية من المياه يصل مجموعها إلى ٤٨٨٦,٢ مليون م٣ سنوياً، غالبيتها من المياه الجوفية، وقليل منها مياه سطحية ومحلاة ومعاد استخدامها. وإن٣٠٪ من الموارد المائية يتركز في المنطقة الساحلية الشمالية، أي نحو ١٤٦٥,٦ مليون م٣ في السنة.

أما الاحتياجات المائية فيبلغ نصيبها ٥٤,٤٪ من إجمالي كمية الموارد المائية في الجماهيرية. حيث تستهلك كمية قدرها ٤٣٥ مليون م٣ في السنة للأغراض العامة و ٢١٦٤ مليون م٣ لأغراض الزراعة، و٦٠ مليون م٣ لأغراض الصناعة. وهذا يعني أن أكثر من ٨١٪ منها تستخدم لأغراض الزراعة[١٠٧].

وفي الشريط الساحلي تعد المياه الجوفية أهم المصادر المائية، حيث تمثل ٨٥,٣٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة في الشريط المذكور. في حين تكون المياه السطحية نسبة قدرها ٧,٥٪ والمياه المعاد استخدامها ٢,٤٪ والمحلاة ٤,٨٪[١٠٨].

ب - العوامل الاقتصادية، وتشمل:

١ - **الحرفة السائدة:** تلقي دراسة الحرفة ضوءاً على نمط توزيع السكان وكثافتهم في الماضي والحاضر، فالحرف التي تتطلب الاستقرار، كالزراعة تكون مزدحمة بالسكان عادة قياساً بالمناطق الأخرى التي تغلب عليها صفة البداوة؛ لهذا يلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية الشمالية في ليبيا حيث التربة الخصبة والأمطار الأغزر كمية. فضلاً عن توفر موارد المياه الجوفية. وعلى نقيضها المناطق الصحراوية التي يرتبط وجود الإنسان فيها بالواحات.

كما يزدحم السكان وترتفع كثافتهم في المدن الرئيسة حيث يتركز النشاط الصناعي كما في طرابلس وبنغازي حيث يشتغل فيهما ٦٢٪ من مجموع العاملين في قطاع الصناعة [١٠٩]. واستحوذت المدينتان على ٧٧٪ من مجموع المنشآت الصناعية[١١٠].

ويتفق توزيع النشاط الصناعي إلى حدٍ كبير مع التوزيع العام للسكان، فالمدن الرئيسة هي مركز استقطاب النشاط الصناعي. كما أن التركز الصناعي ارتبط بالموانى التجارية الرئيسة.

والملاحظ عن مشاريع التنمية الشاملة أنها أخذت تتوزع بعدالة أكثر من الماضي، وابتعدت عن المدن الكبرى وامتدت في خمسة محاور بضمنها المحاور العمودية، أي التي تتعامد مع المحور الساحلي[١١١]. كل ذلك ساعد على توزيع جغرافي أفضل للسكان.

٢ - **النقل:** النقل عصب الحياة وأمر ضروري لازم لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة، فهو الذي يسهل الانتقال ويقرب المسافات بين الأقاليم المختلفة، وما يصاحب ذلك من إنشاء وتعمير واستيطان

وربط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك وبخاصة في بلدٍ مثل ليبيا، حيث المساحات الشاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية والصحراوية وانعزال كثير من المناطق والتي كثيراً ما وقفت حائلاً أمام مد الطرق.

ومشاريع التنمية الإقليمية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل شبكة من الطرق والاتصالات الجيدة. ومن أجل تحقيق ذلك تم توظيف الأموال المخصصة في إقامة ٢٤٠٠٠ كم من الطرق المعدة وبناء الموانى البحرية والمطارات الجوية ومنظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية[١١٢].

وتتركز طرق النقل الرئيسة حيث يتواجد السكان والعمران والإنتاج الزراعي في السهول الساحلية وبخاصة سهل الجفارة وبنغازي، حيث تسهل عملية النقل البري والبحري وتيسير حركة النشاط التجاري. مما هيأ لطرق الشريط الساحلي القدرة على نقل الإنتاج المحلي من جهة، والواردات على طريق ميناء طرابلس - بنغازي من جهة أخرى. مما يعني أن طرق النقل ووسائلها تعد المسؤول الرئيس في زيادة عدد السكان واتساع المدن والأقاليم الصناعية.

ويمتد الطريق الساحلي من حدود البلاد الشرقية إلى حدودها الغربية دون انقطاع. وهو من طرق الدرجة الأولى ومزدوج في أغلب أجزائه. ويمر بالمراكز العمرانية الرئيسة والمناطق الزراعية والتجارية. فهو يمثل عصب الحياة وترتبط به مباشرةً أغلب الطرق الفرعية سواء في شماله أو جنوبه. حيث تمتد شبكات النقل من هذا الطريق إلى المناطق الجبلية في الشمال وإلى غدامس وفزان والجفرة والكفرة والجغبوب التي كانت منعزلة، في الوسط والجنوب.

٣ - **النفط** : لعب النفط دوراً كبيراً في تعديل آثار البيئة الطبيعية وجعلها ممكنة لاستيطان السكان في المناطق المنتجة له أو العمل في الخدمات المتصلة بهذه الصناعة أو المرتبطة بها، وأصبحت بذلك مراكز استقرار دائم.

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا أقيمت خمسة موانـي بترولية، أربعة منها أنشئت على خليج سرت. كذلك أقيمت بالقرب منها عدة مصافي للنفط، مما ساهم في تطوير الصناعة وخلق مجتمع سكاني في مثل تلك المناطق المتخلخلة سكانياً.

وبعد تصدير النفط في عام ١٩٦١ أصبحت إيراداته تشمل الدخل القومي الرئيس، فتغيرت البنية الاقتصادية للبلاد، وأصبحت تعتمد على عوائده في تغطية نفقات التنمية، وما رافقها من ظهور الخدمات والمراكز الإدارية وتزايد النشاط التجاري، حيث ازدادت عائدات النفط من ٢,٧ إلى ١٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧١ و١٩٩١[١١٣].

ولكن التأثير المباشر لعائدات النقط كان أكثر وضوحاً وقوة في بادئ الأمر في القطاع الحضري في البلاد. فنتيجة لارتفاع الأجور في المناطق الحضرية أصبحت حرفة الزراعة والرعي غير مجدية. وبدأ تيار الهجرة يتدفق من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة السكان الحضر، وصحبها زيادة الطلب على المواد الغذائية. وبعد توسيع مشاريع التنمية ظهرت تجمعات سكانية جديدة، وتوسعت مراكز استيطانية قديمة.

ج - العوامل التاريخية والسياسية:

١ - **عمر الاستيطان البشري:** يتناسب عدد السكان مع قدم الاستيطان البشري طردياً، فكلما كان الاستيطان في المنطقة قديم زادت الكثافة السكانية. وعليه فإن عمر الاستيطان يفسر انخفاض أو ارتفاع الكثافات، بل ويفسر الأنماط التوزيعية للسكان ذاتها. فالشريط الساحلي يضم مدناً ومراكز استيطانية قديمة، وفي كثير منها يعود إلى العهدين البيزنطي والروماني، مما

هيأها لأن تكون مناطق مزدحمة بالسكان كما في مدينة قورنيا (شحات) التي أنشأها الإغريق سنة ٦٣١ ق.م، وبارشي (المرج)، وأبولونيا (سوسة)، وبطليموس (طلميثة)، ودارني (درنة). وأسس الفينيقيون مدينة أويا (طرابلس)[١١٤]. واستمر وجود هذه المدن إلى يومنا هذا، مما ساهم في تزايد عدد سكانها.

٢ - **الحروب والظروف الاجتماعية والسياسية** : أدت الظروف السياسية والاجتماعية إلى تأخر البلاد وبخاصة في ميدان الصناعة والزراعة. فقد تعمدت السلطات الإيطالية الحد من المصانع التي كان يملكها الوطنيون. أما الزراعة فقد كانت تعاني من نظام ملكية الأرض واستعمال الأدوات التقليدية. بالإضافة إلى ما كانت تعانيه البلاد من مصاعب الجفاف والقحط وقلة المياه. وكان نمو السكان سلبياً في بعض المناطق، بسبب استشهاد عدد منهم إبان حرب الجهاد ضد المستعمر الإيطالي، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الخارج. كل ذلك ساهم في قلة عدد السكان وتجمعهم في الشريط الساحلي وبخاصة المراكز الحضرية الكبرى.

ثالثاً - تركيب السكان:

١ - التركيب العمري والنوعي:

يعد التركيب العمري من أهم العوامل الديموغرافية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم. وهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية وبضمنها قوة العمل وبالتالي مستويات عبء الإعالة الاقتصادية، كما أنه أحد محددات أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات.

ويعد المجتمع الليبي من المجتمعات الفتية حيث ما زالت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة مرتفعة، فقد ارتفعت تلك النسبة بين السكان الليبيين من ٣٨,٥٪ إلى ٤٤٪ بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤، وإلى ٥١,٤٪ من إجمالي السكان الليبيين سنة ١٩٧٣. إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل طفيف لتصل إلى ٤٩,٩٪ في تعداد ١٩٨٤. مما يدل على أن معدل المواليد بدأ يشهد نوعاً من الاعتدال. ثم انخفضت النسبة بشكل حاد سنة ١٩٩٥ إلى ٣٩,١٪.

وهذا التركيب الذي يغلب عليه طابع الشباب إنما هو نتيجة للزيادة السكانية السريعة المتمثلة في ارتفاع مستوى الخصوبة إلى درجة عالية وانخفاض معدل الوفيات. إلا أن انخفاض نسبة صغار السن في آخر تعداد انخفاضاً كبيراً يتعذر تعليله قبل إجراء تقويم لنتائج التعدادين الأخيرين.

وسجلت نسبة متوسطي الأعمار وكبار السن تطوراً معاكساً، فنسبة الفئة الوسطى (١٥-٦٤) بلغت في تعداد ١٩٥٤ نحو ٥٥,٣٪، وبدأت تتراجع في التعدادات اللاحقة. فبلغت في تعداد ١٩٨٤ نحو ٤٦,٩٪ ثم ارتفعت بصورة مفاجئة إلى ٥٧,١٪ في آخر تعداد. وتبع ارتفاع فئة صغار السن انخفاض الفئة الوسطى، أي انخفاض نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي. وبما أن العمالة تعيل عدداً كبيراً من الأفراد. وبعبارة أخرى فإن عبء الإعالة الواقع على السكان العاملين اقتصادياً ثقيل جداً[١١٥].

أما فئة كبار السن فقد انخفضت نسبتهم من ٦,٢٪ في تعداد ١٩٥٤ إلى ٣,٩ في تعداد ١٩٩٥، وهو أمر مستغرب في مجتمع مثل ليبيا؛ لذا فمن المرجح أن سبب الانخفاض في نسبة كبار السن هو الارتفاع الذي حدث للفئتين الأخيرتين وبخاصة الفئة الوسطى.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للسكان بحسب فئات العمر العريضة خلال المدة ١٩٥٤-١٩٩٥

السنوات / فئات العمر	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٩٥
٠ - ١٤	٣٨,٥	٤٤	٥١,٤	٤٩,٩	٣٩,١
١٥ - ٦٤	٥٥,٣	٥٠,٨	٤٤,٤	٤٦,٩	٥٧,١
٦٥ فأكثر	٦,٢	٥,٢	٤,٢	٣,٦	٣,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : عيسى سليمان الزعني، الوضع السكاني في ج ع ل، جدول (٧)، ص٢٤، تعداد ١٩٨٤، جدول (٤)، ص ٧٨، تعداد ١٩٩٥، جدول (١٦)، ص ٤٢.

أما **التركيب النوعي للسكان** فيعبر عنه بنسبة الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وتعرف نسبة النوع Sex Ratio. ويتم الحصول عليها بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في ١٠٠. وحيث يتساوى عدد الذكور والإناث تكون نسبة النوع (مئة). فإذا زاد عدد الذكور على عدد الإناث كانت النسبة أكثر من (مئة). في حين تقل النسبة عن (مئة) إذا كان الذكور دون الإناث عدداً.

ومن ملاحظة تطور نسبة النوع في التعدادات للسكان الليبيين يظهر ارتفاعها من ١٠٧,٨ إلى ١٠٨,٥ بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤، ثم انخفاضها في تعداد ١٩٧٣ إلى ١٠٦,٤. والمعروف أنه عندما ينخفض معدل الوفيات تنخفض معه نسبة النوع بين السكان. على هذا الأساس يمكن أن يكون هذا هو السبب، أو بعض السبب، في الانخفاض الذي لوحظ في سنة ١٩٧٣ قياساً بعام ١٩٦٤. وهناك تفسير ممكن أيضاً وهو أن العد الكامل قد يؤدي إلى

حصول تحسن في نسبة النوع. أي أنه إذا كان النقص في عدد الإناث في تعداد ١٩٦٤ طفيفاً بالنسبة إلى النقص في عدد الذكور، ثم حصل تحسن في هذا العامل، في تعداد ١٩٧٣، يكون في هذا تفسير لانخفاض نسبة النوع، في تعداد ١٩٧٣[١١٦].

وواصلت نسبة النوع انخفاضها في التعدادين اللاحقين. فقد كان الذكور الليبيون بحسب تعداد ١٩٨٤ يشكلون ٥١,١٪ من إجمالي السكان الليبيين. في حين انخفضت هذه النسبة في تعداد ١٩٩٥ إلى ٥٠,٨٪، وبذلك تكون نسبة النوع قد انخفضت من ١٠٤,٦ بين آخر تعدادين، كما يوضحها جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

نسبة النوع للسكان (الليبيين وغير الليبيين) بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٩٥

التعداد	الليبيون	غير الليبيين	المجموع
١٩٥٤	١٠٧,٨	١١١,٤	١٠٨,٠
١٩٦٤	١٠٨,٥	١٠٢,٤	١٠٨,٣
١٩٧٣	١٠٦,٤	٢١٢,٨	١١٢,٧
١٩٨٤	١٠٤,٦	٢٧٦,٤	١١٥,٧
١٩٩٥	١٠٣,٤	١٩٥,٢	١٠٨,٩

المصدر : تعدادات السكان للأعوام : ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٥.

ويعود سبب انخفاض النسبة في تعداد عام ١٩٨٤، بعد أن كانت مرتفعة في التعدادات السابقة إلى انخفاض معدل الوفيات. كما أن الهجرة الوافدة لم يكن لها تأثير كبير؛ لأنها كانت عائلية، بمعنى أنها كانت هجرة للذكور والإناث معاً.

أما نسبة النوع للسكان غير الليبيين فهي مرتفعة في جميع التعدادات، فقد بلغت في تعداد ١٩٥٤ نحو ١١١,٤ إلا أنها انخفضت بعد عشر سنوات إلى ١٠٢,٤، ثم عادت إلى الارتفاع في تعداد ١٩٧٣ فبلغت ٢١٢,٨، ووصلت ذروتها في تعداد ١٩٨٤ حيث ارتفعت إلى ٢٧٦,٤ إلا أنها انخفضت في فترة الحصار إلى ١٩٥,٢ بحسب تعداد ١٩٩٥.

إن ارتفاع نسبة النوع بين السكان الوافدين يعد أمراً طبيعياً؛ لأن أغلب الوافدين من الذكور، وبدأت هجرتهم منذ السبعينيات واستمرت إلى أواسط الثمانينيات حتى أصبح الذكور يشكلون ثلثي الوافدين[١١٧].

وقد أدى زيادة الذكور الوافدين إلى ارتفاع نسبة النوع لإجمالي السكان (الليبيين وغير الليبيين) بحيث بلغت النسبة في عام ١٩٨٤ نحو ١١٥,٧، فلا يناظرها سوى أقطار مجلس التعاون الخليجي. في حين تبدو النسبة طبيعية للسكان الليبيين، ومتدنية لصغار السن (أقل من ١٥ سنة) فبلغت ١٠٣,٥، في حين بلغت لمتوسطي الأعمار (١٥-٦٤) نحو ١٠٥,٧ ولكبار السن نحو ١٠٤,٥ بحسب تعداد ١٩٨٤. وإن كانت تلك النسب أكثر انخفاضاً في تعداد ١٩٩٥، كما يتضح من الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

توزيع نسبة النوع في ليبيا بحسب فئات العمر العريضة عامي ١٩٨٤ - ١٩٩٥

فئات العمر	١٩٨٤	١٩٩٥
أقل من ١٥ سنة	١٠٣,٥	١٠٣,١
١٥ - ٦٥	١٠٥,٧	١٠٣,٥
٦٥ فأكثر	١٠٤,٥	٩٧,٩

المصدر : تعدادات السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول ٤، ص ٧٨.

المصدر : تعدادات السكان لعام ١٩٨٥، مرجع سابق، جدول ١٦، ص٤٢.

وإذا استثنينا بلدية أوباري التي تتصف بوجود توازن نسبي بين الذكور والإناث، ومرزق التي تقل فيها نسبة النوع عن ١٥٥، مما يشير إلى هجرة الذكور عنها، فإن بلديات الجماهيرية الأخرى ترتفع فيها نسبة النوع عن ١٥٥. وسجلت كل من بنغازي وطرابلس والعزيزية والزاوية وغريان ويفرن أعلى نسبة نوع في الجماهيرية تراوحت بين ١٠٥ و ١٠٦. مما يشير إلى أن بعضها مناطق جذب للذكور. في حين سجلت بقية البلديات وعددها ١٢ بلدية من مجموع ٢٤ بلدية نسبة نوع تراوحت بين ١٠٣ و ١٠٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى للسكان الليبيين بحسب تعداد عام ١٩٨٤ وهي نسب طبيعية.

أما هرم السكان الليبيين، وهو انعكاس لتوزيع السكان إلى مجاميع عمرية وبحسب النوع. فهو يتصف بوجود انكماش في وسط الهرم وفي قمته، الشيء الذي يدل على أن المجتمع مازال يجابه مشكلة ارتفاع نسبة الإعالة بصفة عامة، ونسبة إعالة صغار السن بصفة خاصة. وقاعدة الهرم عموماً عريضة ثم تضيق تدريجياً حتى تصل القمة. ويُظهر الهرم أن المجتمع مستهلك أكثر منه منتج، وأن البلاد تمر بمرحلة شباب وللمجتمع القدرة على الإخصاب والإنجاب[١١٨].

وتظهر أهرامات الأعمار للسكان الليبيين في مختلف التعدادات تفوقاً بسيطاً في النسب الممثلة للذكور على النسب الممثلة للإناث. ففي هرم ١٩٥٤ اتضح أن ٥١,٨٪ من السكان كانوا من الذكور و ٤٨,٢٪ من الإناث. ولم يتغير هذا الوضع كثيراً بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً، مما يؤكد تأثير الهجرة الوافدة على نسبة النوع لإجمالي السكان.

٢ - التركيب الاقتصادي:

ان الترتيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء

في مشروعات التنمية الاقتصادية، أو في مجال الخدمات العامة. ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة «السكان ذوو النشاط الاقتصادي». وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة[١١٩].

وقد عرّف تعداد السكان في ليبيا لعام ١٩٩٥ «السكان النشطين اقتصادياً» بأنهم جميع الأفراد المشتغلين فعلاً (بعمر ١٥ سنة فأكثر) عند إجراء التعداد والباحثين عنه سواء سبق لهم العمل أو كانوا يبحثون عنه لأول مرة. مما يعني أنه يستثني الذين يؤدون (الخدمة الإنتاجية أو الوطنية). ولكون هؤلاء يمارسون العمل فعلاً أثناء أدائهم لتلك الخدمة؛ لذلك أضيفوا إلى ما تضمنه التعريف المذكور من أجل إعطاء تقدير واقعي لمعدلات مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي.

ووفقاً للتعريف الأخير بلغ عدد السكان الليبيين النشطين اقتصادياً ١,١ مليون فرد، يشكلون حوالي ٤١٪ من إجمالي السكان الليبيين الذين أعمارهم (١٥ سنة فأكثر). وهذه النسبة تمثل معدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي للسكان الليبيين المقيمين في الجماهيرية. وهي ترتفع لدى الذكور إلى حوالي ٦٦٪ في حين تنخفض لدى الإناث إلى ١٦٪. في الوقت الذي كانت مساهمة العنصر النسائي في النشاط الاقتصادي ٤,٩٪ سنة ١٩٧٣ و١,١١٪ في عام ١٩٨٤. ويعود سبب هذا التزايد إلى تشجيع العنصر النسائي للعمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الرجل[١٢٠].

ومن جهة أخرى بلغ عدد الليبيين المشتغلين فعلاً، وفقاً للتعريف المشار اليه، نحو ٩٨١٤٢٤ فرداً يشكلون نسبة قدرها ٨٩٪ من إجمالي السكان الليبيين النشطين اقتصادياً. أي أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية

في الجماهيرية تقدر بحوالي ١١٪. وهذه النسبة ترتفع لدى الذكور إلى نحو ١١,٤٪، في حين تنخفض لدى الإناث إلى حوالي ٩٪.

ومن خلال توزيع السكان الليبيين بحسب مساهمتهم بالنشاط الاقتصادي، يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من السكان الليبيين النشطين اقتصادياً يقدر بنحو (٤). بمعنى أن كل فرد من السكان النشطين يعيل في المتوسط أربعة أفراد بما فيهم نفسه. في حين بلغ هذا المعدل في تعداد ١٩٨٤ أكثر من ٤,٧. بمعنى أن كل فرد من السكان النشطين اقتصادياً كان يعيل في المتوسط نحو خمسة أفراد[١٢١].

جدول رقم (١٥)

توزيع القوة البشرية للسكان الليبيين الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب النوع عام ١٩٩٥

القوة البشرية			ذكور	إناث	مجموع
نشطون اقتصادياً	مشتغلون	يعمل	٧٣٢٦٧٧	١٧٢٨٧٤	٩٠٥٥٥١
		خدمة وطنية أو إنتاجية	٦٠٦٩٤	١٥١٧٩	٧٥٨٧٣
		مجموع المشتغلين	٧٩٣٣٧١	١٨٨٠٥٣	٩٨١٤٢٤
	متعطلون		١٠١٨١٦	١٧٧١٦	١١٩٥٣٢
مجموع السكان النشطين اقتصادياً			٨٩٥١٨٧	٢٠٥٧٦٩	١١٠٠٩٥٦
غير النشطين اقتصادياً			٤٦٥٥٥٠	١١٠٨٩٧٠	١٥٧٤٥٢٠
مجموع أفراد القوة البشرية			١٣٦٠٧٣٧	١٣١٤٧٣٩	٢٦٧٥٤٧٦
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي(٪)			٦٥,٨	١٥,٧	٤١,٢
معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً (٪)			١١,٤	٨,٦	١٠,٩

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٥م، جدول (٢٧).

أما توزيع السكان النشطين اقتصادياً بحسب أقسام المهن، فإن بيانات تعداد عام ١٩٩٥ تشير إلى أن عدد الأفراد الليبيين المشتغلين بمهن علمية أو

فنية يبلغ ٢٤١٠٢٢ فرداً يشكلون ما نسبته ٢٦٪ من مجموع الليبيين المشتغلين فعلاً والمتعطلين الذين سبق لهم العمل - عدا الذين يؤدون الخدمة الوطنية أو الإنتاجية - وهذه النسبة ترتفع لدى الإناث لتصل إلى ٧١٪، وهي تفوق نسبتهن في عام ١٩٨٤ التي بلغت ٥٤٪[١٢٢]. في حين تنخفض لدى الذكور إلى ١٦٪، مما يدل على أن الإناث الليبيات يفضّلن العمل في مثل هذه المهن. وقد بلغ عدد المشتغلين بمهن خدمية ١٨٩٨٧٣ فرداً يشكلون حوالي ٢١٪ من المجموع، والعاملون بالإنتاج ومن ينتمي إليهم يكونون نسبة قدرها ١٩,٧٪ من المجموع، والموظفون ١٥,٩٪، والعاملون في قطاع الزراعة وما يرتبط بها ١١٪، والعاملون بالبيع والشراء ٥,٧٪[١٢٣].

وما يتعلق بتوزيع العاملين بحسب أقسام النشاط الاقتصادي فقد أظهر تعداد ١٩٩٥ أن غالبية المشتغلين الليبيين يعملون في نشاط الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، حيث بلغ عدد المشتغلين في هذه الأنشطة ٤٩٦٣٢٦ فرداً يشكلون ٥٤٪ من إجمالي عدد الليبيين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل، عد الذين يؤدون الخدمة الوطنية أو الإنتاجية. وترتفع نسبة المشتغلين في هذه الأنشطة لدى الإناث إلى حوالي ٨٥٪ في حين تنخفض لدى الذكور إلى ٤٧٪ مما يدل على أن الليبيين يفضلون العمل في هذه الأنشطة الخدمية. ويعمل في الزراعة وما يرتبط بها ١٢,٢٪، وفي التعدين والصناعة نحو ١٠,٣٪ و ١١٪ في التجارة والمصارف و ١٥٪ في قطاع النقل والكهرباء والغاز والماء.

وأوضح تعداد ١٩٩٥ حول توزيع السكان العاملين بحسب الحالة العملية أن عدد الليبيين الذين يعملون بالجهاز الإداري بلغ نحو ٤٦٢٧٠٥ أفراد يشكلون حوالي ٤٥٪ من إجمالي السكان العاملين اقتصادياً. وهذه النسبة ترتفع لدى

الإناث إلى ٧٧٪ وتنخفض عند الذكور إلى ٣٨٪، مما يدل على أن الإناث يفضلن العمل بالجهاز الإداري. أما المتعطلون الذين يبحثون عن عمل فقد بلغت نسبتهم وقت إجراء التعداد نحو ١١٪ من إجمالي السكان الليبيين النشطين اقتصادياً[١٢٤].

وفيما يأتي توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصادياً على القطاعات الاقتصادية الثلاثة[١٢٥]:

١ - قطاع الزراعة :

كان العاملون في هذا القطاع يشكلون، بحسب تعداد عام ١٩٥٤، نسبة قدرها ٥٩,٥٪ من مجموع العاملين، ثم تراجعت النسبة إلى ٣٧,١٪ سنة ١٩٦٤ وإلى ٢٦,٦٪ سنة ١٩٧٣ ثم إلى ٢١,٩٪ سنة ١٩٨٤. وتراجعت النسبة إلى ١٢٪ سنة ١٩٩٥، وهي ترتفع عند الذكور إلى ١٤,٥٪ وتنخفض عند الإناث إلى ٢,٤٪، وهي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٤. ويعود سبب هذا التراجع إلى ميل الشباب إلى العمل في مجال الخدمات والصناعة حيث الدخل الأعلى والكسب الأسرع، لاسيما وأن سكان الريف شهد هجرة إلى المدن التي توسعت كثيراً على حساب الريف. وتمت الاستعانة بالعمالة العربية للعمل في قطاع الزراعة والرعي، كذلك شهد هذا القطاع رفع الدعم الذي كانت الدولة تقدمه.

٢ - قطاع الصناعة:

كان يمثل هذا القطاع في عام ١٩٥٤ نسبة قدرها ١٢٪ من مجموع العاملين، ارتفعت في عام ١٩٦٤ إلى ١٩,١٪. وعلى الرغم من اكتشاف النفط واستقطاب عدد من الليبيين للعمل في خدماته، نجد أن هذه النسبة انخفضت

إلى ١٥٪ عام ١٩٧٣ حيث شهدت تلك المدة تطورات سريعة في مجال الخدمات الإدارية وغيرها جذبت عدداً من الليبيين للعمل فيها. أما الأنشطة الصناعية فقد اتجهت العمالة الوافدة إليها ولاسيما من مصر وتونس. وفي عام ١٩٨٤ ارتفعت النسبة إلى ٢٣٪ حيث انتهجت الدولة سياسة تشجيع الحرف والصناعات الصغيرة وظهور بعض المشروعات الصناعية الكبيرة التي استقطبت بعض العناصر الليبية الغنية منها على وجه الخصوص.

وفي عام ١٩٩٥، ونظراً لاستقطاب قطاع الخدمات أكثر من نصف العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي (٥٤٪)، تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة والتعدين إلى نحو ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات.

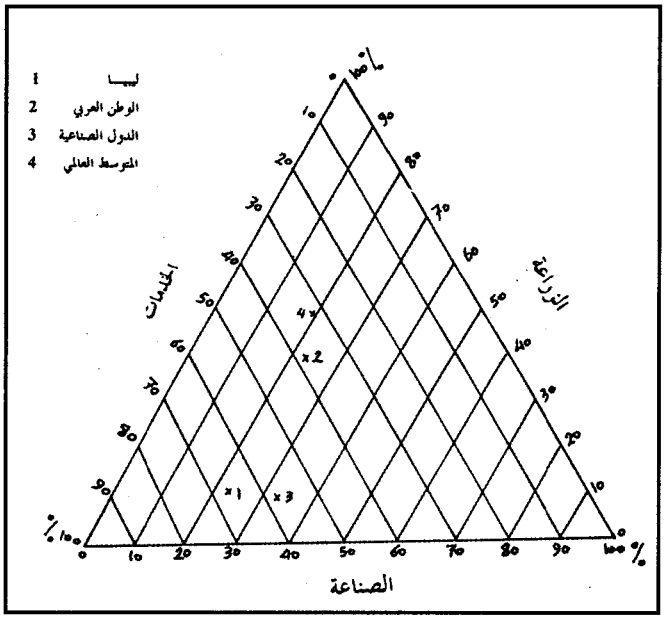

شكل (٥) المثلث النسبي للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في ليبيا. وبعض المجاميع الدولية (١٩٩٠)

٣ - قطاع الخدمات :

وهو من أكثر القطاعات التي استقطبت الأيدي العاملة الليبية، حيث تطورت نسبة العاملين في هذا القطاع بدرجة سريعة من ١٦,٣٪ سنة ١٩٥٤ بحيث تضاعفت النسبة بعد عشر سنوات لتصل إلى ٣٢٪ نتيجة لتوسع الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية. وقفزت النسبة إلى ٥٣٪ سنة ١٩٧٣ وإلى ٥٥٪ سنة ١٩٨٤ ونسبة قريبة منها سنة ١٩٩٥ (٥٤٪). مما يعني أن أكثر من نصف العاملين في النشاط الاقتصادي يتركز نشاطهم في قطاع الخدمات. أي أن خط تطور هذا القطاع سار في اتجاه معاكس لمسار قطاع الزراعة، فالذين هجروا الزراعة اتجهوا مباشرةً إلى قطاع الخدمات.

يستنتج مما تقدم أن الليبيين يميلون للعمل في قطاعات الخدمات والتجارة والتمويل، أما غيرهم (الوافدون) فيميلون للعمل في القطاعات الإنتاجية.

٣ - أنماط التراكيب الأخرى:

أ - **التركيب الديني:** للتركيب الديني تأثير كبير في حياة الشعوب، ويتضح هذا التأثير من خلال العلاقات الاجتماعية للسكان وفعالياتهم الاقتصادية وأوضاعهم السياسية، كما يؤثر في سلوك الفرد اليومي. وله دور واضح في نمو السكان من حيث تثبيته لفلسفة أخلاقية واجتماعية معينة في نفوس الأتباع كأن تؤكد هذه الفلسفة فضائل الإنجاب وتحريم وسائل تحديد النسل، مما يؤثر في الظواهر الديموغرافية[١٢٦].

وفي ليبيا تهمل التعدادات التصنيف الديني للسكان لسيادة المسلمين في الجماهيرية وصغر حجم الأقليات الدينية فيها. ولم يشر إلى التصنيف الديني سوى في تعداد عام ١٩٧٣، حيث أوضحت نتائج التعداد المذكور إلى أن نسبة

المسلمين في الجماهيرية بلغت نحو ٩٩,٢٪ من إجمالي السكان. وترتفع النسبة عند الليبيين إلى ٩٩,٩٧٪، وتنخفض عند غيرهم إلى ٩١,٣٪. ويشكل المسيحيون نسبة قدرها ٠,٧٪ من إجمالي سكان القطر الليبي وغالبيتهم من غير الليبيين. في حين تنخفض الأقليات الدينية الأخرى إلى نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز ٠,٥٪ من إجمالي السكان كما يتضح من الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

التصنيف الديني للسكان في القطر الليبي عام ١٩٧٣

الديانة	عدد السكان		
	الليبيون	غير الليبيين	المجموع
المسلمون	٢٠٥١٧٣١	١٧٩٧٥٠	٢٢٣١٤٨١
المسيحيون	١٧٩	١٥٧٠٩	١٥٨٨٨
أخرى وغير مبين	٤٦٢	١٤٠٦	١٨٦٨

المصدر : تعداد عام ١٩٧٣، جدول ١٨.

ب - التركيب التعليمي: تعد بيانات التركيب السكاني بحسب الحالة التعليمية ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة، كما تستخدم هذه البيانات مقاماً للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية بحسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة والتي تستخدم بدورها متغيراً اجتماعياً واقتصادياً، مثل معدلات المواليد بحسب إلمام الأم بالقراءة والكتابة ومعدلات الزواج والطلاق تبعاً للمستوى التعليمي للزوج والزوجة وهكذا.

وتتضح معالم التركيب التعليمي في ليبيا من خلال دراسة:

١ - **الالتحاق المدرسي:** تشير نتائج التعداد العام للسكان سنة ١٩٩٥ إلى أن إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ قد بلغ ١,٧ مليون طالب وطالبة، يشكل الطلبة الليبيون ٩٦٪ منهم.

ومن بين السكان الليبيين الذين هم في سن الدراسة (٦-٢٤ سنة) والبالغ عددهم ٢,١ مليون نسمة، هناك ١,٦ مليون طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في مختلف مراحل التعليم[١٢٧]، أي أن النسبة العامة للالتحاق المدرسي تقدر بحوالي ٧٥٪، تنخفض لدى الإناث إلى ٧٣٪ وترتفع لدى الذكور إلى حوالي ٧٧٪. على أن هذه النسبة ترتفع كثيراً بالنسبة للأعمار التي هي في سن مرحلة التعليم الأساسي حيث تصل إلى ما يزيد على ٩٠٪ كما يتضح من الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

نسبة الالتحاق المدرسي للطلبة الليبيين في العام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

فئات العمر	نسبة الالتحاق المدرسي ٪		
	ذكور	إناث	مجموع
٦ - ١٢	٩٠,٦	٩٠,٠	٩٠,٣
١٣ - ١٥	٩٦,٩	٩١,٣	٩٠,١
١٦ - ١٨	٨٦,٤	٧٨,٣	٨٢,٤
١٩ - ٢٤	٤١,٢	٣٧,٦	٣٩,٤
٦ - ٢٤	٧٦,٧	٧٣,٢	٧٥,٠

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول ١٩، ص ٤٦.

ومن بين الطلبة الليبيين يشكل الذكور منهم ٥٢٪ والطالبات ٤٨٪ من إجمالي الطلبة الليبيين. وهذا التوزيع للطلبة الملتحقين بالدراسة قريب من

التوزيع النوعي لمجموع سكان الجماهيرية، مما يدل على أن الذكور والإناث يتساوون من حيث الاستفادة من حق التعليم.

كما أظهرت نتائج التعداد أن نسبة الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم الجامعي والعالي من إجمالي الطلبة هي لدي الذكور أعلى منها لدى الإناث، كما يتضح من الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

نسبة الالتحاق المدرسي للطلبة الليبيين في العام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

المرحلة الدراسية	اجمالي الطلبة الملتحقين		
	ذكور	إناث	مجموع
المستوى الأول من مرحلة التعليم الأساسي	٤٥,٧	٤٥,٩	٤٥,٨
المستوي الثاني من مرحلة التعليم الأساسي	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٤,٢
مرحلة التعليم الثانوي	٢٠,٣	٢١,٨	٢١,٠
مرحلة مافوق الثانوي ودون الجامعي	١,٣	٠,٥	٠,٩
مرحلة التعليم الجامعي والعالي	٧,٥	٧,١	٧,٣
غير مبين	٠,٨	٠,٧	٠,٨
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول (٢٠)، ص ٤٧.

٢ - **الحالة التعليمية** : أظهرت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٥ أنه من بين السكان الليبيين الذين أعمارهم (١٠ سنوات فأكثر) والبالغ عددهم حوالي ٣,٣ مليون نسمة، فإن ١٩٪ منهم أمياً. وترتفع هذه النسبة عند الإناث لتصل إلى ٢٧٪. في حين تنخفض لدى الذكور إلى ما يزيد على ١٠٪. وبمقارنة نسبة الأمية المذكورة بما كانت عليه في تعداد ١٩٨٤ يلاحظ أنها كانت لدى الذكور

١٨٪، ولدى الإناث ٤٧٪، ولمجموع السكان ٣٢٪. وفي عام ١٩٧٣ كانت لدى الذكور ٣١٪ ولدى الإناث ٧٣٪ وللمجموع ٥١٪. مما يشير إلى انخفاض تلك النسبة خلال المدة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٥، كما يتضح من الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

عدد الأميين ونسبتهم من إجمالي السكان الليبيين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٥

التعداد	النوع	السكان الليبيون (١٠ سنوات فأكثر)	غير الليبيين	المجموع
١٩٧٣	ذكور	-	-	٣١
	إناث	-	-	٧٢,٦
	مجموع	-	-	٥٠,٩
١٩٨٤	ذكور	١٠٧٧٦٥٤	١٩٧٧٦٦	١٨,٤
	إناث	١٠٢٥٢١٩	٤٨٣١٠٨	٤٧,١
	مجموع	٢١٠٢٨٧٣	٦٨٠٨٧٤	٣٢,٤
١٩٩٥	ذكور	١٦٥٧٨١٣	١٧٣٢٣١	١٠,٤
	إناث	١٦٠٢٧٦٢	٤٣٦١٨٨	٢٧,٢
	مجموع	٣٢٦٠٥٧٥	٦٠٩٤١٩	١٨,٧

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٨٤، ص٦٩ ، وعام ١٩٩٥، جدول (٢١).

أما توزيع الحالة التعليمية بحسب النوع فإن الجدول رقم (٢٠) يوضحها، ومنه يظهر أن نسبة الأميين إلى مجموع السكان الليبيين تصل إلى ١٨,٧٪، وبنسبة قريبة منها لمن يحمل شهادة دون الابتدائية. وترتفع نسبة من له شهادة الابتدائية أو ما يعادلها إلى ٢٢,٢٪ من إجمالي السكان الليبيين وبنسبة قريبة منها لمن عنده شهادة الإعدادية أو ما يعادلها. إلا أن نسبة من يحمل الشهادة

الثانوية أو ما يعادلها تنخفض إلى نحو ١٦٪، في حين تتدنى نسبة حاملي الشهادة الثانوية والجامعية فأكثر إلى ٣,٤٪ من إجمالي السكان الليبيين.

جدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين (١٠ سنوات فأكثر) بحسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية	٪ من إجمالي السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع
أمي	١٠,٥	٢٨,٢	١٨,٧
دون الابتدائية	١٩,٠	١٧,٤	١٨,٢
الابتدائية أو ما يعادلها	٢٣,٨	٢٠,٥	٢٢,٢
الإعدادية أو ما يعادلها	٢٣,٣	١٩,٣	٢١,٣
الثانوية أو ما يعادلها	١٨,٤	١٣,٧	١٦,١
فوق الثانوية وجامعية فأكثر	٥,١	١,٩	٣,٥
غير مبين	٠,٠١	٠,٠	٠,٠١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول (٢٢).

وإذا قارنا النسب الواردة في الجدول المتقدم لعام ١٩٩٥ نجدها أكثر من النسب المناظرة لها في التعداد السابق لها باستثناء الأمية التي سجلت نسبة قدرها ٣٩,٩٪ في تعداد عام ١٩٨٤ المذكور[١٢٨].

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي والعالي يلاحظ أن كلفة تعليم الطالب الجامعي في ليبيا تبلغ نحو ٢٠٥٥ دولاراً أمريكياً مقابل ٢٤٤٤ دولاراً لعموم الوطن العربي في الوقت الحاضر[١٢٩].

ويبلغ عدد الكليات التي تمنح شهادة الماجستير في ليبيا نحو ٦ جامعات و ١٣ كلية والتي تمنح الدكتوراه ٣ جامعات و ٥ كليات حالياً[١٣٠].

أما نسبة حاملي الماجستير والدكتوراه من الكادر التدريسي إلى الطلبة فتبلغ في ليبيا ١:٢٩ مقابل ١: ٢٥ كمتوسط لعشرة أقطار عربية سنة ١٩٩٦[١٣١].

الهوامش والمصادر

(*) كان بودي أن يكون البحث بعمق أكثر مما هو عليه لو تيسر الوقت الكافي لإنجازه، حيث وصل التكليف متأخراً.

١ - عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، بحث مقدم إلى مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية المنعقد في الإسكندرية خلال المدة من ٣-١٩٧٦/١/٨، وزارة التخطيط والبحث العلمي، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ص ١-٢.

٢ - المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان ١٩٦٤، مطابع مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ١٩٦٦، ص أ.

٣ - محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٠، ص ١٢٠.

٤ - عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٢.

٥ - المملكة الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان ١٩٥٤، طرابلس، ١٩٥٨، ص٧.

٦ - عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٣.

٧ - محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١١٧.

٨ - المرجع نفسه، ص٥.

٩ - الجماهيرية الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٩٧٣، طرابلس، فبراير ١٩٧٩، صفحة المقدمة.

١٠- الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤ (على مستوى الجماهيرية العظمى)، ص ٢٦.

١١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١١٧.

١٢- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٤٢٤م / ١٩٩٥ف، طرابلس، يوليو ١٩٩٨، ص ١٤.

١٣- المرجع نفسه، ص ١٥-١٧.

١٤- الجماهيرية العربية الليبية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية ١٤٢٤م/١٩٩٧ ف،ص أ. أيضاً : ج ع ل ، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية لسنة ١٩٧٢، صفحة المقدمة.

١٥- منصور محمد الكيخيا، «السكان»، في كتاب الجماهيرية : دراسة في الجغرافيا، إعداد الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، سرت، ١٩٩٥، ص ٣٨٩.

١٦- UNDP, Human Development Report 1998, Oxford University Press, New York, 1998, Table 22.

١٧- ج ع ل، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات (استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣)، الدراسات الإحصائية التحليلية، العدد ٢، ص ٢١-٢٣.

١٨ - عباس فاضل السعدي "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية في

الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٤.

١٩- منصور محمدي الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

٢٠ - المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

٢١- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٦٠.

٢٢ - المرجع نفسه، ص ٦٠.

٢٣- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

٢٤- المرجع نفسه، ص ١١٣.

٢٥ - إبراهيم أحمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية، نشر وتوزيع عبدالكريم بن عبدالله ، تونس، ١٩٩٢، ص ٤٤.

٢٦- U.N., Population Division, World Population Prospects : the 1998 Revision, vol. I, New York, 1999, P. 256.

٢٧ - ر. لوني، "المنظورات الديموغرافية للتنمية في المملكة العربية السعودية"، النشرة السكانية (تصدرها الأسكوا)، بيروت، عدد ٢٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ١٢٩، الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، مرجع سابق.

٢٨- عباس فاضل السعدي، "مقاييس الخصوبة وتباينها الإقليمي في العراق"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٧، العدد ٣، خريف ١٩٨٩، ص ٢٧٠.

٢٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص١١٩.

٣٠- الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جدول (١)، ص٢.

٣١- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢.

٣٢- المرجع نفسه، جدول (٤٠).

٣٣- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ١٦, ١١٦.

٣٤- U.N., Demographic Yearbook 1997, New York, 1999, Table (4).

٣٥- الإحصاءات الحيوية لسنة ١٩٩٧، مرجع سابق، جدول ١٩، ص ٢٤.

(*) تم تقدير الإناث على أساس نسبة كل فئة عمرية إلى إجمالي الإناث في تعداد ١٩٩٥ وتطبيق تلك النسب على تقديرات الإناث لعام ١٩٩٧.

٣٦- ج ع ل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية ١٩٨٠، مايو ١٩٨٣، جدول ٣, ٦.

٣٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨١-٣٨٢.

٣٨- U.N., Demographic Yearbook 1997, Table (4)

٣٩- World Pop. Prospects, 1999, Op. Cit., Vol. I, P. 256

٤٠- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق ص ٣٨١-٣٨٢، أيضاً : معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات (من واقع تعداد عام ١٩٧٣)، مرجع سابق، العدد ٢، ص ٢٣.

٤١- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٣.

٤٢- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

٤٣- الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٨٠، مرجع سابق، جدول ٣ ، ٦.

٤٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

٤٥- Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4)

٤٦- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

٤٧- المرجع نفسه، ص ٣٨٧.

٤٨- Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4)

٤٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

٥٠- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٤، مرجع سابق، جدول (ز).

٥١- المرجع نفسه، جدول (ز).

٥٢- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لنسة ١٩٧٣، مرجع سابق، جدول (١).

٥٣- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٢)، ص ٧٦.

٥٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥٥- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول (١٣)، ص٤٠.

٥٦- المرجع نفسه، جدول ١٨، ص ٤٤.

٥٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥٨- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٢)، ص ٧٦.

٥٩- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول (١)، ص٧٨.

٦٠- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

٦١- المرجع نفسه، ص ٣٦٣-٣٦٤.

٦٢- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٤٩.

٦٣- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٦١.

٦٤- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ٣٤، ص٧٢.

(*) وبموجب تقديرات أخرى يصل الرقم إلى ٥٩٨٤٠٠٠ نسمة (عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٩٠).

٦٨- World Pop. Prospects, 1999, OP. Cit., Vol I, P. 256

٦٩- توقعات الباحث.

٧٠- World Pop. Prospects, 1999, OP. Cit., Vol I, P. 256

٧١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤

٧٢- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٢.

٧٣- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

(*) لا تتوفر تفاصيل سكان ومساحة البلديات لآخر تعداد (عام ١٩٩٥).

(*)(*) الدرج المعيارية (د) = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}}$ حيث إن س = أي قيمة من قيم المتغير ، سَ = الوسط الحسابي لقيم المتغير، ع = الانحراف المعياري.

٧٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

٧٥- المرجع نفسه، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

٧٦- المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

(*) تم الحصول على قيمة معامل جيني من تجميع القيم المستخرجة من منحنى لورنز (شكل ٤).

٧٧- عبدالإله أبو عياش، التحضر في الوطن العربي : تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، تحرير عبدالله علي الصنيع، مكتبة الطالب الجامعي (رقم ٦١) مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٧٨- سعد خليل القزيري، "التحضر"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

٧٩- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٩.

٨٠- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ١٧.

(*) وفي تقدير غيره ٣٤٪ (سعد القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٠٨).

٨١- معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات لعام ١٩٧٣، عدد ٢، مرجع سابق، ص ٣.

٨٢- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٣)، ص ٧٧.

٨٣- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، جدول (٤)، ص ٨١.

٨٤- سعد خليل القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٣٣-٤٣٤.

٨٥- منصور محمد الكيخيا، السكان، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٤٨.

٨٦- المرجع نفسه، ص ٣٤٨.

٨٧- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢٠.

٨٨- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٤، مرجع سابق، جدول ٧٦، ص ٨٤.

٨٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

٩٠- سعد خليل القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

٩١- المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

٩٢- أمانة التخطيط ، الدليل الجغرافي، طرابلس، ١٩٨٤ عن : سعد خليل القزيري في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤١٠.

٩٣- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ١٨.

٩٤- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، جدول ٩، ص ١٤٥.

٩٥- المرجع نفسه، ص ٢٨.

٩٦- خالد رمضان بن محمود، الترب الليبية، ط١، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١٢١.

٩٧ - المرجع نفسه، ص ١٢٥-١٢٦.

٩٨ - فتحي أحمد الهرام، التضاريس والجيمورفولوجيا في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٧.

٩٩- ج ع ل إ، اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعميرالأراضي، الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، ١٩٨٢، ص ٧.

١٠٠- المرجع نفسه، ص ٨ .

١٠١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٧١.

١٠٢- الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص٦.

١٠٣- المرجع نفسه، ص ٧.

١٠٤- المرجع نفسه، ص ٣٤-٣٦، محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٤١-٤٣.

١٠٥- محمد عبدالجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا: محاولة في استشراف المستقبل، ط١، الهيئة القومية للبحث العلمي، سلسلة دراسات وتقارير علمية رقم (٢)، طرابلس، ١٩٩٣، ص ١٥.

١٠٦- الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ١٤-١٩.

١٠٧- محمد عبدالجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص ١٦.

١٠٨- سعد خليل القزيري، التحضير في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٥٥٠-٥٥٣.

١٠٩- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

١١٠- محمد المبروك المهدوي، "الصناعة"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٦٣٩.

١١١- انظر : أبو القاسم العزابي، "سياسية التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية العظمى ١٩٦٠-١٩٩٠"، الملتقى الجغرافي الأول : الزاوية من ٢٥-٢٩ مايو ١٩٩٣، ج١، منشورات جامعة السابع من إبريل، ١٩٩٤، ص ٢٣٩-٢٤٠.

١١٢- المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

١١٣- شكري محمد غانم "النقط"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٧٣٢-٧٣٣.

١١٤- سعدخليل القزيري، التحضر في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٩٩-٤٤٠.

١١٥- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢٥.

١١٦- المرجع نفسه، ص ٦١.

١١٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

١١٨- المرجع نفسه، ص ٣٦٨، ومحمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق، ص ١٣٦.

١١٩- U.N., Demographic Aspects of Manpower, Report (1), Population Studies No. 33, New York, 1962, P. (1).

١٢٠- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٥٦.

١٢١- المرجع نفسه، ص ٥٦.

١٢٢- تعداد السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٩، جدول (٢٣).

١٢٣- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ٢٨، ص ٥٩.

١٢٤- المرجع نفسه، جدول ٣٠، ص ٦٣.

١٢٥- المرجع نفسه، جدول ٢٩، ص ٦١، منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٧٣-٣٧٦.

١٢٦- جوزيف سامي، "أثر المذاهب الدينية في تباينات الخصوبة" النشرة السكانية، الأكوا، العدد ١٣، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٣.

١٢٧- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٤٦.

١٢٨- تعداد السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٦٩.

١٢٩- U.N., ESCWA, Higher Education Systems in the Arab States, Development of Science and Technology indicators 1998, Beriut, Table (44), P. 35.

١٣٠- Ibid, Table 13, P. 17

١٣١- Ibid, Table 11, P. 8

الفصل العشرون

سكان جمهورية مصر العربية

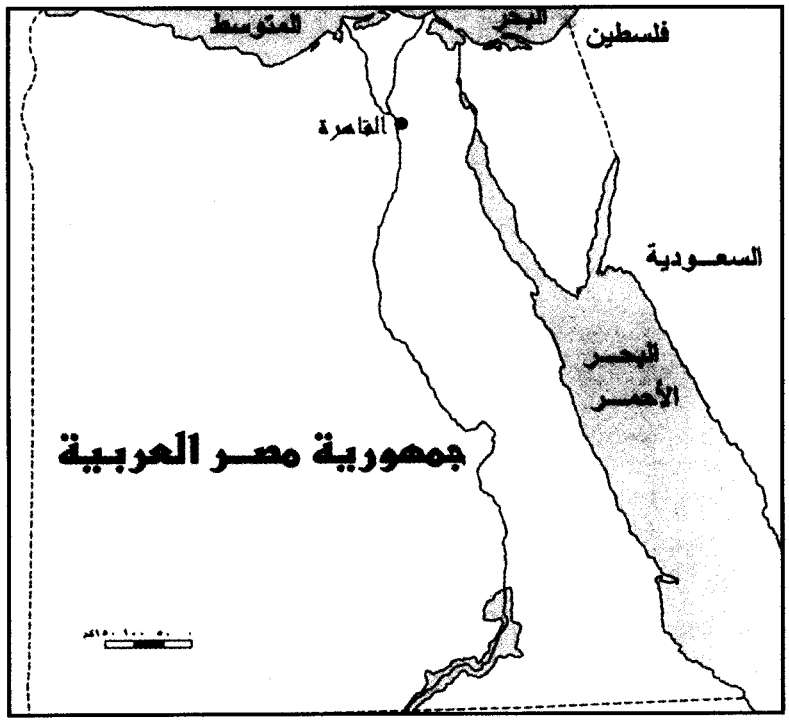

إعداد

أ. د. أحمد علي إسماعيل

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

سكان مصر

تقويم مصادر البيانات السكانية:

تتمتع مصر بوفرة من البيانات السكانية التي يرجع بعضها إلى أقدم عصور التاريخ، بل وما قبل التاريخ في مصر، وقدر كثير من الباحثين عدد السكان في مصر في أقدم مراحل العمران والاستقرار البشري على أرضها، وثمة كثير من الأرقام عن سكان مصر في العصور الفرعونية ثم اليونانية الرومانية، وبعض هذه الأرقام ناتج إما عن أقوال بعض الكتاب والمؤرخين القدامى، أو الرسوم والكتابات والنقوش التي وجدت على المعابد، أو على تقديرات إنتاج الحبوب واستهلاكها أو أعداد الجنود.

كما يورد "ابن عبدالحكم" تقديراً عن سكان مصر عندما فتحت للإسلام، طبقاً للجزية التي كانت تفرض على الأقباط الذين لم يدخلوا في الإسلام، وإن كانت كل تلك التقديرات القديمة محل شك كبير وعرضة للنقد[1].

ثم بدأت الأرقام والبيانات السكانية التي تعتمد على التقدير تصبح أكثر دقة كلما اقتربنا من العصر الحديث، وبعدها بدأت مرحلة البيانات التعدادية الدقيقة، ويمكن في إيجاز أن نفرق في مجال البيانات السكانية في القرنين التاسع عشر والعشرين بين المصادر التالية:

١ - مصادر التقديرات السكانية:

جرى أول تقدير موثوق به إلى حد ما على يد أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) وهو "جومار"، وقد اختار جومار منطقة المنيا التي اعتبر أنها تمثل حالة وسطا لسكان مصر وعمرانها، وأحصى عدد

السكان فيها، واتخذ من متوسط عدد سكان القرية بها مقياساً طبقه على القرى المصرية، ولما كان عدد قرى مصر عندئذ ٣٦٠٠ قرية وكان متوسط سكان القرية في المنيا ٥٨٤ نسمة فقد أدى ذلك إلى تقديره لعدد سكان الريف المصري بأنهم ٢,١٠٢,٤٠٠ نسمة، ثم أضاف إلى هذا العدد سكان القاهرة (الذين قدرهم بما يتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ نسمة) وأضاف كذلك المدن المصرية التي يصل عدد سكان كل منها إلى ٣,٠٠٠ نسمة أو أكثر وجملتهم ٣٦٥,٠٠٠ نسمة، وقدر أن عدد سكان الصحارى المصرية ١٣٠,٠٠٠ نسمة، وبذلك وصلت جملة عدد سكان مصر في مطلع القرن التاسع عشر إلى ٢,٥ مليون نسمة تقريباً[٢].

وجرت بعد ذلك عدة تقديرات للسكان خلال القرن التاسع عشر، منها ثلاثة تقديرات في عهد "محمد علي باشا الكبير" ثم تقديران في عهد "الخديو إسماعيل". وأول هذه التقديرات كان في عام ١٨٢١م وبلغ عدد السكان في مصر طبقاً له ٢,٥٤٠,٠٠٠ نسمة وهو لا يزيد كثيراً عن تقدير الحملة الفرنسية، أما ثاني التقديرات في عهد "محمد علي" فكان في عام ١٨٤٦م وبلغ عدد سكان مصر فيه ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة وبعد عامين (١٨٤٨م) ظهر تقدير آخر هو ٤,٥٤٣,٠٠٠ نسمة، ويرى بعض الباحثين أن ما قام به "محمد علي" في عام ١٨٤٦م يمثل بداية التعدادات في مصر، وأن "محمد علي" حين أصدر أوامره لعمل حصر للسكان استخدم تعبير "تعداد" وأصدر قراراته بذلك إلى القائمن بالتعداد، واستخدم تقنيات تجعل هذا الحصر تعداداً للسكان، وقد ظلت نتائج هذا الحصر أو التعداد في "دار المحفوظات" بالقلعة حتى قام على دراستها بعض المصريين ثم الفرنسيين[٣]، وأظهروا بعض الجداول والبيانات المفصلة من واقع سجلات ذلك التعداد.

أما التقديران اللذان أجريا في عهد "الخديوي إسماعيل" فكانا في عام ١٨٧٢ وبلغ عدد سكان مصر ٥,٢١٠,٠٠٠ نسمه وفي عام ١٨٧٧م حيث أجرى آخر التقديرات فكان عدد سكان مصر فيه ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمه[٤].

٢ - التعدادات السكانية المصرية :

أجرت مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، اثنا عشر تعداداً للسكان منها تعدادان في أواخر القرن التاسع عشر وقد أجريا في عامي ١٨٨٢م و١٨٩٧م، ثم عشرة تعدادات في القرن العشرين في أعوام ١٩٠٧م، ١٩١٧م، ١٩٢٧م، ١٩٣٧م، ١٩٤٧م ثم في ١٩٦٠م وفي عام ١٩٦٦م أجرى التعداد الوحيد الذي تم بأسلوب العينة وليس الحصر الشامل كبقية التعدادات المصرية، وبعد ذلك أجريت تعدادات ثلاثة هي ١٩٧٦م و١٩٨٦م وأخيراً ١٩٩٦م.

ويستلفت النظر في هذه السلسلة من التعدادات ما يلي :

أ - أن التعداد الأول (١٨٨٢م) قد جرى في ظل ظروف أدت إلى اعتبار كثير من الباحثين أنه لا يخرج كثيراً عن التقديرات، وذلك بسبب الظروف التي ارتبطت بإجرائه، فقد حدث ومصر في حالة ثورة ضد الحكم "ثورة عرابي" وما يرتبط بالثورات عادة من اضطراب الأحوال، غير أن الذي ضاعف من هذا الاضطراب واهتزاز صورة السكان هو حدوث الاحتلال البريطاني لمصر في العام نفسه، فإذا أضفنا لذلك عدم خبرة القائمين على جمع البيانات من ناحية وشك السكان في أسباب جمع بيانات عنهم لارتفاع مستوى الأمية والجهل وعدم الثقة في السلطة جميعاً، فإن هذا قد أدى ببعض الباحثين إلى القول بأن أرقامه جاءت أقل من الواقع.

ب- أن التعدادات المصرية ابتداء من التعداد الثاني (١٨٩٧) وحتى التعداد

السابع (١٩٤٧م) كانت تحدث كل عشرة أعوام تقريباً أي بفاصل زمني شبه ثابت، وكان هذا الانتظام النسبي أحد عناصر سهولة إجراء مقارنات وحسابات، وكان من المخطط أن يستمر الأمر على ذلك إلا أن حدوث العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر ١٩٥٦م) أدى إلى تعطيل إجراء تعداد ١٩٥٧م الذي كان قد جرى الإعداد والتخطيط له، وذلك نظراً لحدوث هجرات سكانية داخلية أثرت على الصورة التوزيعية لسكان مصر.

ج - أجرت مصر تعدادها الثامن في عام ١٩٦٠م وقد تم في ظل الوحدة بين مصر وسورية، وتقرر أن يكون بداية لسلسة جديدة من التعدادات تبدأ بالسنوات الفرية (أي أن يكون التعداد التالي في ١٩٧٠م وهكذا) ولكن حدوث جولة الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧م واحتلال جزء من الأراضي المصرية في سيناء وتهجير سكان مدن قناة السويس واضطراب أحوال توزيع السكان أدى إلى تأجيل إجراء تعداد ١٩٧٠م إلى ١٩٧٦م بعد تحرير جزء من أراضي سيناء واستئناف الملاحة في قناة السويس، ثم انتظم إجراء التعدادات الأخيرة بعد ذلك كل عشرة أعوام فأجري تعداد ١٩٨٦م ثم ١٩٩٦م، كما أن الفاصل الزمني بين تعدادات ١٩٧٦م حتى ١٩٩٦م كان عشرة أعوام تماماً لانتظام تاريخ إجراء التعداد.

د - أما تعداد ١٩٦٦م الذي أجرى بواسطة أسلوب العينة، وهو أقل وفرة في بياناته وتفصيلاته من التعدادات الشاملة، وبه كثير من العيوب التي تجعل الاعتماد عليه محدودا ولا يصلح إلا لمقارنة بيانات المحافظات، كما أن المناطق أو المحافظات الصحراوية قد أجملت بياناتها فيه بشدة.

ومع ذلك فإنه يغطي ثغرة وإلا لكان تعداد ١٩٧٦م هو الذي يلي تعداد ١٩٦٠م مباشرة.

٣ - سجلات المواليد والوفيات والهجرة:

أ - الإحصاءات الحيوية:

وهي إحصاءات تسجيل واقعات الولادة أو الوفاة، وقد جرى الأخذ بأسلوب تسجيل المواليد في مصر منذ مطلع القرن العشرين، غير أن شمول التسجيل ودرجة الدقة فيه والإلزام به لم يكن شاملاً في البداية ولم يكن على درجة واحدة من الثقة في مختلف أنحاء مصر، وخلال الفترة بين أعوام ١٩٠١م-١٩١٥م كان تسجيل بيانات المواليد ونشرها وقفاً على المدن الكبرى التي تمثل عواصم المحافظات الحالية، كما أن الإبلاغ عن واقعات الميلاد لم يكن أمراً إجبارياً، بل كان اختيارياً حتى عام ١٩١٢م حين أصبح عدم الإبلاغ عن واقعات الميلاد جريمة في القانون، ومنذ عام ١٩١٦م بدأت مكاتب الصحة تنتشر في الريف المصري، مما أدى إلى مزيد من الشمول والدقة في تلك البيانات، وقد ظل هذا الأمر منوطاً بوزارة الصحة حتى عام ١٩٦٠م، وكانت البيانات تنشر على أساس "الحدود الصحية" وهي المناطق التي تتبع مكاتب الصحة سواء في المدن أو القرى وتوابعها، ونظراً لوجود بعض الفروق بين الحدود الصحية والحدود الإدارية والمالية التي كانت متبعة بالنسبة لبيانات التعدادات السكانية، فقد نشرت بعض التعدادات (١٩٣٧م و١٩٤٧م) ملاحق مقارنة لأعداد السكان في كل من الوحدات الصحية والوحدات الإدارية.

ومنذ عام ١٩٦١م طبق نظام "السجل المدني" في مصر ونقل إليه اختصاص تسجيل المواليد والوفيات وإصدار شهادات الميلاد بالمعاونة مع مكاتب الصحة، كما أصبح "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" هو الذي يتولى نشر هذه البيانات إلى جانب بيانات التعدادات السكانية وغيرها.

هذا وقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات مجمعة

عن الإحصاءات الحيوية لجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٣٠م وحتى ١٩٧٠م، وهي تضم بيانات عن الخصوبة واتجاهاتها والمواليد والوفيات والعلاقات الزواجية، ثم أصبح الجهاز يصدر نشرة سنوية على مستوى المحافظات عن تلك البيانات.

أما عن بيانات الوفيات، فإن قانونية الإبلاغ عنها ترجع أيضاً إلى عام ١٩١٢م حين أصبح من الضروري الحصول على إذن بالدفن، إلا أنه يمكن أن نجد سجلات للوفيات منذ عام ١٨٢٠م في المدن الكبرى وبخاصة في كل من القاهرة والإسكندرية وبعض عواصم المحافظات الكبرى، ولما كان الحصول على تصريح بدفه المتوفى ضرورة، فقد أصبح الحصول على بيانات الوفيات أكثر دقة من بيانات المواليد في البداية، وخاصة في القرى والمناطق التي لا توجد بها مكاتب صحية، وقد لوحظ وجود ارتباط بين قصور التسجيل في واقعات كل من المواليد والوفيات بالبعد عن مكاتب الصحة.

ولابد من الإشارة إلى نشر بيانات المواليد والوفيات على مستوى المحافظات يؤدي إلى صعوبة دراسة السكان على مستوى الوحدات الإدارية الوسطى والصغرى (المراكز والأقسام ثم الشيخات والقرى) ففي هذه الحالة لا بد من اللجوء إلى البيانات الأصلية بالسجل المدني وهي غير منشورة أو مكاتب الصحة وهي غير منشورة كذلك، ولهذا فإن معظم الدراسات عن الإحصاءات الحيوية تجري الآن على مستوى المحافظات.

ب - إحصاءات وبيانات الهجرة:

يمكن دراسة الهجرة الداخلية في مصر اعتماداً على بيانات كل من محل الإقامة ومحل الميلاد في التعدادات المصرية، ومعظم التعدادات الحديثة (منذ

١٩٦٠م) تورد جداول مقارنة عن محل الميلاد ومحل الإقامة، إلا أن هذا الأسلوب يمثل أحد الوسائل لدراسة الهجرة الداخلية، وبرغم من أنه لا يخلو من عيوب مثل عدم تسجيل أي عمليات انتقال بين فترات إجراء التعداد، والهجرة المرتدة التي لا تسجل غالباً، وأن التعداد يجري بطريقة التعداد الفعلي أي تسجيل بيانات السكان حسب محل إقامتهم وقت إجراء التعداد وليس حسب محل الإقامة المعتاد أو القانوني، كما أنه لا يمكن دراسة الهجرة الداخلية إلا على مستوى المحافظات، برغم ذلك كله يبقى التعداد أهم مصادر دراسة الهجرة الداخلية في مصر.

وقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عدداً من الدراسات بأسلوب العينة عن الهجرة الداخلية وكان أهمها هو الذي أجري في عام ١٩٧٩م عن "اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة"(٥).

أما عن الهجرة الخارجية فقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحثاً عن "مسح الهجرة الخارجية في جمهورية مصر العربية" ونشر في عام ١٩٩١م(٦). هذا وقد أوردت التعدادات الثلاثة الأخيرة ١٩٧٦م، ١٩٨٦م، ١٩٩٦م تقديراً لأعداد المصريين في الخارج، ولكن بدون تفضيلات أو بيان يوضح أسلوب الحصول على هذه التقديرات، ولذلك كثيراً ما يرفض الباحثون الأخذ بهذه الأرقام التي لا يوجد لها سند أو دليل.

أما عن أعداد غير المصريين من المقيمين بمصر، فإن معظم التعدادات المصرية توضح بياناتهم وأحياناً جنسياتهم التفصيلية، ويلاحظ أنه إذا كانت أعداد المصريين في الخارج تأخذ في التزايد تدريجياً منذ عام ١٩٦٠م، فإن أعداد «الأجانب» في مصر كانت تتقلّص بصفة عامة منذ عام ١٩٥٦م، وعلى الرغم من تذبذب كل من النازحين والوافدين في الهجرة الدولية إلا أن هذا يمثل الاتجاه العام.

أولاً: نمو سكان مصر:

١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

يمكن دراسة نمو السكان في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بقدر كبير من الثقة في المصادر، وتزداد هذه الثقة في التعدادات الأخيرة على نحو خاص، وسوف نقسم اتجاهات النمو ومعدلاته إلى مرحلتين، تمتد أولاهما بطول القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ثم تمتد الثانية لتشمل النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك على النحو التالي:

أ - المرحلة الأولى ١٨٠٠م - ١٩٤٧م:

وتغطي هذه المرحلة ستة تقديرات وسبعة تعدادات للسكان كما يظهر من الجدول رقم (١). ومن الطبيعي أن تختلف درجة الدقة بين التقديرات والتعدادات، ويتضح من الجدول تذبذب الزيادة السكانية السنوية خلال الفترة التي تشمل القرن التاسع عشر ابتداء من تقديرات الحملة الفرنسية حتى تعداد ١٨٩٧م، فبينما كانت نسبة الزيادة السكانية السنوية خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر لا تتعدى ٠,٨٪ فقد ارتفعت المعدلات خلال ربع القرن التالي إلى أكثر من ٣٪ سنوياً، ثم عاودت الانخفاض خلال العقدين التاليين لذلك إلى مستويات تقل عن ١٪ سنوياً بل إلى أقل من نصف ذلك، ولم تبدأ الزيادة السكانية السنوية تسجل نسباً تزيد عن ١٪ إلا قرب الربع الأخير من القرن التاسع عشر، غير أنه يظهر رقم يعطي دلالة واضحة في الفروق بين التقديرات السكانية والتعدادات وهو الرقم الخاص بنسبة النمو السكاني السنوي بين تقدير ١٨٧٧م وتعداد ١٨٨٢م، فهذه النسبة ٤,٦٦٪ بالغة الارتفاع، سواء بالنسبة لما سبقها أو لما أتى بعدها، ولا يمكن تفسير ذلك إلا في ضوء

انخفاض تقديرات السكان السابقة على تعداد ١٨٨٢م، وذلك على الرغم مما يوجه إلى تعداد ١٨٨٢م نفسه من انتقادات بسبب موعد إجرائه غير المناسب كما سبقت الإشارة والذي أدى إلى الشك في أن أرقامه كانت أقل من الواقع، وربما تكون نسبة الزيادة السكانية السنوية بين تعدادي ١٨٨٢م و١٨٩٧م وهي ٢,٨٥٪ أقرب إلى الصحة، برغم ارتفاعها نسبياً عن الفترة التي تلتها.

ولا يمكن في تفسير انخفاض معدلات النمو خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر أن نغفل أثر الحروب التي قامت بها مصر في ظل حكم محمد علي، وما تحدثه تلك الحروب من آثار سواء بالنسبة للحياة الاجتماعية أو الاقتصادية للسكان، هذا علاوة على أن البلاد كانت تنتشر بها أحياناً نوبات من الأوبئة والأمراض التي ترفع من معدلات الوفيات مما كان يترتب عليه وجود نقص في الأيدي العاملة المصرية أحياناً[٧]. هذا إلى جانب أن الجنود كانوا بعيدين عن حياتهم الأسرية.

ويمكن أن يضاف عصر الخديوي إسماعيل بعد ذلك بعد كل من عباس الأول وسعيد، إلى فترة الاضطراب في أحوال مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية وانعكاس ذلك كله على انخفاض معدلات الزيادة السكانية، وفي عصر إسماعيل خاصة كان للسخرة في حفر قناة السويس (استغرق العمل فيها من ١٨٥٩م - ١٨٦٩م) أثره في اتجاه بعض المصريين للهجرة إلى خارج مصر، علاوة على استمرار ارتفاع معدلات الوفيات بين كل من الجنود أو عمال السخرة في حفر القناة.

جدول رقم (١) سكان مصر بين ١٨٠٠م - ١٩٤٧م

السنـــة	نوع البيان	عدد السكان بالألف	الزيادة السكانية بالألف	الزيادة السنوية ٪
١٨٠٠	تقدير	٢٥٠٠	-	-
١٨٢١	تقدير	٢٥٤٠	٤٠	,٠٨
١٨٤٦	تقدير	٤٥٠٠	١٩٦٠	٣,٠٨
١٨٤٨	تقدير	٤٥٤٣	٤٣	,٤٧
١٨٧٢	تقدير	٥٢١٠	٦٦٧	٠,٦١
١٨٧٧	تقدير	٥٥١٨	٣٠٨	١,١٨
١٨٨٢	تعداد	٦٨٠٤	١٢٨٦	٤,٦٦
١٨٩٧	تعداد	٩٧١٥	٢٩١١	٢,٨٥
١٩٠٧	تعداد	١١٢٨٧	١٥٧٢	١,٥٨
١٩١٧	تعداد	١٢٧٠٥	١٤١٨	١,٢٨
١٩٢٧	تعداد	١٤٢١٨	١٥١٣	١,١٢
١٩٣٧	تعداد	١٥٩٣٣	١٧١٥	١,١٤
١٩٤٧	تعداد	١٩٠٢٢	٣٠٨٩	١,٧٨

مصادر الجدول :

(1) Jomard, E., Memoire Sur la Population Comparée de l'Egypte Anciennet et Moderne, dans, Descreption de l'Egypte, Paris, 1829, Tome IX, vol.II, pp.96-100.

Crouchley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, Longmans. London, 1938, pp. 50-51; p. 256.

(٢) محمد صبحي عبدالحكيم، سكان مصر، دراسة ديموجرافية، محمد صفي الدين وآخرين، دراسات في جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٤٢١.

(٣) التعداد العام للسكان في مصر من ١٨٨٢م - ١٩٤٧م.

وبالنظر إلى الفترة ١٨٤٦م-١٨٩٧م نجد أنه طبقاً لبيانات الجدول (١) فقد تحققت زيادة سكانية بنسبة ١١٥,٨٪ أي بمعدل ٢,٢٧٪ سنوياً، وهذه النسبة

مرتفعة للغاية وتعطي اتجاهاً إلى النمو السكاني السريع، ولكن من الصعب التسليم بصحة هذه النسبة المرتفعة، خاصة في ضوء أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية والصحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمرجح أن السبب في ذلك يتمثل في أن أرقام التقديرات السكانية في عهد محمد علي وإسماعيل كانت أقل من الواقع وتشترك في ذلك مع تعداد ١٨٨٢م، وعلى الرغم من أن "كليلاند" يرى أن زيادة السكان السريعة في عهد محمد علي كانت بمثابة عودة لارتفاع النمو السكاني بعد فترة طويلة من سوء الإدارة في العصر المملوكي، فإنه يرى أن جملة سكان مصر في تعداد ١٨٨٢م أقل من الواقع بحوالي ٧٠٠,٠٠٠ نسمة وأن جملتهم في ذلك التعداد يجب أن تكون حوالي ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة، ولعل هذا يقوي من انتقاد التقديرات السابقة على تعداد ١٨٨٢ والتي اعتمد بعضها على كشوف الضرائب (تقدير ١٨٢١م) أو حصر المنازل (تقدير ١٨٤٦م) وهي بذلك أكثر عرضة للخطأ من تعداد ١٨٨٢م. فإذا اعتبرنا أن النمو السكاني الذي تحقق في الفترة التعدادية الثالثة (أي بين تعدادي ١٨٩٧م و١٩٠٧م) وهي ١,٥٨٪ سنوياً يمثل نسبة مقبولة لنمو السكان في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن قبول العدد الذي اقترحه "كليلاند" لتعداد ١٨٨٢م ونسبة النمو السنوي بين تعدادي ١٨٩٧م و١٩٠٧م تؤدي إذا استخدم الإسقاط السكاني لعام ١٨٤٦م إلى سكان عددهم ٤,٧٤٢,٥٠٠ نسمة تقريباً للعام المذكور أي بفارق يصل إلى ربع مليون نسمة تقريباً عن تقدير السكان في أواخر عهد محمد علي كما جاء في الجدول رقم (١). كما يصل عدد السكان في عام ١٨٧٢م إلى حوالي ٦,٦٩٠,٧٠٠ نسمة وبفارق كبير يصل إلى ١,٤٨٠,٠٠ نسمة، ولعل هذه الأرقام توضح مدى انخفاض تقديرات السكان في مصر خلال القرن التاسع عشر[٨].

أما بالنسبة للنصف الأول من القرن العشرين فإن التعدادات الخمسة التي أجريت توضح اتجاهاً ثابتاً في نسب النمو السكاني السنوي ومعدلاته، ففي خلال الفترة بين ١٩٠٧م - ١٩٤٧م كانت أعلى نسبة للنمو السكاني السنوي هي ١,٧٨٪ وأدنى نسبة هي ١,١٢٪ ويمكن قبول هذه النسب على ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي مرت بها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومع ذلك لابد من الإشارة إلى أن أعلى نسبة للنمو السكاني السنوي خلال الفترة المذكورة هي التي تحققت بين تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م، وثمة بعض النقد حول هذه النسبة يرتبط بأن تعداد ١٩٤٧م تم بينما كان قد أدخل نظام توزيع حصص من المواد الغذائية على السكان بأسعار مخفضة وفقاً لنظام "بطاقات التموين"، وأن ذلك ربما يكون سبباً في أن ظهر عدد سكان مصر في تعداد ١٩٤٧م أعلى مما كان عليه العدد الفعلي[٩]، وأن ذلك أثر بالتالي على ارتفاع نسبة النمو السكاني السنوي بين تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م.

وغنى عن البيان أن انخفاض معدلات النمو السكاني السنوي خلال النصف الأول من القرن العشرين بالمقارنة مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كما تظهر في الجدول رقم (١) لا يمكن أن يكون انخفاضاً حقيقياً، بل إنه كان نتيجة لأن درجة الدقة والشمول في البيانات السكانية كانت أكبر، ومعنى هذا أن مابنى على التعدادات السكانية وخاصة بعد التعداد السكاني الأول (١٨٨٢م) يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من الثقة، سواء فيما يتعلق بالأرقام المطلقة للسكان أو النسب التي أجريت طبقاً لها، ولا يستثنى من ذلك إلا تعداد ١٩٤٧م كما سبقت الإشارة.

وعلى الرغم من أن بعض معارك الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أثرت على بعض أقاليم مصر، إلا أن ميادين تلك المعارك كانت في منطقة قناة السويس وسيناء في الحرب العالمية الأولى، وإلى جانبهما الساحل الشمالي

الغربي لمصر في الحرب العالمية الثانية، ولكن تلك المناطق تشغل حيزاً محدداً من مصر، وهي لا تؤثر في كتلة الكسان الرئيسية في البلاد، وبالتالي فإنها لم تؤثر على معدلات النمو بطريقة مباشرة غالباً[١٠].

وفي إيجاز يمكن القول بأن معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٨٠٠م-١٩٤٧م كانت تسمح بأن يتضاعف السكان كل نصف قرن، فإذا كان عدد السكان في عام ١٨٠٠م في حدود ٢,٥ مليون نسمة، فقد ارتفع العدد إلى خمسة ملايين تقريباً في عام ١٨٥٠م ثم إلى عشرة ملايين تقريباً في عام ١٩٠٠م، وهي في جملتها معدلات نمو معقولة بالقياس إلى أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة.

ب - المرحلة الثانية ١٩٤٧م- ١٩٩٦م:

أجرت مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين خمسة تعدادات، يوضحها الجدول رقم (٢)، ويمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بوجود ملامح الثورة الديموجرافية فيها بقدر كبير من الوضوح، وبعد التذبذب الذي كان يسود أحوال النمو السكاني، بدأت أحوال مصر السكانية تستقر. غير أنه يلاحظ وجود اضطراب في الفاصل الزمني خلال الربع الثالث من القرن العشرين، فبعد أن كان الفاصل الزمني في حدود عشرة أعوام ابتداء من تعداد ١٨٩٧م وحتى ١٩٤٧م لم يجر تعداد للسكان في عام ١٩٥٧م كما سبقت الإشارة، ومنذ تعداد ١٩٧٦م أصبح الفاصل الزمني عشرة أعوام صحيحة لأن موعد إجراء التعداد أصبح ثابتاً.

ويمكن القول بأن بداية هذه الفترة (١٩٤٧م) هي التي شهدت تحولاً أساسياً في اتجاهات النمو السكاني في مصر، فقد أخذت معدلات الوفيات

في الانخفاض بشكل واضح بعد ذلك التاريخ، على حين ظلت معدلات المواليد ثابتة على ارتفاعها، ويتضح أثر ذلك في أن سكان مصر قد تضاعفوا تماماً خلال هذه الفترة فأصبح عددهم ٣٨ مليوناً في علم ١٩٧٦م في مقابل ١٩ مليوناً في عام ١٩٤٧م، وحدث ذلك في مدى زمني قصير وهو أقل من ثلاثين عاماً (٢٩ عاماً وثمانية شهور) أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٤٪ بالنسبة لسنة الأساس، وهي نسبة بالغة الارتفاع، وبخاصة إذا ما قورنت بمعدل النمو في الفترة السابقة عليها (١٩٠٧م - ١٩٤٧م) والتي تمتد بطول أربعين عاماً، ولم تؤد الزيادة السكانية فيها إلى أن يتضاعف السكان خلال تلك الفترة ولكنهم ازدادوا بنسبة ٦٨٪ فقط خلال أربعين عاماً وبنسبة زيادة سنوية ١,٧٪ من سنة الأساس، أي أن نسبة النمو السنوي خلال الفترة ١٩٤٧م - ١٩٧٦م وصلت إلى ضعف النسبة بين أعوام ١٩٠٧م - ١٩٤٧م تقريباً.

ومما يزيد من خطورة نمو السكان خلال الفترة ١٩٤٧م-١٩٧٦م، أن مصر قد شهدت خلالها أربع جولات في الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م) وكان لكل جولة ضحاياها من العسكريين والمدنيين، ومعظمهم من السكان وتنخفض فيها معدلات الخصوبة عادة. ومعنى ذلك أن هذه الزيادة السكانية على الرغم من ارتفاعها قد تأثرت ببعض العوامل التي خفضت منها.

أما عن الفترة الممتدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين تقريباً، فإن مصر قد دخلت مرحلة النمو السكاني المرتفع والسريع، وبعد أن كان عدد السكان يتضاعف كل نصف قرن تقريباً خلال قرن ونصف (١٨٠٠م- ١٩٥٠م) فإن السكان أصبحوا يتضاعفون بعد ذلك كل أقل من ٣٠ عاماً، حيث تضاعف عددهم في تعداد ١٩٧٦م عما كانوا عليه في تعداد ١٩٤٧م، واقترب عددهم من ٦٠ مليوناً في تعداد ١٩٩٦م.

جدول رقم (٢) تطور سكان مصر بين ١٩٤٧م - ١٩٩٦م

تاريخ التعداد	الفاصل الزمني عن التعداد السابق		عدد السكان بالآلاف	الزيادة عن التعداد السابق		الزيادة السكانية السنوية ٪
	شهر	سنة		بالآلاف	النسبة٪	
١٩٤٧/٣/٢٧	-	١٠	١٩٠٢٢	٣٠٨٩	١٩,٤	١,٧٨
١٩٦٠/٩/٢٠	٦	٣	٢٦٠٨٥	٧٠٦٣	٣٧,١	٢,٣٨
١٩٦٦/٥/٣١	٨	٥	٣٠٠٥٣	٣٩٦٨	١٥,٢	٢,٥٤
١٩٧٦/١١/٢٢	٦	١٠	٣٦٦٢٦	٦٥٥١	٢٠,٢	١,٩٠
١٩٨٦/١١/١٨	-	١٠	٤٨٢٥٤	١١٦٢٨	٢٨,٠	٢,٨٠
١٩٩٦/١١/١٨	-	١٠	٥٩٣١٢	١١٠٥٨	٢١,٠	٢,١

مصادر الجدول : التعدادات المصرية ١٩٤٧م-١٩٩٦م مع حساب النسب، ولا تشمل الأعداد المصريين في الخارج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين أولهما أن معدلات النمو السكاني في مصر أخذت في الانخفاض النسبي بعد ١٩٧٦م وانتهاء فترات الحروب العربية الإسرائيلية وما أعقبها من ردود فعل سكانية تمثلت في ارتفاع معدلات المواليد ثم اتجاهها إلى الانخفاض لعديد من العوامل التي ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ويمكن بذلك القول بأنه إذا كانت مصر قد مرت بمرحلة الانتقال السكاني حتى ١٩٧٦م، فإنها قد بدأت - ببطء - تدخل مرحلة الاستقرار السكاني بعد ذلك وهو ما سنراه عند دراسة الزيادة الطبيعية.

أما الأمر الثاني فهو أنه ابتداءً من تعداد ١٩٧٦م أصبحت التعدادات المصرية تتضمن رقمين عن عدد السكان أولهما عن السكان داخل مصر، والثاني عن تقدير لأعداد المصريين في الخارج، وقدر تعداد ١٩٧٦م أن عدد

المصريين في الخارج هو ١,٤٢٥,٠٠٠ نسمة، وتعداد ١٩٨٦م قدر ذلك بنحو ٢,٢٥٠,٠٠ نسمة، أما في تعداد ١٩٩٦م فقدرت أعداد المصريين في الخارج بحوالي ٢,١٨٠,٠٠٠ نسمة، ولا تظهر هذه الأعداد في الجدول رقم (٢) الذي يضم السكان داخل مصر فقط.

٢ - مكونات النمو السكاني:

أ - المواليد ومعدلاتها:

ظلت معدلات المواليد مرتفعة في مصر منذ مطلع القرن العشرين، حيث بدأت عملية تسجيل واقعات الميلاد، وكان معدل المواليد يزيد عن ٤٠ في الألف منذ بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٦٦م فيما عدا بعض الأعوام التي قل فيها المعدل عن ذلك قليلاً، وهذه الأعوام قد تكون أعواماً منفردة مثل أعوام ١٩١٨م و١٩١٩م ثم ١٩٥٧م، وقد تكون على شكل عدة أعوام متوالية مثل الأعوام من ١٩٤٢م حتى ١٩٤٤م، ويلاحظ أن عامي ١٩١٨م و١٩١٩م شهدا انتشار وباء الانفلونزا في مصر الذي أدى إلى تأثر النساء الحوامل به، كما أنه يمكن أن يكون لثورة ١٩١٩م بعض الأثر في نقص بعض عمليات التسجيل لواقعات المواليد، وأما عام ١٩٥٧م فإنه يمكن أن يكون نتيجة لنقص في عمليات التسجيل أيضاً بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦م وحدوث بعض عمليات التهجير من منطقة قناة السويس، وأما السنوات الثلاث من ١٩٤٢م - ١٩٤٤م فهي ترتبط بالمرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية واضطراب عمليات التسجيل الحيوي من ناحية ووجود بعض العمليات العسكرية في بعض أجزاء مصر من ناحية ثانية.

أما ابتداءً من ١٩٦٧م فقد انخفض معدل المواليد عن ٤٠ في الألف ولم

يعد للارتفاع عنها مرة أخرى، وعلى الرغم من أنه يمكن أن نرجع الانخفاض خلال الفترة ١٩٦٧م-١٩٧٥م إلى حالة الحرب وعدم الاستقرار بين حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م من ناحية وحتى عودة الحياة الطبيعية تدريجياً إلى مدن قناة السويس وسيناء من ناحية أخرى، وبسبب وجود جزء كبير من المجندين الشبان سواء الأزواج الذين لم يعيشوا حياة طبيعية، أو الذين تأجلت زيجاتهم، إلا أنه يمكن القول أن استمرار انخفاض معدل المواليد عن ٤٠ في الألف بعد عودة الحياة الطبيعية إلى مصر بعد ١٩٧٥م حين انتهت العمليات العسكرية، يرجع إلى بداية ظهور نتائج حملات التوعية بشأن تنظيم الأسرة والاتجاه إلى تقليل الإنجاب وتبني نمط الأسرة الصغيرة.

وإذا كان معدل المواليد الخام يحسب طبقاً لواقعات الميلاد، فإن أي قصور في عمليات التسجيل الحيوي يؤدي إلى ظهور معدلات أقل من الواقع، مما يتطلب بعض عمليات التصحيح، وقد قام كل من "البدري" و"فرجاني" و"عمران" بإجراء تعديلات على معدلات المواليد تأخذ في اعتبارها نقص عمليات التسجيل الجوي وبخاصة في المناطق التي تفتقر إلى وجود مكاتب الصحة التي كانت تسجل كلا من واقعات المواليد والوفيات، ولوحظ أن نقص التسجيل يتناسب مع البعد عن مكاتب الصحة تناسباً عكسياً، فكلما زاد البعد عن مكاتب الصحة قلت عمليات التسجيل الجوي بدرجة أكبر. وأسفرت النتائج التي توصل اليها الباحثون -الذين سبقت الإشارة إليهم- عن أن معدلات المواليد بين أعوام ١٩١٥م - ١٩٧٠م كانت تقل في بداية الفترة عن الواقع الفعلي بقدر أكبر، ثم أخذت الفجوة تضيق تدريجياً، وكان الفارق بين المعدل المصحح والخام يصل إلى ٨ في الألف ثم قل ليصبح أقل من واحد في الألف بعد ١٩٧٦م[١١].

أما فيما يرتبط بالأعداد المطلقة للمواليد في مصر، فكانت تصل إلى أقل من ٧٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً خلال الفترة ١٩٣٠م - ١٩٤٣م ثم تزايدت لتصل

إلى ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و٨٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً بين أعوام ١٩٤٦م - ١٩٤٩م وعند انتصاف القرن العشرين أصبحت في حدود ٩٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً، ثم أصبح عدد المواليد يتخطى المليون سنوياً ابتداء من عام ١٩٥٨م، ثم توالت الزيادة ليصبح المتوسط أكثر من ١,٥ مليون مولود سنوياً ابتداء من عام ١٩٧٩م وفي خلال الفترة من ١٩٨٥م - ١٩٨٨م كان يقترب من ٢ مليون مولود سنوياً ولكنه تراجع قليلاً خلال الفترة ١٩٨٩م - ١٩٩٧م ليصبح في حدود ١,٧ مليون مولود سنوياً[١٢].

ب - الوفيات ومعدلاتها:

يمكن اعتبار عام ١٩٤٧م علامة فاصلة فيما يتعلق بمعدلات الوفيات العامة في مصر، حيث ظلت معدلات الوفيات العامة أعلى من ٢٥ من الألف منذ مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٤٦م، ثم بدأت تقل عن ذلك في عام ١٩٤٧م وأخذ المعدل العام للوفيات في الانخفاض تدريجياً بعد ذلك وحتى نهاية القرن العشرين.

وعلى الرغم من أنه يوجه النقد أيضاً إلى معدلات الوفيات العامة، حيث يقرر بعض الباحثين أنها أقل من الواقع ويدخلون عليها تصويبات تصحح من أخطائها، وأن الفارق بين المعدلات المسجلة والمصححة للوفيات كان يصل إلى ١٠ في الألف في مطلع القرن العشرين ثم انخفض الفارق إلى ٢ في الألف فقط في عقد الثمانينيات وأصبح أقل من ذلك في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فإنه يمكن القول بأن معدلات الوفيات العامة بدأت في الانخفاض كما سبق منذ عام ١٩٤٧م الذي شهد نهاية انتشار الأمراض الوبائية كالكوليرا والدفتريا والتيفوس الوبائي والملاريا وغيرها، كما أن مكاتب الصحة أخذت في الانتشار في الريف المصري مما أدى إلى انخفاض واضح في أعداد ومعدلات الوفيات منذ عام ١٩٤٧م كما سبق.

ومنذ عام ١٩٥٠م انخفض معدل الوفيات العامة في مصر عن ٢٠ في الألف وانخفض عن ذلك ابتداء من عام ١٩٧٠م ليكون في حدود بين ١٤ في الألف إلى ١١ في الألف، إلا أنه انخفض إلى ١٠ في الألف في عام ١٩٨٠م ثم إلى أقل من ٨ في الألف في عام ١٩٨٩م، ومنذ عام ١٩٩١م أصبح في حدود أقل من ٧ في الألف[١٣].

ووصول معدلات الوفيات إلى ما بين ٦-٧ في الألف سنوياً يعني وصول هذا المستوى إلى ما تحقق في الدول المتقدمة التي تطبق أحدث أساليب الرعاية الصحية والطب الوقائي من ناحية، وتعنى وصول الخدمات الصحية إلى كل أجزاء مصر، وإلى ارتفاع كل من المستوى الاجتماعي والوعي لدى السكان من ناحية أخرى.

معدل وفيات الأطفال الرضع :

حدث تطور واضح في انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي مطلع القرن العشرين كان معدل وفيات الأطفال الرضع يصل إلى ٢٥٠ في الألف، وكان يرتفع عن ذلك في بعض الأعوام، كما حدث في عام ١٩١٨م حين وصل إلى ٢٨٢ في الألف، ولكنه أخذ في الانخفاض منذ عام ١٩٤٧م حين وصل إلى ١٢٧ في الألف، وصل في هذه الحدود حتى عام ١٩٧٣م حين سجل لأول مرة انخفاضاً عن مائة في الألف، أي أنه بعد أن كان ربع الأطفال الذين يولدون في أوائل القرن العشرين كانت تدركهم الوفاة قبل أن يتموا عامهم الأول، انخفضت النسبة إلى ١٠٪ من الأطفال تقريباً ابتداءً من عام ١٩٧٣م، وبعد أن كانت وفيات الأطفال الرضع تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ من جملة الوفيات بين ١٩٤٧م-١٩٧٠م وكانت تصل أحياناً إلى ثلث إجمالي الوفيات العامة، أخذت في الانخفاض تدريجياً لتصل إلى أقل من ٤٠ في الألف كنسبة عامة لوفيات الأطفال الرضع منذ عام

١٩٧٧م ولتنخفض إلى ٣٩,١ في الألف في عام ١٩٩٠م ثم إلى ٢٧,٦ في الألف في عام ١٩٩٨م، ولا شك في أن الاهتمام بصحة المرأة والطفل، واتباع نظم فعالة في تطعيم الأطفال وتحصينهم ضد الأمراض، وانتشار هذه الخدمات الصحية في المدن والريف معاً، كان من العوامل الفعالة في انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع، وكذا انخفاض معدلات وفيات الأمومة، وكانت معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة قد انخفضت في مصر في عام ٩٣/٩٢ إلى ١٧٤ لكل مائة ألف حالة ولادة، وتقدر الدراسة الاسترشادية لوفيات الأمهات أن هذا المعدل قد انخفض في عام ١٩٩٧م إلى ٩٦,٦ لكل مائة ألف حالة ولادة لمولود حي.

جدول رقم (٣) متوسطات المعدلات الحيوية في مصر
في النصف الثاني من القرن العشرين كل خمس سنوات

الفترة	متوسط معدل المواليد في الألف	متوسط معدل الوفيات في الألف	متوسط معدل الزيادة الطبيعية في الألف
١٩٥١-١٩٤٧	٤٣,٥	٢٠,٢	٢٣,٣
١٩٥٦-١٩٥٢	٤٢,٠	١٧,١	٢٤,٩
١٩٦١-١٩٥٧	٤١,٦	١٦,٧	٢٤,٩
١٩٦٦-١٩٦٢	٤١,٧	١٥,٨	٢٥,٩
١٩٧١-١٩٦٧	٣٧,٤	١٤,٩	٢٢,٥
١٩٧٦-١٩٧٢	٣٥,٨	١٢,٩	٢٢,٩
١٩٨١-١٩٧٧	٣٧,٩	١٠,٦	٢٧,٣
١٩٨٦-١٩٨٢	٣٧,٨	٩,٤	٢٨,٤
١٩٩١-١٩٨٧	٣٤,٦	٨,٢	٢٦,٤
١٩٩٦-١٩٩٢	٢٧,٢	٦,٥	٢٠,٧

مصادر الجدول: حسبت المعدلات من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

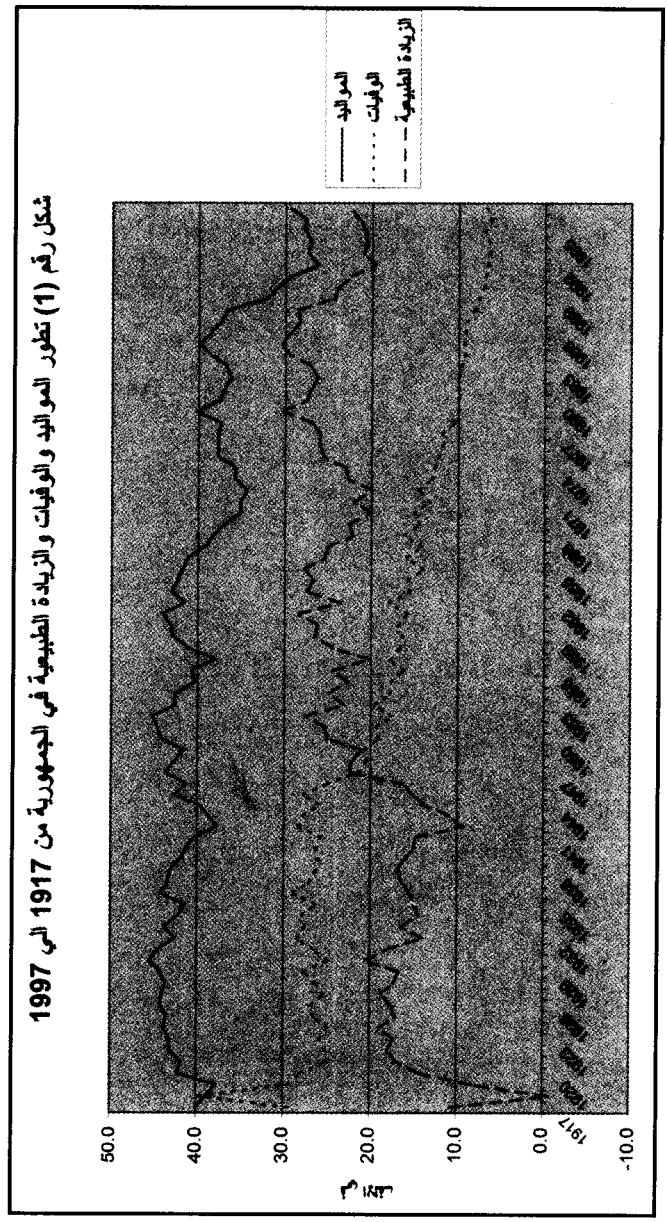
شكل رقم (1) تطور المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الجمهورية من 1917 الى 1997
المواليد
الوفيات
الزيادة الطبيعية
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
-10.0
1917

ج - معدلات الزيادة الطبيعية :

من الشكل رقم (١) والجدول رقم (٣) يتضح أنه يمكن التمييز بين فترتين واضحتين في الزيادة الطبيعية لسكان مصر، ويوضح الشكل ذلك بصورة أكبر، حيث إنه يعتمد على بيانات تمتد من عام ١٩١٧م حتى ١٩٩٧م، أما الفترة الأولى فتمتد بين أعوام ١٩١٧م وحتى ١٩٤٦م وتتسم بملامح ما يمكن أن يطلق عليه المرحلة البدائية في الزيادة الطبيعية لسكان مصر حيث كانت معدلات المواليد والوفيات معاً مرتفعة مما ترتب عليه انخفاض نسبي في الزيادة الطبيعية. وكانت هذه المعدلات أقل من ٢٠ في الألف خلال سنوات هذه الفترة كلها.

وربما يلفت النظر في هذه الفترة أن العام الوحيد الذي سجلت فيه معدلات الزيادة الطبيعية في مصر "تناقص سكاني" هو عام ١٩١٨م الذي كانت فيه معدلات المواليد أقل من معدلات الوفيات، ولذلك تناقص عدد سكان مصر في ذلك العام، ويتراوح معدل النقص بين ٠,٧ في الألف بالنسبة للبيانات المسجلة و ٢,٧ في الألف بالنسبة للبيانات المصححة التي قام بها بعض الباحثين، وارتبط ذلك بموجة من وباء الأنفلونزا التي رفعت من معدلات الوفيات وقللت من معدلات المواليد.

أما بعد عام ١٩٤٧م فقد بدأت معدلات الزيادة الطبيعية في الارتفاع التدريجي نتيجة لبقاء معدلات المواليد مرتفعة واتجاه معدلات الوفيات إلى الانخفاض، وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٧م بداية دخول مصر في المرحلة الانتقالية من النظرية الديموجرافية الانتقالية. على أنه يظهر من الجدول رقم (٣) أن اتجاه معدلات الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع منذ عام ١٩٤٧م ظل يحدث حتى عام ١٩٦٦م، ثم أدركه انخفاض خلال الفترة بين ١٩٦٧م - ١٩٧٦م، ولعل تفسير ذلك يرتبط بحالة الحرب التي استمرت فعلياً بين ١٩٦٧م و١٩٧٣م وبقاء أعداد كبيرة من المجندين وتأجيل كثير من الزيجات نتيجة لهذه

الحروب وما يرتبط بها من عدم استقرار، ثم حدث تعويض أدى إلى عودة معدلات الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع بنسبة أكبر خلال الفترة الثالثة والتي تمتد بين أعوام ١٩٧٧م وحتى ١٩٩١م نتيجة لعودة المجندين إلى أعمالهم المدنية وأسرهم وعودة الحياة الطبيعية بين المتزوجين منهم وإتمام عمليات الزواج التي تأجلت بسبب الحرب، أما الأعوام الخمسة الأخيرة من الجدول ١٩٩٢م-١٩٩٦م فقد حدث بها انخفاض مرة أخرى في معدلات الزيادة الطبيعية، على أنه لايمكن القول بأن ذلك يمثل وصول مصر إلى المرحلة الاستقرارية في النظرية الديموجرافية الانتقالية، وذلك لأنه إذا كان معدل الوفيات قد حقق انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى المستويات التي سبق أن حققتها الدول المتقدمة والتي وصلت إلى المرحلة الاستقرارية، فإن معدل المواليد مايزال مرتفعاً نسبياً، ولعل انخفاض معدل المواليد يحدث خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعندئذ تدخل مصر المرحلة الاستقرارية.

ويرتبط بالزيادة الطبيعية كل من الخصوبة المكتملة للمرأة المصرية، وتوقع الحياة عند الميلاد. أما بالنسبة للخصوبة، فإنها مرتفعة لدى المرأة المصرية، حيث تقل نسبة النساء العواقر عن ٤,٢٪ من جملة النساء في سن الحمل، وترتب على ذلك أن معظم النساء منجبات، ونظراً لأن الزواج يحدث في مصر عادة في أعمار صغيرة، فإن حجم الأسرة في مصر كبير، ويصل عدد الأطفال للمرأة مكتملة الخصوبة في مصر ٤,٨ أطفال وإن كان قد انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٤,١ أطفال، وثمة فروق بين المدينة والريف وبين الوجه القبلي والوجه البحري فعلى حين تصل الخصوبة المكتملة في بعض محافظات الوجه القبلي مثل قنا إلى ٩,٤ مواليد وفي سوهاج إلى ٧,٨ مواليد وفي الجيزة والفيوم إلى مابين ٧-٨ مواليد، فإنها تصل في بعض محافظات الوجه البحري إلى ٦,٨ مواليد في محافظة البحيرة و ٨,٤ مواليد في محافظة الشرقية-

و٨,٣ مواليد في الاسماعيلية و ٧,٨ مواليد في الدقهلية و ٧,٦ مواليد في دمياط و ٧,٩ مواليد في كفر الشيخ.

وقد أظهر المسح القومي للخصوبة (١٩٨٨م) أن متوسط عدد المواليد للنساء في أعمار ٤٥-٤٩ تصل إلى ٦,١ مواليد وأن ١٥,٨٪ منهن قد أنجبن عشرة أطفال فأكثر في مقابل ٢,٦٪ لم ينجبن مطلقاً وأن ٢٪ من النساء أنجبن طفلاً واحداً و ٤,٩٪ أنجبن طفلين و ٨٪ أنجبن ٣ أطفال و ٩,٧٪ أنجبن ٤ أطفال و ١١,٣٪ أنجبن ٨ أطفال و ٩,١٪ أنجبن ٩ أطفال[١٤].

أما أمد الحياة في مصر فقد ارتفع من ٣٦ عاماً للذكور و ٤٢ عاماً للإناث في عام ١٩٣٧م ليصبح ٥٢ عاماً و ٥٤ عاماً على الترتيب في تعداد ١٩٦٠م، ثم أصبح في عام ١٩٨٥ للذكور ٥٦,٨ عاماً وللإناث ٥٩,٥ عاماً وارتفع في عام ١٩٨٩م إلى ٦٢ عاماً للذكور و ٦٣,٦ عاماً للإناث[١٥].

د - الهجرات الدولية:

لا تشكل الهجرة الدولية عنصراً مؤثراً في نمو السكان في مصر، إذا أخذنا في الاعتبار الهجرات الوافدة، وكانت الهجرات النازحة لا تجتذب المصريين لمغادرة بلدهم حتى وقت قريب، إلا أن ثمة قدراً من التغير في الصورة العامة للهجرة الدولية للمصريين إلى الخارج خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد سجل تعداد ١٩٤٧م عدد من يقيمون بمصر ممن ولدوا خارجها بأنهم ١٢٠,٠٠٠ نسمة اعتبروا هجرة خارجية، وكان من هذا العدد ٦٣,٠٠٠ من المصريين الذين ولدوا خارج مصر و ٧٥,٠٠٠ من الأجانب المقيمين بمصر، ومعنى ذلك أن ٠,٦٪ من سكان مصر في تعداد ١٩٤٧م ولدوا خارجها. وسجل تعداد ١٩٦٠م عدد الأجانب في مصر بحوالي ١٤٣,٠٠٠ نسمة يشكلون ٠,٦٪

أيضاً من جملة سكان مصر، وفي تعداد ١٩٦٦م كان عدد الأجانب المقيمين بمصر ٩١,٠٠٠ نسمة بنسبة ٣٪ من جملة السكان، وفي تعداد ١٩٧٦م بلغ العدد ١١٥,٠٠٠ نسمة (٣٪ من السكان) ثم في تعداد ١٩٨٦م انخفض العدد إلى ١٠٨,٠٠٠ نسمة ليترتفع مرة أخرى في تعداد ١٩٩٦م إلى ١٢١,٥٣٤ نسمة بنسبة ٢٪ من جملة السكان في التعدادين.

أما أعداد المصريين في الخارج فلم تظهر إلا في تعداد ١٩٧٦م الذي قدرهم بحوالي ١,٤٢٥,٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٦م ارتفع العدد إلى ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة وأخيراً في تعداد ١٩٩٦م قدر عددهم بحوالي ٢,١٨٠,٠٠٠ نسمة، إلا أنه لا توجد أية بيانات مفصلة عن هذه الأعداد.

أما أعداد المصريين الذين هاجروا إلى الخارج نهائياً وليس في هجرة مؤقتة بسبب الدراسة أو العمل أو غير ذلك، فقد وصلت إلى ٣١,٦٤٩ مهاجراً خلال الفترة ١٩٦٢م-١٩٧٩م منهم ١٧,٠٠٠ من المهاجرين الأصليين والباقي من المرافقين، وقد اتجه معظمهم إلى دول ثلاث هي الولايات المتحدة وكندا واستراليا، مع أعداد قليلة إلى دول أخرى. أما المصريون الذين يعملون في الخارج وفي هجرة مؤقتة فإن معظمهم قد اتجه إلى الدول العربية وخاصة السعودية والكويت والإمارات وليبيا وسلطنة عمان وأحياناً إلى العراق.

٣ - مستقبل النمو السكاني:

ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بعض الدراسات عن احتمالات النمو السكاني في مصر حتى نهاية القرن، وكانت معظم تلك الدراسات تعتمد على ماتحقق من نمو سكاني خلال القرن التاسع عشر ومعظم سنوات القرن العشرين، إلا أن هذه الدراسات والتنبؤات وضعت فروضاً ثلاثة للنمو وحتى نهاية القرن العشرين (في عام ٢٠٠٠) وذلك على النحو التالي:

أ - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي عن متوسطات أوائل السبعينيات بنسبة ٠,٠٠٥ سنوياً يصل عدد السكان إلى ٧٠,٣٣١,٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٠ وهذا الفرض هو أعلى الاحتمالات طبقاً لدراسات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي بنسبة ٠,٠٠١ سنوياً عن متوسطات السبعينيات يصل عدد السكان إلى ٦٥,٩ مليون نسمة وهذا هو الفرض المتوسط.

ج - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي بنسبة ١,٥ في الألف سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥م - ١٩٨٥م ثم بنسبة ١,٠ في الألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥م يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠,٥ مليون نسمة وهذا هو أقل الفروض[١٦].

وبعد أن ظهرت هذه الأرقام كان ثمة اتجاه بأن أكثر الفروض احتمالاً هو أعلى الفروض أو أوسطها على الأقل، وذلك لارتفاع معدلات المواليد بعد عام ١٩٧٣م في فترة التعويض التالية لما بعد الحرب، غير أن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م أظهرت أن أقل الفروض هو الذي يمكن أن يتحقق بالفعل مع تعديل بين أرقامه وبين الفرض المتوسط.

أما خلال الفترة حتى نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين فقد أعدت وزارة التخطيط المصرية بالتعاون مع الأمم المتحدة بتقدير عدد السكان في مصر ويظهر ذلك في الجدول رقم (٤)، الذي يوضح عدد السكان في الأقاليم التخطيطية المصرية وجملة عدد السكان في جمهورية مصر العربية بالألف نسمة حتى عام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٤) توقعات أعداد السكان في الأقاليم التخطيطية بجمهورية مصر العربية في الفترة بين أعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٥ (بالألف)

الإقليم	تقديرات أعداد السكان (بالألف) في سنوات					المحافظات الداخلية في الإقليم
	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	
القاهرة الكبرى	١٩,٠٠٠	٢٠,٥١٦	٢١,٩٦٥	٢٢,٢٨٠	٢٤,٥٧٥	القاهرة، القليوبية، الجيزة
الإسكندرية	٩,٣٨٦	١٠,١٢٥	١٠,٨٥١	١١,٥٠٠	١٢,١٤٠	الإسكندرية، البحيرة، مطروح
الدلتا	١٦,٣٦٠	١٧,٦٦٥	١٨,٩١٢	٢٠,٠٤٥	٢١,١١٦	كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، دمياط، الدقهلية
القناة	٧,٦٢٣	٨,٢٤٢	٨,٨٢٤	٩,٣٥٣	٩,٨٧٣	الشرقية، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال وجنوب سيناء
شمال الصعيد	٨,٤٧٠	٩,١٤٦	٩,٧٩٢	١٠,٣٧٨	١٠,٩٩٥	المنيا، بني سويف، الفيوم
أسيوط	٣,٤٦٧	٣,٧٤٣	٤,٠٠٨	٤,٢٤٨	٤,٤٨٤	أسيوط والوادي الجديد
جنوب الصعيد	٨,٣٣٩	٩,٠٠٥	٩,٦٤١	١٠,٢١٨	١٠,٧٨٦	سوهاج، البحر الأحمر، قنا وأسوان
جملة الجمهورية	٧٢,٦٥٨	٧٨,٤٥٦	٨٣,٩٩٨	٨٩,٠٢٥	٩٣,٩٧٦	

مصادر الجدول : U.N., World Population Prospects 198n/8, New York 1989, pp. 78-79

وانظر أيضاً :

وزارة التخطيط، الاستراتيجية المكانية القومية، الجداول، جدول رقم (٥).

وربما يكون من أهم الاتجاهات التي ستؤثر في نمو سكان مصر في المستقبل الاتجاه إلى نمط الأسرة الصغيرة وانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة لذلك مما سينعكس أثره على دخول مصر مع نهاية الربع الأول للقرن الحادي والعشرين للمرحلة الاستقرارية والنمو السكاني البطيء نتيجة لذلك، أما من حيث نمط توزيع السكان على الأقاليم التخطيطية فسوف تظل القاهرة الكبرى هي أكبر أقاليم مصر السكانية ويليها الدلتا ثم إقليم الإسكندرية.

ثانياً : توزيع السكان وكثافتهم:

١- أنماط التوزيع والكثافة:

يظهر توزيع سكان مصر على أقاليمها الجغرافية في الجدول رقم (٥)، ومن أرقام هذا الجدول يتضح أن ثمة تبايناً واضحاً بين توزيع السكان في كل من الوجه البحري والصعيد من ناحية، أي أقاليم المعمور المصري في الدلتا والوادي وبين المناطق الصحراوية التي تشكل النسبة الكبرى من مساحة الأراضي المصرية وإن لم تكن داخلة ضمن المعمور.

جدول رقم (٥) توزيع السكان على الأقاليم الجغرافية في مصر خلال التعدادات ١٩٤٧م - ١٩٩٦م

الإقليم	تعداد ١٩٤٧م		تعداد ١٩٨٦م		تعداد ١٩٩٦م	
	العدد بالألف	٪	العدد بالألف	٪	العدد بالألف	٪
محافظات الدلتا	٨٢٤٤	٤٣,٥	٢٠٣٣١	٤٢,٢	٢٤١٩٤	٤٠,٨
محافظات الصعيد	٧١٩٩	٣٧,٩	١٧٠٦٧	٣٥,٤	٢٢٥٥٧	٣٨,٠
القاهرة والإسكندرية	٣٠١٠	١٥,٩	٨٩٧٠	١٨,٦	١٠١٤٠	١٧,١
منطقة قناة السويس	٣٥٣	١,٩	١٢٧١	٢,٦	١٦٠٥	٢,٧
المحافظات الصحراوية	١٦١	٠,٨	٥٦٥	١,٢	٨١٨	١,٤
جملة سكان مصر	١٨٧٦٧	١٠٠	٤٨٢٠٥	١٠٠	٥٩٣١٣	١٠٠

مصادر الجدول : حسبت النسب من بيانات التعدادات المذكورة.

ويتضح أنه يمكن أن نميز في المعمور المصري بين عدد من أقاليم التركز السكاني، حيث تشغل محافظات الدلتا الثمانية وهي دمياط والدقهلية

والشرقية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والقليوبية والبحيرة، المرتبة الأولى بين أقاليم مصر الجغرافية السكانية، وعلى الرغم من أن نسبة سكانها إلى جملة سكان مصر تتناقص تدريجياً، إلا أنها في التعداد الأخير للقرن العشرين كانت تضم أكثر من ٥/٢ من جملة سكان مصر. وتأتي محافظات الصعيد الثمانية وهي الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان في المرتبة الثانية من أقاليم التركز السكاني في مصر، وعلى الرغم من أن سكان هذه المحافظات انخفضت نسبتهم في تعداد ١٩٨٦م عما كانو عليه في تعداد ١٩٤٧م، إلا أن النسبة ارتفعت مرة أخرى في تعداد ١٩٩٦م، ولعل ذلك يمثل بداية لتحول الصعيد من إقليم طرد إلى إقليم جذب سكاني.

أما ما يمكن أن يكون إقليماً ثالثاً للتركز السكاني فهو الذي يشمل مدينتي القاهرة والإسكندرية، وكانت المدينتان تشكلان في عام ١٩٨٦م نسبة أكبر من ١٩٤٧م أو مما حدث في ١٩٩٦م، ويرتبط ذلك بأن معدلات الهجرة الداخلية إليهما كانت مرتفعة في ١٩٨٦م ثم انخفضت نسبياً في ١٩٩٦م وربما يمكن ربط ذلك بزيادة نسبة محافظات الصعيد في تعداد ١٩٩٦م حيث إن "مدينة الجيزة" أصبحت تستقبل هجرات كانت تتجه قبل ذلك إلى القاهرة.

وتأتي محافظات منطقة قناة السويس في المرتبة الرابعة، وتتزايد نسبة سكان هذه المحافظات الثلاث (بور سعيد، الإسماعيلية والسويس) من تعداد لآخر لما تمثله من جذب للهجرات الداخلية ولفرص العمل فيها، أما محافظات الصحارى المصرية الخمس وهي مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية، فإنها لا تضم سوى نسبة محدودة من سكان مصر، وإن كانت هذه النسبة المتواضعة آخذة في الارتفاع تدريجياً من تعداد لآخر.

أما عن توزيع السكان على المحافظات المصرية والوزن النسبي لسكان هذه المحافظات في تعداد ١٩٩٦م كما يتضح من الجدول رقم (٦)، والذي يمكن أن نستخلص منه أن الوحدات الإدارية المصرية (المحافظات) تتباين في وزنها السكاني الذي يتضح من كل من النسبة المئوية لسكان كل محافظة إلى جملة سكان مصر والذي يؤدي إلى تفاوت المرتبة السكانية للمحافظات، ويوضح الجدول أن محافظة القاهرة هي أكبر المحافظات المصرية سكاناً وهي تحتل المرتبة الأولى بين محافظات مصر منذ أقدم التعدادات المصرية، وقد حافظت على هذه المرتبة لما يتوافر بها من فرص للعمالة والخدمات وهي ليست أكبر المدن المصرية فحسب، ولكنها أكبر المدن العربية والإفريقية، وتمثل بذلك نقطة جذب للهجرات الداخلية من كل أنحاء مصر.

وإذا كانت محافظة الجيزة تظهر في المرتبة الثانية في تعداد ١٩٩٦م، فإنها لم تحتل هذه المرتبة إلا ابتداءً من تعداد ١٩٨٦م، وكانت في المرتبة الثانية عشرة في تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م ثم أخذت في التقدم إلى المرتبة الحادية عشرة في تعداد ١٩٦٠م ثم الخامسة في تعداد ١٩٧٦م ولكن الهجرة الداخلية وخاصة إلى مدينة الجيزة التي يمكن اعتبارها أهم مكونات "القاهرة الكبرى" خارج النطاق الإداري لمدينة القاهرة العاصمة، أدت إلى نمو سكاني هائل لكل من محافظة الجيزة ومدينة الجيزة معاً، ومن المحافظات التي تغيرت مراتبها السكانية في الدلتا كل من الدقهلية والشرقية والغربية، وقد تقدمت الشرقية لتصبح في المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٩٦م وتسبق الدقهلية، وكانت الدقهلية في المرتبة الثانية بعد القاهرة في تعداد و١٩٧٦م ثم أصبحت الثالثة في ١٩٨٦م والرابعة في ١٩٩٦م، أما الشرقية فكانت تتأرجح بين الثالثة والرابعة في تلك التعدادات.

جدول رقم (٦) المساحة وعدد السكان للمحافظات المصرية (١٩٩٦)

المحافظة	المساحة بالكيلو متر المربع			عدد السكان ونسبتهم		المرتبة السكانية
	المأهولة	غير مأهولة	الكلية	العدد	٪	
القاهرة	٢١٤,٢٠	–	٢١٤,٢٠	٦٨٠٠٩٩٢	١١,٥	١
الاسكندرية	٣١٤,٣٦	٢٣٦٥,٠٠	٢٦٧٩,٣٦	٣٣٣٩٠٧٦	٥,٦	٧
بور سعيد	٧٢,٣٦	–	٧٢,٠٧	٤٧٢٣٣٥	٠,٨	٢٠
السويس	٣٠٦,٩٢	١٧٥٣٣,٥٠	١٧٨٤٠,٤٢	٤١٧٥٢٧	٠,٧	٢١
دمياط	٥٨٩,١٧	–	٥٨٩,١٧	٩١٣٥٥٥	١,٥	١٨
الدقهلية	٣٤٧٠,٩٠	–	٣٤٧٠,٩٠	٤٢٢٣٩١٩	٧,١	٤
الشرقية	٤١٧٩,٥٥	–	٤١٧٩,٥٥	٤٢٨١٠٦٨	٧,٢	٣
القليوبية	١٠٠١,٠٩	–	١٠٠١,٠٩	٣٣٠١٢٤٤	٥,٦	٩
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١٢	–	٣٤٣٧,١٢	٢٢٢٣٦٥٩	٣,٨	١٤
الغربية	١٩٤٢,٢١	–	١٩٤٢,٢١	٣٤٠٦٠٢٠	٥,٧	٦
المنوفية	١٥٣٢,١٣	–	١٥٣٢,١٣	٢٧٦٠٤٣١	٤,٧	١٢
البحيرة	٤٥٨٩,٤٨	٥٥٤٠,٠٠	١٠١٢٩,٤٨	٣٩٩٤٢٩٧	٦,٨	٥
الاسماعيلية	١٤٤١,٥٩	–	١٤٤١,٥٩	٧١٤٨٢٨	١,٢	١٩
الجيزة	١٠٥٨,١٥	٨٤٠٩٥,٤١	٨٥١٥٣,٥٦	٤٧٨٤٠٩٩	٨,١	٢
بني سويف	١٣٢١,٥٠	–	١٣٢١,٥٠	١٨٥٩٢١٤	٣,١	١٦
الفيوم	١٨٢٧,١٠	–	١٨٢٧,١٠	١٩٨٧٩٧٧٤	٣,٤	١٥
المنيا	٢٢٦١,٧٠	–	٢٢٦١,٧٠	٣٣١٠١٢٩	٥,٦	٨
أسيوط	١٥٥٣,٠٠	–	١٥٥٣,٠٠	٢٨٠٢٣٣٤	٤,٧	١١
سوهاج	١٥٤٧,٢٠	–	١٥٤٧,٢٠	٣١٢١١٥	٥,٥	١٠
قنا والأقصر	١٨٥٠,٦٠	–	١٨٥٠,٦٠	٢٨٠٣١٥٤	٤,١	١٣
أسوان	٦٧٨,٤٥	–	٦٧٨,٤٥	٩٧٤٠٦٨	١,٦	١٧
البحر الأحمر	–	٢٠٣٦٨٥,٠٠	٢٠٣٦٨٥,٠٠	١٥٧٣١٥	٠,٣	٢٤
الوادي الجديد	–	٣٧٦٥٠٥,٠٠	٣٧٦٥٠٥,٠٠	١٤١٧٧٤	٠,٢	٢٥
مطروح	–	٢١٢١١٢,٠٠	٢١٢١١٢,٠٠	٢١٢٠٠١	٠,٤	٢٣
شمال سيناء	–	٦٠٧١٤	٦٠٧١٤	٢٥٢١٦٠	٠,٤	٢٢
جنوب سيناء	–	=	=	٤٥٨٢٦	٠,١	٢٦
الجمهورية	٣٥١٨٨,٤٩	٩٦٢٥٤٩,٩١	٩٩٧٧٣٨,٤٠	٥٩٣١٢٩١٤	١٠٠,٠	–

مصادر الجدول: بيانات تعداد ١٩٩٦ والكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨م ص ص ٢٢-٢٣، ص ص ١٣-١٤ ولا تضم المساحة المياه الإقليمية.

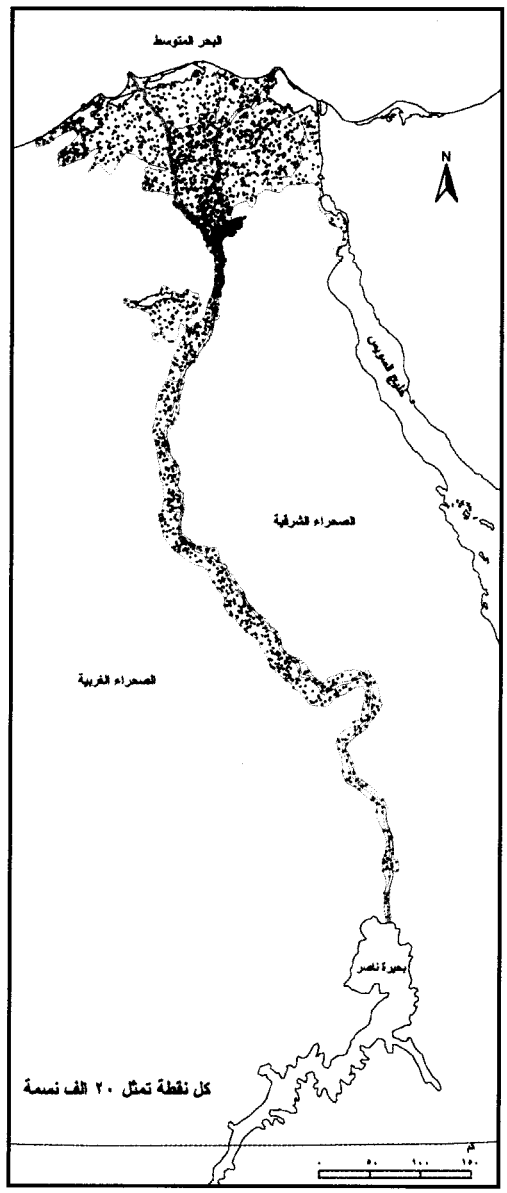

شكل (٢)
توزيع السكان في الوادي والدلتا سنة ١٩٩٦

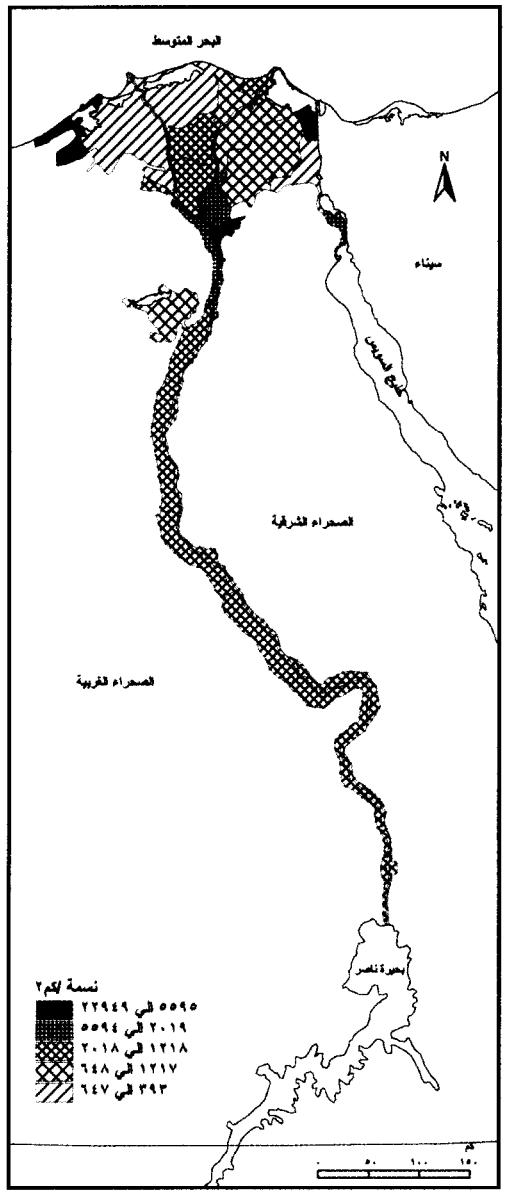

شكل (٣)
كثافة السكان في الوادي والدلتا سنة ١٩٩٦

وفي مقارنة مراتب المحافظات سكانياً في كل من الدلتا والصعيد، نلاحظ أنه باستثناء الجيزة، فإن محافظة الدلتا تكون في مراتب تسبق مراتب محافظات الصعيد، وتلي محالظة الجيزة من حيث الحجم في محافظات الصعيد، محافظة المنيا التي تحتل المرتبة الثامنة بين المحافظات المصرية ثم محافظة سوهاج التي تحتل المرتبة العاشرة أما في الوجه البحري فإن كلاً من محافظتي الشرقية والدقهلية تضم سكاناً يزيدون عن أربعة ملايين نسمة في كل منهما وهو ما لا يتوافر في محافظات الصعيد إلا بالنسبة لمحافظة الجيزة فقط.

وبالنسبة لأقل المحافظات سكاناً من المحافظات الزراعية في الوادي والدلتا نجد أن محافظتي دمياط وأسوان فقط هما المحافظتان اللتان يقل سكان كل منهما عن مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦م، ولا يشترك معهما في ذلك سوى محافظات مدن القناة من ناحية والمحافظات الصحراوية من ناحية أخرى.

وقد حافظت كل من أسوان ودمياط على مرتبتيهما السكانية في المركزين السابع عشر والثامن عشر على الترتيب منذ تعداد ١٩٣٧م.

وتجدر الإشارة بالنسبة لمساحة المحافظات أن ثمة فروقاً في المساحة من تعداد لآخر لتغير الحدود الإدارية، كما أن بعض المحافظات تضم قطاعات صحراوية أو غير مأهولة بالعمران، بينما بعضها الآخر تمثل المساحة المأهولة والمساحة الكلية رقماً موحداً لعدم وجود مناطق غير مأهولة بها، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تباين واضح عند حساب الكثافة السكانية، ويظهر من الشكلين أرقام (٢ و ٣) توزيع السكان وكثافتهم في تعداد ١٩٩٦م في محافظات الوادي والدلتا، ويمكن من الشكلين أن نرى تركز السكان في مناطق الأراضي الزراعية والمدن الكبرى، مع ملاحظة أن مساحة الأراضي الزراعية

في محافظات الدلتا تصل إلى ٥٥,٥٪ من مساحة الأراضي المصرية في عام ١٩٩٠م وفي محافظات الوادي بصعيد مصر إلى ٣٢,٣٪ من جملة الأراضي الزراعية، وكان يعيش في هذه المحافظات (١٦ محافظة) ما يتراوح بين ٧٧٪ إلى ٧٨٪ من جملة سكان مصر في تعدادي ١٩٨٦م و١٩٩٦م بينما يعيش في المحافظات الحضرية إلى جانب الإسماعيلية والمحافظات الصحراوية ٢٢,٧٪ من جملة سكان مصر منهم ١,٤٪ في المحافظات الصحراوية الخمس و ٢١,٣٪ في كل من محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية.

أما أعلى المحافظات كثافة فهي المحافظات التي تتشكل من مدن وهي القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وترتفع فيها الكثافة في ١٩٩٦م عن ٥,٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، بل إنها تصل في بعض أقسام تلك المدن إلى أكثر من مائة ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة كل من محافظات الجيزة والقليوبية والسويس، وفي المربتة الثالثة محافظات دمياط والغربية والمنوفية ومحافظات الصعيد عدا الفيوم التي تدخل في الفئة الرابعة، ثم تأتي محافظات كفر الشيخ والبحيرة والإسماعيلية كأقل المحافظات كثافة وتضم هذه المحافظات مساحات غير مأهولة تؤثر في انخفاض الكثافات العامة بها.

أما المحافظات الصحراوية فإن الكثافة العامة بها لا معنى لها، ولا تتوافر بيانات عن مساحة المناطق المأهولة بها.

٢ - سكان الريف وسكان المدن:

مصر ذات حضارة زراعية قديمة، ولذلك غلبت عليها صفة العمران

الريفي، وبعض قرى مصر يعود تاريخها لعدة آلاف من الأعوام، وعلى الرغم من أن بعض المدن المصرية ذات أصول بالغة القدم أيضاً، إلا أن نسبة سكان الريف في مصر تزيد عن نسبة عدد سكان المدن، وقد أخذت نسبة سكان الريف في التناقص لصالح تزايد نسبة سكان المدن منذ مطلع القرن العشرين، وذلك نتيجة للهجرة الداخلية التي كانت تياراتها تتدفق من الريف إلى المدن بسبب ما توفره المدن من فرص في العمل والكسب ورقي وجودة في مستوى الخدمات التي تقدمها، هذا إلى جانب أنه كلما كانت أساليب الزراعة تتقدم ويتزايد الاعتماد على الآلات في مختلف العمليات الزراعية، كانت البطالة تزداد في الريف وتطرد سكانه إلى المدن بحثاً عن فرصة في العمل ولو في الأعمال الهامشية والطفيلية.

وفي عام ١٩٠٧م كان سكان الريف يشكلون ٨٢,٧٪ من جملة سكان مصر، ثم توالى انخفاض النسبة إلى ٧٩٪ في عام ١٩١٧م وإلى ٧٣٪ في تعداد ١٩٢٧م ثم إلى ٦٦,٤٪ في ١٩٤٧م وإلى ٦٢٪ في ١٩٦٠م ثم إلى ٥٦,٢٪ في ١٩٧٦م وإلى ٥٦,١٪ في ١٩٨٦م وارتفعت النسبة في تعداد ١٩٩٦م إلى ٥٧٪ تقريباً أي أنه في الربع الأخير من القرن العشرين بدأ يحدث تراجع ضئيل في نسبة سكان المدن، وعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي لسكان المدن باستمرار، إلا أن تراجع النسبة يعني أن المدن المصرية لم تعد تشكل عنصر جذب سكاني، ولعل أسباب ذلك تتمثل في تشبع المدن المصرية سكانياً بحيث أصبحت طاردة وربما يرتبط ذلك بأزمة الإسكان في المدن وبعدم توافر فرص عمل زائدة تلبي حاجة العمالة الريفية غير المدربة، وبأن السكن في الريف أصبح يوفر لسكانه، بل ولبعض العاملين في المدن مالم تستطع المدينة أن توفره، ولو زاد الاهتمام بالريف لاستمر هذا الاتجاه.

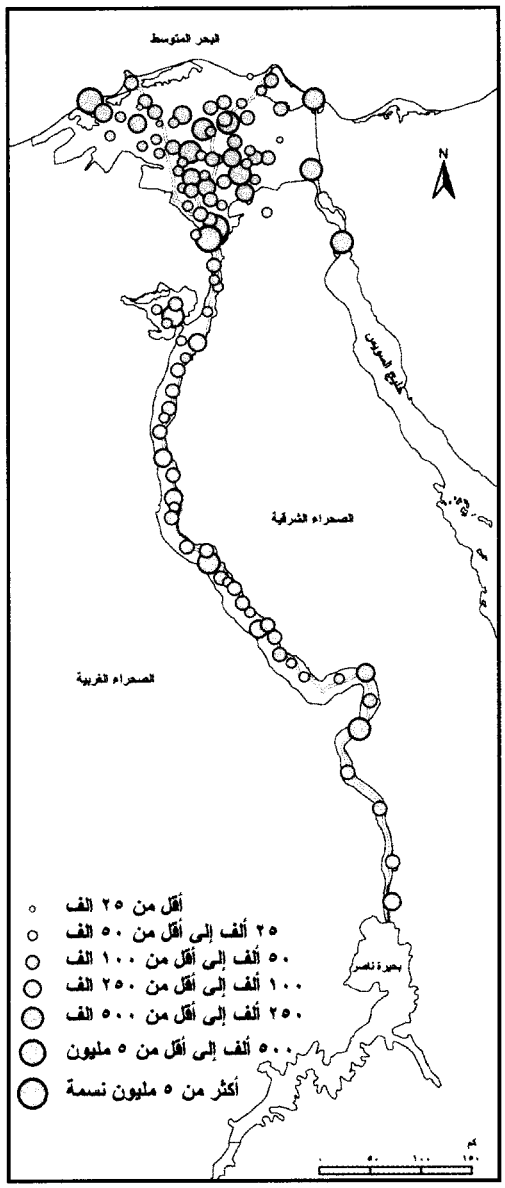

شكل (٤)
الأحجام السكانية للمدن المصرية سنة ١٩٩٦

وتتفاوت المدن المصرية في العدد من تعداد لآخر بسبب قرارات التحول الإداري من قرى إلى مدن، وفي تعدادي ١٩٨٦م و١٩٩٦م بلغ عدد المدن المصرية ١٩١ مدينة منها مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة وهي القاهرة، ومدينتان تضم كل منهما سكاناً يتراوحون بين مليون وخمسة ملايين نسمة وهما الإسكندرية ومدينة الجيزة، ومدينة واحدة يتجاوز عدد سكانها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وهي مدينة شبرا الخيمة وسبع مدن يتراوح عدد سكان كل منها بين ربع مليون ونصف مليون نسمة وهي بورسعيد والمحلة الكبرى وطنطا والسويس والمنصورة وأسيوط ثم الأقصر التي لم تصل إلى هذه المرتبة إلا في تعداد ١٩٩٦م بعد أن أصبحت إدارياً مدينة ذات طابع خاص، أما المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠,٠٠٠ نسمة إلى أقل من ربع مليون نسمة فهي تضم معظم عواصم المحافظات في الوجهين البحري والقبلي إلى جانب مدينة كفر الدوار، ولا تشذ عن القاعدة سوى مدينة دمياط التي تقل عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة والتي يتناقص سكانها منذ تعداد ١٩٧٦م، ثم عواصم المحافظات الصحراوية. وتوجد ٣١ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة أما بقية المدن (١٣٦) فيقل عدد سكان كل منها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٦م وقد وصل بعضها إلى هذا الحجم في تعداد ١٩٩٦م، انظر شكل رقم (٤) عن أحجام المدن المصرية في تعداد ١٩٩٦م.

أما القرى في مصر فإن عددها يصل إلى ٤٣١٠ قرية إلى جانب توابعها من العزب والكفور والنجوع والتي يصل عددها إلى ٢١٥٦٥ تابعاً إدارياً. وبعض القرى ذات أحجام سكانية كبيرة بحيث يتجاوز حجمها بعض المدن، وقد يطلق على هذه القرى "القرى العملاقة" حيث يزيد عدد سكان القرية منها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة وتتجاوز بذلك بعض المدن من عواصم المحافظات، ومن هذه القرى في مركز امبابه بمحافظة الجيزة توجد قرى وراق العرب ووراق الحضر وامبوبة وميت النصارى، وبعض القرى الأخرى تزيد عن ٥٠,٠٠٠ نسمة مثل كل من قرى المعتمدية وكرداسة وهي تقع أيضاً في محافظة الجيزة.

ومعظم القرى في مصر، خاصة في ريف الوادي والدلتا، من القرى الضخمة أو المتكتلة، ولذلك يرتفع عدد سكانها، بينما توجد معظم القرى ذات الأحجام الصغيرة في المناطق الهامشية والمحافظات الصحراوية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل قرى الواحات.

وبالنسبة للأرقام المطلقة لجملة سكان المدن وجملة سكان الريف في التعدادات الثلاثة الأخيرة (١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦) كانت أعداد سكان المدن على الترتيب ١٦,٠٥٩,٦١٣ نسمة ثم ٢١,٢١٥,٥٠٤ نسمة ثم ٢٥,٤٧١,١٢٢ نسمة، أما سكان الريف على الترتيب في التعدادات السابقة فكانت ٢٠,٥٦٠,٥٧٦ نسمة ثم ٢٧,٠٣٨,٧٣٤ نسمه وأخيراً ٣٣,٨٠١,٢٦٠ نسمة.

٣ - عوامل توزيع السكان :

إذا كان المعمور المصري يمثل نسبة محدودة من الأراضي المصرية لايتعدى نسبة ٣,٥٪ فقط كما يظهر من الجدول رقم (٦)، ففي هذا المعمور يتركز السكان نتيجة للعوامل التالية :

أ - توزيع الأراضي الزراعية : وقد سبقت الإشارة إلى ارتباط توزيع السكان في كل من وادي النيل والدلتا ومنخفض الفيوم بمساحة الأراضي الزراعية ذات التربة الخصبة، وفي عام ١٩٩٠ كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر ٧,٨ مليون فدان منها ٤,٣ مليون فدان في الدلتا بنسبة ٥٥,٥٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية، وفي الصعيد والفيوم تصل مساحة الأراضي الزراعية إلى ٢,٥ مليوني فدان بنسبة ٣٢,٣٪ من مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية في مصر، وتضم هذه المحافظات كما سبق ٧٨٪ من جملة السكان في مصر.

ب - توزيع الخدمات والرواسب المعدنية: ومن هذه المعادن البترول الذى يوجد في بعض مناطق محافظات البحر الأحمر وسيناء ومطروح، وكذلك

كل من الفحم والحديد في أسوان والواحات البحرية وسيناء، وهذه المناطق توجد بها أهم مناطق التعدين، ولكن دور هذا العامل محدود في توزيع السكان.

ج - المدن الكبرى: وهى التى تنتشر بها كل من الصناعة والخدمات، وتمثل مراكز جذب قوية للعمل والأنشطة الاقتصادية وترتفع بها مستويات الحياة، ولذلك تمثل أهم مناطق الجذب في حركة الهجرة الداخلية. ولما كانت القاهرة أكبر المدن المصرية، فإنها تمثل أهم أقطاب الجذب السكانى وتليها الإسكندرية ثم منطقة قناة السويس، وقد أصبحت بعض المدن المصرية المتوسطة والصغيرة أقطاب جذب إقليمية. وعندما تشبعت مدينة القاهرة بسكانها، أصبحت الأقسام الوسطى من مدينة القاهرة تطرد سكانها لصالح بقية مكونات القاهرة الكبرى مثل مدينة الجيزة أو مدينة شبرا الخيمة، فاتجهت إليها كثير من تيارات الهجرة الداخلية، سواء من الأقسام الوسطى في مدينة القاهرة أو من بقية المحافظات المصرية.

د - مناطق الجذب الاقتصادي: وتمثلها منطقة قناة السويس، ثم بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التي اتجهت إليها الصناعة مثل مدن ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وغيرها (١٩ مدينة جديدة في ١٩٨٦م) وإن لم تحقق هذه المدن الجديدة كثيرا من أهدافها السكانية بعد لأسباب كثيرة.

ومن المناطق الأخرى الجاذبة مناطق النشاط السياحي ومناطق استصلاح الأراضي، وبعض هذه المناطق على امتداد سواحل كل من البحرين الأحمر والمتوسط، حيث قامت كثير من الأنشطة السياحية، وكذلك في بعض مناطق استصلاح الأراضي في هوامش الدلتا وفي المناطق الصحراوية، ولكن ما تزال معظم هذه المناطق في بدايات عمليات اجتذاب السكان، وتهدف الدولة في

مصر إلى أن ترتفع نسبة المعمور في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين لاجتذاب مزيد من السكان، بحيث تسهم هذه المناطق في استيعاب جزء من النمو السكاني المنتظر وحتى لا يتم التوسع في السكن والأنشطة على حساب الأراضى الزراعية الخصبة.

ثالثاً: تركيب السكان:

١ - التركيب النوعى والعمري:

يظهر من بيانات السكان عن النوع أنه منذ تعداد ١٩٦٠م ترتفع نسبة الذكور عن الإناث، فقد كانت نسبة الذكور إلى جملة السكان ٣ر٥٠٪ وارتفعت في التعدادات التالية لتصبح ٥٠,٥٪ في ١٩٦٦م ثم ٩ر٥٠٪ في ١٩٧٦م وإلى ٥ر٥١٪ في ١٩٨٦م ثم انخفضت قليلا إلى ٢ر٥١٪ في تعداد ١٩٩٦م، وبذلك فإن نسبة النوع في التعدادات منذ ١٩٦٠م حتى ١٩٩٦م كانت على الترتيب ١٠١,٢ ثم ١٠١,٨ ثم ١٠٣,٧ ثم ١٠٤,٧ وأخيراً ١٠٤,٨ .

ويلاحظ أنه منذ تعداد ١٨٩٧م كانت نسبة الذكور تزيد عن نسبة الإناث في مصر فيما عدا في تعدادى ١٩٣٧م و١٩٤٧م فقد تساوى النوعان في تعداد ١٩٣٧م بنسبة ٥٠٪ لكل منهما ثم أصبح الذكور ٥ر٤٩٪ من جملة السكان في ١٩٤٧م، ويرجع البعض ارتفاع نسبة الذكور إلى أنهم يتمتعون برعاية صحية أفضل عند الولادة، ويرجع آخرون ذلك إلى انخفاض تسجيل المواليد من الإناث[١٧].

أما التركيب العمري للسكان فيمكن دراسته على مستويين أولهما الفئات العمرية العريضة كما يوضحها الجدول رقم (٧) أو الفئات التفصيلية التى تمثل الهرم السكاني في الفئات العمرية الخمسية كما يوضحها الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٧) الفئات العمرية العريضة للسكان في مصر
(١٩٢٧ - ١٩٩٦)

الفئة	النسب المئوية للفئات العمرية في التعدادات						
	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
أقل من ١٥	٣٨,٦	٣٩,٠	٣٨,٠	٤٢,٧	٤٠,٠	٣٩,٦	٣٧,٦
١٥ - ٦٤	٥٧,٤	٥٧,٠	٥٨,٦	٥٣,٨	٥٦,٤	٥٦,٥	٥٩,٠
٦٥ فأكثر	٤,٠	٣,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٩	٣,٩	٣,٤

مصدر الجدول : حسبت النسب من التعدادات.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن فئة العمر العريضة الدنيا والتي تضم الأطفال والمراهقين الصغار كانت أقل من ٤٠٪ من جملة السكان في التعدادات السابقة على ١٩٦٠م ثم ارتفعت عن ذلك في تعداد ١٩٦٠م و١٩٧٦م ولكنها عادت مرة أخرى إلى الانخفاض، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض هذه الفئة حتى ١٩٤٧م يرجع إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال عامة وبخاصة الرضع، مما كان يؤدي إلى انخفاض هذه الفئة من الأعمار الصغيرة، وحين تحسنت الأحوال الصحية ارتفعت نسبة الفئة العمرية أقل من ١٥ عاما في تعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦، ثم بدأ الانخفاض في هذه الفئة مرة أخرى حين بدأت عمليات تنظيم الأسرة تؤتي ثمارها.

أما الفئة العريضة الثانية وهي تضم السكان البالغين، فإن نسبها تتذبذب من تعداد لآخر، وتظهر أقل نسبة في تعداد ١٩٦٠م ثم تأخذ النسبة في الارتفاع بعد ذلك، وإلى جانب احتمالات الخطأ في بيانات العمر، وخاصة في الريف ولدى غير المتعلمين، فإن بيانات العمر تكون عادة من أكثر البيانات التى يوجه إليها النقد في التعدادات عامة، إلا أن الذي يمكن تأكيده هو أن هذه النسبة آخذة في الارتفاع كلما انخفضت نسبة السكان في فئة العمر الأدنى، كما أن نسبة هذه

الفئة تعكس كلا من ارتفاع نسبة السكان الذين يحتمل أن يكونوا منتجين من الذكور والإناث على السواء، وكذلك ارتفاع نسبة المنجبين وخاصة من الإناث.

أما فئة العمر من كبار السن (٦٥ عاما فأكثر) فكانت ٤٪ في عام ١٩٢٧م ثم أصبحت أقل من ذلك في التعدادات التالية، وثمة اتجاه عالمي إلى ارتفاع هذه النسبة، ولذلك فإن أكثر التفسيرات احتمالات لانخفاض هذه النسبة هو الخطأ في بيانات السن، وربما يؤكد ذلك أن النسبة في ١٩٩٦م أقل مما كانت عليه في التعدادات من ١٩٦٠م- ١٩٨٦م على الرغم من ارتفاع متوسط أمد الحياة في مصر بدرجة واضحة منذ عام ١٩٦٠م.

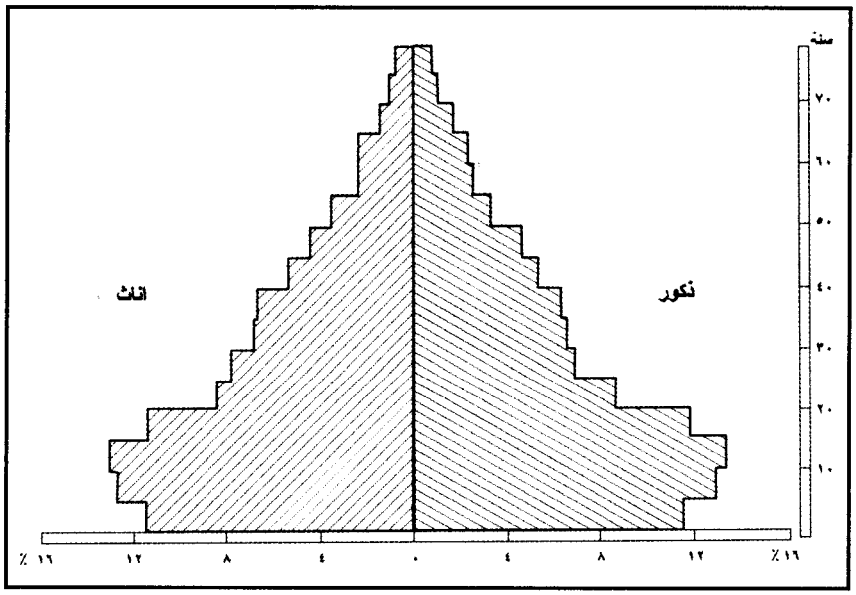

شكل (٥)

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٦م

إذا انتقلنا إلى الفئات العمرية الخمسية للسكان كما يوضحها تعداد ١٩٩٦م في الجدول رقم (٨) والهرم السكاني لمصر شكل رقم (٥)، فإنه يظهر منها ما يلي:

أن قاعدة الهرم السكاني في فئة العمر أقل من خمسة أعوام أصبحت لأول مرة في الأهرام السكانية لمصر أقل من الفئة التي تعلوها (أى من ٥ - ٩ سنوات) وأن الفئة الثانية أقل أيضاً من الفئة التي تليها (١٠ - ١٤ عاما) وهذا يدل على الاتجاه إلى انخفاض معدلات المواليد في مصر وانخفاض الزيادة الطبيعية معا، بحيث أصبح الهرم السكاني لمصر يختلف قليلا عما كان عليه في تعدادات ١٩٧٦م و١٩٨٦م حين كانت قاعدة الهرم أكثر اتساعا من الفئات التي تعلوها، وهي سمة تميز الأهرام السكانية للدول النامية عموما، ولعل هذا يعزز من الرأي الذي ذكرناه من قبل بأن مصر ربما كانت تتجه إلى مرحلة الاستقرار السكاني.

جدول رقم (٨) الفئات العمرية الخمسية للسكان في تعداد ١٩٩٦م

الفئات العمرية	تعداد ١٩٤٧م		النسبة المئوية	
	ذكور	إناث	ذكور ٪	إناث ٪
صفر -٤	٣٥١١٧٧٦	٣٣٤٣٤٦٦	٥,٩	٥,٦
-٥	٣٩٣٩١٢١	٣٦٨٧١٣١	٦,٦	٦,٢
-١٠	٤٠٧٦٦٠	٣٧٨٧٤٠١	٦,٩	٦,٤
-١٥	٣٦٠٢٨٥٧	٣٢٩٨٧٥٤	٦,١	٥,٦
-٢٠	٢٦٤٢٦٢	٢٤٣٢٥١٦	٤,٥	٤,١
-٢٥	٢١٠٥٠٦٣	٢٢٦٥٤٥٩	٣,٥	٣,٨
-٣٠	١٩٩٣٢١٢	١٩٨٦٥٠	٣,٤	٣,٣
-٣٥	١٩١٤٣٦٧	١٩٤٥٧٣٨	٣,٢	٣,٣
-٤٠	١٦١٦٤٤٩	١٥٥٦٧٧٧	٢,٧	٢,٦
-٤٥	١٤٠٨٤٩٨	١٢٨٧٦٧١	٢,٤	٢,٢
-٥٠	٩٩٤٩٣٦	١٠٢٧٢٠٠	١,٧	١,٧
-٥٥	٧٧٦٥٣٧	٧٠٠١٣٦	١,٣	١,٢
-٦٠	٧٠٦٧٨٩	٦٩٢٨٠٥	١,٢	١,٢
+٦٥	١٠٦٣١٥٤	٩٤٩٩٤٩	١,٨	١,٦
المجموع	٣٠٣٥١٤٨٠	٢٨٩٦١٥١١	٥١,٢	٤٨,٨

مصدر الجدول: النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م وحسبت النسب.

- أنه يوجد توازن في النسب بين الذكور والإناث في مختلف الفئات العمرية، وخاصة في فئات العمر الوسطى ثم تبدأ نسبة الذكور في الارتفاع في فئات العمر بعد سن الأربعين عاماً، وإن تكن الفروق في النسب والأعداد قليلة بصفة عامة.
- أن الفئات العمرية لكبار السن (٦٥ عاما فأكثر) تمثل تجمعا لعدة فئات خمسية، ولذلك فإن نسبتها تظهر أكبر من الفئات العمرية الأدنى منها، ولو فصلت هذه الفئات لأصبحت قمة الهرم مدببة، ولن تصبح قمة الهرم متسعة إلا حين ترتفع معدلات البقاء على قيد الحياة بنسبة أكبر مما يوجد في نهاية القرن العشرين.

٢ - التركيب الاقتصادي :

يوضح الجدول رقم (٩) تطور التركيب الاقتصادي للسكان في مصر، ويظهر منه أن ثمة قدراً من التغير في التركيب الاقتصادي لسكان مصر في أعمار ١٥ عاما فأكثر، وعلى الرغم من أن نسبة العاملين بالأنشطة الأولية وهى الزراعة وصيد البر والبحر لا تزال تشكل النسبة الكبرى بين العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن النسبة آخذة في التناقص، وبعد أن كانت تقترب من نصف جملة العاملين من ذوي النشاط انخفضت لأقل من ثلث العاملين في الفترة من ١٩٧٦م إلى ١٩٩٦م، مع نوع من ثبات الأعداد تقريباً خلال الفترة المذكور، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه برغم نمو السكان، فإن العمل في الزراعة أصبح يعتمد بقدر أكبر على الآلات والوسائل الحديثة مما قلل الطلب على العاملين في الزراعة، وإذا كانت الأعداد ما تزال في حدود ٤ر٨ ملايين في عامي ١٩٧٦م و١٩٩٦م فإنها كانت أقل من ذلك في عام ١٩٨٦م.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد والنسبة من يعملون في أنشطة الخدمات العامة والشخصية، وهي تضم العاملين في الإدارة العامة والدفاع

وفي كل من التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، إلى جانب خدمات المجتمع والمنظمات والهيئات الدولية، ولكنها تضم أيضا العاملين في أدنى مراتب الخدمات الشخصية وهم من يعملون في الخدمة المنزلية للأسر، وقد ارتفعت أعداد هؤلاء جميعا في تعداد ١٩٩٦م إلى ما يقرب من ٣٫٨ ملايين نسمة، وتقترب النسبة من ربع إجمالي عدد العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما بالنسبة للعاملين في الخدمات العامة وخدمات المجتمع - أي باستثناء العمل في خدمة المنازل - فإن ارتفاع نسبتهم يمثل أحد ملامح المجتمعات المعاصرة، وفيما يتعلق بالعاملين في خدمة المنازل فإن أعدادهم آخذه في التقلص في هذه المجتمعات.

جدول رقم (٩) تطور أعداد ونسب السكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥ عاما فأكثر) في التعدادات المصرية ١٩٧٦م، ١٩٨٦م و١٩٩٦م.

النشاط الاقتصادي	تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وصيد البر والبحر	٤,٨٧٨,٦٢٣	٤٧,٧	٤,٥٣٢,٧٠٤	٣٨,٦	٤,٨٨٠,٨٧١	٣٠,٩
التعدين واستغلال المحاجر	٣٣,٤٠٢	٠,٣	٥٠,٣٠٤	٠,٤	٦٣,٦٧٠	٠,٤
الصناعات التحويلية	١,٣٦٦,٦٤٢	١٣,٣	١,٤٥٧٤٧٢	١٢,٤	٢,١٧٧,٤٣٧	١٣,٨
الكهرباء والغاز والمياه	٦١,٦٨١	٠,٦	٩٠,١٥٢	٠,٨	١٥٩,٣٧٤	١,٠
التشييد والبناء	٤٢٣,٧٥٧	٤,١	٨٠٤,٧٧٨	٦,٩	١,٢٨٢,٧٨٠	٨,١
التجارة والفندقة والمطاعم	٨٥٦,٥٣١	٨,٤	٨٤٢,٤٦٧	٧,٢	١,٦٣٩,٠٣٤	١٠,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٤٧٩,٣٧٣	٤,٧	٦٣٢,٤٥٦	٥,٤	٩١٦,٤٩٥	٥,٨
التمويل والتأمين والعقارات	٨٧,٨٠٧	٠,٩	٢٢١,٦٩٦	١,٩	٧٠٨,٦٥٣	٤,٥
الخدمات العامة والشخصية	١,٨٥٩,٩٥٤	١٨,٢	٢,٥٩٠,١٣١	٢٢,١	٣,٧٦٥,٨٢٦	٢٣,٩
أنشطة غير كاملة التوصيف	١٨٢,١٧٩	١,٨	٥٠٢,٨٤٥	٤,٣	١٧٣,٧٧٨	١,٢
إجمالي الجمهورية	١٠,٢٢٩,٩٤٩	١٠٠	١١,٧٢٥,٠٠٥	١٠٠	١٥,٧٦٧,٩١٨	١٠٠

مصدر الجدول: حسبت النسب من تجميع بيانات السكان ذوي النشاط الاقتصادي في التعدادات.

ويأتى العاملون في الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة، وعلى الرغم من الثبات النسبي لنسبة هؤلاء إلى جملة السكان ذوي النشاط، إلا أن أعدادهم تزايدت بشكل واضح من ١ر٤ مليون تقريباً في عام ١٩٧٦م إلى ٢ر٢ مليوني تقريباً في ١٩٩٦م، وتسعى مصر جاهدة للتحول إلى الصناعة منذ الربع الأول من القرن العشرين حين دخلت إليها الصناعة الحديثة.

وتأتي في المرتبة الرابعة أنشطة التجارة والعمل في النشاط الفندقي وفي الأنشطة السياحية لخدمة الحركة السياحية المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك في المرتبة الخامسة أنشطة البناء والتشييد، وهي نسبة آخذة في الارتفاع بحيث أصبح العاملون في هذا النشاط من الناحية العددية ثلاثة أمثال من كان يعمل به خلال الفترة بين ١٩٧٦م و١٩٩٦م، وهذا راجع إلى حركة التعمير والبناء التي شهدتها مصر بعد فترة تراجع نسبي خلال مرحلة الستينيات. كما يلاحظ أن مد شبكات البنية الأساسية من كهرباء وغاز ومياه، أدت إلى ارتفاع نسب وأعداد العاملين في هذه الأنشطة في التعدادات الواردة في الجدول تدريجيا.

وفي تعداد ١٩٩٦م كانت جملة السكان في قوة العمل ٣٦,٩٦٧,٤١٨ نسمة منهم ١٥,٧٦٨,٢١٥ من العاملين فعلا أى بنسبة ٦ر٤٢٪ من قوة العمل النظرية، وكان العاملون في الحكومة والقطاع الخاص ١٤,٨٠٨,٠٩٤ نسمة يشكلون ٩,٩٣٪ من جملة العاملين ويعمل منهم بالحكومة ٤,٣٧٨,٦٠٩ نسمة منهم ٣,١٦٦,٤٠٧ من الذكور بنسبة ٣,٧٢٪ ومنهم ١,٢١٢,٢٠٢ من الإناث بنسبته ٧,٢٧٪، أما عدد العاملين في القطاع الخاص فهو ١٠,٤٢٩,٤٨٥ نسمة منهم ٩,٦٢٩,٩٨٦ من الذكور بنسبة ٣,٩٢٪، ومن الإناث ٧٩٩,٤٩٩ بنسبة ٧ر٧٪، ومن هذه الأرقام يتضح أن عمالة الذكور هي السائدة سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، وأن عمالة المرأة لا تزال تشكل نسبة متواضعة من العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

٣ - أنماط أخرى من تركيب السكان:

أ - التركيب الديني:

أدت مصر دوراً مهماً في تطور الفكر الديني، وللديانات الكتابية الثلاثة كثير من الأماكن التي ترتبط بهذا الفكر، وقد تحولت مصر إلى المسيحية منذ بداية العهد المسيحي، كما أن مصر دخلت في الإسلام في مطلع القرن الهجري الأول، وتحول معظم المصريين إلى الإسلام تدريجيا، وإذا كانت اليهودية قد عرفت طريقها إلى مصر، فلم يكن اليهود يمثلون وزنا عدديا بين المصريين في أي عصر، وفي القرن العشرين كانت أعداد سكان مصر (من المصريين وغيرهم من المقيمين بمصر) في جملتهم من المسلمين الذين شكلوا أغلبية السكان، وإلى جانب ذلك يوجد المسيحيون الذين توضح أعدادهم ونسبتهم إلى جملة السكان بيانات الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

أعداد المسيحيين ونسبتهم إلى جملة سكان مصر (١٩٠٧-١٩٨٦)[١٨].

التعداد	عدد المسيحيين	٪ من جملة السكان
١٩٠٧	٨١٨,٦٩٢	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٥,٨٥٣	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨١,٩١٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٣,٩٧٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠١,٦٣٥	٧,١٩
١٩٦٠	١,٩٠٥,١٨٢	٧,٩١
١٩٧٦	٢,٣١٥,٥٦٠	٧,٣٣
١٩٨٦	٢,٧٧٤,٠٣٤	٦,٣٢
		٥,٧٨

ويلاحظ أن أعداد المسيحيين ترتفع من تعداد لآخر وإن كانت نسبتهم تنخفض إلى جملة السكان، ولعل هذا يرجع إلى ارتفاع معدلات الإنجاب لدى الأسرة المسلمة عنها لدى الأسرة المسيحية، وأن الهجرة الخارجية تجتذب أعدادا أكبر من المسيحيين خاصة أولئك الذين يتجهون إلى هجرة دائمة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة للمسيحيين كانت في تعداد ١٩٢٧م ثم أخذت في التناقص بعد ذلك بتأثير العاملين الموضحين أعلاه، وبهذا فإن نسبة المسلمين تشكل ٢٢ر٩٤٪ من جملة سكان مصر في تعداد ١٩٨٦، أما السكان من غير المسلمين وغير المسيحيين فإنهم أفراد لم تتعد أعدادهم ١٣٨٦ من اليهود إلى جانب ٦٥٣٧ من الديانات الأخرى وغير المبينة دياناتهم طبقا للنتائج النهائية للعينة في تعداد ١٩٨٦م عن إجمالي الجمهورية.

ب - التركيب التعليمي:

تبذل مصر جهوداً كبيرة في نشر التعليم بمستوياته المختلفة والقضاء على الأمية، وكذلك في إعداد ركيزة من الباحثين الذين يعتمد عليهم التقدم، وعلى الرغم من ذلك فإن الأمية لا تزال تشكل نسبة كبيرة بين السكان، ومن بيانات الحالة التعليمية للسكان (١٠ سنوات فأكثر) في تعدادى ١٩٨٦م و١٩٩٦م يتضح ما يلي:

- أن جملة عدد السكان في هذه الفئة العمرية في تعداد ١٩٨٦م هي ٣٤,٦٠٨,٨٠٦ نسمة وارتفع العدد في ١٩٩٦م إلى٤٤,٨٣١,٤٢٠ نسمة.
- أن عدد الأميين في ١٩٨٦م كان ١٧,١٣١,٠٨٨ بنسبة ٥ر٤٩٪ من السكان في الفئة العمرية المذكورة وأصبحوا في ١٩٩٦م يمثلون ١٧,٦٤٦,٠٢٥ نسمة بنسبة ٤,٣٩٪ من السكان.

- ترتفع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور، ففي عام ١٩٨٦م كان عدد الإناث الأميات ١٠,٤٥٧,٨٤١ يمثلن ٧ر٦١٪ من الإناث في الفئة العمرية المذكورة في مقابل ٦,٦٧٣,٢٤٧ من الذكور بنسبة ٨,٣٧٪؛ وفي تعداد ١٩٩٦م بلغ عدد الإناث الأميات ١١ر٠٠٥ر٧٤٦ بنسبة ٢,٥٠٪ من الإناث في الفئة العمرية في مقابل ٦,٦٤٠,٢٧٩ من الذكور بنسبة ٢٩٪ من الذكور في الفئة العمرية المذكورة.

- ارتفعت أعداد الحاصلين على مؤهل جامعي من ١,١٢٦,٦٨٢ في عام ١٩٨٦م منهم ٨٩٣,٤٢٨ من الذكور و٢٣٣,٢٥٤ من الإناث إلى ٢,٤٧٠,٠٢٥ في عام ١٩٩٦م منهم ١,٦٤١,٧٢٩ من الذكور و٨٢٨,٢٩٦ من الإناث، وفي التعداد الأخير بلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه ٧٧,٩٧٠ منهم ٥٣,٢٦٨ من الذكور و٢٤,٧٠٢ من الإناث.

الهوامش والتعليقات:

١ - يذكر "كليلاند" أن تقديرات السكان في مصر القديمة ترجع إلى عهد الملك مينا الذي كان يجري حصرا للسكان كل عامين في البداية ثم أصبح يجري سنوياً، وأنه بعد أربعة عشر قرنا من مينا أجرى أمنحتب الأول في عام ٢٠٠٠ ق.م. تعدادا، وحدث ذلك أيضاً في القرن السادس قبل الميلاد في العهد الرومانى، وكان ذلك يجرى بانتظام كل ١٤ عاما وكان يعتمد غالبا على كشوف الضرائب، وإن كان من الصعب التوصل إلى أرقام كل تلك التقديرات والاعتماد عليها.

كما يقدر "كليلاند" أن سكان مصر في حوالي عام ١٥٠٠ ق.م كانوا في حدود ثلاثة ملايين وذلك اعتمادا على ما أورده هيرودوت في القرن

السادس قبل الميلاد، بينما يقدر "مصطفى عامر" أن سكان مصر خلال الألف الأول قبل الميلاد كانوا في حدود ١٨ مليون نسمة، ويرى "ديودور" الصقلى في القرن الأول قبل الميلاد أن سكان مصر كانوا في حدود سبعة ملايين، ويرى آخرون أن عدد سكان مصر في عهد الامبراطور أغسطس في عام ١٤ الميلادى كانوا خمسة ملايين، وفى عصر فسباسيان (٦٩م) وصل العدد إلى ثمانية ملايين نسمة، بينما قدر المؤرخ اليهودى "يوسف" خلال القرن الأول الميلادي سكان مصر بحوالى سبعة ملايين ونصف علاوة على سكان الاسكندرية. انظر عن تلك التقديرات القديمة:

Cleland, Wendell, The Population Problem in Egypt, a Study of Population Trends and Conditions in Modern Egypt, Science Press, Lancaster, Pennsylvania, USA, 1936, pp. 3-5.

وأما عن تقديرات السكان في فترة الفتح العربى الإسلامى، فانظر: ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر وأخبارها، نسخة مصورة عن طبعة جامعة ييل، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، وانظر أيضاً: أحمد علي إسماعيل، صورة مصر الجغرافية عند الفتح الإسلامى كما صورها ابن عبد الحكم، مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية، المجلد ٢٧، مدريد، ١٩٩٥، ص ص ١٧٩-١٩٢.

٢ - انظر الترجمة العربية لوصف مصر، الجزء الأول، تأليف ج.دى شابرول، ترجمة زهير الشايب، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٧-٩، وانظر الأصل الفرنسى:

Jomard, E., Memoire Sur la Population Comparee de l'Egypte, Paris, 1829, Tome IX, Vol.II, pp. 96-100.

٣ - من الأساتذة المصريين الأستاذ الدكتور مصطفى شعيشع أستاذ الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة في عام ١٩٨٦م ومن الفرنسيين الأستاذ

فيليب فارج مدير مركز الدراسات القانونية والاجتماعية (سيداج) بالقاهرة في ١٩٩٧م.

٤ - أنظر عن هذه التقديرات ما يلي:

أ - محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، دراسة ديموجرافية، محمد صفى الدين وآخرين، دراسات في جغرافية مصر، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٤٢١ز

b) Crouchley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938, pp. 50-51; p.256.

٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولية لبحث اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة ١٩٧٩، مرجع رقم ٩٠ - ١٤٠٠٠-٧٩) القاهرة.

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الهجرة الخارجية في جمهورية مصر العربية، تحرير ومراجعة نبيل جوري، القاهرة، ١٩٩١، جزءان.

٧ - محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، القاهرة، ١٩٦٢، صص ٤٠٨-٤٠٩.

٨ - أحمد على اسماعيل، دراسات في سكان مصر، دار الهنا، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩.

٩ - السيد عبد الحميد الدالي، العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر، القاهرة، ١٩٥٤، ص ص ٣٦٣-٣٦٤.

١٠ - المصدر السابق مباشرة ، ص ١١.

11- El-Badry, M.A., "Trends in the Components of Population in the Arab Countries of the Middle East: A survey of Present Information", Demography, 2, 1965, pp. 140-169; see also, Fergani, N., "A Reconstruction of some Aspects of the Demagraph-

ic History of Egypt Over Half a Century, (1915-1965)" Unpublished paper, Chapel Hill, 1968, and Fergani, N., Reconstruction of some Aspects of the Demagraphic History of Egypt Into Twentieth Century, AUC. Technical Papers, June, 1976, pp.56 and Appendix.

١١- وانظر عبد الرحيم عمران، مظهر الإنجاب، في عبد الرحيم عمران، محرر، مصر، مشكلاتها السكانية وتطلعاتها، مؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٩٨. وأحمد على إسماعيل، دراسات في سكان مصر، دار الهنا، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ص ٣٣-٣٥.

١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، طبعات متعددة حتى ١٩٩٨م ص ٣٦.

١٣- المصدر السابق مباشرة.

١٤- أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٨٨-٨٩.

١٥- المصدر السابق أعلاه، ص ٣٣٣.

١٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، السكان بحوث ودراسات، نمو السكان والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، إبريل ١٩٧٢، والعدد الرابع يوليه ١٩٧٢، ص ٣٦.

١٧- محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، في السيد السيد الحسينى، مشرف، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث، البيئة الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦م، ص ص ٥٩ - ٦٠.

١٨- البيانات من التعدادات المصرية حتى ١٩٨٦م وللأسف لم تنشر بيانات الديانة في النشرات التي صدرت عن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م سواء على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات.

الفصل الحادي والعشرون

سكان المملكة المغربية

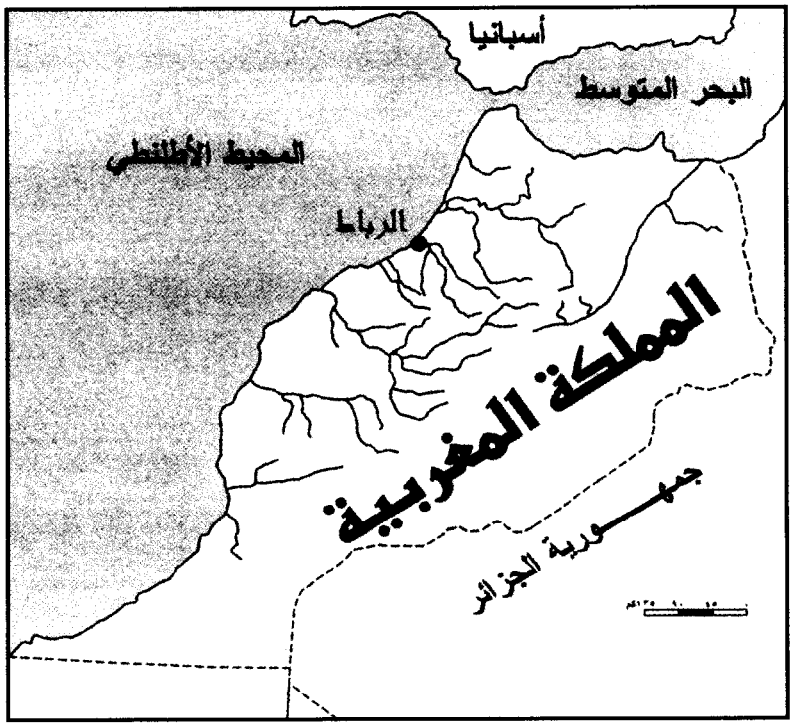

إعداد
أ. د. عيسى علي إبراهيم
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

سكان المغرب

يتميز المغرب بين الدول العربية بمزايا خاصة من حيث موقعه الجغرافي وتضاريسه، وقد انعكس هذا التميز على ملامح سكانه في مجالات متباينة تشمل الأصول العرقية والتوزيع الجغرافي والكثافة والتركيب العمري النوعي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية، فالمؤكد أن اقتراب المغرب من أوروبا (لا يتعدى اتساع مضيق جبل طارق البحري ١٤ كيلومتر)، واتصاله السهل بإفريقيا عبر دروب القوافل في الماضي وطرق السيارات في الحاضر وإشرافه على الأطلسي والبحر المتوسط في آن واحد، وارتباطه ببقية المغرب العربي الكبير في الشرق كل ذلك أدى لاختلاط عناصر سكانه.

حقيقة أن العرب الوافدين من الشرق نجحوا في نشر الإسلام واللغة العربية بين السكان، ولكن ما تزال العربية دون التوغل كلية في الأقاليم الجبلية، أو يمكن القول إن البربر لجؤوا للجبال محتفظين بلغتهم الخاصة، ومن ثم تبدو نسبة البربر بين سكان المغرب أعلى منها في الجزائر، بينما تتلاشى كلية في تونس، وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو نصف السكان ما زالوا يتحدثون البربرية[١]. والأرجح أن النسبة لا تتجاوز ربع السكان على نحو ما أشارت إليه بيانات الأمم المتحدة المتاحة في العقد الأخير من القرن العشرين[٢]، وقد سمحت الدولة باستخدام البربرية في التعليم اعتباراً من عام ١٩٩٤ .

وأفرزت فترة الاستعمار الأوروبي والصراع الدولي في سبيل السيطرة على البلاد تأثيراً آخر على السكان، حيث تزايدت نسبة الأجانب حتى بلغت عند الاستقلال (١٩٥٦) نحو نصف مليون نسمة معظمهم من الفرنسيين، ثم تناقص العدد تدريجياً حتى وصل في التعداد الأخير (١٩٩٤) حوالي ٥٠ ألفاً فقط، يقيم معظمهم في المدن الساحلية الرئيسة[٣].

ولا شك أن حركة التجارة العابرة لبلاد المغرب واتصالها بإفريقيا الزنجية في الجنوب كانت عنصراً آخر له دور في وجود تأثيرات زنجية ومتزنجة بالذات في الجنوب والجنوب الشرقي، كما تطلبت وجود جالية يهودية كبيرة العدد قياساً بالدول العربية الأخرى قدر عددها في عام ١٩٥٢ بحوالي ٢١٨ ألفاً، وتناقصت تدريجياً بتأثير النزوح إلى فلسطين المحتلة لتصل إلى ٣١ ألفاً في عام ١٩٧٢ ولنحو بضعة آلاف في نهاية القرن العشرين.

ويسود الإسلام بين السكان في المغرب حيث تصل نسبة المسلمين إلى ٩٨٪ وهم من السنة على المذهب المالكي السائد في شمال إفريقيا عامة، وتتوزع النسبة الباقية بين أقلية مسيحية من الروم الكاثوليك وأعداد محدودة من بقايا اليهود.

التغير في حجم السكان ومكوناته:

تحتل المملكة المغربية في ختام القرن العشرين المرتبة ٣٧ بين دول العالم في حجم سكانها، وتأتي رابعة الدول العربية بعد كل من مصر والسودان والجزائر.

وبالرجوع لتقديرات سكان المغرب منذ بداية القرن العشرين ومعدلات النمو بينهم المبينة في جدول ١ يتضح أن السكان لم يتجاوز عددهم ٥ ملايين نسمة مع بداية القرن الحالي، ولكنهم اقتربوا من الضعف في عام ١٩٥٢، وهنا يلاحظ أن عدد السكان تطلب ما يربو على نصف قرن ليتضاعف، وهذه مرحلة النمو البطيء المتميزة بارتفاع معدلات الوفيات بين السكان إجمالاً ولدى الأطفال الرضع بشكل خاص نتيجة لانتشار المجاعات في فترات شح الأمطار واكتساح الأوبئة أحياناً للمناطق الريفية.

جدول (١)

تطور أعداد السكان ومعدلات نموهم في المغرب ١٩٠٠ - ١٩٩٤[٤]

السنة	عدد السكان بالألف	معدل النمو ٪	السنة	عدد السكان بالألف	معدل النمو ٪
١٩٠٠	٥٠٠٠	-	١٩٧١	١٥٣٠٠	٣,١
١٩٢٦	٦٢٠٠	٠,٢	١٩٨٢	٢٠٤١٦	٣,٥
١٩٥٢	٩٤٥٠	١,٦	١٩٩٤	٢٦٠٧٤	٢,٠

والمرحلة الثانية في تطور السكان كانت بين ١٩٥٢-١٩٨٢ وهي مرحلة الانفجار السكاني حيث تعدى حجم السكان مرحلة التضاعف خلال ثلاثين عاماً، وتؤكد معدلات النمو تجاوز ٣٪ سنوياً في المتوسط إبان هذه الفترة، وقد أسهمت عوامل عديدة في زيادة السكان في هذه المرحلة أهمها هبوط معدلات الوفيات نتيجة للقضاء على الأوبئة والمجاعات، وتحسين الرعاية الطبية.

وفيما بعد تعداد ١٩٨٢ دخل سكان المغرب مرحلة النمو المتجه إلى التباطؤ فانخفض معدل النمو بسرعة نتيجة لفعل عدة عوامل منها: تناقص مستويات الخصوبة، وتباطؤ الانخفاض في معدلات الوفيات وتأثير النزوح إلى الحضر داخلياً وللخارج وللإقبال على استخدام وسائل الحد من الإنجاب وانخفاض معدلات وفيات الرضع التي دفعت لإحساس المرأة بالأمان على أطفالها والتقليل من الإنجاب بالتبعية.

والخلاصة أن المغرب ديموغرافياً قد تجاوز مرحلة الانفجار السكاني السريع اعتباراً من عام ١٩٨٢ ليدخل مرحلة النمو المرتفع المتجه للتباطؤ خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن العشرين.

مكونات التغير السكاني:

يتميز المغرب بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فيما بعد الاستقلال بين سكانه شأنه في ذلك شأن الدول النامية الأخرى، ويوضح الجدول رقم ٢ مكونات التغير السكاني في سنوات مختارة خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩٩، ومنه يتأكد تراجع معدلات الزيادة الطبيعية من ٣٢ في الألف إلى ٢٠ في الألف، ثم إلى ١٦ في الألف مع نهاية القرن.

والواضح أن الخصوبة في المغرب ظلت مرتفعة استناداً لمعدلات المواليد كمؤشر حتى عام ١٩٨١، ثم تراجعت كل مؤشراتها في المرحلة التالية تدريجياً وبسرعة حيث أكدت الإحصاءات أن متوسطات معدلات المواليد للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٢٨ في الألف، وفي الوقت نفسه تراجعت معدلات الخصوبة الكلية من ٦,٩ طفل بين ١٩٧٠-٧٥ إلى ٤٠٣ طفل في المتوسط للسنوات الخمس التالية، وهذه المعدلات بلغت عقب الاستقلال نحو سبعة أطفال أو أكثر أحياناً[٥].

جدول ٢ معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ووفيات الرضع لكل ألف من السكان في المغرب ٦٢-١٩٩٩[٦]

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	وفيات الرضع
١٩٦٢	٤٧	١٩,٠	٢٨	١٦٠
١٩٧٢	٤٦	١٤,٠	٣٢	١٤٥
١٩٨١	٤٣	١١,٠	٣٢	٩١
١٩٩٣	٢٧,٢	٧,٠	٢٠,٣	٧٤
١٩٩٥	٢٤,٢	٦,٧	١٧,٥	٧٠,٣
١٩٩٧	٢٣,٦	٦,٥	١٧,١	٦٠,٠
١٩٩٨	٢٣,٠	٦,٤	١٦,٦	٥٧,٠
١٩٩٩	٢٢,٠	٦,٠	١٦,٠	٥٥,٠

ولعبت عوامل عديدة دورها في تراجع الخصوبة المغربية منها: الهجرة من المغرب، وزيادة نسبة سكان الحضر الذين تنخفض الخصوبة بينهم (كان معدل المواليد في الحضر عام ١٩٨١ حوالي ٣٣,٣ في الألف في الحضر مقابل ٤٢,٦ في الألف في الريف)، والحرص على رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وبالذات بين الإناث الأمر الذي أخر من متوسط سن الزواج، إضافة لإقبال المتزوجات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث بلغت اللاتى تستخدمنها ٥٩٪ من إجمالي المتزوجات خلال الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٩[٢]، وهذه الأمور جميعها مرتبطة من جانب آخر بارتفاع نسب الإناث العاملات ورغبة الأسر في تحسين الدخل والتغلب على مشكلات السكن.

ويظهر تحليل بيانات خصوبة الإناث حسب أعمارهن عام ١٩٩٥ مدى الانخفاض في معدلات الخصوبة المغربية خلال السنوات الأخيرة لدرجة أنها صارت دون مثيلاتها إجمالاً في كل من مصر وتونس نتيجة لتأثير العوامل سابق الإشارة إليها (الإجمالي في المغرب ٣,٩٧ وفي مصر ٦,٤ وتونس ٤,١)، ويوضح الجدول ٣ أن قمة الخصوبة المغربية صارت في فئة السن ٣٥-٣٩ الأمر الذي يؤكد تأخير متوسط السن عند الزواج للإناث واستخدامهن وسائل منع الحمل حتى في السنوات الأولى عقب الزواج.

جدول ٣

معدلات الخصوبة العمرية لنوعية للإناث في المغرب عام ١٩٩٥[٧]

فئات السن	د ٢٠	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٣٥-	٤٠-	٤٥+	إجمالي
المعدلات في الألف	٢٤,٧	٨٨,٤	١١٩,٨	١٢٣,١	١٠٣,٩	٥٠,٥	٢٣,٧	٧٩,٤

أما الوفيات فقد بلغت ذروة معدلاتها عند نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تجاوزت ٥٠ في الألف عام ١٩٤٥، ثم انخفضت إلى ٣٥ في العام التالي مباشرة، وفسر هذا الارتفاع بموجة الجفاف القاسية التي اجتاحت البلاد آنئذ وأدت لتدني إنتاج الحبوب إلى خمس أو سدس المتوسط العام، الأمر الذي ساعد على انتشار المجاعة بين سكان الريف.

غير أن المعدلات سرعان ما تراجعت بدرجة كبيرة خلال الخمسينيات وما بعدها لتصل إلى ١٩ في الألف عام ١٩٨١ ثم هبطت لأدنى حد لها في عام ١٩٩٩ لنحو ٦ في الألف، والملاحظ أن الهبوط في معدلات الوفيات تباطأ في العقد الأخير حيث يبين الجدول رقم (٢) سابق الإشارة إليه أن الانخفاض لم يتعد ٧ إلى ٦ في الألف بين ١٩٩٣، ١٩٩٩، وبالتالي فلا يتوقع حدوث انخفاض يتجاوز ذلك بكثير خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وقد جاء انخفاض الوفيات عامة بإسهام رئيس من تراجع معدلات وفيات الرضع حيث هبطت من ١٦٠ في الألف عام ١٩٦٢ إلى ٩١ في الألف عام ١٩٨١ ونحو ٧٠ في الألف عام ١٩٩٥ ولأقل من ٦٠ في الألف عام ١٩٩٩، ولا شك أن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المغاربة في النصف الثاني من القرن العشرين وزيادة الاهتمام بالطب الوقائي والعلاجي ومحاولة إتاحته لسكان الريف والارتفاع المستمر في أعداد السكان الحضريين الذين يحظون بخدمات ورعاية طبية أفضل قد دفعت لهذا الانخفاض (كان معدل الوفيات في الحضر عام ١٩٨١ نحو ٧,٥ في الألف مقابل ١٣ في الألف في الريف).

وانعكس التحسن في معدلات الوفيات بصورة مباشرة على توقعات الحياة عند الميلاد، فارتفعت من ٥٢,٩ سنة في المتوسط بين ٧٠-١٩٧٥ إلى حوالي ٦٧ سنة بين عام ١٩٩٥-٢٠٠٠، وإن كانت هذه التوقعات ما تزال

منخفضة بين الذكور (٦٤,٨ سنة) إذا قورنت بمثيلتها لدى الإناث (٦٨,٥ سنة) في الفترة الأخيرة نفسها المشار إليها.

الهجرة:

دفعت فترة النمو السكاني السريع منذ منتصف القرن العشرين حتى أوائل الثمانينيات لنزوح أعداد من المغاربة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل في دول أوروبا والعالم الجديد وبعض الدول العربية، وقد قدر العدد الإجمالي للمغاربة في الخارج عام ١٩٩٨ بحوالي ١,٣٦ مليون نسمة[٨] يتوزعون بين القارة الأوروبية ١,٣٥٤ ألف نسمة والدول العربية ٢٩٠ ألفاً وأمريكا الشمالية ٧١ ألفاً والدول الإفريقية حوالي ٥ آلاف نسمة[٩]، ويلعب القرب الجغرافي وعوامل اللغة والاستعمار السابق وفرص العمل المتاحة في الخارج والضغوط الاقتصادية من الداخل دوراً مهماً في الهجرة المغاربية؛ ولذا تحظى فرنسا بأكبر عدد من المهاجرين المغاربة (٧,٩٥ ألف نسمة) وتليها هولندا (١٨٠ ألفاً) وبلجيكا (١٦٠ ألفاً) وإيطاليا (١٣٠ ألفاً) ثم إسبانيا (٨٠ الفاً) وألمانيا (٦٥ ألفاً) ويتوزع باقي المهاجرين في دول أوروبية أخرى.

أما في حالة الدول العربية فيقدر عدد المغاربة في الجزائر بحوالي ١٠٠ ألف، ثم تليها ليبيا ٩٠ ألفاً وتقل أعداد المغاربة بالاتجاه شرقاً (في تونس ١٥ ألفاً) والسعودية (١١ ألفاً فقط). والمؤكد أن الأوضاع الاقتصادية تحتل المكانة الأساسية في دفع المهاجرين المغاربة (٧٠٪ منهم) ويليها الأسباب العائلية ١٢٪ والدراسية ٩٪ ثم الاجتماعية ٦٪، وتعتبر الرغبة في الحصول على دخل أعلى أهم الأسباب الاقتصادية (٤٣٪) ويليها البحث عن عمل ٣١٪، والبحث عن بيئة معيشية أفضل ١٩٪ وتحسين ظروف العمل حوالي ٦٪.

وتعاني الهجرة المغربية للخارج حالياً من القيود التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي؛ ولذا يضطر بعض المغاربة لسلوك طرق غير شرعية قد يدفعوا حياتهم ثمناً لها أحياناً [١٠].

توزيع السكان وكثافتهم:

تعرضت المساحة الإجمالية للمغرب للتغير في العقدين الأخيرين؛ ولذا يلاحظ بعض التضارب بين المصادر التي تشير إليها سواء كانت مصادر وطنية مغربية أو للجامعة العربية أو للأمم المتحدة ومنظماتها أو بعض المصادر الإحصائية الدولية[١١]. وإذا اعتمدت البيانات الدولية فالمساحة الإجمالية للمغرب ٧٣٠٨٥٠ كم٢ منها ٢٥٢١٢٠ كم٢ بنسبة ٣٤,٥٪ للصحراء والتي أدرجت في أربع مقاطعات ضمن إقليم جنوب المغرب حسب بيانات ١٩٩٤ هي بوجادور وسمارة والعيون ووادي الدهب وقدر سكانها بحوالى ٢٥٣ ألف نسمة بعد أن كانوا ١٦٤ ألفاً في تعداد ١٩٨٢ داخلين في مقاطعات ورزازات وتارودنت وتاونات وتاتا[١٢].

وقد أصبحت الأراضي المغربية الآن تمتد بين ٢٣°- ٣٦°- شمالاً، وبين ٢ إلى ١٤°- غرباً، واتسعت مساحتها لتصل لما يعادل مساحة فرنسا والبرتغال ومجموعة دول البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبرح) مجتمعة، وصار ساحلها على الأطلسي يمتد لمسافة ٢٤٤٦كم، بينما يبلغ امتدادها على ساحل المتوسط ٥٣٧كم، وتشترك مع الجزائر في شرقها بحدود طولها ١٣٥٠كم ومع موريتانيا في الجنوب بطول ٦٥٠كم إضافة لحوالي ١٣كم مع جيب سبته ومليلة الواقع تحت النفوذ الأسباني.

وتطلبت التغيرات السكانية والمساحية في الأراضي المغربية تعديل الحدود الإدارية، ففي عام ١٩٦٠ قسم المغرب إلى ١٤ قسماً إدارياً، وفي تعداد ١٩٧١ أصبح ١٩ قسماً، أما في عام ١٩٨٢ فضمت الأرض المغربية ٤٥ قسماً وعمالة توزعت في ٧ أقاليم تخطيطية كبرى، وظلت هذه الإقليم في تعداد ١٩٩٤ مع تعديل عدد المقاطعات إلى ٤٩، ولما كانت المنطقة الجنوبية مخلخلة سكانياً فقد أدى ضمها إلى انخفاض الكثافة السكانية من حوالى ٦٢ نسمة/كم٢ عام ١٩٧١ إلى ٣٦,٧ نسمة/كم٢ في عام ١٩٩٤ .

وإذا اعتمد على توزيع السكان في التعدادين الأخيرين في الأقاليم التخطيطية السبعة والمبين في جدول ٤ يتضح أن توزيع سكان المغرب قياساً بالمساحة يتسم بالتركز، حيث تصل قيمة نسبة التركز إلى١,٤٩ [١٣]، ويظهر التناقض واضحاً عند النظر إلى الأقاليم الثلاثة الأولى التي تضم زهاء ثلاثة أخماس السكان، ولا يتجاوز نصيبها سدس المساحة الإجمالية، وفي الوقت نفسه يصل نصيب الإقليمين الأخيرين (الجنوب والشرق) إلى نحو خمس سكان الدولة ويشغلان ثلثي المساحة الإجمالية.

وتتشابه صورة التوزيع في الأقاليم التخطيطية في التعدادين في كل الأقاليم باستثناء الإقليم الأوسط الذي انخفض نصيبه من ٢٤,٤٪ عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٢٣٪ عام ١٩٩٤، ربما بسبب التعديلات الإدارية أو لتناقص قدرة المدن الرئيسة على استقطاب المهاجرين من الريف والبادية في الفترة الأخيرة، كما أن الإقليم الجنوبي تزايدت نسبة إسهامه من ١١,٢٪ عام ١٩٨٢ إلى ١٣,٣٪ في التعداد الأخير بسبب ضم مناطق الصحراء الأربعة إليه.

والمؤكد أن توزع السكان الكثيف يرتبط أساساً بالأقاليم السهلية المطلة على ساحل الأطلسي والتي تتلقى قدراً من الأمطار يجتذبهم، وهنا أيضاً تقوم

مدن المغرب الرئيسة التي تترصع على طول الساحل بطول ١٣٠ كيلومتراً مثل الدار البيضاء والرباط، وسلا والقنيطرة، ويقل التركز بالاتجاه جنوباً لتناقص الأمطار ولا تظهر سوى أغادير عند مصب وادي سوس، وصافي باعتبارهما مركزين لتصنيع خام الفوسفات.

ويلي الأقليم السابق نطاقان آخران أحدهما محاذي له على السفوح الغربية الأطلسية وفوق المرتفعات في الداخل، ويضم مدن فاس ومكناس وخريبكة ومراكش. أما الثاني فيقع على ساحل المتوسط في الشمال عند شبه جزيرة طنجة في الغرب وبالقرب من الحدود الجزائرية في الشرق.

ولا شك أن الموارد الساحلية (مثل الصيد والسياحة والموانى) والتأثير الاستعماري كانت لها دورها في تركز السكان على السواحل في تجمعات حضرية كبيرة وتضاؤلهم وتبعثر مراكزهم في الهضاب الوسطى قليلة الأمطار وندرتهم في الصحارى الداخلية جنوب وشرق البلاد، وتتأكد هذه الحقائق بالنظر إلى جدول ٥، فالسهول الساحلية الأطلسية في الوسط والشمال والغرب يسكنها ما يزيد على نصف السكان، وتليها الأقاليم الجبلية ذات الطابع الريفي بنسبة ٨, ٢١٪، فالسهول الداخلية حوالي ١٠٪، بينما يسكن الهضاب الداخلية والمناطق الصحراوية حوالي ١٣٪ من السكان، وعلى الرغم من الامتداد الساحلي بطول المتوسط في الشمال إلا أن المناطق الشمالية الشرقية في الشرق لم تستقطب أعداداً كبيرة من السكان (وحوالي ٤, ٤٪ فقط) وهذه الأقاليم رغم قربها من أوروبا لم تجذب حركة سياحية كبيرة على نحو ما حدث في السواحل التونسية.

جدول ٤

التوزيع الجغرافي لسكان المغرب في تعدادي ١٩٨٢-١٩٩٤ (١٤)

الإقليم	١٩٨٢		١٩٩٤		نسبة المساحة٪
	السكان بالألف	٪	السكان بالألف	٪	
الشمال الغربي	٤١٠٥	٢٠,٣	٥٢١٥	٢١,٦	٤,٥
الوسط	٥٥٦٠	٢٧,٤	٧٣٦١	٢٢,٩	٥,٨
تنسيفت	٢٩٤٥	١٤,٥	٣٥٤٧	١٤,٦	٥,٧
الجنوب	٢٢٦١	١١,٢	٣٢٣٥	١٣,٣	٥٣,٤
شمال الوسط	٢٣٩٨	١١,٨	٣٠٤٣	١٢,٥	٦,٥
جنوب الوسط	١٥١٢	٧,٥	١٩٠٤	٧,٨	١١,٨
الشرق	١٤٧٥	٧,٣	١٧٦٩	٧,٣	١٢,٣
المجموع	٢٠٢٠٦	١٠٠	٢٦٠٧٤	١٠٠	١٠٠

جدول ٥

توزيع سكان المغرب حسب الأقاليم التضاريسية عام ١٩٨٢

الإقليم	بنسبة السكان ٪	الإقليم	بنسبة السكان ٪
السهول الساحلية الأطلسية	٢٧,٢	المناطق الصحراوية	٨,١
الأقاليم الشمالية الغربية	٢٤,٤	الهضاب الداخلية	٤,٥
الجبال	٢١,٨	السواحل المتوسطية الشمالية	٤,٣
السهول الداخلية	٩,٧	المجموع	١٠٠

توزيع السكان بين الحضر والريف:

تعتبر المغرب واحدة من البلاد العربية ذات الطابع الريفي، وهي أقل بلاد المغرب المطلة على المتوسط تحضراً رغم النمو السكاني السريع في حضرها منذ عام ١٩٦٠، ويتركز سكان الريف المغربي عادة في الأقاليم الجبلية والهضبية الداخلية حيث لا تسمح مواردها بقيام تجمعات سكانية ضخمة، إضافة إلى أودية الأنهار مثل: أم الربيع، وماجردة، ومولوية، وسوس، وبعض المناطق الساحلية على المتوسط في الشمال (شكل ١).

واللافت للنظر أن نسبة سكان الحضر تزايدت تدريجياً حتى بلغت ما يربو على نصف سكان البلاد بعد عام ١٩٩٤ بعد أن كانت لا تتجاوز ربعهم عقب الحرب العالمية الثانية، وما يربو قليلاً على الثلث في السبعينيات، ويبين الجدول رقم ٦ تطور أعداد المدن في المغرب وسكانها ونسبتهم لإجمالي السكان خلال القرن العشرين.

جدول ٦

تطور عدد المدن المغربية وسكانها ونسبتهم لإجمالي السكان ١٩٠٠-١٩٩٤[١٥]

	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٢٦	١٩٣٦	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٩٤
العدد	٢٧	٤٠	٤٨	٥٨	٩٢	١٠٧	١٤٥	٢٥٠	-
السكان بالألف	٤٢٠	-	٩٨٠	١٤٥٠	٢٦٥٠	٣٤٠٠	٥٤٠٠	٨٧٣٠	١٣,٣٧
النسبة ٪	٨	-	١٢,٥	١٥,١	٢٥	٢٧,٤	٣٥,٠	٤٣	٥١,٤

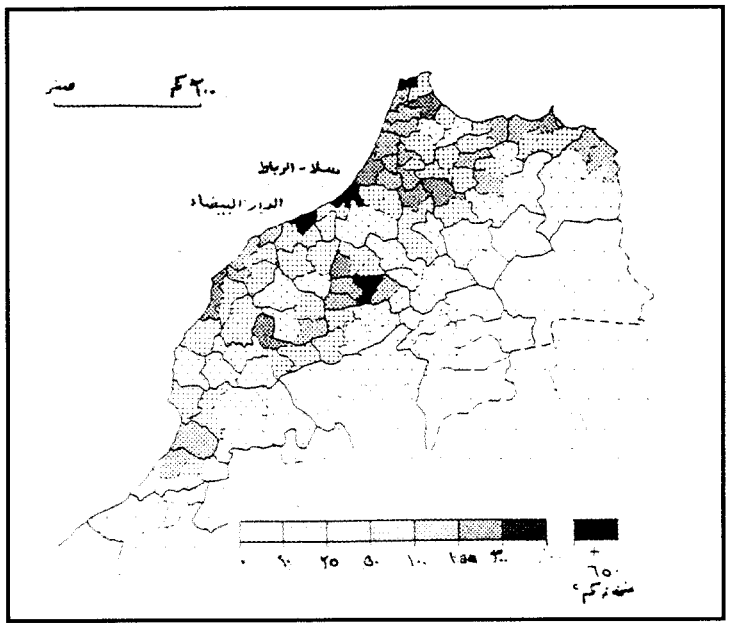

شكل ١ كثافات السكان في المغرب

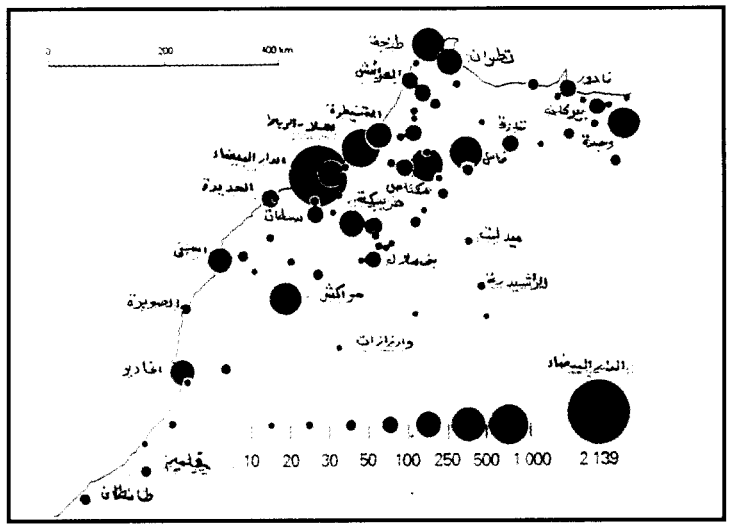

شكل ٢ توزيع المدن المغربية حسب أحجامها (١٩٩٤)

ومنه يتضح مدى التحول السريع في توزيع السكان بين الريف والحضر، وقد استقطبت عوامل متباينة سكان الريف نحو المراكز الحضرية منها الخدمات الإدارية والتصنيع والسياحة. وتؤكد معدلات النمو السكاني أنها كانت أعلى في كل الفترات التعدادية منذ عام ١٩٦٠ من ضعف مثليتها في الريف.

وقد تركزت حركة المهاجرين من الريف في اتجاهها للمدن الرئيسة، فقد استقبلت مدن الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ما يربو على نصف أعداد المهاجرين من الريف المغربي، بل إن الدار البيضاء وحدها حظيت بحوالي ٤٠٪ منهم، وترتب على ذلك تنامي حجمها سريعاً لتقترب من ثلاثة ملايين نسمة مع نهاية القرن العشرين.

جدول ٧

تطور الهيمنة السكانية لمدينة الدار البيضاء بالنسبة لسكان المغرب

السنة	١٩٣٦	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٩٤
السكان بالألف	٢٥٧	٦٦٣	٩٦٥	١٥٣٦	٢١٤٠	٢٧٧١
٪ من السكان	٣,٦	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٦
٪ من سكان الحضر	١٧,٧	٢٥,٨	٢٨,٣	٢٨,٤	٢٤,٦	٢١,٣

ويلخص الجدول رقم ٧ تطور سكان الدار البيضاء ويبين مدى هيمنتهما حجماً على الدولة، حيث اقترب حجمها من ١١٪ من إجمالي السكان وما يزيد على خمس سكان المدن في البلاد، وصارت الآن تعرف بالدار البيضاء الكبرى وتجاوز حجمها ١/٤ سكان الحضر المغربي، وتتضافر الرباط - سلا العاصمة السياسية للبلاد مع الدار البيضاء في تأكيد الهيمنة الحجمية للمدن الرئيسة؛

لذا يلاحظ أن حوالي خمس سكان المغرب يتركزون في أربع مدن رئيسة هي بترتيب أحجامها عام ١٩٩٤ الدار البيضاء وفاس ومراكش والرباط، وهذه المدن يسكنها خمسي سكان الحضر المغربي.

وقد اقترب حجم الدار البيضاء حالياً من ثلاثة ملايين نسمة، وفاق حجم الرباط مليون وربع المليون وهما المدينتان المليونيتان الوحيدتان في المغرب، وتليهما مدينتان يتراوح حجمهما بين ١/٢ لأقل من مليون هما مراكش وفاس، ثم خمس مدن يتراوح سكانها بين ١/٤ مليون لأقل من نصف مليون، وست مدن أخرى بين ١٠٠ ألف لأقل من ربع مليون (جدول ٨).

جدول ٨

أحجام المدن المغربية التي تزيد عن ١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٣[١٦]

المدن	السكان بالألف	المدينة	السكان بالألف	المدينة	السكان بالألف
الدار البيضاء	٢٩٤٣	وجدة	٣٣١	خريبكة	١٩٠
الرباط	١٢٢٠	طنجة	٣٠٧	المحمدية	١٥٦
مراكش	٦٠٢	صافي	٢٧٨	بني ملال	١٣٩
فاس	٥٦٤	تطوان	٢٧٢	أغادير	١٣٩
مكناس	٤٠١	القنيطرة	١٥٦	الجديدة	١٢٥

وإذا استثنيت المدن الثلاثة الأولى فإن بقية المدن مجتمعة يقترب سكانها من حجم الدار البيضاء وحدها، ومن ثم يمكن القول إن المدن المغربية عامة تتسم بصغر حجمها قياساً بالمدينة الأولى والثانية (شكل ٢).

التركيب العمري النوعي:

ما زال سكان المغرب يتسمون بالفتوة من حيث تركيبهم العمري، ويتضح ذلك من خلال نسب صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في المجتمع المغربي. صحيح أنها تراجعت بصورة ملموسة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ولكنها مع ذلك ظلت عند ٣٦,٣٪ عام ١٩٩٦، وترتبط هذه الفتوة بمعدلات الإنجاب العالية التي سادت عقب الاستقلال على نحو ما أشير إليه من قبل، لقد كانت نسبة صغار السن عام ١٩٦٢ حوالي ٤٢,٦٪ وارتفعت إلى ٤٦,٢٪ عام ١٩٧١، وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥ (حوالي ٤٧,١٪)[١٧] لتبدأ الانخفاض اعتباراً من تعداد ١٩٨٢ (٤٢٪) بسبب تراجع مستويات الخصوبة. وفي المقابل كانت نسب الكبار (٦٥+) حول ٣ لأقل من ٤٪ من جملة السكان، بسبب قصر أمد الحياة وبالذات بين الذكور واستمر ذلك حتى عام ١٩٩٤ عندما تجاوزت نسبة الكبار ٤٪.

والاتجاه العام للتركيب العمري الآن هو تراجع نسب صغار السن مقابل الارتفاع في نسب الأعمار المتوسطة (١٥-٦٤)، والزيادة الوئيدة في نسب الكبار، ولهذا النمط من التركيب تأثيراته المتباينة، فهو يقلل من عبء إعالة الصغار من ناحية ويزيد من الطلب على فرص العمل من ناحية ثانية، وتبزغ من خلاله ببطء مشكلات إعالة كبار السن ورعايتهم مستقبلاً من ناحية ثالثة.

ويبين الجدول رقم ٩ التركيب العمري والنوعي لسكان المغرب حسب بيانات ١٩٩٤، ومنه يظهر تاثير الهجرة المغربية النازحة في قلة نسب الذكور من الفئات العمرية الواقعة بين ١٥-٣٥ (١٧,٥٪ من جملة السكان مقابل ٢٠,٤٪ للإناث) وحتى في نسب الذكور الإجمالية حيث تصل إلى ٤٨,٨٪ مقابل ٥١,٢٪ للإناث، والمؤكد أن حساب نسبة النوع في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ على سبيل المثال يظهر مدى اختلال ميزان النوع لصالح الإناث. ولا يقتصر

تاثير النزوح على التركيب العمري النوعي للسكان إجمالاً، وإنما يبدو في اختلافه بين الريف والحضر حيث تدفع المناطق الريفية ذكورها من الشباب صوب المدن الكبرى بالذات وبالتالي ترتفع نسبة النوع وتزداد نسب الشباب في هذه الأخيرة على حساب الاقاليم الطاردة.

جدول ٩

التركيب العمري والنوعي لسكان المغرب عام ١٩٩٤[١٨]

السن	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	السن	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪
صفر -	٦,٢	٦,٠	١٢,٢	-٤٠	٢,٥	٢,٤	٤,٩
-٥	٦,٤	٦,١	١٢,٥	-٤٥	١,٦	١,٦	٣,٢
-١٠	٦,٢	٦,١	١٢,٣	-٥٠	١,٤	١,٧	٣,١
-١٥	٥,٤	٥,٥	١٠,٩	-٥٥	١,٣	١,٣	٢,٦
-٢٠	٤,٨	٤,٩	٩,٧	-٦٠	١,٣	١,٣	٢,٦
-٢٥	٣,٨	٤,١	٧,٩	-٦٥	٠,٨	٠,٧	١,٥
-٣٠	٣,٥	٥,٩	٧,٤	-٧٠	٠,٧	٠,٨	١,٥
-٣٥	٣,١	٣,٠	٦,١	+٧٥	٠,٨	٠,٧	١,٥

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر المغرب من الدول المتوسطة من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيه حيث بلغ ١٢٩١ دولاراً في عام ١٩٩٤، واحتل المرتبة ١٢٣ بين دول العالم[١٩]، وفي عام ١٩٩٨ كان المتوسط أقل قليلاً (١٢٤٠ دولاراً) واحتل المغرب المرتبة ١٢٤ طبقاً لدليل التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة[٢٠].

وتحتل المملكة المغربية مركزاً متوسطاً من حيث مستوى معيشة سكانها بين الدول العربية النفطية الغنية والدول العربية الأقل دخلاً مثل اليمن

والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، ولكنها تواجه مشكلات النمو السكاني السريع الضاغط على مواردها الاقتصادية والذي يتطلب الإنفاق العالي على الاحتياجات البشرية الأساسية لصغار السن من غذاء وتعليم وفرص عمل... إلخ.

ولما كان الاقتصاد المغربي يرتكز أساساً على الأنشطة الاقتصادية الأولية ممثلة في الزراعة والرعي وتربية الحيوان وصيد الأسماك والصناعة الاستخراجية ويفتقر إلى النفط، لذا تبدو العوائد من وراء هذه الأنشطة محدودة، وتحاول المملكة تنمية السياحة مستغلة بيئاتها الطبيعية المتنوعة وقربها من القارة الأوروبية لإتاحة فرص العمل وزيادة الدخل بين الشباب.

ويدفع انخفاض الدخل بعض الأسر المغربية في الريف والحضر لتشغيل صغار السن من أبنائها وحرمانهم من التعليم، كما أدت الهجرة الى المدن الكبيرة على نطاق واسع لظهور الأحياء العشوائية بمشكلاتها المتعددة[٢١]، والمؤكد أن المعروض من القوى العاملة يفوق بكثير فرص العمل المتاحة؛ ولذا ترتفع نسبة المتعطلين إلى ١٦٪ من جملة القادرين على العمل وعددهم ٨,٣ نسمة عام ١٩٩٤، وتبدو معظم نسب البطالة بين الذكور (١١,١٪ مقابل ٤,٩٪ للإناث).

ويعمل حوالي ثلث المغاربة بالزراعة وتربية الحيوان والصيد، بينما تصل نسبة العاملين بالخدمات إلى حوالي السدس، وتتقارب نسبة العاملين بالصناعة والكهرباء والغاز مع نسب العاملين بالتجارة والمطاعم والفنادق (١٢,٨٪، ١١,٩٪) ويتوزع باقي العاملين بين العمل بالتشييد والبناء والنقل والتعدين والمناجم والمحاجر (جدول ١٠).

وتقل نسبة العمل بين الإناث عن الذكور في المغرب (٢١٪ للإناث، ٧٩٪ للذكور عام ١٩٩٤)، وتتركز أنشطة الإناث في الزراعة والرعي وتربية الحيوانات والخدمات والصناعة، ويبين الجدول رقم ١٠ توزيع العاملين بالمغرب حسب أنشطتهم الاقتصادية والنوع عام ١٩٩٤ .

جدول ١٠

التوزيع النسبي لسكان المغرب حسب النشاط الاقتصادي والنوع عام ١٩٩٤

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
الزراعة والصيد	٢٨,١	٥,٥	٣٣,٦
الخدمات	١١,١	٥,٢	١٦,٣
الصناعات والكهرباء	٨,٤	٤,٤	١٢,٨
التجارة والمطاعم	١١,١	٠,٨	١١,٩
التشييد والبناء	٦,٠	٠,١	٦,١
النقل والمدنيين	٣,٠	٠,٣	٣,١
أنشطة غير مبنية	٠,١	٠,٠	٠,١

أما المهن فتأتي في مقدمتها عمال الإنتاج والنقل بنسبة ٤١,١٪ ثم الزراعة والصيد بنسبة ١٢,٢٪، وهذه المهن لا تتطلب مهارات أو تعليم، ومن ثم يمكن القول إن أكثر من نصف المغاربة يحترفون هذين النوعين (٥٣,٣٪)، وتأتي بعدها الوظائف الحكومية والخدمات وأعمال البيع وفي النهاية المديرون وأصحاب المهن العلمية (جدول ١١).

وتتمثل مهن العاملات من الإناث بشكل خاص في أعمال الإنتاج (مصانع حفظ المنتجات الزراعية والسمكية) وتليها الموظفات (الأعمال الكتابية) ثم

الخدمات. ويعمل نحو ٤١٪ من المغاربة بأجور، على حين تقترب نسبة العاملين في مؤسسات خاصة لحسابهم من حوالي ٢٤٪، بينما تقل نسبة العاملين بدون أجر إلى ١٧,٥٪ والباقي (٢٪) يعتبرون أنفسهم من أصحاب الأعمال.

جدول ١١

التوزيع النسبي لسكان المغرب حسب المهنة والنوع عام ١٩٩٤(١٠سنوات فاكثر) [٢٢]

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
عمال الإنتاج والنقل	٣٢,٣	٨,٨	٤١,١
الزراعة والصيد	١١,٤	٠,٦	١٢,٢
الأعمال الكتابية	٨,٥	٣,٠	١١,٥
الخدمات	٦,١	٢,٥	٨,٦
أعمال البيع	٦,٥	٠,٣	٦,٨
المديرون وأصحاب المهن العلمية	٢,٥	٠,٦	٣,١

وتختلف الحالة العملية للإناث عن الذكور في هذا الصدد حيث تتركز معظم العاملات ضمن من تحصلن على أجور أو يعملن دون أجر، وتقل نسبة العاملات لحسابهن وصاحبات العمل، وفي المقابل يعمل حوالي ٥٥٪ من الذكور بأجر أو لحساب أنفسهم.

ومن الناحية الاجتماعية كان السكان المغاربة حتى وقت قريب ذوي نسب عالية من الأمية حتى بلغت حوالي ثلاثة أرباع السكان في تعداد ١٩٧١، ثم تراجعت هذه النسب خلال العقود الثلاثة الأخيرة بسرعة كبيرة فبلغت ٦٥٪ عام ١٩٨٢، ٥٥٪ في التعداد الأخير (١٩٩٤) وتقدرها اليونسكو بحوالي ٥١٪ عام ٢٠٠٠.

غير ان الملاحظ هو تركز التحسن في نسب الأمية لدى الذكور عما هي عليه الحال بين الأناث اللاتى ما زلن يعانين من نسب أمية عالية بلغت حوالي ٦٧٪ من أعدادهن في تعداد ١٩٩٤. وحتى تقديرات اليونسكو لعام ٢٠٠٠ تشير لاحتمال بقاء ٦٤٪ من نساء المغرب (١٠ سنوات فأكثر) ضمن الأميات، ويلخص الجدول ١٢ تطور نسب الأمية حسب النوع في المملكة المغربية بين ١٩٧١-٢٠٠٠.

ويمكن القول أن نسب الأمية عامة ترتفع في الريف عن الحضر، حيث بلغت في تعداد ١٩٩٤ حوالي ٦٢٪ في الحالة الأولى، ٤٣٪ في الحالة الثانية، ويكون هذا الارتفاع أعلى بين الإناث منه لدى الذكور.

جدول ١٢

تطور نسب الأمية بين سكان المغرب حسب النوع ١٩٧١-١٩٩٤ (١٠سنوات+)[٣٣]

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
١٩٧١	٦٣	٨٧	٧٥
١٩٨٢	٥١	٧٨	٦٥
١٩٩٤	٤١	٦٧	٥٥
٢٠٠٠	٣٨	٦٤	٥١

خلاصة

يبدو مما سبق أن المغرب يعد من الدول العربية الكبيرة الحجم سكاناً، كما أنه شهد منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٢ نمواً سكانيا كبيراً نتيجة للتناقص الحاد في وفياته مع ثبات معدلات الإنجاب ومستويات الخصوبة السائدة، وقد دفع ذلك لنزوح المغاربة للخارج، ولكن أعدادهم لا تتجاوز ١,٤

مليون نسمة، وهي على كل حال لا تتعدى ٥٪ من إجمالي سكان البلاد، وتسهم بتحويلاتها في تدعيم اقتصادياته.

ورغم أن المغرب يعتبر من أغزر البلاد العربية مطراً وأكثرها تنوعاً تضاريسياً إلا أن توزع سكانه وكثافتهم يتسم بالتناقض الشديد بين الساحل والداخل والسهول والجبال والصحارى القاحلة في الجنوب والشرق، كما يتجه السكان في توزعهم للتركز بدرجة عالية في المراكز الحضرية الرئيسة على سواحل الأطلسي، وتشهد مدن أخرى نمواً متسارعاً كان من نتيجته تخطي نسبة سكان الحضر نصف عدد السكان الإجمالي.

وتتدنى الخصائص السكانية الاقتصادية والاجتماعية بين أغلبية سكان البلاد خاصة في الريف، ويتجلى ذلك في كثير من المؤشرات منها: مستويات الدخول والتعليم والتغذية والحصول على الخدمات والاحتياجات الأساسية.

وتوضح مؤشرات النمو السكاني اتجاه الخصوبة للتراجع منذ عام ١٩٨٢، ومن ثم فمعدلات الزيادة الطبيعية قد بلغت لأول مرة منذ منتصف القرن العشرين ١,٧٪ سنوياً، الأمر الذي يقلل من حدة المشكلة السكانية مستقبلاً في الدولة.

الهوامش

(١) جودة حسنين جودة وعلي هارون، جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧، ص٤٢٣ .

(٢) U.N. States man's Year Book, 1997-1998, P., 923

(٣) كان عدد الأوروبيين والفرنسيين والإسبان في عام ١٩٨٢ نحو ٦٢ ألفاً منهم سكان سبتة ومليلة البالغ عددهم ٤٠ ألفاً.

(٤) مصادر البيانات للسنوات الثلاثة الأولى: جاين فرنسوا تراون "المغرب العربي الإنسان والمجال" تعريب علي التومي وآخرون ص ٢٤٦ وبقية البيانات من التعدادات المغربية في السنوات المشار إليها. والمعدلات محسوبة بالمعادلة الأسية اعتماداً على فتحي أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٦ ص ٢٣٩ .

(٥) U.N. Statistical Year Book, New York, 2000, P., 76

(٦) مصادر البيانات:

١- U.N. Demographic Year Book, 1997

٢- U.N. Statistical Year Book, New York 2000

٣- U.N. State's Man's Year Book, 97/98

٤ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العدد ٨ عام ١٩٩٨.

٥ - جامعة فرانسوا تراون المغرب العربي الإنسان والمجال دار المغرب الإسلامي دون تاريخ تعريب كارم داسي - عبد الكريم سلم.

٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠، ص٢٢٥ .

٧- U.N. Demographic Year Book 1997, P. 324

٨ - لا يشمل هذا التقدير حوالي نصف مليون مهاجر عبر مسجلين موزعين في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٩ - أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، هجرة المغاربة إلى الخارج، الناظور، مايو ١٩٩٩.

١٠ - منها استخدام القوارب لعبور مضيق جبل طارق وتعرضها للغرق.

١١ - منها على سبيل المثال ٦٥٩٩٧٠ كم لوزارة التخطيط المغربية، عام ١٩٧٩، ٧٦٠٨٥٠كم لجامعة الدول العربية عام ١٩٩٨، ٦٩٨٦٧٠ للكتاب الديموغرافي السنوي عام ١٩٩٧، ٧٣٠٨٥٠ لـ State's man's Year Book عام ١٩٩٧، حتى المساحة الأصلية للمغرب دون الصحراء فيما قبل عام ١٩٧٠ تتفاوت هي الأخرى بين ٤٤٦٥٥٠، ٤٥٨٧٣٠كم.

١٢ - بلغت مساحة المقاطعات الأربع في تعداد ١٩٨٢ حوالي ٩٨ ألف كيلو متر مربع، وفي تعداد ١٩٩٤ كان مجموعها ٢١٧ ألف كيلو متر مربع.

١٣ - كلما بعدت قيمة نسبة التركز من الصفر (عند التوزيع المثالي للسكان في إطار المساحة)، دل ذلك على التباين في التوزيع والعكس صحيح.

١٤ - مصادر البيانات:

U.N. State's Man's Year Book 1997/1998, P. 923

Eugene, C, Erickson and Frank, W. Young urban Hierarchies and Regional development in Morocco, Journal of Developing Societies. Vol. VIII 1992 P., 166

١٥ - مصادر الببيانات: جان فرنسوا اتراون المغرب العربي (مرجع سابق) ص٢٧٤ .

U.N Demographic Year Book, 1997 P.,118

State's man's Year Book, 97/1998 P. 923

Euge-ne, c. Erickson and Frank, w. Young, Op, Cit, P.,160

١٦ - مصدر البيانات:

U.N Demographic Year Book, 1996

١٧ - الأمانة العامة الجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٢٣ .

١٨ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العدد ٦، ١٩٩٦ ص ١٨ .

١٩ - U.N, The World Economic Fact book 4th Edition, London, U.K, 1996, P., 47.

٢٠ - تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠، ص ١٧٥.

٢١ - راجع في هذا الموضوع: عبد القادر القصير أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٢.

٢٢ - UNESCO, Statistical Year Book, 99 P. 43

٢٣ - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المسح الإحصائي للمؤسسات التربوية والثقافية في الوطن العربي، تونس ٢٠٠٠، ص١٧٢ .

المصادر والمراجع العربية

١ - أكاديمية المملكة المغربية: هجرة المغاربة الى الخارج، الناظور، مايو ١٩٩٩.

٢ - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المسح الإحصائي للمؤسسات التربوية والثقافية في الوطن العربي، تونس ٢٠٠٠.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠.

٤ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العددان ٦،٨ لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

٥ - جان فرنسوا تراون المغرب العربي الإنسان والمجال تعريب كارم داسي وآخرون، الرباط ١٩٨٩.

٦ - جودة حسنين جودة وعلي هارون، جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٨.

٧ - فتحي أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦.

٨ - فتحي أبو عيانة: جغرافية العالم العربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٤.

٩ - عبد القادر القصير أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٢.

المصادر والمراجع غير العربية

1 - Arthur, S. Banks (ed.), "Political Hand Book of the World," 1992, New York, 1999.

2 - Jean Louis Mlege, Le Maroc, Press Universitaire de France, 1992.

3 - Jean -Pierre, Lozato-Glotart, Le Maroc, 1981.

4 - U.N., Demographic Year book, 1992, 1996/1997.

5 - U.N., State's Man's Year Book, 97/98.

6 - U.N., Statistical Year Book, New York, 2000.

7 - U.N., The World Economic Fact Book, London, U.K., 1996.

8 - UNESCO, Statistical Year Book, 1999.

9 - Eugene, C., Erickson and Frank, W., Young, "urban Heirarchies and Regional development in Morocco", Journal of developing Societies vol. VIII, 1992.

الفصل الثـاني والعشرون

سكان الجمهورية الإسلامية الموريتانية

إعداد
د. فوزان بن عبدالرحمن الفوزان
قسم الجغرافيا - جامعة الإمام محمد بن سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدمة:

تشكل موريتانيا بموقعها الفريد حلقة وصل بين المغرب العربي بسكانه العرب والبربر وبين أفريقيا السوداء. بل إن سكان هذه الدولة يتألفون من المجموعات السكانية الثلاث، حيث يتركز العرب والبربر، الذين يشكلون حوالي ثلثي سكان البلاد، في الأجزاء الشمالية والوسطى بينما توجد العناصر الزنجية التي ترتبط عرقياً بسكان السنغال في الأجزاء الجنوبية من البلاد. وقد أهلتها هذه الصفات لأن تشارك في الثقافة العربية الإسلامية من جانب وأن تكون على ارتباط وثيق مع الثقافة الأفريقية السوداء من جانب آخر. كما أهلها هذا الموقع لأن تكون قاعدة انطلقت منها حركات إسلامية كبرى، كان من أبرزها حركة المرابطين، لتنقل نور الإسلام إلى البلاد المجاورة.

ويتأثر توزيع السكان وكثافتهم ونشاطهم الاقتصادي وحياتهم الاجتماعية بالتكوين الطبيعي للبلاد حيث تشغل الصحراء حوالي ثلثي الأراضي الموريتانية بينما تغطي حشائش السافانا الجزء الجنوبي من أراضي الدولة المنتمي لإقليم الساحل المناخي. فالأجزاء الشمالية من البلاد حيث تسود الصحراء تتميز بقلة السكان وانخفاض كثافتهم. ويعمل معظم السكان في هذا الجزء في حرفة الرعي وتربية الماشية والإبل والأغنام، أما حيثما يوجد الماء في بعض الواحات فيشتغل السكان بالزراعة، كما أن هذه المنطقة غنية بالمعادن، خاصة الحديد، ولذا فقد بدأت منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠م عمليات استخراج هذه الخامات وإجراء بعض العمليات الصناعية عليها وتصديرها.

أما في إقليم الساحل الذي يشغل الثلث الجنوبي من البلاد فالأمطار أكثر غزارة، والحياة النباتية أكثر غناً، كما يجري في أقصى الأجزاء الجنوبية نهر السنغال ولذلك فالزراعة هنا هي النشاط الرئيس للسكان، كما يعمل بعضهم

بتربية الماشية وصيد السمك من نهر السنغال. ونظراً لأن الموارد المائية والزراعية أكثر وفرة في هذه المناطق فإن الكثافة السكانية أعلى بكثير من المناطق الشمالية والوسطى. وعلى طول السواحل الموريتانية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب تعد حرفة صيد السمك هي الحرفة السائدة في هذه المناطق.

مصادر المعلومات:

تعد التعدادات السكانية أهم المصادر التي يعول عليها في الدراسات السكانية لأي دولة. وقد أجري في موريتانيا تعدادان سكانيان شاملان حتى الآن، أحدهما في عام ١٩٧٧م والآخر في عام ١٩٨٨م وهما، على الرغم من قدمهما، أهم المصادر التي توفر مادة علمية متكاملة يمكن الاعتماد عليها. أما بعد ذلك فإن ما هو متوفر من إحصاءات تعالج بعض الخصائص السكانية في البلاد تعتمد على التقديرات والإسقاطات التي قامت بها الحكومة الموريتانية أو الهيئات العربية والدولية المتخصصة.

من جانب آخر فقد جرت عدة محاولات قبل عام ١٩٧٧م لتقدير السكان أو إحصائهم ولكن جميع هذه المحاولات لم ترق إلى مستوى التعداد السكاني المتكامل. وكانت أولى هذه المحاولات في عام ١٩٥٦م، والبلاد وقتها مازالت خاضعة للاستعمار الفرنسي، وكان هذا التعداد قاصراً على السكان الأوروبيين فقط،[١] كما أجري مسح سكاني آخر بين عامي ١٩٦١-١٩٦٢م ولكنه هو الآخر لم يشمل سوى المراكز الحضرية الرئيسة. ولذلك فقد أوكل إلى شركة S. E. D. E. S. الفرنسية تعداد سكان الأرياف والبادية عام ١٩٦٥م، وظهرت نتائج هذا المسح في عام ١٩٧٢م، كما جرى مسح آخر للمراكز الحضرية في عام ١٩٧٥م تمهيداً للتعداد الشامل[٢].

وتبعاً لذلك فإن تعدادي السكان في عامي ١٩٧٧م و١٩٨٨م يشكلان المصادر الأساسية للبيانات السكانية لهذه الدراسة خاصة أن الأول منها يتضمن مقارنة نتائجه مع التقديرات والتعدادات السابقة، أما الثاني فيعد القاعدة التي بنيت عليها التقديرات والإسقاطات الحديثة التي تتضمنها التقارير والكتب الإحصائية التي تصدرها الهيئات والمنظمات العربية والدولية والتي تعد هي الأخرى من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، رغم أن بياناتها وتحليلاتها يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر.

التركيب السلالي والعرقي للسكان:

يتألف المجتمع الموريتاني من الناحية السلالية والعرقية من ثلاث مجموعات سكانية رئيسة هي الزنوج والبربر والعرب. وقد أسهمت عوامل متعددة في تكوين ملامح المجتمع الموريتاني وتركيبته السلالية، أهم هذه العوامل هي الموقع ودخول الإسلام ونزوح القبائل العربية إلى هذه البلاد. فموقع البلاد بين العالمين الزنجي في الجنوب والسلالات القوقازية في الشمال كان أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى أن يكون سكان هذه البلاد خليطاً متمازجاً من هذه العناصر البشرية المتعددة وأن يكون حلقة وصل سكانية بين هذه الجماعات. كما أن دخول الإسلام إلى هذه البلاد كان من أهم الأحداث التي أثرت في تركيبة السكان العرقية حيث تبع ذلك هجرة أعداد كبيرة من العرب إلى هذه البلاد ليصبحوا في الوقت الحاضر أهم وأبرز المجموعات السكانية. ثم إن الإسلام الذي يقرر ألا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى قد ساعد من ناحية أخرى على تزاوج هذه الجماعات البشرية وامتزاجها مع بعضها حتى لا تكاد تجد اليوم جماعات نقية لم تتأثر بالجماعات الأخرى.

وإذا ما حاولنا أن نتتبع التاريخ السلالي للمجتمع الموريتاني فإننا نجد أن سكان البلاد مع بداية العصر التاريخي كانوا يتألفون عرقياً من مجموعتين رئيستين: البربر القدماء في المناطق الشمالية، والمجموعات الزنجية في المناطق الجنوبية، وكان الفريقان يتنازعان السيطرة على الصحراء تبعاً لتغير موازين القوى بينهما[٣]. ولم يحدث تغيير يذكر على التركيب السلالي للسكان خلال العصور التالية حتى تاريخ الفتح الإسلامي لهذه البلاد في النصف الثاني من القرن الهجري الأول (٦٤هـ)، فقد صاحب الفتح قدوم العرب إلى هذه البلاد فاتحين، ثم بعد ذلك مهاجرين ليستقروا فيها ويكونوا أبرز المجموعات السكانية في الوقت الحاضر. والجدير بالذكر أن دخول الإسلام إلى هذه البلاد وإسلام القبائل البربرية قد أدى إلى أن تقبل هذه القبائل على تعلم اللغة العربية والاختلاط مع القبائل العربية وتشاركها لغتها ودينها وكثيراً من عادتها الاجتماعية.

والآن سنلقي مزيداً من الضوء على هذه المجموعات السلالية الرئيسة:

١- الزنوج:

يعد الزنوج أقدم الجماعات البشرية التي سكنت أراضي موريتانيا، وهم يتركزون في الوقت الحاضر في المناطق الجنوبية من البلاد "حوض نهر السنغال"، ولكن في عصور سابقة كانت هذه المجموعة أكثر امتداداً نحو الشمال حيث كانت تنتشر على الأقل حتى دائرة العرض ٢١ْ شمالاً "منطقة أدرار"[٤]. وقد أدى الزحف المتواصل للقبائل البربرية والعربية نحو الجنوب إلى تزحزح هذه الجماعات الزنجية شيئاً فشيئاً في هذا الاتجاه حتى أضحت غالبيتهم العظمى تقع إلى الجنوب من دائرة العرض ١٧ْ شمالاً. ويتألف الزنوج في موريتانيا من قبائل متعددة لكل منها لغتها وبنيتها الاجتماعية الخاصة،

ولكنهم جميعاً يدينون بالإسلام، كما أن معظمهم يتكلم العربية والفرنسية. ومن أهم القبائل الزنجية في موريتانيا التوكولور والسوننكي والولف والفولبي أو الفولان والبامبارا، وهذه القبائل جزء من مجموعات أكبر في السنغال وغيرها من دول غربي أفريقيا. وتشكل هذه الجماعات حوالي ١٨,٥٪ من مجمل سكان موريتانيا[٥].

ومن الناحية العرقية يمكن أن ينسب إلى المجموعة الزنجية جماعات الحراتين (الخراطين) وهي سلالة زنجية مختلطة كانوا أرقاء يملكهم البدو في العصور الماضية. وبعد عتقهم ظلوا يعيشون جنباً إلى جنب مع القبائل العربية والبربرية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد ويعملون في الزراعة، غالباً كأجراء، وهم يشكلون طبقة اجتماعية واضحة داخل المجتمع الموريتاني[٦].

٢- البربر:

البربر أمة عظيمة شديدة البأس سكنت منطقة شمال أفريقيا منذ عصور مبكرة تصل إلى ٣٠٠٠ سنة ق.م[٧]. والبربر قبائل عديدة أهمها في موريتانيا قبائل صنهاجة الثلاث، جدالة ولمتونة ومسوفة. ونشأة البربر وأصولهم وجذورهم التاريخية قضايا خلافية كبيرة، ففي حين يرى بعض الباحثين أنهم يرتبطون سلالياً بسكان جنوب أوروبا يرى آخرون أن البربر، خاصة قبائل صنهاجة، هم عرب قحطانيون حميريون، وقد جزم بذلك عدد كبير من المؤرخين العرب كابن سلام وابن الكلبي والطبري والهمذاني وابن الأثير وابن خلكان واليعقوبي وغيرهم. وقال بعض المؤرخين كالمسعودي: إن البربر من غسان تفرقوا في الأرض بعد سيل العرم، وقال الطبري إنهم خليط من كنعان والعماليق، وقال آخرون: إنهم من لخم وجذام[٨].

وبغض النظر عن الجذور الأولى لقبائل البربر، فمن المسلم به أن القبائل البربرية في موريتانيا قد تعربت منذ دخولها الإسلام، حيث أقبلت على تعلم اللغة العربية "لغة الإسلام"، وزاد اختلاطهم وتزاوجهم بالقبائل العربية التي قدمت إلى هذه البلاد مع الفتح الإسلامي وبعده، حتى غدوا كياناً بشرياً واحداً. ومن الأشياء التي ساعدت على اندماج البربر، أو العرب القدماء كما يطلق عليهم بعض الكتاب،[٩] مع العرب المحدثين أو المهاجرين دخول البربر في الإسلام والمعاملة الحسنة التي لقيها البربر من إخوانهم الفاتحين، حيث أشركوهم بالخير والشر وساووهم بأنفسهم مما كان له أثر كبير في إقبالهم على الإسلام وعلى اللغة العربية على حد سواء[١٠]. ومما ساعد على عملية استعراب البربر أنه لم تكن لهم لغة مكتوبة بل مجموعة من اللهجات، ولذا فقد أقبلوا على العربية وتعلموها حتى لم تعد لهم لغة سواها. والواقع أن الانصهار العرقي واللغوي بين العرب والبربر في موريتانيا كان أقوى منه في بقية بلدان شمالي أفريقيا، ولذلك فبينما نجد أن بعض اللغات البربرية لاتزال مستعملة في بعض مناطق المغرب والجزائر وتونس، فإن هذه اللغات واللهجات قد اندثرت في موريتانيا فلم يعد يتكلمها سوى نحو عشرة آلاف شخص، ولكن كلهجة ثانية بعد اللغة العربية "الحسانية" [١١].

٣- العرب:

قدم العرب إلى أراضي موريتانيا الحالية لأول مرة مع طلائع الفتح الإسلامي لهذه البلاد في منتصف القرن الأول الهجري، ولكن أعدادهم في ذلك الوقت، ولقرون عديدة تالية كانت محدودة، وبالتالي أقل من أن تؤثر في التركيب السلالي للبلاد الذي كان يتألف أصلاً من مجموعتي البربر والقبائل الزنجية. ولذا فإن الوجود العربي في موريتانيا، وبلاد شمالي أفريقيا بشكل

عام، كان مرتبطاً بالهجرات الكبرى لقبائل بني هلال وبني سليم إلى هذه المناطق خلال القرنين الخامس والسادس (الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين). وكان هؤلاء قد طردوا من الجزيرة العربية إلى مصر في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ومنها نزحوا إلى شمالي أفريقيا[١٢].

ومن أهم الهجرات العربية إلى موريتانيا التي كان لها تأثير كبير في المجتمع الموريتاني الحالي قبائل المعاقيل العربية التي بدأ تاريخها في موريتانيا منذ القرنين السادس والسابع الهجريين (١٣م)، حيث نتج عن خلافهم مع الدولة المرينية بفاس ومضايقتهم لهم أن بدأت مجموعات منهم بالهجرة جنوباً نحو الصحراء الغربية وشمال موريتانيا طلباً للحرية والنفوذ ولقمة العيش.[١٣]

ولما حلت الدولة العلوية مكان السعديين اعتمدوا على قبائل المعاقيل في المغرب في غزواتهم نحو الجنوب مما ساعد على انتشار هؤلاء في شمال ووسط موريتانيا الحالية حتى بلغ امتدادهم حدود السنغال في عام ١٧٣٠م، وقامت أول إمارة لعرب المعاقيل في عام ١٧٦٩م، تسمى إمارة الترارزة تحت إمرة ضوي الحسن الذي حكم باعتراف سلطان فاس[١٤]. وينتمي معظم عرب موريتانيا الحاليين إلى بني حسان بن معقل، وينتهي نسبهم كما يذكرون إلى جعفر بن أبي طالب، ولو أن بعض المؤرخين يجادل في ذلك فيعدهم البعض من بطون بني هلال، ويقول آخرون: إنهم ينحدرون من عرب اليمن لأن في كليهما بطن يدعى "معقل".[١٥] ويتفرع بنو حسان إلى قبائل عديدة ينتسب معظمها إلى أولاد حسان الثلاثة دليم وودي وحسم، حيث تقطن معظم قبائل دليم في الصحراء الغربية وشمال موريتانيا، بينما ينتشر أولاد ودي في باقي مناطق البلاد ومنهم البراكنة والترارزة وأولاد داود عروق، وأولاد يونس، وأولاد عقبة، وأولاد رزق، وأولاد داود محمد، وأولاد مبارك، والمغافرة، وغيرهم كثير[١٦].

ومن الجدير ذكره هنا أن عرب موريتانيا قد تزاوجوا واختلطوا اختلاطاً كبيراً مع بعضهم ومع القبائل البربرية السابقة لهم حتى انصهر هؤلاء مع العرب وأصبحوا يشكلون طبقة اجتماعية يطلق عليها اسم "البيضان"، ويطلق عليهم الكتاب الأوروبيون اسم "المور". وكلمة البيضان تعبير سلالي أكثر منه دلالة على لون البشرة، فمن البيضان من هم ذوو بشرة سمراء نتيجة لاختلاطهم وتزاوجهم مع العناصر الزنجية، سواء من طبقة العبيد الذين تحرروا فيما بعد أو مع القبائل الزنجية الأخرى. وباختصار فيمكن أن نقول إنه لم يعد هناك عرب أنقياء أو بربر أنقياء، فالمجتمع الموريتاني خليط من هؤلاء ومن عناصر زنجية أخرى، جمعهم الإسلام فجعلهم كتلة بشرية واحدة.

نمو السكان والعوامل المؤثرة فيه:

١- التطور العددي لسكان موريتانيا:

يقدم تعدادا السكان في عامي ١٩٧٧م و١٩٨٨م مادة متكاملة دقيقة عن أعداد السكان وخصائصهم المختلفة يمكن أن يعول عليها للحصول على تقديرات موثوقة عن أعداد سكان البلاد في الفترة الفاصلة بين التعدادين أو التالية لآخرهما. أما قبل تعداد عام ١٩٧٧م فإن ما يتوافر من بيانات سكانية مبني على مسوح جرت بالعينة لبعض قطاعات السكان، كسكان الحضر، أو سكان الريف، ولذا فإن أرقامها يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر.

وعلى الرغم من تضارب التقديرات في الفترة السابقة لتعداد عام ١٩٧٧م فإن أكثر التقديرات قبولاً تشير إلى أن عدد سكان البلاد في عام ١٩٥٠م كان زهاء مليون نسمة زادوا إلى ١,١١٧,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٠م ثم إلى ١,٢٨٩,٠٠٠ عام ١٩٧٠م[١٧]. أما في إحصاء عام ١٩٧٧م فقد بلغ عدد سكان

البلاد زهاء ١,٤٠٥,٦٩٣ نسمة[١٨]، كما بلغوا في إحصاء ١٩٨٨م زهاء ١,٨٦٤,٢٣٦ نسمة[١٩]. أما في السنوات الواقعة بين التعدادين أو التالية لإحصاء عام ١٩٨٨م فقد قدر أعداد سكان البلاد بحوالي ١,٥٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠م و١,٩٧٩,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠م[٢٠]. وارتفعت أعدادهم إلى ٢,٣٣٤,٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٥م وزهاء ٢,٥ مليوني نسمة عام ١٩٩٩م[٢١].

وتشير مجمل هذه التقديرات إلى أن معدل النمو السنوي لسكان موريتانيا قد ارتفع من ١,١ ٪ في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠م إلى ١,٤٪ في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠م ثم إلى ١,٨٪ في السنة في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م. وتشير نتائج تعدادي عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م والتقديرات التالية إلى نمو متسارع بنسب أكبر خلال العقدين الماضيين حيث ارتفع المعدل السنوي لنمو السكان إلى ٢,٤ خلال الثمانينيات ووصل إلى زهاء ٣٪ في السنة في العقد الأخير (١٩٩٠-٢٠٠٠م). وتوحي هذه الأرقام على تحسن الأوضاع الصحية وانخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل الحياة المتوقعة عند الولادة وتضاؤل دور الهجرة كعامل سلبي مؤثر على نمو السكان في السنوات الأخيرة (راجع جدول رقم ٢).

ومن الطبيعي أن النمو السكاني في موريتانيا يختلف من منطقة إلى أخرى ولكن هذا الاختلاف ليس راجعاً لاختلاف واضح في الزيادة الطبيعية للسكان في هذه المناطق بقدر ما هو راجع إلى حركات الهجرة الداخلية بين هذه الأقاليم، خاصة الهجرة من الأرياف والبادية إلى المدن الرئيسة، ولذا فإن الولايات التي تحتضن المدن الإدارية والصناعية والتعدينية الكبرى هي التي شهدت معدلات أكبر في نمو سكانها في حين كان هذا العامل ذو تأثير سلبي على معظم الولايات الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم (١) الذي يوضح معدل نمو السكان في الولايات الموريتانية بين تعدادي عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدلات نمو السكان في هذه الفترة بين الولايات المختلفة تبعاً لتفاوت عوامل الجذب والطرد داخلها. ففي حين نجد أن بعض الولايات قد شهدت معدلات نمو عالية جداً، كنواكشوط (١٧,٥٪) ونواذيبو (١٥,٣٪)، وبعضها شهد نمواً معتدلاً يتجاوز أو يقارب المعدل العام لنمو السكان في الدولة كما هو الحال في ولاية ترس زمور (٤,٣٪)، وقيدماغة (٣,١٪) وولايتي البراكنة والعصابة (٢,٥٪)، نجد أن معدل النمو السكاني في ولايات أخر محدود جداً كما هو الحال في ولاية الحوض الغربي (١,٧٪) وأدرار (٠,٩٪) والحوض الشرقي (٠,٣٪). بل إن بعض الولايات قد شهدت نمواً سلبياً وهبوطاً في عدد سكانها في عام ١٩٨٨م عما كانوا عليه في عام ١٩٧٧م كما هو الحال في ولايات الترارزة وتجانت وأنشيري. والواقع أن هذا النمط في نمو السكان في الولايات الموريتانية لم يكن قاصراً على هذه الفترة فقط بل هو استمرار لاتجاهات نمو السكان منذ استقلال البلاد كنتيجة لبروز المدن الإدارية والتعدينية كمناطق جذب هامة، خاصة مع توالي فترات الجفاف وتدهور القطاعات الاقتصادية الريفية. وعلى سبيل المثال فقد شهدت ولاية نواكشوط نمواً في سكانها بمعدل سنوي بلغ زهاء ١٩,٤٪ خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٧م) وبلغ معدل النمو السنوي في نواذيبو زهاء ٦,٧٪ في نفس الفترة في حين لم يتجاوز معدل النمو السنوي للسكان ١,١٣٪ في البراكنة و٠,٨٤٪ في الترارزة و٠,٠٢٪ في تجانت، بينما كان النمو سالباً في أدرار (-١,٢٣٪) وأنشيري (-٢,٩٤٪) [٢٢].

جدول (١)
نمو السكان حسب التقسيم الإداري في جمهورية موريتانيا الإسلامية في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م)

الولاية	عدد السكان ١٩٧٧	عدد السكان ١٩٨٨	الفرق في عدد السكان	نسبة التغير		عدد السكان ١٩٩٩
				إجمالي	المتوسط السنوي	
الحوض الشرقي	٢٠٥٨٩٦	٢١٢٢٠٣	٦٣٠٧	٣,١	٠,٣	٢١٨٧٨١
الحوض الغربي	١٣٤٠٠٨	١٥٩٢٩٦	٢٥٢٨٦	١٨,٩	١,٧	١٨٩٤٠٣
العصابة	١٣٠٩٠١	١٦٧١٢٣	٣٦٢٢٢	٢٧,٧	٢,٥	٢١٣٤١٦
جرجل	١٥٠٢٢٧	١٨٤٣٥٩	٣٤١٣٢	٢٢,٧	٢,١	٢٢٦٢٠٨
البراكنة	١٥١٣٥٣	١٩٢١٥٧	٤٠٨٠٤	٢٧,٠	٢,٥	٢٤٤٠٣٩
الترارزة	٢١٧٥٧٧	٢٠٢٥٩٦	-١٤٩٨١	-٦,٩	-٠,٦	١٨٨٦١٧
أدرار	٥٥٣٥٤	٦١٠٤٣	٥٦٨٩	١٠,٣	٠,٩	٦٧٣٣٠
نواذيبو	٢٣٥٢٦	٦٣٠٣٠	٣٩٥٠٤	١٦٧,٩	١٥,٣	١٨١٤٦٣
تجانت	٧٤٩٨٠	٦٤٩٠٨	-١٠٠٧٢	-١٣,٤	-١,٢	٥٦٢١٠
قيدماغة	٨٧٠٠١	١١٦٤٣٦	٢٩٤٣٥	٣٣,٨	٣,١	١٥٥٧٩١
تيرس زمور	٢٢٥٥٤	٣٣١٤٧	١٠٥٩٣	٤٧,٠	٤,٣	٤٨٧٢٦
أنشيري	١٧٦١١	١٤٦١٣	-٢٩٩٨	-١٧,٠	-١,٥	١٢١٢٩
نواكشوط	١٣٤٧٠٤	٣٩٣٣٢٥	٢٥٨٦٢١	١٩٢,٠	١٧,٥	٦٦٩٨٦٤
المجموع	١٤٠٥٦٩٣	١٨٦٤٢٣٦	٤٥٨٥٤٣	٣٢,٦	٣,٠	٢٤٧١٩٧٧

المصدر:
- أعداد السكان لعامي ١٩٧٧، ١٩٨٨م من وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج تعداد السكان في العامين المذكورين.
- باقي الحسابات والتقديرات من عمل الباحث.

وبناءً على معدلات نمو السكان في الولايات الموريتانية في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨م يمكن التوقع -كما يظهر من الجدول السابق- أن بعض الولايات

الموريتانية ستستمر في نموها السكاني بشكل واضح وكبير، خاصة ولايتي نواكشوط ونواذيبو ثم ترس زمور وقيدماغة في حين سيستمر تناقص سكان ولايات أخرى كما هو الحال في ولايات الترارزة وتجانت وأنشيري. فالإسقاطات المبنية على نفس المعدلات تشير إلى زيادة سكان نواكشوط إلى ١,١ مليون نسمة عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٣٩٣,٣٢٥ نسمة عام ١٩٨٨م، وهو أمر يبدو بعيداً جداً عن الصحة ولذلك يبدو أن تقدير الأمم المتحدة لسكان نواكشوط بزهاء ٦٠٨٢٢٨ نسمة عام ١٩٩٦م[٢٣]، وهو ما يعني بلوغهم زهاء ٦٧٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٩م أقرب للصحة ولذا فقد اعتمد عليه في هذه الدراسة. كما تشير التقديرات إلى أن سكان نواذيبو قد وصلوا إلى ١٨١,٤٦٣ نسمة عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٢٠٢,٥٩٦ نسمة في عام ١٩٨٨م، وسكان تجانت أصبحوا ٥٦,٢١٠ نسمة في ١٩٩٩م بعد أن كانوا ٦٤,٩٠٨ نسمة في عام ١٩٨٨م، وسكان أنشيري لم يتجاوزوا ١٢١٢٩ نسمة في عام ١٩٩٩م بعد أن كانوا ١٤٦١٣ نسمة عام ١٩٨٨م.

وتقديرات كتلك تفترض تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم بشكل كبير في تحركات السكان داخل الدولة خلال الفترة التالية لإحصاء عام ١٩٨٨م بتلك التي كانت سائدة في فترة المقارنة (١٩٧٧-١٩٨٨م) وهو أمر مشكوك فيه نظراً لانتشار البطالة في المدن وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من السكان، خاصة مع تحسن الظروف المناخية والازدهار النسبي للقطاعات الاقتصادية الريفية خلال العقد الأخير. وعلى سبيل المثال فقد حقق القطاع الزراعي نمواً جيداً في عام ١٩٩٧م قدره ٦٪ واحتلت موريتانيا المرتبة الثانية في الدول العربية من حيث معدلات النمو الاقتصادي بعد قطر في نفس العام حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٢,٧٪.[٢٤] ولذلك فإن تقديرات السكان السالفة الذكر يجب أن تؤخذ بشيء من الحذر خاصة في ولايات مثل نواكشوط ونواذيبو، التي تبدو

معدلات نمو السكان فيها أكبر من الواقع، أو في الولايات التي تناقص سكانها كما هو الحال في أنشيري وتجانت والترارزة.

٢- مكونات النمو السكاني:

١- **الزيادة الطبيعية:** تشير الإحصاءات المتوافرة عن موريتانيا أن عامل الهجرة محدود التأثير في تغير حجم سكان الدولة ككل وأن الزيادة الطبيعية هي العامل الأهم في زيادة السكان في هذه الدولة. ويوضح الجدول رقم (٢) أن معدل المواليد قد شهد انخفاضاً طفيفاً خلال الخمسين سنة الماضية من زهاء ٥١ مولوداً لكل ألف من السكان في النصف الأول من الخمسينيات إلى زهاء ٤٦,٧ مولوداً في نهاية عام ٢٠٠٠م. ويمكن فهم هذا الانخفاض في ضوء التحول الكبير لقطاع من السكان من حياة الريف إلى حياة المدن وما يعني ذلك من تأخير سن الزواج وعمل بعض النساء أو انشغالهن بالتعليم وهي كلها تحجم من الإقبال على الزواج أو تؤخر سن اقتران الزوجين مما يؤدي إلى الإقلال من عدد المواليد. كما أن زيادة الأعباء الاقتصادية لسكان المدن، مقارنة مع سكان الريف تجعل بعض الأسر تتجه نحو تحديد النسل وتقليل عدد الأولاد.

ورغم الانخفاض في معدل المواليد فإن الانخفاض الكبير في معدل الوفيات من حوالي ٣١ وفاة لكل ألف من السكان في بداية الخمسينيات إلى ١٩ وفاة في النصف الثاني من الثمانينيات ثم إلى زهاء ١٦,٨ وفاة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في زيادة السكان الطبيعية. فقد ارتفع معدل الزيادة الطبيعية من ٢٪ في السنة في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٣٪ في الفترة ٨٥-١٩٩٠م قبل أن يستقر أخيراً عند حدود ٢,٩٪ في السنة في العقد الأخير. ويدل هذا الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الولادة إلى ارتفاع مستويات المعيشة للسكان وتحسن أوضاعهم الصحية. ويتضح هذا التقدم في المستوى المعيشي والصحي

للسكان في موريتانيا من مقارنة عدد وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة المذكورة، فالأطفال حديثو الولادة هم أكثر فئات السكان تأثراً بالأمراض ونقص الغذاء ولذا فإن تناقص أعداد وفياتهم من ٢٠٤ حالات وفاة لكل ألف مولود في بداية الخمسينيات إلى زهاء ١٠٨ حالة وفاة في عام ٢٠٠٠م يعد مؤشراً قوياً للتقدم الصحي وارتفاع مستوى المعيشة. كما أن ارتفاع معدل الحياة المتوقعة من ٣٣,٥ سنة في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٤٩,٣ عام ٢٠٠٠م يعد مؤشراً آخر لهذا التحسن.

٢- **الهجرة:** يوجد نوعان من الهجرة: هجرة خارجية من الدولة وإليها، وهجرة داخلية تختص بتنقلات السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة. وفي حين تعد الهجرة الداخلية هي المسؤولة إلى درجة كبيرة عن التفاوت في معدل النمو في المناطق الموريتانية المختلفة، كما ذكرنا آنفاً، فإن الهجرة الخارجية الصافية، أي الفرق بين المهاجرين من الدولة والمهاجرين إليها، هي العامل المؤثر الثاني بعد الزيادة الطبيعية على التغير في سكان الدولة سلباً أو إيجاباً.

والواقع أن ما هو متوفر من إحصاءات عن موريتانيا لا يمكن من دراسة هذه الهجرات الخارجية بشكل دقيق، ولكن هناك بعض المؤشرات والتقديرات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال. من ناحية أخرى فإن جزءاً كبيراً من هذه الهجرات يمكن أن تدخل تحت مسمى تحركات السكان أكثر منها هجرات حقيقية. وتشمل هذه التحركات السكانية تحرك الرعاة بين موريتانيا والدول المجاورة (السنغال ومالي) وهي تحركات تحكمها مواسم هطول المطر ووفرة المراعي في هذه الدول. ولما كانت السنغال ومالي أوفر حظاً من موريتانيا في كميات المطر والمرعى فإن معظم تحركات السكان الرعوية هي في الغالب من موريتانيا إلى هذه الدول، خاصة في فصول القحط والجفاف، ولكن هؤلاء الرعاة لم يلبثوا أن يعودوا مرة أخرى إلى مواطنهم الأصلية بعد أن

تهطل أمطار كافية. وقد أشار إحصاء ١٩٧٧م إلى وجود حوالي ٦٧ ألف من الرعاة الموريتانيين في مالي والسنغال وقت التعداد، أكثر من ٨٨٪ منهم من ولايتي الحوض الشرقي والغربي وحدهما. كما يدخل في هذا النوع من التحركات تحركات صيادي الأسماك وتنقلهم على شواطئ غرب أفريقيا بين الدول المختلفة.[٢٥] وكلا هذين النوعين من التحركات، سواء تحركات الرعاة أو الصيادين، لا يمكن تحديد أحجامها في ضوء المعلومات الإحصائية المتاحة.

جدول (٢)

المعدلات السنوية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في موريتانيا

الفترة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	وفيات الأطفال (*)	الحياة المتوقعة عند الولادة
١٩٩٥-٥٠	٥١,١	٣١,١	٢٠,٠	٢٠٤	٣٣,٥
١٩٦٥-٦٠	٢٠,٢	٢٦,٧	٢٣,٥	١٧٦	٣٧,٥
١٩٧٠-٦٥	٤٩,٦	٢٥,١	٢٤,٥	١٦٦	٣٩
١٩٧٥-٧٠	٤٩,٨	٢٣,٧	٢٦,١	١٥٧	٤٠,٥
١٩٨٠-٧٥	٥٠,٠	٢٢,٥	٢٧,٥	١٤٩	٤٢
١٩٨٥-٨٠	٥٠,١	٢٠,٩	٢٩,٢	١٣٧	٤٤
١٩٩٠-٨٥	٥٠,٠	١٩,٢	٣٠,٧	١٢٧	٤٦
١٩٩٥-٩٠	٤٦,٩	١٧,٩	٢٩,٠	١١٧,١	٤٨
٢٠٠٠-٩٥	٤٦,٧	١٦,٨	٢٩,٩	١٠٧,٧	٤٩,٣
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٤٤,٨	١٥,٣	٢٨,٥	٩٦,٣	٥٠,٨

* لكل ألف ولادة.

المصادر :

-Europa (1993) Africa South of the Sahara (21): 554.
- U. N. (1991) World Development Report, 1991: The Challenge of Development: 256.
- U. N. (1986) World Population Prospects, Population Studies No. (98): 209.
- Europa (1999) The Europa World Yearbook, vol.2: 2381.
-Edward Bos and others (1994) World Population Projections: 336.

أما ما يمكن أن يدخل من تحركات السكان تحت مفهوم الهجرة فهو انتقال الناس إلى دولة أخرى والاستقرار بها لفترة من الزمن، سواء لطلب العمل أو العلم أو التجارة أو لأي أسباب أخرى. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لهذا النوع من الهجرة أيضاً إلاّ أن هناك إشارات وتقديرات توضح أن موريتانيا كانت مهداً لانطلاق موجات متعددة من المهاجرين إلى بلدان مختلفة تشمل الدول المجاورة وبلداناً أخرى بعيدة. وقد اتجهت معظم هذه الهجرات إلى الدول المجاورة منذ عقود من الزمن هرباً من الأوضاع الاقتصادية الصعبة وبحثاً عن آفاق جديدة للحياة. فمثلاً تشير التقديرات إلى وجود ٥٠ ألف موريتاني في مالي ومثلهم تقريباً في السنغال وغينيا، كما يوجد عدة عشرات من الآلاف في كل من الصحراء الغربية والمغرب. كما توجد جالية موريتانية كبيرة في المملكة العربية السعودية، خاصة في الأماكن المقدسة.[٢٦] أما في فرنسا فتشير التقديرات إلى وجود حوالي ٣٥ ألف مهاجر من منطقة حوض نهر السنغال، جزء منهم من الموريتانيين.[٢٧] وتجب الإشارة هنا إلى أن جزءاً من المهاجرين الموريتانيين استقروا تماماً في بعض البلدان الأخرى خاصة أولئك الذين هاجروا إلى كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية.

أما المهاجرون إلى البلدان المجاورة فحركاتهم تتأثر بشكل كبير بتحسن العلاقات وتوترها بين موريتانيا وهذه الدول. وعلى سبيل المثال فقد أدى تدهور العلاقات بين موريتانيا والسنغال في عام ١٩٨٩م إلى نزوح التجار الموريتانيين من دكار وعودتهم إلى بلادهم. كما أن هذا التدهور في العلاقات قد أدى إلى نزوح أعداد من القبائل الزنجية الموريتانية نحو مناطق التركز الرئيسة لهذه القبائل، خاصة نحو السنغال.

أما الهجرة إلى موريتانيا، فبالإضافة إلى ما ذكر عن تحركات الرعاة والصيادين، فهي تشمل العاملين الأجانب في البلاد سواء في السلك الدبلوماسي أو التعليمي أو الصناعة والتعدين وصيد السمك. وهؤلاء لا

يتجاوز عددهم بضعة الآلاف يتركزون بشكل رئيس في مدينة نواكشوط ومراكز التعدين والصناعة الكبرى كنواذيبو وأكجوجت وغيرها.

من هذا الطرح العام للهجرة النازحة والقادمة من وإلى موريتانيا ندرك أن الهجرة الصافية سوف تكون سلبية، أو بمعنى آخر فإن عدد المهاجرين النازحين من البلاد يفوق بكثير أعداد القادمين إليها.

وعليه فإن تقديرات الهيئات المختصة في هيئة الأمم المتحدة تشير إلى أن الهجرة الصافية (السلبية) كانت تعادل حوالي ٠,٣٢٪ من عدد السكان في الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠م ولكنها هبطت إلى ٠,١٩٪ في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥م وإلى ٠,٠٨٪ فقط في الفترة المتبقية من هذا القرن. أما بعد ذلك فتشير التقديرات إلى حدوث توازن بين عدد المهاجرين المغادرين والقادمين من وإلى موريتانيا[٢٨]. وتبعاً لهذه التقديرات فمن الواضح أن المعدل السنوي لنمو السكان في موريتانيا سوف يقل عن معدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة المتبقية من هذا القرن بنفس نسبة أرقام الهجرة الصافية المذكورة بعاليه. وعليه فإن المعدل السنوي لنمو السكان في موريتانيا سوف يهبط في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م عن معدل الزيادة الطبيعية للسكان المبين في الجدول رقم (٢) وهو ٣,٠٧٪ إلى ٢,٧٥٪، وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م من ٢,٨٣٪ إلى ٢,٦٤٪ وفي الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م من ٢,٩٤ إلى ٢,٨٦، أما بعد ذلك فسيكون معدل الزيادة الطبيعية هو نفسه معدل النمو السنوي للسكان في موريتانيا.

توزيع السكان وكثافتهم:

١- توزيع السكان:

موريتانيا دولة كبيرة الحجم مترامية الأطراف ولكنها كبلد تسود الصحراء معظم أجزائه، تتصف بقلة السكان وانخفاض الكثافة السكانية. وتبعاً لذلك

فإن توزيع السكان في موريتانيا لا يتماشى مع كبر وصغر الأقاليم بل يتماشى بشكل كبير مع تفاوت الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للولايات المختلفة. فأكثر المناطق والولايات الموريتانية في عدد السكان وكثافتهم كما يتضح من الجدولين (٣ - ٤) هي المناطق الجنوبية من البلاد التي تتميز بمعدلات أكبر من الأمطار وموارد المياه مما يساعد على قيام حياة مستقرة تمارس فيها الزراعة وتربية الماشية. وعلى العكس من ذلك نجد أن أقل المناطق في عدد السكان هي المناطق الشمالية والوسطى حيث تسود الظروف الصحراوية ويقل المطر وتشح مصادر المياه.

والواقع أن التوزيع السكاني في موريتانيا، كأي دولة أخرى، هو توزيع غير ثابت بل تؤثر فيه على مدى الزمن عوامل الجذب والطرد التي تتحكم في حركة السكان داخل الدولة ومنها وإليها. ومن دراسة أرقام توزيع السكان في موريتانيا في الفترة ١٩٧٧-١٩٩٩م، وللظروف الاقتصادية والطبيعية التي سادت البلاد خلال هذه الفترة يمكن أن نستنتج أن أهم عاملين كان لهما تأثير على حركة السكان وتوزيعهم خلال الفترة المذكورة هما حدوث فترات من الجفاف والقحط والهجرة من الريف إلى المدن الرئيسة ومناطق التعدين، خاصة إلى العاصمة نواكشوط، ويتضح دور هذا العامل الأخير من مقارنة سكان مقاطعة نواكشوط، التي تتألف من مدينة نواكشوط وضواحيها، حيث تضاعف العدد عدة مرات من حوالي ١٣٥ ألف نسمة أو ٩,٦٪ من سكان البلاد عام ١٩٧٧م إلى زهاء ٣٩٣٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٢١٪ من سكان الدولة عام ١٩٨٨م ثم إلى حوالي ٦٧٠٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ٢٧٪ من سكان الدولة عام ١٩٩٩م.

والواقع أن هذا الاتجاه في تحركات السكان ليس وليد هذه الفترة فقط

بل إن بدايته قد تزامنت مع استقلال الدولة وبروز المدن الإدارية خاصة نواكشوط حيث لم يتجاوز سكان هذه المدينة في عام ١٩٦٥م ١٧ ألف نسمة فقط.(٢٩) وما يقال عن نواكشوط ينطبق أيضاً على ولاية نواذيبو، التي يتركز معظم سكانها في ميناء نواذيبو، حيث تضاعف السكان خلال الفترة المذكورة عدة مرات من ٢٣٥٢٦ نسمة عام ١٩٧٧م إلى ١٨١٤٦٣ نسمة عام ١٩٩٩م.

إن تضخم المدن بهذا الشكل خلال هذه الفترة والفترة السابقة لها لا تفسره عوامل الجذب داخل المدن فقط بل قد تكون لعوامل الطرد في الريف، خاصة المناطق التي تعرضت للجفاف والقحط، الدور الأكبر في الدفع بالسكان نحو المدن الرئيسة.

أما الجزء الآخر من الذين هجروا مناطقهم كنتيجة لتوالي فترات القحط، خاصة تلك التي امتدت طوال السبعينيات من هذا القرن، فقد اتجهوا في الغالب إما إلى مناطق التعدين أو إلى المناطق الجنوبية من البلاد التي تأثرت هي الأخرى بفترات الجفاف إلا أن ظروفها الطبيعية والاقتصادية ظلت أقل قسوة من المناطق الصحراوية. ولعل ذلك يفسر لنا ارتفاع أعداد السكان في ولاية تيرس زمور التي تتركز فيها معظم مناطق التعدين. وفي معظم الولايات الجنوبية خاصة قيد ماغة وجرجل والعصابة والحوض الغربي رغم أن نسبة تزايد السكان فيها أقل بكثير من الفئة الأولى بحكم اختلاف قوة الجذب وهو ما أثر في انخفاض نسب معظمها من السكان في عام ١٩٩٩م عنه في عام ١٩٧٧م و١٩٨٨م.

جدول (٣)

توزيع السكان في موريتانيا في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨٨، ١٩٩٩م

الولايـــة	١٩٧٧		١٩٨٨		١٩٩٩	
	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪
الحوض الشرقي	٢٠٥,٨٩٦	١٤,٦	٢١٢,٢٠٣	١١,٤	٢١٨,٧٨١	٨,٩
الحوض الغربي	١٣٤,٠٠٨	٩,٥	١٥٩,٢٩٦	٨,٥	١٨٩,٤٠٣	٧,٧
العصابة	١٣٠,٩٠١	٩,٣	١٦٧,١٢٣	٩,٠	٢١٣,٤١٦	٨,٦
جرجل	١٥٠,٢٢٧	١٠,٧	١٨٤,٣٥٩	٩,٩	٢٢٦,٢٠٨	٩,١
البراكنة	١٥١,٣٥٣	١٠,٨	١٩٢,١٥٧	١٠,٣	٢٤٤,٠٣٩	٩,٩
الترارزة	٢١٧,٥٥٧	١٥,٥	٢٠٢,٥٩٦	١٠,٩	١٨٨,٦١٧	٧,٦
أدرار	٥٥,٣٥٤	٣,٩	٦١,٠٤٣	٣,٣	٦٧,٣٣٠	٢,٧
نواذيبو	٢٣,٥٢٦	١,٧	٦٣,٠٣٠	٣,٤	١٨١,٤٦٣	٧,٣
تجانت	٧٤,٩٨٠	٥,٣	٦٤,٩٠٨	٣,٥	٥٦,٢١٠	٢,٣
قيد ماغة	٨٧,٠٠١	٦,٢	١١٦,٤٣٦	٦,٢	١٥٥,٧٩١	٦,٣
تيرس زمور	٢٢,٥٥٤	١,٦	٣٣,١٤٧	١,٨	٤٨,٧٢٦	٢,٠
أنشيري	١٧,٦١١	١,٣	١٤,٦١٣	٠,٨	١٢,١٢٩	٠,٥
نواكشوط	١٣٤,٧٠٤	٩,٦	٣٩٣,٣٢٥	٢١,٠	٦٦٩,٨٦٤	٢٧,١
مجموع الدولة	١,٤٠٥,٦٩٣	١٠٠	١,٨٦٤,٢٣٦	١٠٠	٢٤٧١٩٧٧	١٠٠

المصدر : اعتماداً على مصادر الجدول رقم (١)

وتشير بيانات الجدول أن جميع ولايات البلاد قد شهدت زيادة ملحوظة في عدد السكان خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) باستثناء ثلاث ولايات هي الترارزة وتجانت وأنشيري. ولعل تناقص سكان هذه الولايات يفسر جزئياً في ضوء الظروف الطبيعية القاسية التي ضربت هذه المناطق خاصة انحباس الأمطار وتوالي فترات الجفاف، ولكن نظراً لكون هذه الظروف لم تكن قاصرة

على هذه المناطق لوحدها فيمكن أن يضاف إليها أنها تفتقر إلى المقومات الاقتصادية الأخرى خاصة الثروة المعدنية، وهو ما جعل منها مناطق طرد رئيسة حتى مقارنة مع ولايات تشبهها في ظروفها الطبيعية كما هو الحال في تيرس زمور وأدرار، كما أن قرب هذه الولايات من مراكز الجذب الرئيسة في البلاد خاصة نواكشوط ونواذيبو يمكن أن يكون عاملاً مساعداً لجذب سكانها إلى هذه المراكز.

والخلاصة أن تتبع أرقام ونسب توزيع السكان في الولايات الموريتانية في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) يوضح أن درجة تركز السكان في مناطق معينة من البلاد قد زادت مع مرور الزمن، أي أن انعدام العلاقة بين المساحة وعدد السكان قد اتسعت في عام ١٩٨٨م عما كانت عليه في عام ١٩٧٧م كما زادت في عام ١٩٩٩م بمعدلات أكبر من التعدادين السابقين. فبينما بلغ معامل التركز في عام ١٩٧٧م (٥٠ درجة) ارتفع في عام ١٩٨٨م إلى (٥٦ درجة) وبلغ في عام ١٩٩٩م (٦٠,٦ درجة). ومن الواضح أن اتساع نطاق مناطق الطرد ومحدودية مناطق الجذب التي تتمثل في المدن الرئيسة والمناطق الجنوبية تفسر بوضوح هذه العلاقة.

٢- كثافة السكان:

يتضح من استعراض أرقام الجدول (٤) ومما سبق عرضه عن نمو وتوزيع السكان في موريتانيا أنه رغم تزايد السكان بمعدل سنوي جيد وصل إلى زهاء ٣٪ سنوياً في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م وهو ما أدى إلى تضاعف سكان البلاد تقريباً بين عامي ١٩٧٧م و١٩٩٩م، إلا أنها تعد من أكثر دول العالم تخلخلاً في الكثافة السكانية. وتشير الإحصاءات والتقديرات المتوافرة عن سكان البلاد أن

الكثافة السكانية فيها كانت في حدود ١ شخص/كم٢ في عام ١٩٦٥م، زادت في عام ١٩٧٢م إلى حوالي ١,٢ نسمة/كم٢ ولكنها رغم ذلك كانت تعد بالإضافة إلى ليبيا أقل الدول العربية كثافة في السكان، وكانت في تلك السنة من ضمن أقل ست دول على مستوى العالم.[٣٠] وقد ارتفعت الكثافة السكانيةنأنه في موريتانيا في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ١,٤ نسمة/كم٢ وإلى ١,٨، و٢,٣، ٢,٤ نسمة/كم٢ في الأعوام ١٩٨٨م، ١٩٩٦م، و١٩٩٩م على التوالي، ولكن هذا الارتفاع لم ينقلها من مجموعة الدول الأكثر تخلخلاً في كثافتها السكانية، حيث ظلت أقل الدول العربية كثافة في السكان.[٣١] (راجع الجدول رقم ٤).

وتبعاً لما سبق ذكره من تفاوت كبير في الظروف الطبيعية والموارد الاقتصادية ومراكز الجذب والطرد داخل الولايات الموريتانية يمكن أن نفهم التفاوت الكبير في الكثافة السكانية بين الولايات المختلفة كما يتضح من الجدول السالف الذكر. ومن تتبع أرقام الكثافة السكانية لعام ١٩٧٧م يتضح أنه باستثناء مقاطعة نواكشوط التي تمثل مدينة نواكشوط وضواحيها والتي تتميز بارتفاع كثافتها السكانية بشكل ملحوظ عن باقي المناطق، فإن الكثافة السكانية في الولايات الموريتانية تتراوح بين ٠,١ نسمة/كم٢، أي شخص واحد فقط /١٠كم٢ في ولاية تيرس زمور الصحراوية، و١٠,٧ نسمة/كم٢ في ولاية جرجل التي تعد من أصغر الولايات الموريتانية وأوفرها حظاً من حيث كمية الأمطار ومصادر المياه والثروة النباتية.

جدول (٤)

كثافة السكان في الجمهورية الموريتانية حسب الولايات في الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٨، ١٩٩٩م

الولايـــة	المســاحـة		الكثافة السكانية (نسمة/كم٢)		
	١٠٠٠كم٢	٪	١٩٧٧	١٩٨٨	١٩٩٩
الحوض الشرقي	١٨٣	١٧,٨	١,١	١,٢	١,٢
الحوض الغربي	٥٣	٥,١	٢,٥	٣,٠	٣,٦
العصابة	٣٧	٣,٦	٣,٥	٤,٥	٥,٨
جرجل	١٤	١,٣	١٠,٧	١٣,٢	١٦,٢
البراكنة	٣٣	٣,٢	٤,٦	٥,٨	٧,٤
الترارزة	٦٨	٦,٦	٣,٢	٣,٠	٢,٨
أدرار	٢١٥	٢٠,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٣
نواذيبو	٢٢	٢,١	١,١	٢,٩	٨,٢
تجانت	٩٥	٩,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٦
قيد ماغة	١٠	١,٠	٨,٧	١١,٦	١٥,٦
تيرس زمور	٢٥٣	٢٤,٦	٠,١	٠,١	٠,٢
أنشيري	٤٧	٤,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٣
نواكشوط	١	٠,١	١٣٤,٧	٣٩٣,٣	٦٦٩,٩
اجمالي الدولة	١,٠٣٠	١٠٠	١,٤	١,٨	٢,٤

المصدر : اعتماداً على مصادر الجدول رقم (١)

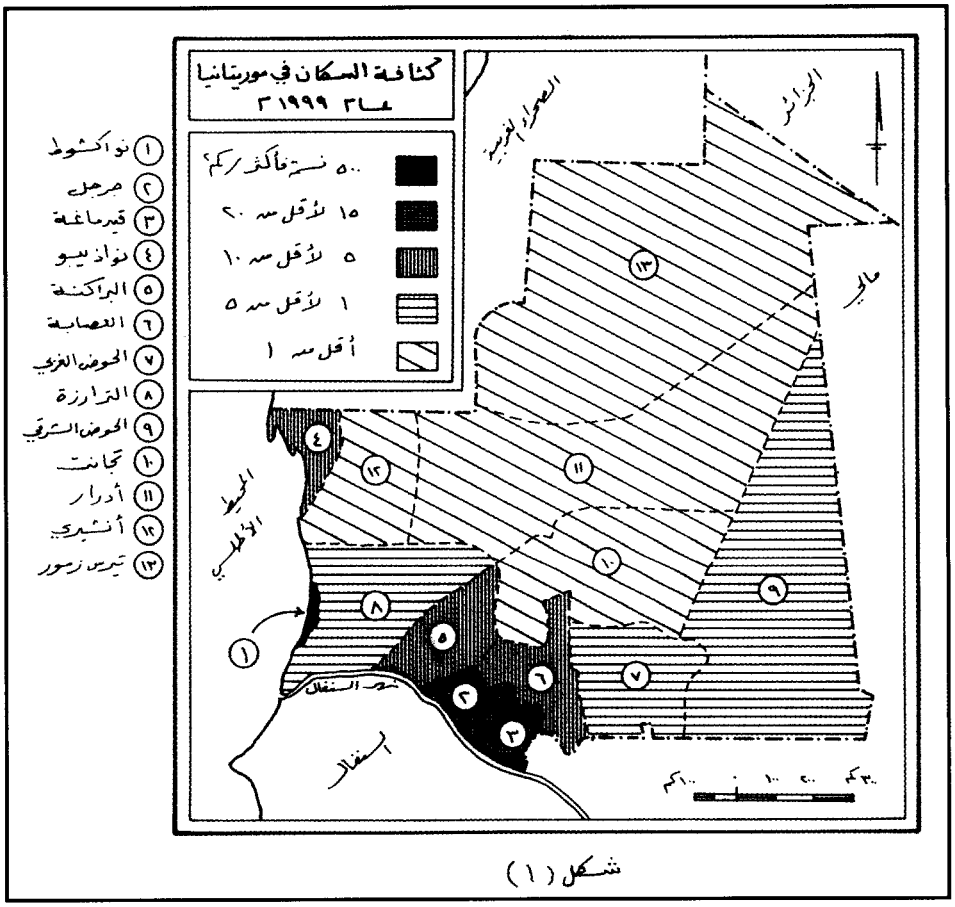
كثافة السكان في موريتانيا
عام ١٩٩٩م
٥٠٠ نسمة فأكثر/كم٢
١٥ لأقل من ٢٠
٥ لأقل من ١٠
١ لأقل من ٥
أقل من ١
١ نواكشوط
٢ مرحل
٣ قيرماغة
٤ نواذيبو
٥ البراكنة
٦ العصابة
٧ الحوض الغربي
٨ الترارزة
٩ الحوض الشرقي
١٠ تجانت
١١ أدرار
١٢ أنشيري
١٣ تيرس زمور
الصحراء الغربية
الجزائر
مالي
المحيط الأطلسي
نهر السنغال
السنغال
٣٠٠ كم
٢٠٠
١٠٠
٠
١٠٠ كم

شكل (١)

ومن تتبع أرقام كثافة السكان لعامي ١٩٨٨م و١٩٩٩م في الجدول المذكور والشكل رقم (١) يتضح أن معظم الولايات الشمالية والوسطى، ونتيجة لمحدودية إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية وتأثرها الكبير من فترات الجفاف التي أصابت البلاد، قد حافظت تقريباً على كثافتها السابقة أو زادت أو نقصت بنسبة قليلة؛ وكلها تشترك في أن كثافتها أقل من الكثافة العامة للدولة وتتمثل في ولايات الحوض الشرقي، وأدرار، وتجانت، وتيرس زمور وأنشيري. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الزيادة الطبيعية في هذه المناطق خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩م) فإن هذا الثبات ما هو إلا دليل على أن جزءاً كبيراً من سكان هذه المناطق قد نزح إلى المناطق الأخرى وإلى المدن الرئيسة. ولعل هذا يفسر الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية في ولاية نواذيبو حيث تضاعفت كثافتها السكانية عدة مرات خلال الفترة المذكورة، رغم أن هذه الولاية تشارك الأخريات ظروفها الطبيعية القاسية، ولكنها برزت كمركز هام لصيد السمك وللصناعات المصاحبة والصناعات المعدنية الأخرى.

أما مجموعة الولايات الجنوبية وخاصة جرجل وقيدماغة والبراكنة فقد زادت كثافتها في عامي ١٩٨٨م و١٩٩٩م بشكل ملحوظ عنها في عام ١٩٧٧م وهو أمر يرجع بالدرجة الأولى إلى أنها كانت الوجهة التي أمها آلاف من سكان الولايات الصحراوية الموريتانية بعد توالي فترات الجفاف التي أدت إلى هلاك الزروع وقطعان الماشية والأغنام. هذا إضافة إلى أن إمكانياتها الطبيعة والاقتصادية الجيدة قد قللت من هجرة سكانها إلى المناطق الأخرى خاصة إلى المدن.

توزيع السكان تبعاً لنمط الحياة (الريف والحضر):

يقسم سكان الريف في موريتانيا، كغيرها من البلاد الصحراوية، إلى بادية ومستقرين، أما الحضر فقد تغير مفهومه في هذه البلاد من فترة إلى أخرى. ففي إحصاء السكان في عام ١٩٦٢م كانت تعرف المدينة على أساس وظيفتها الإدارية، فشملت المراكز الحضرية لهذا التعداد ٢٧ مركزاً هي مجموع عواصم الولايات والمراكز الإدارية "المحافظات" على الرغم من أن ثلاثة منها لم يزد سكانها على ألف نسمة. أما في مسح عام ١٩٧٥م وإحصائي ١٩٧٧م و١٩٨٨م والتقديرات التالية لها فقد حصرت المراكز الحضرية بالعاصمة نواكشوط وعواصم الولايات الاثنتي عشرة والمدن الأخرى التي يزيد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة. وقد انخفض عدد المراكز الحضرية تبعاً لذلك إلى ١٧ مركزاً فقط، منها مدينة أفديريك التي كان سكانها في عام ١٩٧٧م حوالي ٢٠٠٠ نسمة فقط [٣٢].

والواقع أن البنية السكانية في موريتانيا وتقسيم السكان إلى بادية وريف وحضر، والأهمية النسبية لكل مجموعة وتوزيعها داخل الولايات الموريتانية المختلفة قد تأثرت عبر الزمن بمجموعة من العوامل المختلفة. فالمتتبع لتاريخ موريتانيا يدرك بوضوح أن حياة الترحال والبداوة هي التي كانت سائدة على مدى قرون عديدة وحتى زمن قريب وهو أمر يسهل تفسيره في ضوء الظروف المناخية القاسية، وإمكانيات الاستقرار المحدودة التي تسود معظم مناطق البلاد وتجعل حياة الترحال الدائبة نحو مناطق هطول الأمطار وتوافر مياه الشرب والمراعي نمط الحياة المناسب للتعايش مع هذه الظروف.

ويوضح الجدول رقم (٥) أنه رغم موجات الاستقرار التي حدثت بعيد استقلال البلاد في عام ١٩٦٠م، كنتيجة لإنشاء مدينة نواكشوط وتوسع المدن

الأخرى إلا أن سكان البادية كانوا يشكلون الغالبية العظمى من سكان موريتانيا. أما بقية السكان فجلهم من سكان الريف الذين يعملون بصورة أساسية في الزراعة، سواء زراعة الواحات المنتشرة في مختلف مناطق البلاد، أو الزراعة المروية من نهر السنغال أو الزراعة البعلية في المناطق الجنوبية. ويضاف إلى هؤلاء بعض محترفي صيد الأسماك خاصة في حوض نهر السنغال. أما سكان المدن، رغم أن جزءاً منهم أقرب لحياة الريف منهم لحياة الحضر، فلم تزد نسبتهم حتى ذلك الحين عن ١٠٪ من سكان البلاد.

ورغم أن أواخر الستينيات قد شهدت بداية التحول في البنية الأساسية لسكان موريتانيا، حيث بدأ سكان المدن والريف المستقر بالزيادة على حساب السكان الرحل، إلا أن التغير الكبير الذي طرأ على هذه التركيبة السكانية قد حدث بصورة أساسية خلال السبعينيات واستمر حتى الوقت الحاضر. فقد شهدت هذه الفترة هبوطاً شديداً في نسبة السكان الرحل من حوالي ٧٧٪ من السكان في عام ١٩٦٥م إلى ٣٦٪ في عام ١٩٧٧م ثم إلى ٢٥٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٠م و١٩٨٨م على التوالي. ورغم عدم توافر بيانات أحدث عن سكان البادية إلا أن مؤشرات تزايد سكان المدن والريف المستقر توحي بتناقص نسبتهم بشكل كبير في الوقت الحاضر. من ناحية أخرى زادت نسبة سكان الريف بشكل كبير خلال الفترة المذكورة من ١٣٪ في عام ١٩٦٥م إلى ٤٢٪ عام ١٩٧٧م و٥١٪ عام ١٩٨٨م ثم تناقصوا إلى ٤٧,٥٪ عام ١٩٩٦م، بينما بلغت نسبة سكان المدن عام ١٩٩٩م أكثر من خمسة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٦٥م.

ويمكن تفسير هذا التحول الكبير من حياة الترحال إلى الاستقرار في ضوء عدد من العوامل أهمها الكوارث الطبيعية المتمثلة في توالي فترات الجفاف وانحباس الأمطار وما ترتب عليها من هلاك أعداد كبيرة من قطعان الماشية والأغنام ونقص مياه الشرب. وكانت النتيجة المباشرة لموجات الجفاف

هذه نزوح أعداد كبيرة من السكان الرحل إلى المدن والقرى بعد أن قضى الجفاف على مقومات الحياة في مواطنهم الأصلية. وهذا، في واقع الأمر، هو السبب الأساسي في الهبوط الشديد في نسبة السكان الرحل خلال فترة السبعينيات حيث أجبرتهم هذه الظروف على الهجرة إلى المدن، خاصة نواكشوط، أو المناطق الزراعية للاستقرار فيها بحثاً عن لقمة العيش. ولعل في القفزة التي حدثت في سكان مدينة نواكشوط، خلال فترة الجفاف المذكورة، من حوالي ٢١ ألف نسمة في عام ١٩٦٩م إلى حوالي ١٤٣ ألف نسمة عام ١٩٧٧م أصدق ما يفسر حجم هذه الهجرة[٣٣].

جدول (٥)

تطور توزيع السكان تبعاً لنمط الحياة في الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٩٦م (نسبة مئوية)

السكان	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩٦
المدن	١٠	١٤	٢٢	٢٧,٤	٤١	٥٢,٢
الريف المستقر	١٣	١٤	٤٢	٤٧	٥١	٤٧,٥
البادية	٧٧	٧٢	٣٦	٢٥,٦	٨	

المصادر :

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، تعداد السكان لعام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٧٤م) الوضع الاقتصادي في موريتانيا: صفحات متفرقة.

٣- هيلان، رزق الله (١٩٨٤م) التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد، ص٣٣.

4 - The World Bank (1999) Africa Development Indicators: 328.

٥ - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٢٠.

أما العوامل الأخرى التي ساعدت على هذا التحول المثير في المجتمع الموريتاني من مجتمع تغلب عليه حياة الترحال إلى مجتمع مستقر فأهمها

العوامل الاقتصادية التي تتمثل في عناصر الجذب المختلفة في المدن، كتوافر فرص العمل الأفضل والأكثر أجراً، وتوافر الخدمات التعليمية والصحية بدرجة تفوق بكثير مثيلاتها في المناطق الريفية. وتتصدر مدينة نواكشوط المدن الموريتانية في قوة الجذب السكاني نظراً لأنها عاصمة البلاد، ولتركز معظم أجهزة الدولة فيها. كما أن استغلال الثروة المعدنية في موريتانيا قد أدى إلى بروز عدد من مدن التعدين والصناعة كمراكز استقطاب هامة لسكان الريف، خاصة الرحل. ومن أبرز هذه المدن الزويرات وأفديريك وأكجوجت ونواذيبو.

ورغم عدم وجود بيانات حديثة توضع نسب توزيع السكان حسب نمط الحياة على مستوى الولايات في موريتانيا إلا أن بيانات إحصاء عام ١٩٧٧م والتقديرات التالية له تشير بوضوح إلى أن التوزيع الجغرافي لكل من البدو الرحل وسكان الريف المستقرين وسكان المدن يتفاوت تفاوتاً كبيراً في الولايات الموريتانية المختلفة تبعاً لتفاوت الظروف الطبيعية والاقتصادية. فالولايات الصحراوية كان يغلب عليها طابع البداوة حيث كان هؤلاء يشكلون أكثر من نصف السكان في كل منها وتضم هذه الولايات ولايات الحوض الشرقي وتجانت والحوض الغربي وأنشيري. ورغم التناقص الكبير في أعداد البادية في الوقت الحاضر في موريتانيا إلا أن من الواضح أن التركز الأساسي لسكان البادية مازال في هذه الولايات.

أما الولايات التي يشكل سكان الريف المستقرون جل سكانها فهي تضم بشكل أساسي الولايات الجنوبية التي تتصف بوفرة مواردها الزراعية. وتشمل هذه الولايات ولاية قيدماغة وجرجل والبراكنة والعصابة. ويمكن أن يلحق بهذه الفئة ولاية أدرار التي تكثر بها زراعة الواحات، خاصة النخيل، حيث تعد

المناطق المحيطة بمدينتي شنقيط وأطار أهم مناطق زراعة النخيل في موريتانيا. أما الولايات التي ترتفع فيها نسبة سكان المدن وتستحوذ على النسبة الأكبر من سكان المدن في موريتانيا فتضم مقاطعة نواكشوط، التي تضم مدينة نواكشوط وضواحيها وولاية نواذيبو وهما أهم المناطق الاقتصادية والإدارية في موريتانيا. كما ترتفع نسبة سكان المدن في ولاية تيرس زمور نظراً لانعدام فرص العيش والحياة في معظم مناطق هذه الولاية، ولذا فإن جل سكانها يتركزون في مدينتي الزويرات وأفديرك ويعتمدون بدرجة أساسية على مناجم الحديد والملح قرب هاتين المدينتين.[٣٤]

التركيب النوعي والعمري للسكان:

١- التركيب النوعي للسكان:

تشير الإحصاءات والتقديرات المتوافرة خلال الخمسين سنة الماضية إلى زيادة عدد الإناث عن الذكور حيث بلغت النسبة النوعية ٩٨,٥/١٠٠، و٩٨,٤/١٠٠ في عامي ١٩٥٠م، و١٩٦٠م على التوالي، ثم انخفضت إلى حوالي ٩٨/١٠٠ في الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٨٠م. وتتماشى هذه التقديرات مع نتائج إحصاء ١٩٧٧م حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ٩٦,٧/١٠٠. كما تدل نتائج إحصاء ١٩٨٨م والتقديرات التالية على نفس هذا النمط من التوزيع رغم الارتفاع الطفيف في نسبة الذكور حيث بلغت نسبة الذكور إلى الإناث ٩٩/١٠٠ في عام ١٩٨٨م[٣٥]، كما بلغت الرقم نفسه في سنة ١٩٩٥م[٣٦]، قبل أن تنخفض لمعدلاتها السابقة ٩٨,٢ ذكور/١٠٠ إناث في عام ١٩٩٨م[٣٧]، ثم إلى ٩٦/١٠٠ في عام ١٩٩٩م[٣٨]. ولا يشذ عن هذا الاتجاه في نسبة النوع إلا نتائج إحصاء ١٩٦٥م فقد أظهرت تفوق عدد الذكور على الإناث حيث بلغت

النسبة النوعية ١٠٨,٨/١٠٠، وهو أمر لا يمكن تفسيره في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، كما دلت على ذلك التقديرات الأخرى. ولذلك فإن أقرب تفسير لارتفاع هذه النسبة هو أن هذا الرقم غير دقيق ولا يعكس الحقيقة، حيث يشيع لدى بعض فئات المجتمع، خاصة البدو والأميين، ظاهرة إخفاء البنات وعدم البوح بأعدادهن وأعمارهن لجامعي المادة في الإحصاءات السكانية وغيرهم.

وفي ضوء عدم وجود تفاوت كبير في نسبة المواليد حسب الجنس، بل وتفوق نسبة المواليد الذكور كما هو شائع في معظم دول العالم[٣٩]، كما دلت على ذلك تقديرات عام ١٩٩٩م حيث بلغت نسبة النوع عند الولادة ١٠٣ ذكور/١٠٠ إناث فإن انخفاض نسبة الذكور عن الإناث في المجتمع الموريتاني يمكن تفسيره بعاملين: أحدهما هو أن الذكور أكثر عرضة للوفاة من الإناث بحكم طبيعة حياتهم وأعمالهم حتى في سن الطفولة حيث دلت تقديرات عام ١٩٩٩م إلى تعادل الذكور والإناث في موريتانيا في شريحة الأعمار الأقل من ١٥ عاماً رغم زيادة الذكور عند سن الولادة. ومن الطبيعي أن يزداد تأثير هذا العامل في شريحة السكان النشطين اقتصادياً ١٥-٦٤ نتيجة لكون الذكور أكثر عرضة لإصابات العمل والطرق والإنهاك العضلي والنفسي. أما العامل الثاني والأكثر أهمية في تغليب أعداد الإناث على الذكور في موريتانيا فهو الهجرة. وتدل نسبة النوع في شريحة النشطين اقتصادياً في عام ١٩٩٩م (٩٤ ذكر/١٠٠ أنثى) وشريحة منهم أكثر من ٦٥ سنة (٧٢ ذكر/١٠٠ أنثى)[٤٠]، كما تدل أرقام نسبة النوع السالفة الذكر على أن البلاد خلال فترة العقود الخمسة الماضية كانت منطقة طرد سكاني إلى الدول الأخرى. ولما كان المهاجرون هم في الغالب من الذكور الذين هم في سن العمل فقد أدى ذلك إلى الإخلال

بالنسبة النوعية للسكان وتقليل نسبة الذكور. وقد سبق أن ذكرنا أن عشرات الآلاف من الموريتانيين قد هاجروا من بلادهم، إما إلى البلاد المجاورة كالسنغال ومالي والمغرب والجزائر، أو إلى بلاد أخرى كفرنسا والسعودية ودول الخليج وأن الهجرة الصافية حتى عام ٢٠٠٠م كانت هجرة سالبة. ومن الواضح من الأرقام السابقة أن الهجرة المضادة من الوافدين الأجانب إلى موريتانيا سواء في مجال الصناعة والتعدين أو الحقول الأخرى كانوا أقل بكثير من الهجرات المغادرة.

وإذا كانت الهجرة الخارجية مسؤولة بشكل أساسي عن تغليب الإناث على الذكور في سكان الدولة ككل، فإن تأثير الهجرة الداخلية يبدو كبيراً جداً في تحديد نسبة النوع داخل الولايات الموريتانية حيث نجد تفاوتاً كبيراً في النسبة النوعية بين الأقاليم والولايات الموريتانية المختلفة. فبينما نجد بعض الأقاليم تزيد فيها نسبة الذكور على الإناث بشكل كبير مثل مقاطعة نواكشوط (١٣١/١٠٠) وأدرار (١٦١/١٠٠) ونواذيبو (١٠٩/١٠٠) وتيرس زمور (١٣٥/١٠٠) وأنشيري (١١٥/١٠٠)، نجد الولايات الأخرى تقل فيها نسبة الذكور عن الإناث حيث تتراوح النسبة النوعية بين ٨٨-٩٥/١٠٠.[٤١] والواقع أن هذا التفاوت يمكن تفسيره بتفاوت مراكز الجذب والطرد بين هذه الولايات. فالولايات التي تحتضن مراكز عمرانية وصناعية وتعدينية هامة مثل نواكشوط ونواذيبو وترس زمور وأدرار تكون مراكز جذب للسكان الباحثين عن العمل. ولما كانت معظم الأعمال في هذه المراكز الحضرية والصناعية يقوم بها الرجال البالغون فقد انعكس ذلك على النسبة النوعية في هذه الولايات لأن نسبة سكان المدن يشكلون نسبة كبيرة من جملة السكان هناك. وتنخفض في الوقت نفسه النسبة النوعية في الولايات التي يشكل الريفيون معظم سكانها

لأنها مناطق تكثر فيها الهجرة المغادرة من الذكور القادرين على العمل إلى المراكز العمرانية والصناعية في الولايات الأخرى. ولذلك بينما ترتفع النسبة النوعية في المدن إلى ١١٨/١٠٠ تنخفض في الريف والبادية إلى زهاء ٩١/١٠٠. وفي ضوء استمرار الهجرة من الريف إلى المدن ومناطق التعدين فمن المرجح أن هذا النمط من نسبة النوع مازال سائداً في المجتمع الموريتاني ولكن بصورة أقل حدة نظراً لما تدل عليه بعض المؤشرات من تناقص معدلات الهجرة الداخلية.

٢- التركيب العمري للسكان:

يشابه التركيب العمري للسكان في موريتانيا مثيلاته في الدول النامية الأخرى حيث يتميز المجتمع بأنه مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الأطفال واليافعين ممن هم تحت سن العمل، وتتدنى فيه نسبة كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة. ويوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٢) أن فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) يشكلون زهاء ٤٤ و٤٦,٥٪ من جملة سكان البلاد في كل من عامي ١٩٧٧م و١٩٩٨م على التوالي، وتختص فئة منهم دون العاشرة بحوالي ٣٢,٥٪ و٣٤٪ من جملة سكان البلاد في العامين سالفي الذكر. وتساوي نسبة من هم دون الخامسة عشرة في موريتانيا مثيلاتها في العالم الإسلامي ولكنها تظل مرتفعة حتى بالمقارنة مع المعدل العام لهذه الفئة في الدول النامية والتي لا تزيد عن ٤٠٪ من جملة السكان. أما في العالم المتقدم فلا تزيد نسبة هذه الفئة عن ٢٥٪ من جملة السكان.[٤٢]

ويوضح الجدول رقم (٦) الانحدار السريع في نسب السكان البالغين (٢٠ سنة فأكثر) في إحصاء عام ١٩٧٧م، وهو ما يوحي بأن أعداداً كبيرة من الأطفال قبل ٢٠ سنة من التعداد، أي في نهاية الخمسينيات والسنين التالية،

قد توفوا نتيجة لنقص الخدمات الصحية وتدني مستوى المعيشة. ويلاحظ أن نسبة السكان في فئات الأعمار ٢٠-٣٥ قد زادوا بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٨م عما كانوا عليه في عام ١٩٧٧م وهذا دليل على تحسن الحالة الصحية للسكان بعد استقلال البلاد، مما كان له أثر مباشر في الحد من وفيات الأطفال وارتفاع معدل العمر المرتقب. ويتضح من الجدول والشكل المشار إليهما أن فئة السكان النشطين اقتصادياً كانوا يشكلون حوالي ٥٢٪ من جملة السكان في عام ١٩٧٧م وانخفضت نسبتهم إلى زهاء ٥١٪ في عام ١٩٩٨م، وهي نسبة قليلة حتى بالمقارنة مع المعدل العام لهذه الفئة في العالم العربي ودول العالم الثالث حيث تصل إلى ٥٣,٢ و٥٦٪ على التوالي، أما في العالم المتقدم فيرتفع نصيب هذه الفئة إلى ٧٢٪[٤٣]. أما فئة كبار السن ممن يبلغون ٦٥ سنة فأكثر فقد تراوحت نسبتهم بين ٣,٨ في عام ١٩٧٧م و٢,٤ تقريباً عام ١٩٩٨م مقارنة بحوالي ٣,٤٪ للعالم العربي، و٥٪ من السكان في العالم المتقدم.

وتنعكس النسب المذكورة على معدلات الإعالة في البلاد، فارتفاع نسبة صغار السن يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقة القادرة على العمل نتيجة لارتفاع معدلات الإعالة. وقد بلغ معدل إعالة الصغار في موريتانيا ١٠٠/٩٢، ١٠٠/٩٥ في العامين المذكورين على التوالي، وهي نسبة مرتفعة حتى بالمقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، حيث تبلغ في الجزائر ٨٢، وفي مصر ٧٩، كما لا تزيد عن ٦٦ في الهند و٤٩ في الأرجنتين واليابان و٤٠ في إيطاليا وما بين ٣٥ و٣٨ في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والسويد. أما نسبة إعالة الكبار فهي منخفضة حيث لا تزيد عن ٧,٩ في عام ١٩٧٧م و٤,٨ عام ١٩٩٨م مقارنة بحوالي ١٠ في مصر والجزائر، و١٥ في اليابان، وما بين ٢٠-٣٠ في معظم الدول المتقدمة[٤٤]. وتبعاً لذلك فإن معدل الإعالة الكلية في موريتانيا كان يبلغ زهاء ١٠٠/١٠٠ في عامي ١٩٧٧م و١٩٩٨م على حد سواء. والجدير

بالذكر أن نسبة الإعالة الفعلية (أي قسمة الأفراد المعالين على العاملين فعلاً) تزيد على ذلك بكثير، نظراً لأن هناك أعداداً كبيرة من السكان ممن هم في سن العمل لا يعملون، كمعظم النساء والعاطلين والطلاب والمقعدين ونحوهم.

جدول (٦)

التوزيع النسبي لسكان موريتانيا حسب الجنس وفئات العمر لعامي ١٩٧٧ و١٩٩٨م

(نسبة مئوية)

فئة العمر	١٩٧٧			١٩٩٨		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
٠٤-٠٠	٨,٢٤	٧,٩٦	١٦,٢٠	٩,٤٠	٩,٣٢	١٨,٧٢
٠٩-٠٥	٨,٥٠	٧,٨٧	١٦,٣٧	٧,٥٦	٧,٦١	١٥,١٧
١٤-١٠	٦,٠٦	٥,٣٤	١١,٤٠	٦,٢٥	٦,٣٣	١٢,٥٨
١٩-١٥	٥,٠٤	٥,٢٩	١١,٢٣	٥,٢٥	٥,٣٠	١٠,٥٥
٢٤-٢٠	٣,٩٤	٤,٣٧	٨,٣١	٤,٣٤	٤,٣٨	٨,٧٢
٢٩-٢٥	٣,٠٦	٣,٥٩	٦,٦٥	٣,٥٩	٣,٦٦	٧,٢٥
٣٤-٣٠	٢,٤٧	٣,٠٤	٥,٥١	٣,٠٦	٣,١١	٦,١٧
٣٩-٣٥	٢,١٦	٢,٤٥	٤,٦١	٢,٥٠	٢,٥٩	٥,٠٦
٤٤-٤٠	٢,٤٤	٢,٦٩	٥,١٣	١,٩١	٢,١١	٤,٠٢
٤٩-٤٥	١,٧٨	١,٨٠	٣,٥٨	١,٥١	١,٧٢	٣,٢٣
٥٤-٥٠	١,٧٠	١,٨٣	٣,٥٣	١,١٦	١,٣٩	٢,٥٥
٥٩-٥٥	١,٢٦	١,٣٠	٢,٥٦	٠,٨٩	١,١٢	٢,٠٣
٦٤-٦٠	٠,٩٥	١,٠٧	٢,٠٢	٠,٦٨	٠,٨٩	١,٥٥
٦٥+	١,٥٨	٢,٢٢	٣,٨٠	١,٠٠	١,٣٥	٢,٣٥
جملة	٤٩,١٨	٥٠,٨٢	١٠٠	٤٩,١٠	٥٠,٩٠	١٠٠

المصادر:

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج إحصاء عام ١٩٧٧م ج٢: صفحات متفرقة.

2 - Bulotao, Rodolfo A. and Others (1990) World Population Projections, 1989-90 edition, The world Bank, Washington, Several Pages.

3- U. S. Bureau of the Census, International Data Base (1999) Mauritania Demographic Indicators: 1990-2000. (Via Internet).

4- Eduard Bos and others (1994) World Population Projections: 336-337.

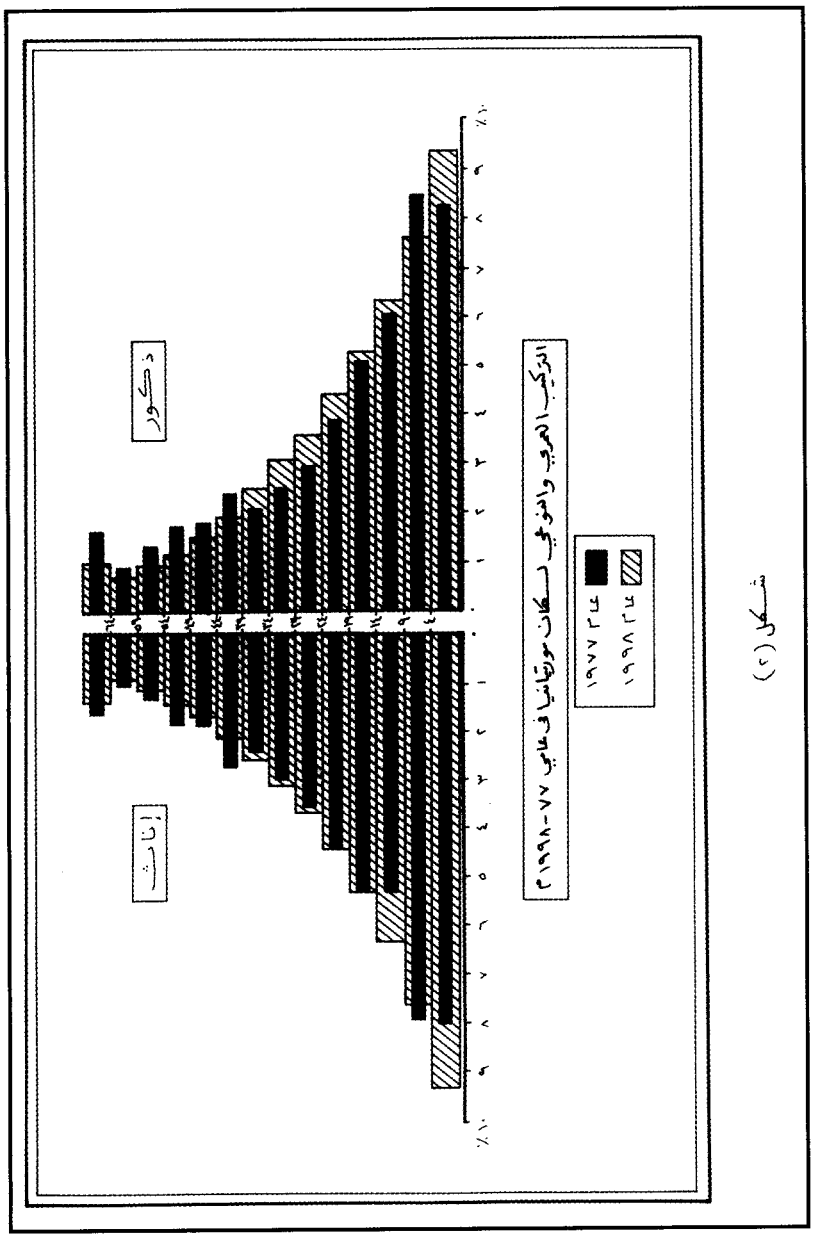
التركيب العمري والنوعي لسكان موريتانيا في عامي ٧٧-١٩٩٨م
١٩٧٧م
١٩٩٨م
ذكور
إناث

شكل (٢)

أما عن علاقة الفئات العمرية بالتركيب النوعي للسكان فيمكن من ملاحظة الجدول والشكل السابقين الخروج بالملحوظات التالية:

١- من الملاحظ أن نسبة الذكور في فئة الأطفال والشبان ممن هم تحت سن الخامسة عشرة تتفوق على مثيلاتها بالنسبة للإناث، وربما يفسر ذلك بارتفاع نسبة المواليد من الذكور مقارنة مع الإناث، وهو أمر ليس خاصّاً بموريتانيا لوحدها فمعظم التعدادات السكانية في العالم تشير إلى زيادة في معدل مواليد الذكور عن الإناث بنسبة تقارب ١٠٥ ذكور/ ١٠٠ من الإناث.[٤٥] وقد دلت تقديرات السكان في عام ١٩٩٩ م على تفوق ولادات الذكور في ذلك العام بمعدل ١٠٣ لكل ١٠٠ من الإناث[٤٦].

٢- أما بالنسبة للفئة الوسيطة "فئة من هم في سن العمل" فيحدث العكس تماماً حيث تتفوق نسبة الإناث على الذكور بنسب متفاوتة. ويرجع هذا الانقلاب في النسب النوعية لهذه الفئة لسببين رئيسين: أحدهما أن الرجال يكونون عرضة للمخاطر الناتجة عن العمل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الوفيات بينهم[٤٧]. أما العامل الآخر فهو الهجرة حيث إن أعداداً كبيرة ممن هم في سن العمل قد هاجروا، كما سبق أن ذكرنا، إلى خارج البلاد بحثاً عن العمل. ورغم أن أعداداً منهم يكونون مصحوبين بعوائلهم إلا أن هناك أعداداً أكبر من العزاب ومن المتزوجين الذي يهاجرون بمفردهم. وإذا كانت للهجرة الخارجية الدور الأكبر في تخفيض نسبة الذكور في فئة القادرين على العمل على المستوى الوطني، فإن الهجرة الداخلية خاصة من البادية والريف إلى المدن الكبيرة والمناطق الصناعية والتعدينية، والتي معظمها من الرجال في سن العمل، هي المسؤولة عن ارتفاع النسبة النوعية لصالح الذكور في المراكز الحضرية، وانخفاضها في الريف والبادية. وقد أظهر إحصاء ١٩٩٧م على سبيل المثال أن نسبة الذكور في سن العمل (١٥-٦٠) كانوا يشكلون ١, ٣١٪ من جملة السكان

في المدن مقارنة بـ ٢٤,٢ للإناث في السن نفسها، بينما بلغت نسبة الذكور من هذه الفئة ٢١,٥ و٢٢,١٪ من السكان مقابل ٢٦,٧ و٢٧,٢٪ للإناث من الفئة نفسها.

في كل من الريف والبادية على التوالي. وقد انعكس ذلك على النسبة النوعية لهذه الفئة فبلغت ١٢٨,٣ في المدن مقارنة بما بين ٨٠-٨١ في المناطق الريفية والبادية على التوالي[٤٨].

٣- يلاحظ أن فئة كبار السن من الإناث تزيد على الذكور وهذا راجع إلى ما ذكرناه سابقاً من أن الذكور عرضة للأخطار المتصلة بالعمل مما يعرضهم للهلاك. كما أن الوفيات عند الإناث حتى في الظروف العادية هي في الغالب أقل من الذكور، وهذا راجع إلى التكوين الفسيولوجي والجسماني لكل منهما. ولذلك فإن تقدير العمر المتوقع عند الولادة يزيد في الإناث عنه في الذكور، حيث يبلغ في تقديرات عام ١٩٩٩م بالنسبة لموريتانيا ٤٧ سنة للذكور مقابل ٥٣ سنة للإناث[٤٩].

خلاصة القول أنه بينما يكون التفاوت في عدد المواليد والوفيات هو العامل الرئيس للتفاوت بين نسب الذكور والإناث في فئة الأطفال فإن الهجرة سواء كانت خارجية أو داخلية هي المسؤولة بشكل رئيس عن التفاوت في النسبة النوعية لمن هم في سن العمل وكبار السن، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المدن والمناطق الريفية.

التركيب المهني والاقتصادي للسكان:

١- القوى العاملة:

أوضح العرض السابق للتركيب العمري لسكان موريتانيا أن نسبة من هم في سن العمل (١٥-٦٤) كانوا يشكلون حوالي ٥٢٪ من جملة السكان، أي

حوالي ٧٣١,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٧م وحوالي ١,٢٤٤,٠٠٠ نسمة (٥١٪ من السكان) في عام ١٩٩٦م. ولكن قوة العمل الفعلية تقل عن ذلك بكثير نظراً لأن نسبة بسيطة فقط من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٩ يمارسون العمل، كما أن نسبة العاملات من النساء في جميع الأعمار أقل من الرجال بشكل ملحوظ.

ويتبين من الجدول رقم (٧) أن القوى العاملة في موريتانيا قد شهدت ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة الممتدة من نهاية السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، سواء من حيث العدد أو من حيث نسبتها من السكان القادرين على العمل. فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة من العدد الكلي للسكان من حوالي ٢٩٪ في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٣٢,٦ في عامي ١٩٨٠م و١٩٩٠م قبل أن ترتفع مرة أخرى خلال التسعينيات لتبلغ ٤٦,٢٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٩٦م. أما نسبتهم إلى من هم في سن العمل فقد ارتفعت من حوالي ٥٥,٧٪ في عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٦٢٪ خلال الثمانينيات ولكنها وصلت إلى ٨٦٪ في عام ١٩٩٦م. وتدل الأرقام المذكورة في الجدول أن نسبة الإعالة الفعلية للسكان في موريتانيا قد شهدت بعض التحسن خلال السنوات المذكورة فانخفضت من ٢٤٥ لكل ١٠٠ عامل في عام ١٩٧٧م إلى ما بين ٢٠٦-٢١٢ خلال الثمانينيات ثم إلى ١٢٥ عام ١٩٩٦م، أي أن مسؤولية الفرد العامل في الإعالة قد انخفضت مما معدله ٢,٤٥ شخصان عام ١٩٧٧م إلى حوالي ٢ شخصين في الثمانينيات ثم إلى ١,٢٥ شخص عام ١٩٩٦م.

جدول (٧)
تطور القوى العاملة في موريتانيا في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٦م)
(ألف نسمة)

السنة / فئة السكان	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٦
عدد السكان الكلي	١٤٠٦	١٥٥١	١٧٦٦	٢٠٠٠	٢٣٠٠
عدد النشطين اقتصادياً	٧٣١	٨٠٧	٩١٨	١٠٥٣	١٢٤٤
عدد القوى العاملة	٤٠٧	٥٠٦	٥٧٠	٦٤٨	١٠٦٣
٪ القوى العاملة من النشطين اقتصادياً	٥٥,٧	٦٢,٧	٦٢,١	٦١,٥	٨٥,٥
٪ القوى العاملة من عدد السكان	٢٨,٩	٣٢,٦	٣٢,٣	٣٢,٤	٤٦,٢

المصادر :

١- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، نتائج إحصاء السكان عام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٢- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ١٩٩٩م: عدة صفحات.

3 - FAO, (1991, 1999), FAO Production yearbook, p. 21.

4 - The World Bank (1999) African Development Indicators: p. 283.

٥ - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ص، ٢٢٦

والواقع أن الارتفاع في أعداد ونسب القوى العاملة الذي شهدته البلاد خلال العقود الأخيرة يمكن أن نرجعه إلى عدة عوامل منها: التحول الكبير في اقتصاد البلاد من اقتصاد يعتمد على القطاعات التقليدية خاصة الزراعة والرعي إلى اقتصاد تؤدي القطاعات الحديثة كالصناعة والتعدين والخدمات دوراً كبيراً فيه. هذا التحول والتوسع الكبير لهذه القطاعات إضافة إلى قطاعات أخرى كالعمران والقطاع الحكومي كان له أثر كبير في خلق كثير من فرص العمل وزيادة العاملين بشكل مطرد وسريع. كما أن تناقص معدلات

الهجرة في العقد الأخير كان من أهم العوامل في هذه الزيادة حيث زادت نسبة النشطين اقتصادياً وزادت نسبة العاملين في البلاد على حد سواء. ولا يمكن أن نغفل الدور الذي أدته برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا في العقد الأخير حيث أدت إلى نمو جيد في قطاعات الاقتصاد المختلفة انعكس في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٦م بنسبة وصلت إلى ٧٪ وفي عام ١٩٩٧م بنسبة ٧,٢٪ واحتلت موريتانيا ثاني دولة عربية بعد قطر في معدل النمو. وقد شملت الزيادة جميع قطاعات الاقتصاد التقليدية والحديثة على حد سواء وبلغت في القطاع الزراعي زهاء ٦٪ وفي قطاع الصناعات الاستخراجية ٩٪ [٥٠]. ولذلك فلا غرابة في ظل هذا النمو الكبير في قطاعات الاقتصاد المختلفة أن ترتفع أعداد القوى العاملة الفعلية ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الأخير لتصل إلى ٨٥,٥٪ من النشطين اقتصادياً وزهاء ٤٦٪ من إجمالي السكان، خاصة مع زيادة مشاركة المرأة الموريتانية في قوة العمل حيث زادت هذه المساهمة من زهاء ٢٢٪ عام ١٩٨٨م إلى ٤٤٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٦م.[٥١]

٢- توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية:

ارتبط توزيع القوى العاملة في موريتانيا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ارتباطاً وثيقاً بمجمل التحولات التي حدثت في البنية الأساسية لاقتصاد البلاد خلال العقود الخمسة الأخيرة. ويشير الجدول رقم (٨) أن هناك هبوطاً متزايداً في نسبة العاملين في القطاعات الأولية يقابله زيادة واضحة في نصيب قطاعات الصناعة والتعدين والخدمات. وعلى سبيل المثال فقد هبط نصيب القطاع الأولي الذي يشمل الزراعة والرعي والصيد واستغلال الغابات من ٩١,٢٪ من جملة القوى العاملة في عام ١٩٦٠م إلى

٨٩٪ عام ١٩٦٥م ثم إلى حوالي ٦٩٪ في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٠م. وفي العقدين الأخيرين هبط مرة أخرى إلى ٦٦٪ عام ١٩٨٧م وحوالي ٤٧٪ في عام ١٩٩٩م. وقد صاحب هذا الهبوط ارتفاع واضح في نصيب القطاع الثانوي الذي يشمل التعدين والصناعة والبناء والأشغال العامة من ٣٪ فقط من مجموع الأيدي العاملة في الدولة عام ١٩٦٥م إلى ٨,٣٪ عام ١٩٧٧م وحوالي ٩٪ عام ١٩٨٧م ثم ١٤٪ عام ١٩٩٩م. وقد شهد القطاع الثالث الذي يشمل النقل والتجارة والخدمات والمؤسسات الحكومية والمالية المختلفة نمواً كبيراً في عدد العاملين حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من ٨٪ من مجموع العاملين عام ١٩٦٥م إلى حوالي ٢٥٪ عام ١٩٨٧م ثم إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٩م.

هذه التغيرات في نصيب القطاعات المختلفة من القوى العاملة ما هي إلا انعكاس واضح لمدى التغير في بنية الاقتصاد الموريتاني من نمط تسوده القطاعات التقليدية إلى اقتصاد متنوع برزت فيه بشكل كبير قطاعات حديثة كالصناعة والتعدين والخدمات كقنوات جديدة لاجتذاب الأيدي العاملة. ويمكن أن نرى بوضوح أن الفترة الرئيسة التي حدث فيها هذا التحول هي التي امتدت منذ منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، وهي الفترة التي شهدت نزوحاً واسعاً من قطاعي الرعي والزراعة إلى المدن نتيجة للجفاف الشديد الذي أصاب البلاد خلال تلك الفترة، كما أن عقد التسعينيات قد شهد هو الآخر تحركاً واسعاً للقوى العاملة في نفس الاتجاه كمحصلة للتوسع الملحوظ في النشاطات الاقتصادية الحديثة وخاصة قطاع الخدمات المختلفة خلال هذه الفترة. أما فترة الثمانينيات فيلاحظ أن نسبة الهبوط في نصيب القطاعات الأولية من الأيدي العاملة، وزيادة هذه النسبة في القطاعات الأخرى كانت متدرجة ومعقولة ومتماشية مع نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة نفسها.

جدول (٨)

التوزيع النسبي للقوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في موريتانيا في الفترة (١٩٦٥-١٩٩٩م)

(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	الزراعة والرعي	التعدين والصناعة والبناء	الخدمات الحكومية
١٩٦٥	٨٩	٣	٨
١٩٧٧	٦٩,٢	٨,٣	٢٢,٥
١٩٨٠	٦٩	٨,١	٢٣
١٩٨٧	٦٦	٨,٩	٢٥,١
١٩٩٩	٤٧	١٤	٣٩

المصادر:

١- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠م) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ص١٨٢.

٢- وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية، إحصاء السكان لعام ١٩٧٧م: صفحات متفرقة.

٣- جامعة الدول العربية (١٩٩٠م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ص٢٢٦.

4 - CIA (1999) The World Fact Book: p. 306.

الحالة التعليمية للسكان:

١- الخصائص العامة للتعليم والأمية:

عرفت موريتانيا التعليم الديني منذ قرون عديدة، وكانت شهرة مدينتي شنقيط وولاتة التي أضحى اسم أولهما علماً على موريتانيا جميعها، مرتبطة بما كانت تحتويه من مدارس دينية إسلامية تدرس القرآن وعلوم اللغة العربية لمن يرتادها من طلاب العلم من كافة أرجاء غرب أفريقية. أما التعليم النظامي الحديث في موريتانيا فقد بدأ أولاً على يد الفرنسيين في العقد الأول من هذا

القرن، حيث افتتحت بعض المدارس الابتدائية، والتي بلغ عددها في عام ١٩٢٢م ست مدارس، وتلا ذلك افتتاح بعض المدارس الإعدادية [٥٢]. وعلى الرغم من التوسع الكبير في إنشاء المدارس بمختلف المراحل بعد الاستقلال، وهو ما أدى إلى رفع القبول في المدارس ليبلغ عدد طلاب المدارس الابتدائية حوالي ١٩٠٠٠ تلميذاً عام ١٩٦٥م وعدد طلاب المدارس الإعدادية والثانوية حوالي ١٥٠٠ طالباً، فإن نسبة من يتلقون التعليم من مجموع من هم في سن الدراسة لم تتجاوز ٩,٥٪[٥٣]. ورغم أن الحكومة الموريتانية أولت التعليم عناية خاصة حيث زادت نسبة الإنفاق على هذا القطاع من ٢,١٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٦٥م إلى ٦٪ في عام ١٩٨٩م و٣,٣٪ عام ١٩٩٤م[٥٤]، وهو ما كان له أثر واضح في زيادة المدارس وتنوع اختصاصاتها وزيادة أعداد التلاميذ، إلا أن نسبة القبول والاستيعاب ظلت متدنية. ففي عام ١٩٩٥م على سبيل المثال لم تزد نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية عن ٦٠٪ من مجموع الأطفال في سن هذه المرحلة، وتنخفض النسبة للإناث إلى ٥٥٪ . أما المدارس الإعدادية فاستوعبت ١٥٪ فقط من الأطفال في سن هذه المرحلة وانخفضت نسبة استيعاب الإناث في هذه المرحلة إلى ١١٪ [٥٥].

وقد كان تدني معدلات استيعاب التلاميذ في المدارس الموريتانية واحداً من أهم الأسباب وراء الارتفاع الكبير في معدلات الأمية وعدم القدرة على القراءة والكتابة بين السكان البالغين. والواقع أن موريتانيا تصنف في مجموعة الدول الأعلى أمية في العالم حيث بلغت نسبة الأميين من السكان البالغين ١٠ سنوات فأكثر حوالي ٨٢٪ في عام ١٩٧٧م، منها ٣٥٪ خاصة بالذكور والباقي للإناث[٥٦]. ولم يتغير الوضع كثيراً خلال الثمانينيات حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان البالغين ١٥

سنة فأكثر لا تزيد عن ١٧٪[٥٧]. ورغم التحسن الواضح في الخدمات التعليمية خلال التسعينيات وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الأمية إلى ٦٢,٣٪ من السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر في عام ١٩٩٥م (٥٠,٤٪ من الذكور، و٧٤٪ من الإناث) إلا أن هذا المعدل مازال مرتفعاً جداً حتى بالمقارنة مع الدول العربية والدول النامية حيث تحتل موريتانيا ذيل الدول العربية في هذا المجال[٥٨].

هذه الأوضاع تشير إلى أن أمام الحكومة الموريتانية مشواراً طويلاً لتحسين الحالة التعليمية والثقافية للسكان، وهذا لن يأتي إلا عن طريق العمل المتواصل والدؤوب في طريقين: أحدهما زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس بزيادة العدد أو التوسعة، حتى يتسنى لجميع من هم في سن الدراسة الالتحاق بها. أما الثاني فهو مكافحة الأمية في السكان الكبار الذين فاتهم قطار التعليم وذلك بالتوسع في فتح مدارس محو الأمية وتشجيع السكان ذكوراً وإناثاً للالتحاق بها.

٢- الوضع التعليمي الحالي:

تنقسم الخدمات التعليمية في موريتانيا في الوقت الحاضر إلى نوعين رئيسين:

أولاً: التعليم التقليدي "الديني" وتقوم به الكتاتيب والمحاضر ويركز أساساً على تعليم الدين واللغة العربية. وهذا النوع من التعليم لا يتبع للدولة بل يقوم به متطوعون لقاء أجور زهيدة، وكان موجوداً في موريتانيا منذ قرون. وقد بدأت الدولة في السنين الأخيرة بدعم هذا النوع من التعليم مادياً ولكن في حدود ضيقة، كما أخذت بعض المناهج، بتشجيع من الدولة، طريقها إلى هذا

النوع من التعليم. ورغم التوسع الكبير في التعليم الحديث إلا أن هذا النوع من التعليم مازال مهماً جداً في موريتانيا، خاصة في القرى والمناطق النائية، بل إن له أهمية كبيرة حتى داخل المدن.

ثانياً: التعليم الحديث وهو الذي تشرف عليه الدولة مباشرة، ويشمل المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية العامة، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي المتمثل في جامعة نواكشوط وعدد من المعاهد العليا الأخرى. ويتضح من الجدول رقم (٩) أن التعليم الحكومي في موريتانيا قد شهد نمواً جيداً خلال الفترة المبينة (١٩٨٨-١٩٩٥م) سواء في أعداد المدارس أو المدرسين والطلاب. فقد ارتفعت أعداد المدارس الابتدائية من ١١٢١ مدرسة عام ١٩٨٨م إلى ١٨٥٤ مدرسة عام ١٩٩٥م كما ارتفع عدد المدرسين في هذه المرحلة من ٣٢٥٤ مدرساً ومدرسة إلى ٥٢٢٤ مدرساً ومدرسة في العامين المذكورين على التوالي. أما تلاميذ هذه المرحلة فقد ارتفعت أعدادهم الإجمالية من ١٥٨٨٠٠ تلميذ وتلميذة عام ١٩٨٨م إلى ٢٦٩١٧٣ تلميذاً وتلميذة عام ١٩٩٥م. ورغم أن نسبة من تضمهم المدارس من الإناث مازالت أقل من الذكور فقد شهد تعليم الفتيات في موريتانيا توسعاً كبيراً حيث زادت نسبة البنات من إجمالي التلاميذ من زهاء ٤٠٪ عام ١٩٨٨م إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٥م، وكانت في عام ١٩٦٠م لا تتجاوز ٢٣٪ من إجمالي التلاميذ في هذه المرحلة.[٥٩]

جدول (٩)

تطور مؤشرات التعليم الحكومي في موريتانيا بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٥م

المرحلة التعليمية	السنة	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ		
				ذكور	إناث	جملة
الابتدائية	١٩٨٨	١١٢١	٣٢٥٤	٩٣٧٢٧	٦٥٠٧٣	١٥٨٨٠٠
	١٩٩٥	١٨٥٤	٥٢٢٤	١٤٨١٤٩	١٢١٠٢٤	٢٦٩١٧٣
الإعدادي والثانوي	١٩٨٨	٤٢	١٨٣٤	٢٥٨٦١	١١٥١٩	٣٧٣٧٠
	١٩٩٥	غ.م	١٦٠٠	٢٩٤٥٩	١٦٦٦٩	٤٦١٢٣
معاهد المعلمين	١٩٨٨	غ.م	٧٠	٤٨٤	٢١١	٦٩٥
	١٩٩٥	٢	٤١	٦٢٠	٢٣٥	٨٧٣
التعليم الفني	١٩٨٨	٥	١٢٥	٣٠٣٠	٣٧٠	٣٤٠٠
	١٩٩٥	٣	١٠٥	٨٩٥	٣٢٣	١٢١٨
التعليم الجامعي والعالي	١٩٨٨	غ.م	٢٦٧	٥٠٥٦	٧٥٢	٥٨٠٨
	١٩٩٥	٤	٢٦٦	٦٩٩٦	١٤٧٢	٨٤٧٦

المصادر:

1 - Europa (1993, 1999) Africa South of the Sahara (22, 28) p. 557 / p. 706.

٢- جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ص٢٢٩-٢٣٠/ ص ص٢٢-٢٣، ٢٢٥.

ورغم الزيادة الملحوظة في أعداد المدارس الابتدائية والتلاميذ إلا أن نسبة استيعاب المدارس الابتدائية للتلاميذ، التي سبق الإشارة إليها، تظهر أن الحاجة مازالت قائمة للتوسع في أعداد المدارس حتى يمكن استيعاب جميع الأطفال في هذه المرحلة. من جانب آخر فرغم الزيادة الواضحة في أعداد المدرسين في هذه المرحلة إلا أن معدل نصيب المدرس الواحد من التلاميذ يعد مرتفعاً جداً حيث كان زهاء ٤٨,٨ تلميذاً عام ١٩٨٨م و٥١,٥ تلميذاً عام ١٩٩٥م وهو من أعلى المعدلات حتى بالنسبة لدول العالم العربي ودول العالم

الثالث، فهو لا يزيد عن ١٢ تلميذاً في مصر والمغرب، و١٣ في السعودية وما بين ٢٠-٣٠ في كل من عمان وتونس والجزائر والأردن، وما بين ٢٨-٣٠ في كينيا وبنين ومالي، وحوالي ٤٠ في النيجر وغينيا[٦٠]. ولا شك أن ارتفاع هذا المعدل ينعكس سلباً على العملية التعليمية والتربوية حيث يقلل من العناية بالتلاميذ والوقت الذي يمنحه المدرس لكل طالب على حدة.

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي فيظهر الجدول أيضاً زيادة واضحة في أعداد الطلاب من زهاء ٣٧٠٠٠ عام ١٩٨٨م إلى زهاء ٤٦٠٠٠ عام ١٩٩٥م، كما يظهر ارتفاع نسبة الإناث من ٣١٪ من إجمالي الطلاب في هذه المرحلة عام ١٩٨٨م إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٥م. ولا يشكل هذا العدد إلا زهاء ١١٪ من إجمالي من هم في سن الدراسة في هذه المرحلة (١٧٪ من الذكور، و٤٪ من الإناث)، ورغم أنه يعد معدلاً جيداً مقارنة بسنوات ماضية حيث لم يتجاوز ١٪ و٢٪ في عامي ١٩٦٥م و١٩٧٠م على سبيل المثال إلا أنه مازال متدنياً جداً حتى مقارنة مع الدول العربية حيث تحتل موريتانيا والصومال ذيل الدول العربية في هذا المجال[٦١].

وبالإضافة إلى المدارس الإعدادية والثانوية، ومعاهد إعداد المعلمين التي كانت تضم زهاء ٨٧٣ طالباً وطالبة في عام ١٩٩٥م يوجد معاهد مختلفة للتعليم الفني والمهني. وقد بلغ عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بهذه المعاهد حوالي ٣٤٠٠ طالباً وطالبة عام ١٩٨٨م ولكن أعدادهم انخفضت إلى ١٢١٨ طالباً وطالبة عام ١٩٩٥م وهم يدرسون في معاهد ومدارس مثل الثانوية الفنية في نواكشوط، ومركز التكوين المهني في نواذيبو والمعهد العالي للتعليم التقني، والمدرسة الوطنية للتعليم التجاري ومدرسة التكوين الزراعي في كيهيدي ومدرسة الممرضين والقابلات[٦٢]. ورغم أن حوالي ٨٠٪ من هذه

المراكز والمعاهد يوجد في مدينة نواكشوط فإن بعضاً منها قد وجه تبعاً لتوزيع الموارد الاقتصادية في البلاد، مثل المعهد الزراعي في كيهيدي الذي يخدم في تخريج الكوادر الزراعية والبيطرية لخدمة أهم المناطق الزراعية في البلاد وهي منطقة حوض نهر السنغال.

أما التعليم العالي في موريتانيا فيشمل إلى جانب جامعة نواكشوط التي بدأت في استقبال الطلاب في العام الدراسي ٨١-١٩٨٢م، عدداً من المعاهد العليا مثل المدرسة الوطنية للإدارة، والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة، والمعهد الإسلامي العالي للدراسات والبحوث، والقسم الجامعي من معهد العلوم العربية والإسلامية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وقد بلغ مجموع الملتحقين ببرامج التعليم العالي في موريتانيا حوالي ٥٨٠٠ طالب وطالبة يشكل الذكور أكثر من ٨٧٪ من عددهم الكلي عام ١٩٨٨م، وارتفعت أعدادهم إلى ٨٤٧٦ طالباً وطالبة، يشكل الذكور زهاء ٨٢,٥٪ منهم في عام ١٩٩٥م.

إن الاستعراض السابق للحالة التعليمية والثقافية لسكان موريتانيا تبين بوضوح أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في سبيل الارتقاء بالتعليم، إلا أن المشوار مازال طويلاً للوصول إلى مرحلة يمكن بها توفير التعليم لجميع من هم في حاجة إليه، خاصة في المرحلة الابتدائية. ومن الواضح أن دولة فقيرة كموريتانيا غير قادرة بما يتوافر لديها من موارد محدودة من الارتقاء بالمستوى التعليمي لسكان البلاد كماً وكيفاً. ومن هنا تبرز أهمية دعم ومساندة هذه الدولة من الدول العربية والإسلامية الأخرى، خاصة وأنها مازالت تكافح من أجل إثبات هويتها العربية والإسلامية. ولعل إنشاء معهد العلوم العربية والإسلامية التابع لجامعة الإمام بمراحله المختلفة خير مثال يحتذى لما يمكن

أن تقوم به المؤسسات التعليمية المدعومة من الدول العربية في خدمة التعليم في هذه البلاد وغيرها من البلاد الإسلامية.

الحالة الصحية للسكان:

توجد مؤشرات عدة يمكن أن يركن إليها لقياس الحالة الصحية للسكان في أي دولة من دول العالم، كمعدلات وفيات الأطفال، والعمر المرتقب عند الولادة، وعدد الأطباء وأسِرّة المستشفيات مقارنة بعدد السكان. فارتفاع معدلات وفيات الأطفال في دولة من الدول يُعد مؤشراً قوياً على انتشار الأمراض فيها وقصور خدماتها الصحية، وسوء التغذية وضعف أو انعدام إجراءات الصحة العامة[٦٣]. وبالنسبة لموريتانيا فقد سبق أن أوضحنا أن التقدم الجيد في مستوى الخدمات الصحية في العقود الأخيرة قد أدى إلى انخفاض متوسط وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ ولادة من ٢٠٤ وفاة في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ١٠٨ وفاة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٩٦ وفاة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م (راجع جدول ٢). ورغم ذلك فإن معدل وفيات الأطفال مازال مرتفعاً حتى بالمقارنة مع الدول العربية والدول النامية، حيث بلغ هذا المعدل في عام ١٩٩٧م بالنسبة للدول العربية ٥٣ حالة وفاة، وبلغ في الدول النامية ٦٤ حالة، وفاة بينما معدل الدول المتقدمة لا يزيد عن ٦ حالات وفاة ومعدل العالم ككل لا يتجاوز ٥٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في نفس العام[٦٤].

وإذا كان معدل وفيات الأطفال يعد مؤشراً قوياً على مستوى الخدمات الصحية المقدمة لهم، فإن معدل العمر المرتقب عند الولادة يعد مؤشراً آخر لمعدلات الوفيات ليس في الأطفال فقط بل وفي جميع الفئات العمرية

الأخرى، وبالتالي فهو يعد مؤشراً قوياً على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان بمختلف أعمارهم. وبالنسبة لموريتانيا فرغم التحسن الذي طرأ على الخدمات الصحية منذ الاستقلال وهو ما انعكس على ارتفاع العمر المرتقب من ٣٣ سنة فقط في الفترة ٥٠-١٩٥٥م إلى زهاء ٥٣ سنة في عام ١٩٩٧م، فإن هذا المعدل مازال منخفضاً مقارنة بالدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى. فقد بلغ معدل العمر المرتقب عند الولادة في الدول العربية والدول النامية في عام ١٩٩٧م زهاء ٦٥ سنة، بينما ارتفع في الدول المتقدمة إلى زهاء ٧٨ سنة، وبلغ على مستوى العالم أجمع زهاء ٦٧ سنة في العام نفسه[٦٥]. وكانت موريتانيا في عام ١٩٩٦م تحتل مؤخرة الدول العربية بهذا المعدل نفسه ولا ينافسها سوى اليمن والسودان بمعدل ٥٤ سنة، بينما يرتفع العمر المرتقب عند الولادة إلى ما بين ٦٢-٦٩ في المغرب ومصر وليبيا والعراق وسورية وما بين ٧٠-٧٧ في الدول الأخرى باستثناء قطر وفلسطين والصومال وجيبوتي التي لم تتوفر عنها بيانات كافية [٦٦].

من ناحية أخرى تعد نسبة الأطباء وأسرّة المستشفيات إلى عدد السكان مقاييس أخرى أكثر تحديداً لتقييم درجة التجهيز والخدمات الصحية في أي بلد من البلدان. وتتصف موريتانيا بما تتصف به كثير من دول العالم الثالث الفقيرة من انخفاض نسبة الأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات قياساً بعدد السكان. ففي حين يوجد طبيب واحد لكل حوالي ٥٠٠ شخص في الولايات المتحدة، و٧٥٠ شخصاً في فرنسا يزيد هذا المعدل في موريتانيا إلى ١٥٧٧٠ شخصاً لكل طبيب في عام ١٩٩٣م، وكان يقابل كل طبيب واحد أكثر من ٣٦٥٠٠ شخص في عام ١٩٦٥م. ويعد معدل الأطباء في موريتانيا قياساً بعدد السكان منخفضاً حتى بالمقارنة مع الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى

حيث يختص كل طبيب بأقل من ٥٥٤ في مصر والأردن، وما بين ٦١٧-٦٦٧ في ليبيا ولبنان والكويت، ويزيد إلى ما بين ٧٥٠-٩٥٠ في المغرب والسعودية والبحرين ثم إلى ما بين ١٠٠٠-١٥٥٠ في الدول العربية الأخرى باستثناء اليمن التي يرتفع فيها إلى زهاء ٤٥٠٠ شخص لكل طبيب. وما يقال عن ارتفاع معدل السكان لكل طبيب ينطبق أيضاً على الممرضات حيث تأتي موريتانيا كثاني دولة عربية في هذا المعدل (٢٢٦١ شخص/ ممرضة) ولا يفوقها إلا مصر بزهاء ٢٩٧١ شخص/ممرضة[٦٧].

أما بالنسبة لعدد أسرّة المستشفيات في موريتانيا قياساً لعدد السكان فيعد الأقل بالنسبة للدول العربية والدول النامية الأخرى. فبينما يوجد سرير واحد لكل ٨٣ مواطناً في بريطانيا و١٠٠ شخص في الولايات المتحدة[٦٨]، فإن هذا المعدل يرتفع في موريتانيا إلى زهاء ١٤٨٦ شخصاً مقابل كل سرير في عام ١٩٩٣م وهو الأعلى في جميع الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات حيث يقل عن ٤٠٠ شخص في كل من المغرب وليبيا وتونس والجزائر وقطر والسعودية وما بين ٥٠٠ و٦٠٠ في مصر وعمان والأردن، وحوالي ٩٢٠ في السودان وسورية بينما كان في اليمن زهاء ١٢٠٠ شخص لكل سرير في العام نفسه[٦٩].

إن مجمل المؤشرات الصحية التي تطرقنا إليها، سواء تلك المتعلقة بمعدل الوفيات وطول العمر المرتقب، أو تلك المتعلقة بالتجهيزات والخدمات الصحية كالأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات تدل بوضوح على أنه رغم الجهود التي بذلت للارتقاء بالخدمات الصحية في موريتانيا إلا أن البلاد مازالت تعد من أقل دول العالم تقدماً في هذا المجال حيث دلت الإحصاءات أن ٦٣٪ من سكانها يحصلون على خدمات صحية منتظمة وهو معدل منخفض لا يجاريه

على مستوى العالم العربي إلا اليمن (٣٨٪) بينما يزيد إلى ٧٠٪ في السودان وما بين ٩٠-١٠٠٪ في الدول العربية الأخرى.[٧٠] وهي لذلك تحتاج إلى توسع في خدماتها الصحية، أفقياً ورأسياً، حتى تستطيع أن ترفع من نسبة السكان الذي ينشدون الخدمات الصحية الأولية، ومن مستوى الخدمات المقدمة لهم.

والواقع أن ما يزيد المشكلة تعقيداً أن ما هو متوافر من خدمات صحية في موريتانيا لا يتوزع بشكل مناسب مع توزيع السكان وكثافتهم، فمعظم الخدمات الصحية في البلاد تتركز في المدن الكبرى، خاصة مدينة نواكشوط، بينما تفتقر بعض المناطق الريفية إلى أبسط أنواع الخدمات الصحية.

الخلاصة:

إن الاستعراض السابق لخصائص السكان في موريتانيا، سواء ما يتعلق بتركيبهم العرقي والسلالي أو توزيعهم وكثافتهم أو خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، تبرز بشكل واضح أن مجمل هذه الصفات العامة للمجتمع الموريتاني والاختلاف بينهما من مكان إلى آخر ما هي إلا انعكاس لعاملين رئيسين هما: موقع البلاد، ثم اختلاف الظروف الطبيعية والموارد الاقتصادية اختلافاً كبيراً بين جنوبي البلاد وشمالها. فموقع البلاد كمنطقة التقاء بين العناصر البيضاء من العرب وغيرهم من جهة وبين أفريقيا السوداء من جهة أخرى كان له الدور الأكبر في تركيب السكان العرقي والسلالي وعلاقاتهم الاجتماعية وأنماط حياتهم. بل إن هذا الموقع قد أثر تأثيراً كبيراً في تاريخ البلاد العام وتاريخ غرب أفريقيا بشكل عام حيث كانت هذه البلاد نقطة انطلاق للدعاة والفاتحين وعلى يدهم انتشر الإسلام في مناطق واسعة من غرب أفريقيا.

أما تباين الظروف والإمكانات الطبيعية خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأمطار والثروة النباتية والموارد المائية فقد كان له الدور الأكبر في التأثير على توزيع السكان وكثافتهم. فالمناطق الجنوبية ذات الإمكانات الطبيعية الجيدة كانت مناطق الاستقطاب الرئيسة للسكان، ولذا فهي تحظى بأكبر قدر من الكثافة السكانية في موريتانيا. وقد أثر تفاوت الإمكانات الطبيعية في موريتانيا ليس فقط على توزيع السكان وكثافتهم بل وعلى أنشطتهم الاقتصادية ونمط حياتهم. ففي الجنوب يسود الاستقرار ويعمل السكان بدرجة رئيسة في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية، أما في الوسط والشمال، فباستثناء قلة يعملون بزراعة الواحات فإن النمط الأكثر شيوعاً هو الترحال ورعي الأغنام والماشية.

وقد ظلت أنماط حياة السكان وأنشطتهم الاقتصادية تدور داخل هذا الإطار العام حتى فترة قريبة، عندما برز عاملان رئيسان أثرا كثيراً في أنماط توزيع السكان وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية. هذان العاملان هما بروز المدن الإدارية والتجارية، خاصة مدينة نواكشوط، كمناطق استقطاب رئيسة لسكان الريف، ثم اكتشاف المعادن وما صاحبه من ظهور مدن تعدينية وصناعية جديدة في مناطق لم تكن ظروفها المناخية تشجع على قيام أي تجمعات سكانية. وقد أدى بروز المدن الإدارية والصناعية إلى تغيير كبير في توزيع السكان في موريتانيا سواء بين المناطق الإدارية المختلفة أو بين الريف والحضر.

الهوامش :

(١) زهرة، محمد (١٩٨٧م) "سكان موريتانيا" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، ص٢٣٩.

(٢) المحبوبي، سيدي عبدالله (١٩٨٤م) الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، ص٣٠.

(٣) عفيفي، محمد صادق (د. ت.) جغرافية موريتانيا الحديثة، ص ص٧٩-٨٠.

(٤) أبو العلا، محمد (١٩٧٨م) "الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، ص٤٢٧.

(٥) Curran, B. and J. Schroch (1972) Area Handbook for Mauritania, p.21.

(٦) النجم، عبدالباري (١٩٦٦م) جمهورية موريتانيا الإسلامية، ص٦٧.

(٧) المرجع والصفحة أنفسهما.

(٨) النحوي، خليل (١٩٨٧م) بلاد شنقيط.. المنارة والرباط، ص٢٨.

(٩) عفيفي، مرجع سابق، ص٨٠.

(١٠) مقلد، محمد يوسف (١٩٦٠م) موريتانيا الحديثة، ص٥٧.

(١١) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

(١٢) عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص٧٨.

(١٣) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

(١٤) فيرون، ريمون (١٩٦٣م) الصحراء الكبرى، ترجمة جمال الدين الدناصوري، ص١٠٠.

(١٥) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

(١٦) النحوي، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

(١٧) U. S Bureau of Census (1999) International Data Base (Via Internet).

(١٨) وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) نتائج الإحصاء الشامل لعام ١٩٧٧م.

(١٩) Europa (1999) The Europa World Yearbook 1999 (2), p.2381.

(٢٠) U. S. Bureau of Census, op. cit.

(٢١) CIA (1999) The World Fact Book.

(٢٢) الفوزان، فوزان (١٤١٩هـ) جمهورية موريتانيا الإسلامية، في الموسوعة الجغرافية لدول العالم الإسلامي، المجلد (١١) عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢٣) Europa (1999) Africa South of the Sahara (28), p. 208.

(٢٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص ص١٢، ٢٣١.

(٢٥) زهرة، مرجع سبق ذكره، ص٣٦٩.

(٢٦) النجم، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

(٢٧) Hance, W. (1970) The Geography of Modern Africa, p. 150.

(٢٨) Bulatao, R. and Others (1990) World Population Projections, p. 250. And CIA (1999) op. cit.

(٢٩) الفوزان، مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.

(٣٠) زهرة، مرجع سبق ذكره، ص٣٨١.

(٣١) جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ص٢٢٠، ٢٢٢.

(٣٢) - وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره.

- ناصر، محمد بباه (١٩٨٤م) مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الحضرية، ص ص١٩-٢٠.

(٣٣) المحبوبي، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

(٣٤) الفوزان، مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.

(٣٥) Europa (1999) The Europa World Yearbook, p. 2381.

(٣٦) The World Bank (1999) African Development Indicators, p. 325.

(٣٧) U. S. Bureau of Census (1999) op. cit.

(٣٨) CIA (1999) op. cit.

(٣٩) الرويثي، محمد (١٩٧٩م) سكان المملكة العربية السعودية، ص١٠٨.

(٤٠) CIA (1999) op. cit.

(٤١) وزارة المالية الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.

(٤٢) - المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٤٠٠.

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩) تقرير التنمية البشرية، صفحات عدة.

(٤٣) - المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره.

- جامعة الدول العربية (١٩٩٠، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجعان سبق ذكرهما، ص٢٢٥، ص٢٢٠ على التوالي.

(٤٤) - الربدي، محمد (١٩٨٦م) مدينة بريدة: دراسة في الخصائص الطبيعية والسكانية، ص٢٩٠.

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩م) مرجع سبق ذكره، عدة صفحات.

(٤٥) - الرويثي (١٩٧٩م) مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

- زهرة (١٩٧٨م) مرجع سبق ذكره، ص٣٩٧.

(٤٦) CIA (1999) op. cit.

(٤٧) زهرة (١٩٧٨م) مرجع سبق ذكره، ص٤٠٢.

(٤٨) وزارة المالية والاقتصاد الموريتانية (١٩٧٧م) مرجع سبق ذكره، ص ص٦١-٦٩.

(٤٩) CIA (1999) op. cit.

(٥٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م) مرجع سبق ذكره، ص ص١٢، ٢٣١.

(٥١) - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٦.

- U. N (1986) World Population Prospects (98).

(٥٢) Curran (1972) op. Cit. p. 68.

(٥٣) المرجع نفسه، ص٦٩.

(٥٤) - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠م)، مرجع سبق ذكره، ص١٨٠.

- The World Bank (1999) op. Cit. p. 340.

(٥٥) المرجعان السابقان نفساهما، الصفحات نفسها.

(٥٦) ناصر (١٩٨٤م) مرجع سبق ذكره، ص١٠٢.

(٥٧) الأمم المتحدة (١٩٩٠م) مرجع سبق ذكره، ص١٦٢.

(٥٨) - CIA (1998) op. Cit. p. 305.

- جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

(٥٩) الأمم المتحدة (١٩٩٠م) مرجع سبق ذكره، ص١٧٠.

(٦٠) - جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) المرجع السابق ذكره، ص٢٢٥.

- U. N. (1991) Demographic Yearbook (41), p. 260.

(٦١) المرجعان السابقان نفساهما.

(٦٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٥م) دليل المستثمر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ص ص٢٨-٢٩.

(٦٣) المطري، (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٦٢٧.
(٦٤) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩م) مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٠-١٧١.
(٦٥) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(٦٦) جامعة الدول العربية.
(٩٩٨م) مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.
(٦٧) نفس المرجع، ص٢٢٢.
(٦٨) المطري (١٩٨٦م) مرجع سبق ذكره، ص٦٣٠.
(٦٩) جامعة الدول العربية (١٩٩٨م) المرجع السابق، ص٢٢٢.
(٧٠) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العلا، محمد (١٩٧٨م)، "الملامح العرقية والتكوين الاجتماعي" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م)، تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠، ١٩٩٩م)، تقرير التنمية في العالم، الأمم المتحدة نيويورك.
- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) (١٩٩٦م)، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد السادس، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) (١٩٩٠م)، المجموعة الإحصائية العربية الموحدة، العدد الثالث، أبريل ١٩٩٠م.

- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٩٠-١٩٩٢، ١٩٩٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية.
- الربدي، محمد صالح (١٩٨٦م)، مدينة بريدة، ج١: دراسة في الخصائص الطبيعية والسكانية.
- الرويثي، محمد أحمد (١٩٧٩م)، سكان المملكة العربية السعودية، دار اللواء، الرياض.
- زهرة، محمد محمد (١٩٧٨م)، "سكان موريتانيا" في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- عفيفي، محمد صادق (د. ت.) جغرافية موريتانيا الحديثة.
- العقاد، أنور عبدالغني (١٩٨٢م)، الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، دار المريخ، الرياض.
- غلاب، محمد السيد (١٩٧٩م)، "موريتانيا"، في غلاب، محمد السيد، حسن عبدالقادر صالح، محمود شاكر، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الفوزان، فوزان (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في الموسوعة الجغرافية لدول العالم الإسلامي، المجلد (١١)، إقليم الصحراء الكبرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- فيرون، ريمون (١٩٦٣م)، الصحراء الكبرى، ترجمة جمال الدين الناصوري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٥م)، دليل المستثمر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٧م)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.
- المحبوبي، سيدي عبدالله (١٩٨٤م)، الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط (١٩٦٠-١٩٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
- المطري، السيد خالد (١٩٨٤م)، دراسات في سكان العالم الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

- معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٧٨م)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- مقلد، محمد يوسف (١٩٦٠م)، موريتانيا الحديثة: غابرها - حاضرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ناصر، محمد بباه (١٩٨٤م)، مدينة نواكشوط: دراسة في الجغرافيا الحضرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
- النجم، عبدالباري، (١٩٦٦م)، جمهورية موريتانيا الإسلامية: دراسة في أوضاع موريتانيا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، ط١، دار الأندلس، بيروت.
- النحوي، الخليل (١٩٨٧م)، بلاد شنقيط.. المنارة.. والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- هيلان، رزق الله (١٩٨٤م)، التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، بغداد.
- وصفي، عاطف (١٩٧٨م)، "المجتمع الموريتاني"، في معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
- ولد إمام، محمد عبدالرحمن (١٩٧٨م)، "التنمية الريفية في جمهورية موريتانيا الإسلامية"، في ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Bulatao, R. O. and Others (1990) World Population Projections, 1989-1990 edition, The World Bank, Washington, D. C.

Central Intelligence Agency (CIA) (1990, 1993, 1998, 1999)The World Fact book, CIA, Washington, D. C.

Curran, B. D. and J. Schroch (1972) Area Handbook For Mauritania, The American University.

Eduard Bos; My T. Vu; Ernest Massiah; Rodolfo A. Bualatao (1994) World Population Projections 1994-95 edition, The World Bank.

Europa (1990-1993, 1998, 1999) Africa South of the Sahara (20, 22, 27, 28)

Europa (1990-1999) The Europa World Yearbook, vol. 2.

FAO (1988- 1999) FAO Production Yearbook, vol. 42-53, FAO, Rome.

Gerteiny, A. G. (1967) Mauritania, Pall Mall Press, London.

Hance, W. (1970) The Geography of Modern Africa, New York.

Ministere de L'Econome et des Finances (1977) Recensement General de la Population 1977, Direction de la Statistique, Nouakchott.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1986) World Population Prospects, Population Studies No. 98, U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1991) World Development Report, The Challenge of Development, U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1991, 1998) Demographic Yearbook (41, 48) , U. N. New York.

U. N. Department of Economic and Social Affairs (1998) National Population Policies, U. N. New York.

US Bureau of the Census (1999) International Data Base, Mauritania Demographic Indicators: 1990-2000 (Via Internet).

The World Bank (1999) African Development Indicators, The World Bank.

الفصل الثالث والعشرون

إستراتيجية السكان
في
العالم العربي

إعداد
أ. د. مصطفى محمد خوجلي
كلية التربية للبنات
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

نحو استراتيجية للسياسات السكانية في العالم العربي

مقدمة:

في بعض المدنيات القديمة كان هناك شيء من الاهتمام لمعرفة حجم السكان في القطر، وذلك لما لحجم السكان من علاقة بفرض وجمع الضرائب وللانخراط في الجيش. غير أن الاهتمام بدراسة السكان بطريقة منهجية قد بدأ في نهاية القرن الثامن عشر عندما كتب توماس روبرت مالثوس مقالته الشهيرة «مقالة عن مبدأ السكان» عام ١٧٩٨م ونقحها وأعاد طباعتها عام ١٨٠٣م وكان محور تلك المقالة أن السكان يزدادون بمعدلات أكبر كثيراً وبغير حدود من معدلات زيادة وسائل العيش.

فالسكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن إنتاج الأرض يزداد بمتوالية حسابية . وحتى يرجع التوازن مرة أخرى بين حجم السكان وإنتاج الغذاء فإن الطبيعة تتدخل بما سماه مالثوس «الموانع الإيجابية» في شكل مجاعات وحروب وكوارث مختلفة. ولتحاشي تلك المآسي فقد اقترح مالتوس أن يلجأ الإنسان إلى الموانع الوقائية - وهي ضبط النسل. ولقد ظلت تلك النظرية من يوم ظهورها حتى وقتنا الحالي مجالاً للجدل بين مؤيد ومعارض . غير أننا نلاحظ أن الجدل حول تلك النظرية كان قد خف في أوروبا والولايات المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وترجع الأسباب في ذلك إلى الآتي:

(أ) زاد إنتاج الغذاء في أوروبا وأمريكا زيادة كبيرة مع التقدم العلمي والثورة الزراعية وكانت الزيادة أكبر من معدلات زيادة السكان.

(ب) هاجرت أعداد كبيرة من سكان أوروبا إلى الأراضي الجديدة -خاصة الأمريكتين- وبذلك خف الضغط السكاني على الموارد.

(ج) اتجه السكان بطريقة تلقائية - وإن كانت بطيئة نحو تخفيض معدلات المواليد. وكان ذلك نتيجة لانتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل وانتشار الأفكار التحررية عن وظيفة المرأة في المجتمع.

(د) الاستعمار الأوربي لأقطار آسيا وإفريقيا عاد بفوائد مادية كثيرة على أوروبا.

وللتدليل على أن المشكلة السكانية لم تصبح موضوعاً مؤرقاً لأوروبا نذكر أنه على مدى قرن من الزمان - ١٨٠١-١٩٠١م - زاد سكان أوروبا ثلاثة أضعاف ولم يؤثر ذلك في مستوى المعيشة الذي قد تحسن عما كان عليه سابقاً. كذلك لم يحدث نقص في الغذاء أو مجاعات ماعدا في أيرلندا عام ١٨٤٧م عندما فشل محصول البطاطس الذي كان الغذاء الرئيس في ذلك القطر.

غير أن نظرية مالثوس عادت إلى الواجهة بشكل صارخ بعد الحرب العالمية - في دول العالم الثالث - حينما بدأت معدلات الوفاة في الانخفاض السريع في حين أن معدلات المواليد في معظم تلك الدول ظلت في مستويات مرتفعة.

جوانب من المسألة السكانية في دول العالم العربي:

على الرغم من أن موضوع الغذاء بالنسبة للزيادة السكانية ظل في الدول النامية من أهم مواضيع الدراسات السكانية إلا أنه -نتيجة للدراسات المنهجية- قد ظهرت جوانب أخرى من المسألة السكانية، ونذكر من تلك الجوانب:

(أ) علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) ارتباط موضوع الزيادة السكانية بالأيدي العاملة و بالعطالة.

(ج) الهجرة من الريف إلى الحضر وتضخم أعداد سكان المدن.

ولذا فسنناقش هذه الجوانب بالنسبة لسكان العالم العربي.

أولاً: في زيادة السكان بالنسبة للغذاء:

إن السكان في العالم العربي يتزايدون بمعدلات عالية وإن كانت تختلف من قطر إلى آخر - جدول رقم ١ - وعلى الرغم من أن أبحاث هذا الكاتب لم تتعرض بشكل مباشر إلى إنتاج الغذاء إلا إننا نلاحظ أن دول العالم العربي تقع في مناطق جافة بعضها به أمطار فصلية قليلة وبعضا صحراوي شديد الجفاف ولذا فيتميز إنتاج الغذاء بالقلة. ولكن يمكن أن نقسم العالم العربي إلى أربعة أقسام:

(أ) دول مثل الصومال وجيبوتي مواردها الطبيعية المستغلة حالياً والتي يمكن أن تستغل في القريب العاجل جد قليلة. وفي نفس الوقت فإن تلك الدول من أفقر دول العالم حيث إن متوسط الدخل السنوي للفرد قليل جداً ولا يتعدى ٣٠٠ دولاراً ، وكذلك لا تستطيع استيراد الغذاء ، وبالتالي فإن أي زيادة في السكان تفاقم المشكلة أكثر مما هي عليه.

(ب) دول مثل السودان بها موارد زراعية لا بأس بها وهي في سباق بين الزيادة السكانية وزيادة الرقعة المزروعة. كذلك فإن تلك الموارد لم تستغل الاستغلال الأمثل نسبة إلى تدني المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن يساهم في الزيادة الرأسية للإنتاج، وفي الوقت نفسه لا تمتلك رأس المال

اللازم لزيادة المساحات المزروعة ولا التكنولوجيا اللازمة للزيادة الرأسمالية.

(ج) دول مثل مصر بها إمكانيات زراعية كبيرة ولكن الإمكانات قد استغلت بالكامل وأصبح التوسع في الرقعة الزراعية قليلاً جداً. ولذا فإن نصيب الفرد من الأرض المزروعة ظل يتناقص على الرغم من إنشاء مشاريع الري الكبرى مثل السدود والقناطر والقنوات.

(د) دول إمكاناتها الزراعية قليلة جداً بحكم أن كل أراضيها صحراوية ولكن بها موارد أخرى مثل البترول يمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية. ولكن في الوقت نفسه نلاحظ أن تلك الدول تعاني من شح في الموارد المائية. فالأمطار قليلة ومتذبذبة، ولا تجري في غالبيتها أي أنهار، والمياه الباطنية بها قليلة وقابلة للنضوب. ولا يتوقف شح المياه على الدول البترولية فقط بل يشمل دولاً أخرى مثل جيبوتي والصومال وتونس وأقاليم مثل غرب السودان. بل وأصبحت الأردن أسيرة لإسرائيل في موضوع المياه.

وتحاول الدول -غير البترولية- حل مشكلة الغذاء عبر عدة طرق منها:

التوسع ما أمكن في الزراعة ، تنمية الصناعات لسد حاجة الأسواق المحلية وبذا توفر العملة الصعبة لاستيراد الغذاء، وتشجيع الهجرة إلى دول البترول أو إلى أوروبا وذلك لتخفيض الضغط على موارد الغذاء، ثم بعد ذلك طلب الإعانات من الدول والمنظمات العالمية. وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الدول تعاني من نقص الغذاء بل ومن المجاعات المتكررة كل بضع سنوات. وعلى العموم نلاحظ أن دول العالم العربي كلها -ولكن بأقدار مختلفة- أصبحت

دولاً مستوردة للغذاء. ولابد أن هذه المشكلة ستتفاقم أكثر مع زيادة السكان. ثم ينبغي أن نذكر هنا أن موضوع نقص المياه من المواضيع الهامة جداً والتي ينبغي أن توضع دائماً في ذهن الدول العربية.

ثانياً: علاقة السكان بالتنمية:

يُعد رأس المال من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما عدا الدول البترولية فإن الدول العربية فقيرة بمقياس الدخل القومي والمتوسط السنوي لدخل الفرد. ولذا فقد ظل تراكم رأس المال بالنسبة لتلك الدول أو للأفراد متدنياً جداً. وهذه الدول الفقيرة تصبح ممزقة بين أن تستثمر ما يكون لديها من رأس مال -على قلته- في المشاريع الاقتصادية الإنمائية أم في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة .... إلخ.

مع العلم أن هذه الخدمات بها نقص حاد حالياً وأن الطلب عليها يتزايد يوماً بعد يوم نتيجة لزيادة أعداد السكان ، ولم يعد في مقدور أي من تلك الدول تجاهل تلك المطالب حيث إنه من واجبات الدولة الحديثة تقديم تلك الخدمات ومن حق المواطن المطالبة بها . وبالإضافة إلى ذلك فإن لتلك الخدمات - مثل التعليم - مردود اقتصادي هام حيث إن التعليم من متطلبات التنمية الاقتصادية .

أما مشاريع التنمية الاقتصادية - من زراعة وصناعة وتعدين - فتحتاج إلى رأس مال وفير ولقد قدرت بعض المصادر أن رفع متوسط دخل الفرد واحد في المائة يحتاج إلى إنفاق حوالي ٣ في المائة من الدخل القومي.

ومن هنا كانت مشكلة الديون التي أثقلت كاهل الدول العربية الفقيرة . ولذا فليس من سبيل لتخفيض تكلفة الخدمات لتوفير بعض المال للإنفاق على مشاريع التنمية إلا بتخفيض نسبة صغار السن وهي عالية جداً في كل الدول

العربية مقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً ـ جدول رقم ٢ـ . وصغار السن هم الطبقة غير المنتجة في المجتمع ولكنهم يكونون القطاع المستهلك. وقد تكون هناك طرق أخرى مثل طلب الإعانات الدولية والاستدانة من الدول وبيوت المال الأجنبية، ولكن أمثال تلك الطرق محاطة بكثير من المحاذير والمخاطر إذ ليس هناك جهة تعطي إعانة إلا بشروط مستترة أو ظاهرة. أما طريق الاستدانة فقد جرب وأصبحت خدمة الديون من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول الفقيرة.

ثالثاً: علاقة الزيادة السكانية بوفرة الأيدي العاملة و بالعطالة:

مما لاشك فيه أن الدول ذات الحجم السكاني الكبير لها ميزة وفرة الأيدي العاملة وإذا كان الاقتصاد في قطر ما سليماً ومتطوراً فإنه يستطيع استيعاب الزيادة السكانية بنسبة نموه نفسها ـ هذا إذا نحينا جانباً موضوع استعمال الآلات الموفرة للأيدي العاملة، ولكن في حالة عدم التناسب بين الزيادة السكانية وتوفر وظائف جديدة فإنه يحدث تخمة في ميدان العمل ـ أي عطالة بنوعيها المقنع والظاهر. وهذا هو الحال في معظم الدول العربية والدول النامية بشكل عام وخاصة أن اقتصاد تلك الدول اقتصاد أولي مبني على الزراعة أو التعدين، وفي ذينك الميدانين فإن فرص إيجاد وظائف جديدة محدود جداً. فالتعدين - خاصة استخراج البترول وتكريره يعتمد على الآلات ذاتية التشغيل ولذا فلا يستوعب أعداداً كبيرة من العمال.

أما في ميدان الزراعة فالوضع لا يختلف كثيراً عن ميدان التعدين وإن كان هناك اختلافات بين قطر وآخر. ففي جمهورية مصر مثلاً فإن التوسع في الرقعة الزراعية محدود جداً، وأن المزارع الحالية متشبعة بالعمال ولا تستطيع استيعاب عمالة إضافية. ثم إن الاتجاه نحو تحديث الزراعة لزيادة إنتاج

الوحدة، وذلك باستعمال الآلات والمخصبات، من شأنه أن يخفض الحاجة إلى الأيدي العاملة، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وعلى أي حال فإن الدخل من الزراعة منخفض مما يشجع العمال على الهجرة إلى المدن.

أما في قطر السودان حيث يوجد مجال لزيادة الرقعة المزروعة فإن ذلك يحتاج إلى رأس مال كبير وهو غير متوافر. ثم إن الملاحظ أن التوسع في الرقعة الزراعية في المناطق الطينية يحدث عن طريق استعمال الآلات، ولذا فلا تكون هناك حاجة لأيدٍ عاملة كثيرة. أما في إقليم غرب السودان حيث الحيازات صغيرة فإن الأيدي العاملة تهاجر من الإقليم إلى المدن أو إلى خارج السودان نتيجة لتدني الدخول وأيضاً لما يحدث من مشاكل بيئية مثل الجفاف والتصحر. ويبدو أن ذلك هو الوضع أيضاً في مناطق أخرى كثيرة من العالم العربي.

والحلول لمشكلة العطالة تتمثل في:

(أ) العناية بالصناعة حيث إنه من المعروف أن الصناعة لها نشاط اجتماعي - بمعنى أن الصناعة الواحدة قد تجذب إلى جانبها صناعات أخرى وخدمات - وبذا يُحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة .غير أن الصناعة تواجهها بعض المشاكل: فالصناعة في مراحلها الأولية في معظم دول العالم العربي، ولذا فلا تستطيع استيعاب نسبة كبيرة من العمالة الجديدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في الصناعة يحتاج إلى رأس مال كبير وإلى تكنولوجيا متطورة ، وهما غير متوفرين بقدر كبير في الوقت الحالي.

(ب) الاتجاه إلى الهجرة الخارجية: إلى الدول البترولية وإلى أوروبا وأمريكا. ولقد كانت الهجرة حتى سنوات قليلة مضت ذات أهمية كبيرة. فيقدر مثلاً أن عدد الوافدين إلى المملكة العربية السعودية بحوالي سبعة ملايين

شخص، وربما كان حوالي ستين في المائة منهم من الدول العربية. كذلك كانت الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا كبيرة جداً. وكان من فوائد الهجرة أنها تقلل الضغط على الموارد في بلد الأصل، وأن الوافدين يرسلون تحويلات كثيرة إلى بلدانهم. غير أن من مثالب الهجرة أن بلد الأصل يفقد أيدي عاملة كبيرة، ومن هؤلاء نسبة كبيرة من ذوي الكفاءات العالية. ونلاحظ أن الهجرة لن تحل مشكلة على المدى البعيد. فالدول البترولية أصبحت متخمة بالوافدين إليها ولا تكاد تستقبل وافدين جدد. بل إن تلك الدول أصبحت تستغني عن الكثير ممن وفدوا إليها سباقاً. والسبب في ذلك أن ما بتلك الدول من فرص عمل أصبحت محجوزة لأبنائها الأصليين. أما أوروبا فتشتكي من كثرة الوافدين إليها ولذا فقد سنت القوانين للحد من الهجرة. وبالرغم من ذلك فإن المهاجرين يلجؤون إلى طرق غير قانونية للوصول إلى أهدافهم. وبذلك فإنهم يعرضون أنفسهم إلى الكثير من المشاكل منها الغرق في البحر المتوسط، ومنها التحفظ عليهم في معسكرات لاجئين ن وهي معسكرات مسيئة لهم.

رابعاً : الزيادة السكانية وتضخم حجم سكان المدن:

إن الزيادة السكانية الكبيرة تساهم مساهمة فعالة في تضخم سكان المدن. ويمكن إرجاع الهجرة إلى سببين أساسيين:

أولاً : عدم مقدرة القطاع الأولي على امتصاص الأيدي العاملة الجديدة، فيلجأ الكثير من السكان إلى الهجرة إلى المدن.

ثانياً : في ذهن سكان الريف أن حياة الحضر أكثر تحضراً وأقل مشقة من حياة الريف.

ونتيجة لمعدلات الهجرة الكبيرة يحدث ما يسمى بعملية تفريغ الريف لصالح المدن. ففي دول الخليج على سبيل المثال: أصبح معظم السكان يسكنون في المدن. وفي الكويت نجد حوالي ٩٨ في المائة من السكان يقطنون المدن أما في لبنان فإن النسبة تصل على ٨٧,٨ في حين أنها كانت ٤٩,٨ عام ١٩٥٩م. وفي كل دول العالم العربي نجد أن معدل زيادة سكان المدن تفوق الخمسة في المائة، في حين أن الزيادة الطبيعية تكون بين ٢ و ٢,٥ في المائة.

ونتيجة لهذه الهجرة الداخلية الكبيرة فإن حجم سكان المدن قد تضخم بشكل كبير جداً ونتج عن ذلك:

(أ) أن كثيراً من المهاجرين يسكنون حول المدن في عملية يمكن أن نطلق عليها «تريف» المدن وتلك مناطق تفتقر للخدمات الأساسية ـ مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم.

(ب) تعجز الكثير من الدول العربية ـ وخاصة الفقيرة منها ـ عن تقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والنقل لكل السكان حتى للسكان الذين سكنوا المدن منذ مدة طويلة.

(ج) في بعض هذه الدول فإن المهاجرين لا يجدون أعمالاً يقتاتون منها ولذلك يلجؤون إلى الأعمال المنافية للقانون.

(د) المهاجرون إلى المدن لا يجدون السكن الصحي ويجنحون إلى وضع أيديهم على المساحات الفراغ حول المدن. وقد تكون تلك أراضٍ حكومية أو أراضٍ مملوكة لأفراد. ومحاولة إخراج أولئك المهاجرين من تلك الأراضي تتمخض عن توترات سياسية وربما تصادمات بين المهاجرين وبين قوات الأمن.

ولكن هناك جانب آخر ـ قد يكون مفيداً نتيجة للتروح إلى المدن ألا وهو أن معدلات المواليد في المدن أقل من معدلات الريف. ولذا فسكنى المدينة تساعد على تخفيض الخصوبة كما هو ملاحظ في مدن العالم ومنها المدن الكبرى في العالم العربي.

الحاجة لبيانات سكانية صحيحة:

نتيجة لظهور تلك العلاقات بين السكان والغذاء والتنمية والعطالة وتضخم سكان المدن فقد أصبح من الضروري إيجاد استراتيجية للسكان. ولكن تلك الاستراتيجية تتطلب بيانات ديموجرافية دقيقة. وقد أثبتت دراسات هذا الكتاب أن تلك البيانات يعوزها الكثير من الدقة والتفاصيل.

فالإحصاءات السكانية حديثة، ومعظم الدول لم يكن لها إحصاءات سكانية إلا في العقود الأربعة الأخيرة، وأن نظم تسجيل الحوادث الحيوية لا يزال غير مكتمل وغير دقيق. ولذا فلابد من العناية بهذه الإحصاءات حتى يمكن الوصول إلى سياسات سليمة. غير أن هذا لا يمنع من نقاش بعض الجوانب الهامة للسياسة السكانية.

الجوانب الهامة للسياسة السكانية:

يمكن النظر للسياسات السكانية من حيث الأهداف التي لها علاقة بالعوامل الديموجرافية، مع ملاحظة أن هذه العوامل تتفاعل تفاعلاً كبيراً مع الأوضاع الاقتصادية والثقافية وهذه الأهداف هي:

أولاً: الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. فالمعروف حالياً أن هناك علاقة بين الموارد الطبيعية والحجم الأمثل للسكان لاستغلالها. فإذا نقص حجم السكان عن الحجم الأمثل لا تجد الموارد العدد الكافي من

السكان لاستغلالها بشكل كامل أو شبه كامل . وإذا زاد حجم السكان عن الحجم الأمثل تحدث عطالة.

ثانياً: زيادة المتوسط الحقيقي لدخل الفرد، ومن ثم رفع مستوى المعيشة. فهذه أيضاً لها علاقة بالاستغلال الأمثل للموارد، فكلما كان الاستغلال متجهاً نحو الكمال ارتفع دخل الفرد.

أما الطرق المؤدية لتلك الغايات من وجهة النظر الديموجرافية فهي التأثير على سلوكيات الإنسان التي ينتج عنها حجم السكان والتكوين العمري. وحجم السكان يتقرر على ضوء المتغيرات الثلاثة وهي:

(١) الإنجاب.

(٢) الوفيات.

(٣) الهجرة.

وهذه المتغيرات تتأثر بعوامل كثيرة بعضها مقصود لذاته مثل تحديد النسل بطرق واعية، ومنها غير المقصود للتأثير على الجوانب الديموجرافية - مثل التعليم وسكنى المدن.

وسنناقش هذه المتغيرات فيما يلي:

أولاً: الإنجاب: فنلاحظ أن معدلات الولادات في كل الدول العربية مرتفعة، جدول رقم ١.

وقد كان معدل المواليد حتى سنوات قليلة مضت فوق ٤٠ من الألف، ومن بعضها فوق ٥٠ من الألف. غير أنه ما عدا فلسطين فإن معدلات المواليد قد بدأت في الانخفاض البطيء في بعض الدول والانخفاض السريع في دول

أخرى. فمعدلات المواليد في دول الخليج العربي منخفضة وتتراوح بين ١٨ و٣٣ في الألف. ولكن من غير شك فإن معدلات دول الخليج تتأثر بشكل كبير جداً بوجود نسبة كبيرة من الوافدين إليها، وهؤلاء معدلاتهم منخفضة لأن بعضهم غير متزوج وبعضهم يترك زوجته في بلد الأصل، وآخرون يمارسون ضبط النسل. ولكن معدلات ولادات السكان الأصليين - وقد كانت فوق ٤٠ في الألف - بدأت تنخفض إلى حوالي ٣٢ - ٣٨ كما هو الحال في دولة قطر. ومن جانب آخر نجد أنه في مصر والمغرب وتونس قد انخفضت المعدلات إلى ٢٧ و٢٢ و٢٠,٦ في الألف على التوالي. ففي تلك الدول نجد أن الدولة تشجع ضبط النسل إلى درجة أن تونس قد أباحت الإجهاض.

وأسباب الانخفاض - البطيء والسريع على حد سواء - ترجع إلى التقدم من التعليم - وخاصة تعليم الإناث، وتأخير سن الزواج، وسكنى المدن، وولوج المرأة ميدان العمل خارج المنزل، وإلى بعض الأفكار التحررية عن وظيفة المرأة في المجتمع وفي سياسات تشجيع ضبط النسل في بعض الدول. ويبدو أن هذا الانخفاض سيستمر حسب تسارع العوامل المذكورة. غير أن هناك تنازعاً بين التقاليد الموروثة والتي تشجع على كثرة الإنجاب وبين العوامل التي تدعو إلى التقليل منه ولكن يعتقد أن ما تقوم به بعض الدول في تشجيع زيادة الإنجاب لن يجد القبول على الأمد الطويل. والرأي في نظر الباحث هو أن لا تتدخل الحكومات في موضوع الولادات لأن ذلك يحدده الزوجان. والانخفاض سيحدث تلقائياً استجابة للعوامل السابقة الذكر كما هو مشاهد في الدول المتقدمة اقتصادياً حيث انخفضت معدلات المواليد من ١٥ إلى ١١ في الألف. ومن ناحية أخرى فمن حق المواطنين على الدولة أن توفر لهم رعاية الأمومة والطفولة، وذلك يسير في اتجاه زيادة الولادات حيث ستنخفض حوادث الإجهاض التلقائي وكذلك تنخفض وفيات الرضع.

ثانياً: الوفيات: إن الزيادة الكبيرة التي حدثت في حجم السكان كانت بسبب تدني الوفيات في كل الدول في حين أن معدل الولادات - على الرغم من انخفاضه - لا يزال مرتفعاً. ونتيجة للتحسن في صحة البيئة وفي الخدمات الطبية وفي توفير الدواء فإن معدلات الوفيات العام ووفيات الرضع قد انخفضت انخفاضاً كبيراً. غير أن هذا الانخفاض يتفاوت من قطر إلى آخر. فنجده في الدول البترولية الصغيرة قد انخفض من ٢-٤ في الألف، وفي دول أخرى قد انخفض من ٥-٧ في الألف - جدول رقم ١، في حين أنه في دول أخرى لا يزال بين ١٦- ١٨ في الألف. وبالنسبة إلى الدول التي انخفضت بها المعدلات إلى أقل من ٨-٩ في الألف مثل مصر وسوريا فنجد أنه لا يزال هناك مجال محدود في الانخفاض أبعد من ذلك. وبالنسبة للدول التي انخفضت معدلاتها إلى ٢-٣ في الألف فيصعب تخيل انخفاض محسوس بعد ذلك. ومحدودية الانخفاض أو عدمه ترجع إلى أن تلك المجتمعات لا تزال مجتمعات شابة، وكلما انتقل السكان من مرحلة الشباب إلى مرحلة الشيخوخة يرتفع معدل الوفيات إلى مثله في الدول المتقدمة اقتصادياً، أي حوالي ٩-١٠ في الألف. ولذا فالجوانب الهامة في السياسة السكانية والتي ينبغي مراعاتها:

أ) في الدول ذات المعدلات المنخفضة ينبغي المحافظة على ذلك المستوى. بل أكثر من ذلك ففي دول - مثل مصر لا يزال هناك مجال وإن كان محدوداً لمزيد من الانخفاض. والمحافظة على المستوى المنخفض من معدلات الوفيات تتطلب الاستمرار في تقديم خدمات صحة البيئة وتوفر العلاج والدواء.

ب) أما الدول الفقيرة ذات المعدلات المرتفعة فعليها مشوار طول في تقديم الخدمات الصحية في مختلف مجالاتها:- صحة البيئة، والعلاج، وتوفير

الدواء، وخدمات الأمومة والطفولة - وخاصة تحصين الأطفال ضد الأمراض . وفقط عندما تتحسن صحة البيئة والخدمات العلاجية يمكن أن يحدث تدنٍ في معدلات الوفيات بالنسبة لكل السكان بما فيهم السكان الرضع. وتقديم الخدمات العلاجية وصحة البيئة هي واجب على كل الدول بما فيها الدول التي تدعو لزيادة الإنجاب وذلك لأن تلك الخدمات واجبة على كل الدول الحديثة.

ومما لا شك فيه عندما تنخفض معدلات الوفاة وفي حالة الثبات النسبي لمعدلات المواليد فإن ذلك سيؤدي إلى المحافظة على معدل مرتفع للزيادة الطبيعية، وفي ذلك ما يتناسب مع سياسة الدول التي تريد زيادة سكانها، ولكنه سيشجع الدول التي لا تريد زيادة في سكانها على تبني سياسات ضبط النسل. ومعظم الدول العربية هي في بداية المرحلة الانتقالية التي يتمثل فيها الانفجار السكاني، وإن كانت دولة مثل تونس قد بدأت في الانتقال إلى المرحلة التالية حيث بدأت تتقارب معدلات الولادات مع معدلات الوفيات مما ينتج عنه بداية متواضعة لنقص الزيادات الطبيعية الحالية.

إن المعدل المرتفع نسبياً أو غير نسبي للمواليد والذي يصاحبه انخفاض في معدل الوفيات يؤدي إلى الانفجار السكاني - جدول رقم (٢) -، وذلك الانفجار لا يجاريه في الغالب زيادة موازية في إنتاج الغذاء أو في التقدم الاقتصادي.

ثم هناك جانب آخر من المشكلة السكانية في معظم الدول النامية وكل الدول العربية. ذلك أن نسبة الأطفال دون سن الـ١٥عاماً تُعَد نسبة عالية جداً. فهي في معظم الدول العربية فوق ٤٠٪، وإن كانت النسبة قد انخفضت في بعض الدول - أساساً في الدول المستقدمة للعمالة بما فيها العراق -

فتتراوح بين ٢٦-٣١ في المئة . ولكن ذلك وضع خاص بتلك الدول حيث إن الوافدين إليها إما ليس لديهم أطفال أو أن معظمهم يترك أطفاله في بلد الأصل . والمعروف أن فئة دون ١٥عاماً هي فئة مستهلكة وغير منتجة اقتصادياً . وفي المقابل فإن نسبة المنتجين اقتصادياً - نظرياً - وهم بين سن ١٥و٦٤ نسبة منخفضة مقارنة بالدول الغربية. فتتراوح تلك النسبة بين ٤٥و٦٠ في الألف عدا في الدول المستوردة للعمالة وأيضاً في تونس . ولذا فإن عبء إعالة الأطفال - وكذلك نسبة كبار السن - تقع على كاهل الطبقة المنتجة اقتصادياً. لذا نجد أن معدل الإعالة مرتفع جداً - في بعض الدول يصل إلى أكثر من ٢٠٠ في المئة وإن كان في معظم الدول يكون حول ١٠٠ في المئة . وذلك عبء كبير على الوالدين وعلى الدولة وذلك لأن الوفورات المالية -على قلتها- عدا دول البترول - تستغل في تقديم الخدمات أكثر من استثمارها في المشاريع الإنتاجية المباشرة . وبالرغم من ذلك فإن الخدمات المتوافرة لا تفي بحاجة السكان، ولذا فالسكان يطالبون بالمزيد، وعدم توافرها يسهم في نشوء توترات سياسية مؤثرة وفي إيجاد جو من التذمر وعدم الاستقرار.

ثالثاً الهجرة: والهجرة تنقسم إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية:

فالهجرة **الداخلية** تكون أساساً من الريف إلى الحضر - مثلما هو موجود في الدول البترولية، ولكن هناك قدر من الهجرة من الريف أو من المدن إلى الريف في الدول الزراعية مثل السودان حيث تنشأ مشاريع زراعية تجذب إليها أعداداً من مناطق ريفية أخرى أو من المدن. ولكن في كل الأحوال فإن الغالبية من المهاجرين تذهب إلى المدن مما يؤدي إلى تفريغ الريف - وخاصة المناطق الهامشية التي تعاني من جفاف وتصحر كما تؤدي إلى اكتظاظ المدن بالسكان. وقد كان من سياسات السودان منذ أن كان يحكمه

الإنجليز وحتى وقت قريب أن يحاط بالمهاجرين الذين ليس لديهم أعمال داخل المدن ويرحلون إلى منطقة الأصل. وقد فشلت تلك السياسة فشلاً ذريعاً، وذلك لقسوة الحياة في المناطق الهامشية وعدم وجود أعمال يقوم بها السكان فيحاولون الرجوع إلى المدن مرة أخرى. وعلى أي حال فإن أي سياسة سكانية تنظر في موضوع الهجرة ينبغي أن تشتمل نظرتها على النقاط الآتية:

١) ينبغي إيقاف التدهور البيئي، خاصة إيقاف التصحر وتدهور خصوبة التربية نتيجة للاستغلال غير المرشد للأرض الزراعية.

٢) تقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب النقية وتحسين وسائل النقل في المناطق الريفية.

٣) العمل على زيادة إنتاج الوحدة المساحية - زراعة أو رعي - حتى يرتفع دخل الفرد في الريف، وبذلك تقل الفروقات في الدخول بين الريف والحضر. وزيادة الإنتاجية تتأتى من إرشاد المواطنين إلى أحسن وأنسب الطرق لاستغلال الأرض، وكذلك عن طريق تحسين البذور ونوع الحيوان، وعن طريق مكافحة أمراض النبات والحيوان.

٤) محاولة إيجاد أعمال للسكان - خاصة النساء - في غير ميداني الزراعة والرعي - مثلاً قيام صناعات خفيفة من المواد المحلية - مثل صناعات السجاد أو صناعة الجبن من الحليب.

٥) ولكن ينبغي أن نذكر أنه حتى إذا أفلحت الحكومات في الخطوات المذكورة سابقاً فإن الهجرة من الريف إلى المدن ستستمر لأن ذلك من سمات العصر الحديث. وفوق ذلك فإنه ربما يكون من الأفيد استمرار الهجرة

وإن كان ذلك بمعدلات أقل. فالهجرة تساعد على تخفيض الضغط السكاني على موارد الريف وخاصة موارد المناطق الهامشية التي تعاني من التصحر والجفاف. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة تمد المدن - التي تنشأ بها صناعات وخدمات - بالأيدي العاملة. ولكن المهاجرين الذين يأتون من الريف يكونون في - أغلب الأحوال - غير مدربين على أعمال الصناعات والخدمات. ولذلك ينبغي أن تكون هنالك سياسة للتدريب.

٦) المشكلة التي تؤرق المدن هي اكتظاظ السكان وتريف المدن. فمشكلة الاكتظاظ تحل إذا أُتبعت الاقتراحات السابقة وقلت معدلات الهجرة. أما مشكلة تريف المدن فتحل بتخطيط المدن حتى يجد المهاجرون السكن الصحي.

أما الهجرة **الخارجية** فتتمثل أساساً في الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. إن من السياسة المعلنة لتونس تشجيع مثل تلك الهجرات في محاولة لتخفيض الضغط على الموارد.

وقد كانت الهجرة إلى دول البترول ذات فائدة لدول المقر ولدول الأصل. لقد استفادت دول المقر من الهجرة الوافدة إليها بأن الوافدين أصبحوا مركز القوى العاملة في الصناعات وفي الخدمات حينما كان عدد السكان الأصليين لتلك الدولة قليلاً ومعظمهم غير مدربين وفي وقت كانت تلك الدولة تحاول تنمية نفسها في فترة الطفرة البترولية.

أما فائدة الهجرة لدول الأصل فتمثلت في تحويلات المغتربين إلى بلادهم - إلى ذويهم وإلى حكوماتهم ووفوراتهم. وقد كانت تلك التحويلات مصدراً

هاماً للحصول على العملة الصعبة. وقد قدرت المملكة العربية السعودية أن الوافدين إليها من عرب وغيرهم يحولون سنوياً ما يقرب من ١٥-٢٠ مليار ريال سعودي.

بجانب تلك التحويلات. فقد كان للهجرة تأثير ديموجرافي هام هو تخفيض معدلات الإنجاب للوافدين. ففي كل دول البترول -الكويت مثلاً- نجد أن معدلات الخصوبة للوافدين قليلة جداً بالنسبة للمواطنين فهي حوالي ١٢,٥في الألف للوافدين مقارنة بحوالي ٣٣ في الألف للسكان الأصليين. وهناك أسباب لذلك حيث أن عدداً من الشباب المغترب يؤخر الزواج أو ينفصل عن الزوجة لفترات زمنية طويلة أو عن طريق تحديد النسل تحاشياً للأسرة الكبيرة في بلد الغربة. وبجانب ذلك فإن الهجرة أسهمت في تخفيض الضغط على الموارد.

ولكن من مثالب الهجرة أنها شملت نسبة كبيرة من العقول التي هاجرت للحصول على وضع مالي أفضل في حين أن دول الأصل حرمت من خدماتهم بعد أن صرفت على تنشئتهم وتعليمهم المبالغ الطائلة.

والخلاصة من ذلك أن الهجرة سواء أكانت للدول البترولية أم لأوروبا وأمريكا هي في سبيلها للانخفاض. فأوروبا أصبحت لا تقبل إلا القليل من المهاجرين، وكذلك تفعل الولايات المتحدة و كندا واستراليا. ثم إن هذه الدول تنتقي من المهاجرين -على قلتهم- من يصلح لها وهم من ذوي العقول أو الأموال.

أما الدول البترولية فقد تشبعت بالوافدين، وفرص العمل التي يمكن أن تتوافر تُحجز لأبناء البلد الأصليين والكثير منهم قد تلقى تعليماً أو تدريباً يؤهله للقيام بكثير من الأعمال التي كان يقوم بها الوافدون. ولذلك فمن المتوقع أن تكون هناك رحلات عودة إلى دول الأصل. وعلى ذلك فينبغي أن

توضع تلك الحقيقة في الاعتبار والبحث عن حلول أخرى لتقليل العطالة ولتخفيض الضغط على الموارد وإيجاد طرق أخرى للحصول على العملة الصعبة. ومن الخطوات التي ينبغي اتخاذها تنظيم الإفادة من الوفورات المالية التي يمكن أن تكون قد تجمعت عند الوافدين / العائدين إلى أوطانهم وبذلك يسهمون في التنمية الاقتصادية.

الخلاصة:

ليس هناك حل أو حلول بسيطة أو سهلة للتعامل مع المشكلة السكانية في المدى القريب فحجم السكان في كل قطر من الأقطار العربية يزداد يوماً بعد يوم . جدول رقم٢، نتيجة لكون معدلات المواليد مرتفعة - وإن كانت تنخفض بأقدار متفاوتة منها البطيء ومنها السريع - في حين أن معدلات الوفيات في كل الدول تنخفض بسرعة شديدة، فمعظم الدول العربية في المرحلة الانتقالية الأولى وإن كانت بعض الدول - مثل تونس - قد تعدت تلك المرحلة منذ وقت قريب جداً، ولذا فالمشكلة التي نتجت ولا تزال تنتج عن زيادة حجم السكان ستستمر معنا لفترة طويلة.

فمن غير المحتمل أن تحل مشكلة الغذاء أو مشكلة التنمية أو مشكلة العطالة في السنوات القليلة القادمة. ولكن ذلك لا يمنع من البحث عن حلول. ففي ميدان الغذاء ينبغي أن تعتمد الدول العربية على استعمال الأساليب العلمية الحديثة لزيادة إنتاجية الوحدة المساحية. وفي ميدان التنمية فلابد من الإفادة القصوى من تراكم رأس المال على قلته. ومعنى ذلك ترك الصرف البذخي وتكريسه للتنمية. كذلك لابد من تحديث آلة التخطيط الإدارية حتى تعطي مشاريع التنمية ثمارها كاملة. وفي ميدان العطالة ينبغي الاتجاه نحو

الصناعة من دون إهمال الزراعة وذلك لأن من شأن الصناعة امتصاص إعداد كبيرة من العمال. وفي ميدان زيادة سكان المدن والازدحام بها وتريفها فيجب الاتجاه لتخطيط الحضر.

ولكن على المدى البعيد يبدو أن المشكلة السكانية في طريقها إلى الحل وذلك لأن معدل المواليد -الذي ينخفض ببطء حالياً- سيوالي انخفاضه نتيجة لازدياد الانخراط في التعليم وخروج المرأة لعمل وسكنى المدن. والمعروف أن هذه العوامل ليس المقصود منها تخفيض معدل المواليد، ولكن من خصائصها أن تفعل ذلك. ولذا فلابد من تشجيع تلك العوامل حتى يتسارع انخفاض معدلات الولادات ويحدث توازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. وفي تلك الحالة ستنتقل دول العالم العربي من المرحلة الانتقالية الحالية إلى مرحلة يحدث فيها بعض التوازن بين معدلات الإنجاب ومعدلات الوفيات.

جدول رقم (١)
معدلات المواليد والوفيات والنمو الطبيعي للسكان في الدول العربية
(نسبة ألفية)

(١) القسم الآسيوي			
الدولة	المواليد	الوفيات	النمو الطبيعي
سلطنة عمان	٤٣	٥	٣٨
المملكة العربية السعودية	٣٥	٩	٢٦
سوريا	٤٤	٣,٣	٤٠,٧
اليمن	٤٦	١٧,١-١٣,٦	٢٨,٩-٢٢,٤
الكويت	٣٣	٢,٢	٣٠,٨
العراق	٣٨,٤	١٠,٢	٢٨,٣
البحرين	٢٧,٧	٢,٩	٢٤,٨
الأردن	٣١	٥	٢٦
الإمارات العربية	١٨	٢,١	١٥,٩
فلسطين : اليهود	٢١	٧,٦	١٣,٤
العرب	٥٥-٤٩	٧,٥	٤٨-٤٤
لبنان	٢٨	١٠	١٨
جميع السكان	١٦,٢	١,٦	١٤,٦
المواطنون	٣٨	-	
القسم الإفريقي			
تونس	٢٠,٦	٦,٧	١٣,٩
موريتانيا	٤٤,٨	١٥,٣	٢٨,٥
المغرب	٢٢,٠	٦	١٦,٠
مصر	٢٧,٢	٦,٥	٢٠,٧
السودان	٤١,٠	١٤,٢	٢٧,٤
الصومال	٤٧,٥	١٦,٢	٣١,٣
جيبوتي	٣٩	١٦	٢٣,٠
جزر القمر	٤٦	٩,٢	٣٢,٠
ليبيا	٤٢	٣,٢	٣٩,٢

جدول رقم (٢)
عدد سكان بعض الدول العربية بين فترتين زمنيتين

(١) القسم الآسيوي				
القطر	الفترة الأولى	عدد السكان	الفترة الأولى	عدد السكان
سلطنة عمان	١٩٧٠	٤٠٠,٠٠٠	١٩٩٩	٢,٥٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٧,٠١٦,٦٤٣	٢٠٠٠	٢٢,٧٠٠,٠٠٠
سوريا	١٩٧٠	٦,٢٥٨,٠٠٠	١٩٩٣	١٣,٣٩٣,٠٠٠١٤
اليمن	١٩٦٥	٥,٨٤٣,٠٠٠	١٩٩٤	,٨٥٩,٠٠٠
الكويت	١٩٧٠	٢٢٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٦٦٠,١٩٩
العراق	١٩٦٥	٨,٠٤٧,٤١٥	١٩٩٧	٢٢,٠٠٠,٠٠٠
البحرين	١٩٦٥	١٨٢,٢٠٣	١٩٩١	٥٠٨,٣٧٠
الأردن	١٩٧٩	٢,١٣٣,٠٠٠	١٩٩٤	٤,١٣٩,٤٠٠
الإمارات العربية	١٩٦٨	١٨٠,٠٠٠	١٩٩٥	٢,٠٠,٠٠٠
فلسطين : اليهود	١٩٧٠	٢,٥٩٠,٠٠٠	١٩٩٩	٥,٠٠٢,٠٠٠
العرب	١٩٧٠	٤٢٢,٠٠٠	١٩٩٩	١,٠٩٨,٠٠٠
لبنان	١٩٧٠	٢,١٢٦,٠٠٠	٢٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
قطر	١٩٧٠	١١١,٠٠٠	١٩٩٧	٥٢٢,٠٠٠
القسم الإفريقي				
تونس	١٩٦٦	٤,٥٣٣,٣٥١	٢٠٠٠	٩,٨٥٦,٠٠٠
موريتانيا	١٩٧٧	١,٤٠٥,٦٩٣	١٩٩٩	٢,٤٧١,٩٧٧
المغرب	١٩٧١	١٥,٣٠٠,٠٠٠	١٩٩٦	٢٦,٠٧٤,٠٠٠
ليبيا	١٩٨٤	٣,٢٣١,٠٥٩	١٩٩٧	٤,٦٤٧,٥٢٠
مصر	١٩٦٦	٣٠,٠٥٣,٠٠٠	١٩٩٦	٥٩,٣١٢,٠٠٠
السودان	١٩٧٣	١٤,٨١٩,٢٧٠	٢٠٠٠	٣٣,٠٤٨,٠٠٠
الصومال	١٩٧٠	٢,٧٨٩,٠٠٠	٢٠٠٠	١٠,٤٥٩,٠٠٠
جيبوتي	١٩٧٦	١٥٢,٠٠٠	١٩٩٩	٦٠٠,٠٠٠
جزر القمر	١٩٧٠	٢٧٨,٨٥٧	٢٠٠٠	٧٤٣,٦٢٤

جدول رقم (٣)
التكوين العمري لسكان العالم العربي
(نسبة مئوية)

(١) القسم الآسيوي			
الدولة	٠ - أقل من ١٥	١٥ - ٦٤	٦٥+
سلطنة عمان	٥١,٦	٤٥,٤	٣
المملكة العربية السعودية	٤٦,٣	٤٥,٦	٤
سوريا	٤٢,٣	٥٤,٣	٣,٤
اليمن	٥٠,٣	٤٦,٢	٣,٥
الكويت	٤١,١	٥٥	٣,٩
العراق	٣١,٧	٦٦,١	
البحرين	٣١,٧	٦٦,١	٢,٢
الأردن	٣٩	٥٤,٤	٢,٦
الإمارات العربية	٢٦,٣	٧٢,٧	١,٨
لبنان	٤٠	٥٥	٥
فلسطين : اليهود	٢٩	٦١	١٠
العرب	٤٥	٥١	٤
قطر	٢٦,٤	٧٠	٢
القسم الإفريقي			
تونس	٣٢,٢	٦٣,٣	٤,٥
موريتانيا	٤٤,٩٧	٥٠,٧٨	٥,٨١
المغرب	٣٦,٣	٥٩,٧	٤
مصر	٣٧,٦	٥٩	٣,٤
السودان	٤٤,٨	٥١,٩	٣,٣
الصومال	٤٦,٨	٥١	٢,٢
ليبيا	٣٩,١	٥٧,١	٣,٨
جيبوتي	٤٥,٤	٥١,٦	٣